الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جـــامعـــــــة تشريـــــن
كليــــة الاقتصاد
قسم الإحصاء والبرمجة



دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة /١٩٨٠-٢٠٠٥/

بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في السكان والتنمية

إعداد

هناء يحيى سيد أحمد

إشراف

الدكتور محمد عكروش
أستاذ مساعد في قسم الإحصاء و البرمجة
جامعة تشرين

الدكتور عبد الهادي الرفاعي
أستاذ مساعد في قسم الإحصاء و البرمجة
جامعـــــــــة تشرين

العام الدراسي ٢٠٠٧ -٢٠٠٦م

كلمة شكر

مع إتمامي لهذا العمل أنتهز الفرصة لأتقدم بالشكر والامتنان والعرفان بالجميل للدكتور **عبد الهادي الرفاعي** الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يتوانى عن تقديم التوجيه وتسديد خطة البحث في جميع مراحل العمل حتى تم بهذا الشكل.

كما أتقدم أيضاً بالشكر للدكتور **محمد عكروش** مشاركته الإشراف على الرسالة .

الإهداء

إلى من تعلمت من صمته . . . أبلغ الكلام إلى من زرع في نفسي بذور الصدق والعنفوان . . فهداني بذلك إلى درب الخير والأمان . إلى القلب النقي الذي يصلي لنا كل يوم . . . . . . لبيقى لنا السند والعون . . . . إليك . . . . أهدي عملي المتواضع الذي أخجل به أمام الأخاديد التي حفرتها سنين التعب في وجهك الحبيب . . . . .

أبي الغالي

إلى من سقت طبيعتي بحنانها . . . . فأخضرت أيامي وأزهرت أحلامي

إلى من ترفع عيناها كل يوم إلى السماء . . داعية لربها أن يرحم لها من رحل وأن يمن بالصحة لمن بقي . . . . .

إلى من قلبها كنفحة من بخور تشعله بصلاتها . . وتنشره في دارنا دعاءً لنا

إلى الروح التي تكابر على الألم كيلا نتألم وتتعب فنراها تذوب كشمعة لتنير لنا حياتنا

أمي الحبيبة

إلى من أكنّ لهم الحب والتقدير . . . . إلى السواعد القوية التي تساعدني أوقات المحن . . . . إلى من أعطوا الأخوّة معناها النبيل . . . . إلى من أعيش معهم أجمل اللحظات وأحلاها . . .

أخوتي

إلى من كان وجوده نجمة تنير لنا حياتنا . . . . . إلى من كانت ضحكته تملئ البيت بالفرح والأمان . . . . إلى من كانت كلماته تطيب النفوس . . . وتمحي الهموم . . . غادرتنا ونحن في أمس الحاجة إليك . . فخيم السواد على ديارنا والعذاب والألم على نفوسنا غادرتنا فهنيئاً لك مسكنك الأبدي في جنان ربك أهدي نجاحي إلى الروح الطاهرة . . إلى العيون التي ترقبنا من السماء إلى من لا يزال يرافقني في أحلامي كل ليلة . . فاستيقظ والغصة في قلبي . . والدمعة على خدي ليخرج دعاء رحمة من بين شفتي . . . . يارب . . ارحم نفسه الطاهرة . . وارحمنا

روح أخي الحبيب أسامة الغالي

مقدمة :

تزداد أهمية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية على النطاقين المحلي و العالمي ،نظرا"للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات ،وبالذات في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي ،حيث برزت العديد من الظواهر في المحيط الدولي والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها بالبعض الآخر وبشكل يفوق ما كان عليه خلال الفترات السابقة ، ولاسيما في ظل الاتجاه نحو العولمة على نطاق العالم .

ومن أبرز الظواهر التي أدت إلى زيادة أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، التطور الاقتصادي وما تضمنه من تطور علمي و تكنولوجي ،وما نجم عنه من نشوء وحدات اقتصادية كبيرة يغطي نشاطها أكثر من دولة ، بل إن بعض هذه الوحدات أصبح يغطي نشاطها عدد غير قليل من الدول وهو ما أدى إلى ما يطلق عليه بتدويل الاقتصاد العالمي أو عولمته. إضافة إلى أن عملية التطور الاقتصادي و ما تضمنه من حجم واسع للمشروعات اقتضى زيادة الحاجة إلى ربط الاقتصاد المحلي باقتصاديات الدول الأخرى من خلال علاقات عديدة تأتي في مقدمتها الحاجة إلى تصريف إنتاجها الواسع في السوق الدولية من ناحية ، وتوفير مستلزمات إقامة و تشغيل هذه المشروعات و بالذات منها مستلزمات الإنتاج و رؤوس الأموال من ناحية أخرى ، وهو ما أدى إلى زيادة الحاجة لعلاقات اقتصادية أقوى مع الدول الأخرى .

وبرزت كذلك العديد من المؤسسات سواء الدولية أو الإقليمية و التي تعمل في مجال الاقتصاد الدولي ، وعلى نطاق العالم ،كما هو الحال بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة و بالذات ما يتعلق بالاقتصاد الدولي أو التوجه نحو التعاون والتكتل الإقليمي ، وهو ما أسهم في زيادة الروابط و العلاقات بين الدول وزيادة أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية .وكذلك يبرز في إطار الاقتصاد الدولي نشوء علاقات اقتصادية غير متكافئة ، تستند إلى سيطرة الدول المتقدمة ،وبالتالي استفادة هذه الدول منها بشكل يفوق إلى حد كبير الاستفادة التي تتحقق للدول النامية ،وقد يكون واقع الحال إلحاق الضرر بهذه الدول .

تتضح أهمية العلاقة بين التجارة الخارجية والسكان باعتبار أن الإنسان عامل هام من عوامل الإنتاج والاستهلاك في المجتمع وباعتبار أن عمليات التجارة الخارجية وعمليات الإنتاج والاستهلاك تعتمد على السكان، فإن عدد السكان وتوزعهم في جهات العالم المختلفة على جانب كبير من الأهمية . إلا أن عدد السكان ليس العامل الأساسي الذي يؤثر في نوعية الإنتاج وكميته وطبيعة الاستهلاك ، بل تدخل في الاعتبار مجموعة العوامل البشرية المتعلقة بالسكان مثل كثافتهم ، مستواهم الصحي ، وقوتهم الشرائية ، ومستوى معيشتهم وتوزعهم الجغرافي . ومن هذا المنطلق يرتكز البحث على موضوع تقديم التجربة السورية في التجارة الخارجية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي خلال الفترة "١٩٨٠-٢٠٠٥" والذي يهدف إلى:

١- الكشف عن واقع التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والسكاني من خلال جملة مؤشرات وملامح عامة.

٢- البحث عن السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الخارجية في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية التي تتلاحق موجاتها تباعاً لتصل جميع بلدان العالم.

٣- الآفاق المستقبلية للتجارة الخارجية السورية في ظل التطورات الدولية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والسكاني.

مشكلة البحث :

تعاني التجارة الخارجية في سورية كسائر البلدان النامية عدداً من المشكلات المتعلقة بطبيعة الاقتصاد والهيكل الإنتاجي . من أبرز هذه المشكلات :

- إن العجز المستمر في الميزان التجاري يعتبر من إحدى المشاكل الرئيسية في قطاع التجارة الخارجية السورية ، والذي من شأنه أن يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي على المستوى المعيشي للسكان ، ولاسيما أن سكان سورية بمعدلات نموهم المرتفعة يتضاعفون الآن كل ٢٨ عاماً تقريباً ، وقد ترافق هذا العجز بضعف استغلال قدراتنا الإنتاجية خلال العقود الماضية.
- تركز الصادرات السورية على عدد محدود من السلع الأولية زراعية أو استخراجية .
- تركز أغلب المستوردات على المواد الوسيطة بسبب هيكل الإنتاج الاقتصادي وبصفة خاصة الإنتاج الصناعي .
- يعد القطر العربي السوري من الدول التي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يعني زيادة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري ،سواء من حيث مواجهة فائض الطلب الناشئ على مختلف أصناف الإنتاج المحلي ، أو من حيث تلبية احتياجات الاقتصاد المحلية من السلع والخدمات التي تحتاج إليها عملية التنمية ، ومن حيث تصريف ما يفيض عن حاجة الطلب المحلي من الناتج ، مما يعرض الاقتصاد السوري إلى خطر التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية .
- يواجه القطاع الخارجي السوري مجموعة من التحديات الداخلية المتمثلة بارتفاع معدلات النمو السكان، اختلال هيكل الإنتاج الاقتصادي السوري ، والتحديات الخارجية المتمثلة بالاتفاقيات التجارية (اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – الشراكة الأوروبية المتوسطية – منظمة التجارة العالمية WTO).

وتتمثل أيضاً مشكلة هذا البحث في وضع السياسات والخطط والبرامج للواقع والمتوقع كهذا القطاع في ضوء سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد المتغيرات الاقتصادية والسكانية الفاعلة والمؤثرة في وضع هذه الخطط والبرامج وذلك من خلال تحليل وقياس العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدور التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري.

أهمية البحث :

تعد التجارة الخارجية في البلدان النامية من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في عملية التنمية، ونلمس أهمية التجارة الخارجية عند قصور الإنتاج المحلي عن تلبية متطلبات واحتياجات السكان من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بالإضافة إلى تصريف الفائض من السلع المنتجة محلياً، وتأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية ومستلزمات الإنتاج، وبالتالي إحداث تغيير جذري في التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل جزء من الإدخارات الوطنية إلى استثمارات إنمائية.على هذا فقد احتلت الجارة الخارجية مكان الصدارة في اهتمامات الدول النامية

ومنها سورية فهي بمنزلة الحصيلة النهائية لمدخلات ومخرجات الأنشطة الاقتصادية القائمة في اقتصاد أي دولة، ومن خلالها يتحدد مدى انكشاف الاقتصاد على الخارج.

بدأت تزداد أهمية التجارة الخارجية في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتبادل الدولي الذي ارتسمت معالمه الجديدة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية وما تفرضه من شروط والتزامات تنصب في مجملها على إزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات.

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي يلاحظ في مختلف بلدان العالم عموماً والبلدان النامية خصوصاً، توجهات لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية الخارجية في محاولات للانسجام مع الطروحات الجديدة.

الهدف من البحث :

إن تقويم التجربة السورية في التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٥) يعتمد على وفرة المعلومات والدراسات العلمية عن الوضع الراهن للتجارة لخارجية السورية، وعلى الرغم من أهمية توفر مثل هذه الدراسات فلا زالت المكتبة السورية تفتقر إليها وكان ذلك دافعاً أساسياً لإخراج هذا البحث الذي يهدف إلى:

- ❖ دراسة واقع التجارة الخارجية السورية دورها في خلق الروابط الإيجابية بين القطاعات في النسيج الاقتصادي السوري وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والسكاني في سورية.
- ❖ بيان مدى أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية (زراعة – صناعة – نفط – نقل ....) .
- ❖ تحديد أهم المعوقات التي يواجهها قطاع التجارة الخارجية السورية .
- ❖ البحث عن السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الخارجية ضمن دوائر هي: العربية، والأوروبية، والعالمية في بيئة دولية جديدة للتجارة العالمية.
- ❖ تقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في التغلب على معوقات التجارة الخارجية السورية.

فروض البحث :

تتمثل فروض البحث في :

١- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في اقتصاد القطر العربي السوري ، وبالتالي في تشكيل الدخل القومي فيها إذ أن هناك علاقة قوية بين قطاع التجارة الخارجية(بفرعيه الصادرات و المستوردات) و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية.

٢- الميزان التجاري السوري خاسر بدون الصادرات النفطية ، التي تعتبر البند الرئيسي في صادراته .

٣- هناك علاقة قوية بين قطاع التجارة الخارجية(الصادرات السلعية) و قطاعات الاقتصاد الرئيسية الأخرى (الصادرات الزراعية و الصناعية و النفطية).

٤- أدى النمو السكاني إلى تزايد حجم التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية نتيجة تنامي الحاجات البشرية وتنوعها، كما أن للنمو السكاني تأثيرات على حركة التجارة الخارجية ، تأثير مباشر من خلال تحويلات العاملين في الخارج وتغطيتها للعجز في الميزان التجاري السوري . أما التأثير غير المباشر فهو أن الزيادة السكانية ساهمت في تحويل الاستثمارات إلى قطاع الخدمات بدلا من الاستثمار في قطاعات الإنتاج المادية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي وعلى أسلوب التحليل الإحصائي لتحديد مكونات الظاهرة المدروسة ، وذلك بتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة في المراجع والكتب والنشرات وعلى صفحات الانترنت باستخدام مجموعة من برامج الحاسوب وهي :

١- Microsoft – Excel 2000 .

٢- Spss 10.0 for windows للتحليل الإحصائي .

الدراسات السابقة :

لا تتوفر الدراسات الكافية التي تتناول موضوع التجارة الخارجية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية والسكانية وقد تميز الموضوع بندرة المراجع التي تتحدث عن علاقة التجارة الخارجية بالسكان .

١-د. منير الحمش ١٩٩٠ : هيكل الصادرات والمستوردات السورية وتوزعها الجغرافي ، بحث مقدم في ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة ، دمشق . يتضمن البحث شرح مفصل عن الأسباب التي ساهمت في تطور الصادرات والمستوردات السلعية السورية وتوزعها الجغرافي خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٨ .*من أهم النتائج التي توصل إليها البحث استمرار العجز في الميزان التجاري السوري خلال فترة الثمانينات لنجد أن هذا العجز قد تابع حتى فترة التسعينات ليحقق فائضا" بدءا"من عام٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣ .ليبدأ مرحلة جديدة من العجز و الذي من المتوقع أن يستمر هذا العجز تحت وطأة تراجع إنتاجنا و صادراتنا النفطية .

٢-ا. عبد الرزاق حسن حساني ، ١٩٩٣ : بحث أعد لنيل درجة الماجستير بعنوان " الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي والمهمات الرئيسية للسياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية " إشراف د.موفق السيد حسن ، جامعة دمشق : يتناول هذا البحث دراسة تأثير السياسة النقدية في سورية على ميزان المدفوعات من خلال التغير في الميزان التجاري والمستوردات بشكل رئيسي ، وتأثير هذه السياسة على رأس المال من خلال التغيرات في سعر الفائدة ، بالإضافة إلى تأثيرها على التجارة الخارجية وإمكانية تحقيق التوازن الخارجي من خلال سياسة أسعار الصرف . * من أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن العجز في ميزان المدفوعات السوري يعكس ارتفاع مستوى الطلب المحلي (الإنفاق على الاستهلاك و الاستثمار)مدفوعا"بالسياسات النقدية و المالية ، وقصور الحوافز الفعالة لتنمية الصادرات ، وارتفاع معدلات التضخم و جمود أسعار الصرف ،وقد جرت عدة محاولات لاحتواء العجز في القطاع الخارجي، لكن ذلك لم يحل دون استمرار العجز في

ميزان المدفوعات . إلا أن تحول هذا العجز في فترة التسعينات إلى فائض نتيجة الإجراءات و التدابير التي تم اتخاذها في هذه الفترة و ما بعدها . إلا أننا وجدنا أن السياسة النقدية لم تلعب دورا" هاما" في تطوير حركة التجارة الخارجية ، بل شكلت عائقا"أمام تطوير الصادرات السورية .

٣- أديب علي صقر ، ١٩٩٧ : بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان " صادرات الغزل و النسيج في سوريا ، الواقع والآفاق " إشراف د. عصام خوري ، جامعة دمشق : يتضمن البحث دراسة لأهمية التجارة الخارجية على أنها إحدى اهم المجالات في العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيرا في نمو العلاقات الدولية ، بالإضافة إلى دراسة مفصلة لتطور صادرات الغزل والنسيج في سورية خلال الفترة(١٩٧٠ – ١٩٩٣) .

*لعبت صادرات الغزل و النسيج دورا" هاما" في زيادة صادرات القطر السلعية خلال الأعوام (١٩٨٩-١٩٩١) لتتراجع قيمة هذه الصادرات في الأعوام التالية،وقد ركزت هذه الدراسة على الأسباب التي أدت لتراجع هذا النوع من الصناعة . وفي بحثنا نجد أن ضعف القدرة التنافسية للصادرات السورية النسيجية في الأسواق الخارجية ساهمت في انخفاض نسبتها إلى إجمالي الصادرات لتحل محلها الصادرات النفطية وتشكل النسبة الأكبر من الصادرات السورية السلعية .

٤- محمد جمعة : ٢٠٠٠ : بحث اعد لنيل درجة الدكتوراه بعنوان " السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة " ١٩٧٠- ٢٠٠٠ " ، إشراف ا.د. خالد الحريري ، جامعة دمشق : أوضحت هذه الرسالة أن السياسة النقدية تعتبر مكونا رئيسيا للسياسة الاقتصادية التي تشمل السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الدخول وغير ذلك من السياسات الفرعية التي تساعد في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي .

*نتيجة هامة توصل إليها البحث هي أن السياسة النقدية تلعب دورا"هاما"في الاقتصاد السوري ،من خلال أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة الارتباط بين العرض النقدي و بين الناتج المحلي الإجمالي.وتمت في بحثنا دراسة تأثير السياسة النقدية على حركة التجارة الخارجية السورية.إلا أنه لم يكن هناك التنسيق الكافي بين السياسات التجارية و النقدية ، وأيضا"السياسة المالية ، بل كان تأثيرها سلبيا"في كثير من السنوات على حركة التجارة الخارجية السورية .

٥- ممدوح غانم ، ٢٠٠٢ : بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان " جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية " إشراف ا.د. محمد خالد الحريري ، جامعة دمشق : يسلط هذا البحث الضوء على متغير اقتصادي هام كالاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة تأثيره على بعض جوانب الاقتصاد السوري ، وذلك من خلال دراسة تجربة الاقتصاد السوري مع الاستثمارات الأجنبية وجدواها الاقتصادية .

*من أهم النتائج التي تم توصل إليها البحث أن الاستثمارات الأجنبية في سورية لا تزال ضئيلة مقارنة مع الدول العربية الأخرى في مختلف الميادين الاقتصادية ، وفي بحثنا تم التطرق إلى أثر

هذه الاستثمارات على الميزان التجاري السوري وميزان المدفوعات. انه على الرغم مـن المزايـا الكبيرة التي قدمها قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ و تعديلاته لم تستطع سورية جذب الكثيـر من الاستثمارات العربية و الأجنبية و حتى المحلية .

٦- حافظ محمد بلال ، ٢٠٠٣ : بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنـوان " انعكاسـات المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان غير النفطية " إشراف د.محمود زنبوعة ، د. ثناء ابازيد ، جامعة تشرين : تحدث هذا البحث عن اثر تراكم الديون الخارجية علـى الاقتصاد السوري ، مع التركيز في بحثنا على أثر هذه الديون فـي تمويـل التجـارة الخارجيـة السورية. يلاحظ أنه في الفترة الحالية تراجعت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات و هـذا دليـل على إمكانية القطر من السداد ، وأصبح لا يشكل عبئا" على الموازنـة العامـة أو علـى ميـزان المدفوعات .

٧- مدين جواد علي ، ١٩٩٧ : بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان " المـستوردات السلعية السورية ، نظرة تحليلية إلى تطورها وأبعادها التنموية " إشـراف ا.د. عـصام خـوري ، د.حسين الفحل ، جامعة دمشق : تناولت الرسالة دراسة للمستوردات السلعية السورية ، أهميتهـا ، بنيتها *أما في بحثنا فقد تمت دراسة للمشكلات التي اعترضت المستوردات السورية خلال الفتـرة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) ، وتأثير سياسات الدول الرأسمالية التجارية والمالية والنقديـة، إلـى جانـب السياسات الاقتصادية التي اتبعتها سورية ، وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد والقطع واختيار أسـواق الاستيراد ، والانعكاس المباشر على قيمة وبنية المستوردات السلعية السورية .ما يمكننا ملاحظتـه أنه في الفترة ما بعد الثمانينات تراجعت بسبة مستوردات القطر من المواد الغذائية التي كانت تحتل نسبة هامة في فترة الثمانينات من إجمالي مستوردات القطر ، إلا أن هيكلها النوعي لم يتغير فمـا زالت مستوردات السع الرأسمالية من الآلات والمعدات و التجهيزات تـشكل نـسبة كبيـرة مـن مستوردات سورية السلعية .

٨- هيثم جعفر ، ٢٠٠٢: بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان " المشاكل الاقتـصادية للتجارة الخارجية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية " إشراف :ا.د. محمـد نظير بسيوني ، ا. د. احمد فؤاد المندور ، جامعة عين شمس : يتضمن البحـث عرضـا لواقـع التعاون الاقتصادي بين سورية ومصر ، ومعوقات تنمية التبادل التجاري بين مصر وسورية.*نبين في البحث أن هناك معوقات كثيرة تمنع إتمام التكامل بين الدول العربية من خلال دراستنا لمنطقـة التجارة الحرة العربية الكبرى وتأثيرها على حركة التجارة الخارجية السورية . نجـد أن اتفاقيـة التجارة الحرة الكبرى لم تحقق النتائج المرجوة من الدخول بها إذ نجد أن مستوردات القطر زادت من الأقطار العربية مقابل تناقص واضح في صادراته وذلك نتيجة لتشابه المنتجات الصناعية بـين الدول العربية و إن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وإقامة السوق العربية المشتركة لم يتحقق حتى الآن .

٩- رانيا الرفاعي ، ١٩٩٩ : اتفاقية الغات وانعكاساتها الاقتصادية مع إشارة خاصة لسورية ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق بإشراف ا.د. موسى الضرير . يتحدث هذا البحث عن الآثار السلبية والايجابية لانضمام سورية إلى اتفاقية الغات على الاقتصاد السوري .

*النتيجة الرئيسية التي توصل إليها البحث ،أن التأخر في انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، ليس في صالحها ، نظراً"لما سيؤدي إليه من اختصار في المدة اللازمة ،لمواءمة كل من الهياكل الاقتصادية ، والأنظمة التجارية السورية من جهة ،وواقع التطبيق العملي ،ووسائل تطويره، وأساليبها من جهة أخرى.

١٠- ريما سويد ، ٢٠٠٠ : السياسات الزراعية و التنمية الاقتصادية في سورية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، بإشراف ا.د.مطانيوس حبيب ، يوضح هذا البحث أهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد السوري و علاقته بالناتج المحلي الإجمالي و الصناعة و إيضاح للفجوة الغذائية التي مر بها القطر في فترة الثمانينات إلى أن حقق الاكتفاء الذاتي في فترة التسعينات مع عرض للأسباب التي ساهمت في تطوير قطاع الزراعة في سورية . إلا أننا وجدنا أن هذا الفائض الزراعي قد تحول إلى مشكلة نتيجة محدودية السوق المحلية ، وعدم قدرتها على استيعاب كامل الإنتاج مع عدم توافر الأسواق الخارجية لتصديره .

١١-إحسان صابر عامر ،١٩٩٤ : النمو السكاني و المسألة الغذائية في الجمهورية العربية السورية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الدراسات السكانية ، بإشراف ا.د.محمد سالم ، بمشاركة ا.د. محمد سعيد النابلسي ،تضمنت الرسالة دراسة إحصائية للعلاقة بين التطور الزراعي و النمو السكاني المتزايد في سورية .على الرغم من التطور الذي حققه قطاع الزراعة ساهم في تأمين كافة المستلزمات الغذائية للسكان على الرغم من تزايد معدلات النمو السكاني في سورية إلا أنه من المتوقع مع الظروف المناخية ونقص المياه واستمرار التزايد السكاني ، كلها عوامل ستغير من المعادلة تجاه المنحى السلبي أي تناقص كميات الحبوب وتحديدا القمح الذي بدأنا بتصديره منتصف التسعينات لأن هناك فوائض ... إلا أن الأمر سيتغير حسب التناقص بالكميات المنتجة مقارنة بالمخطط لقلة الهطولات المطرية . فقد كان الإنتاج من القمح عام ٢٠٠١ (٤,٧٤٥) مليون طن تناقص في عام ٢٠٠٥ إلى (٤,٥٢٣) مليون طن وكان استيرادنا للقمح عام ٢٠٠١ (٢٤) ألف طن قفز إلى (١٤٣) ألف طن عام ٢٠٠٥ وكان المتاح عام ٢٠٠١ (٤,٧) مليون طن تراجع في عام ٢٠٠٥ إلى (٣,٩) مليون طن (المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة) .

12- المكتب المركزي للإحصاء ،(٢٠٠٠ - ٢٠٠١): المؤشرات الأساسية للتبادل التجاري في القطر العربي السوري .* ضمنت هذه الدراسة عرضا"مفصلا"للصادرات و المستوردات السورية للعامين المذكورين ، بالإضافة إلى بيان صادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص بشكل تفصيلي . أما في بحثنا، قمنا بدراسة تفصيلية للعوامل المؤثرة في قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، مع بيان دور القطاعين العام والخاص في تطوير هذا القطاع.

وقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول ،فقد تم التطرق في الفصل الأول إلـــى واقـــع التجـــارة الخارجيـــة السورية خلال الفترة(١٩٨٠- ٢٠٠٥) و تم في الفصل الثاني دراسة الآثار المتبادلـــة بـــين قطـــاع التجـــارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة – الصناعة – النفط – النقل)، أما الفـــصل الثالـــث فقـــد تضمن دراسة لحالة السكان في سورية و دراسة العلاقة بين التزايد السكاني والتجـــارة الخارجيـــة مـــن الـــسلع والخدمات، وسوف نبحث في الفصل الرابع عن الاتفاقات التجارية (منطقة التجارة الحرة العربيـــة الكبـــرى ، الشراكة الأوروبية – المتوسطية) وتقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجـــارة العالميـــة ، والتمويـــل الـــداخلي والخارجي لقطاع التجارة الخارجية عن طريق القروض الخارجية ، وجذب الاستثمارات الأجنبيـــة المباشـــرة ، المصرف التجاري السوري وتأثيرها على تطوير حركة التجارة الخارجية السورية . ثم استخلاص بعض النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

مؤشرات التجارة الخارجية السورية

المبحث الأول :السياسة التجارية الخارجية السورية وتطورها.

المبحث الثاني: هيكل الصادرات و المستوردات السورية .

المبحث الثالث : مساهمة القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية .

المبحث الرابع : ميزان المدفوعات السوري .

الفصل الأول

مؤشرات التجارة الخارجية السورية

تعد التجارة الخارجية معيار تطور و توازن الدول في تأمين احتياجاتها من الاستيراد وتصدير البضائع إلى العالم ، فالتجارة الخارجية هي التي تحكم بالأرقام على اتجـاه تـأثير فعاليـات مختلـف الـسياسات الداخليـة والخارجية ، إذ تعكس مؤشرات التجارة الخارجية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني ، كما تعبر مؤشرات التجارة الخارجية عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد ،وعن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وموقعـه في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم .

وتعتبر مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) من الأمور الواجب دراستها لبيان الأهميـة النسبية للتجارة الخارجية ، نظرا لأن مكونات كل من هذين المتغيرين تعتبر من المؤشرات الدالة علـى درجـة النمو الاقتصادي ، كما أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بين دول العالم لا يقل أهمية عن دراسة مكوناتها، لأنه يوضح مدى ارتباط واعتماد الاقتصاد القومي على اقتصاديات الدول الأخرى .[١]

قبل البدء بدراسة تطور التجارة الخارجية السورية لابد من توضيح بعض الملاحظات المتعلقة بتـسعير وتقيـيم الصادرات والمستوردات السورية من خلال البيانات الرقمية المنشورة في إحصاءات التجارة الخارجية.
هناك سعران أساسيان يستخدمان في تسعير السلع التي تعبر الحدود بين الدول ، الأول : هو سعر FOB الـذي يشمل قيمة ، وجميع النفقات المترتبة عليها حتى تحميلها على ظهر السفينة (أو أي واسطة نقل أخـرى) فـي ميناء البلد المصدر لهذه السلعة ، أي لا يشمل هذا السعر أية نفقات أخرى غير ضرورية بعد التحميل على ظهر الباخرة كنفقات الشحن والتأمين على البضاعة الضرورية حتى وصول هذه البضاعة إلى ميناء البلد المستورد ، والثاني هو CIF الذي يشمل بالإضافة إلى عناصر سعر FOB نفقات نقل وشحن البضاعة والتأمين عليها حتى وصولها إلى ميناء البلد المستورد .[٢]
وقد استخدم سعر FOB في السابق لتسعير السلع المصدرة وسعر CIF لتسعير السلع المستوردة إلى بلد معين، وهذا ما يتطابق مع مبادئ الحسابات القومية والمنظمات الدولية المعنية بالتجارة الخارجية التي كانت مطبقة قبل صدور النظام الجديد للحسابات القومية عام (١٩٩٣) والذي أكد علـى ضـرورة حـساب قـيم الـصادرات والمستوردات بسعر واحد هو السعر على الحدود الجمركية للبلد المصدر أي بـسعر FOB ، بالتـالي ، فـإن تكاليف النقل والتأمين على السلع المستوردة بعد مغادرتها حدود البلد المصدر تعامل كاستيراد للخدمات في البلد المستورد لا علاقة لها بالتجارة الخارجية حين تنتج وتقدم هذه الخدمات من قبل مقيمين في البلد المستورد للسلع.

---

[1] – **حمدي ،رضوان، ١٩٩٧ : دراسة تحليلية لتطور هيكل الصادرات والمستوردات لجمهوريـة مـصر العربيـة خـلال الفتـرة (١٩٥٢ – ١٩٧٣) ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، ص ١٥٥ .**

[2] **ـ جوني ، عز الدين ، ٢٠٠١: التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص ٤٠ .**

ومازالت مديرية الجمارك العامة السورية ، المصدر الأساسي لبيانـــات التجـــارة الخارجيـــة الأوليـــة ، تـــسعر المستوردات بسعر(CIF) والصادرات بسعر(FOB) والجدول التالي يبـــين مؤشـــرات التجـــارة الخارجيـــة السورية:

جدول رقم (١) مؤشرات التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) مليون ليرة سورية

البيان / الأعوام	قيمة الصادرات السلعية	قيمة المستوردات السلعية	تجارة الترانزيت	الإدخال المؤقت	إعادة التصدير
١٩٨٠	٨٢٧٣	١٦١٨٨	٢٠٠١٢	٩١٣	١١٥٢
١٩٨١	٨٢٤٥	١٩٧٨١	٥٢٥٢	٩١٧	١٥٧٢
١٩٨٢	٧٩٥٤	١٥٧٥٧	٥٢٥٢	٥٨٠	٥٨٠
١٩٨٣	٧٥٤٧	١٧٨٢٩	١١٨٢٢	٦٨٢	٧٧٠
١٩٨٤	٧٢٧٥	١٦١٥٥	٣٧٨٢	٥٤٢	٥١٤
١٩٨٥	٦٤٢٧	١٥٥٧٠	٣٤٢٦	٣٠٠	٣٠٤
١٩٨٦	٥١٩٩	١٠٧٠٩	٢٦٧١	٣٨٢	١٩٥
١٩٨٧	١٥١٩٢	٢٧٩١٥	٣٦٦٣	٣٢٢	٢٤٤
١٩٨٨	١٥٠٩٣	٢٥٠٤٠	١٨٥٣	٢٧٣	٢٤٧
١٩٨٩	٣٣٧٤٠	٢٣٥٤٤	٢٣١٧	٤٦١	٦١٠
١٩٩٠	٤٧٢٨٢	٢٦٩٣٦	٢٢٩٩	١٦٢٢	١٣٣٧
١٩٩١	٣٨٥٠٤	٣١٠٦٦	٨٨٨١	٨٦٧	٦٩٧
١٩٩٢	٣٤٧٢٠	٢٩١٧٨	١٧١٨٥	٩٥٨	٨٤٦
١٩٩٣	٣٥٣١٨	٤٦٤٦٩	١٢٩٦٢	٩٥٨	٨٤٦
١٩٩٤	٣٩٨١٨	٦١٤٦٩	١٣٥٦٨	١٠١١	٢٤٨٠
١٩٩٥	٤٤٥٦٢	٥٢٨٥٦	١٤٧٧٨	١١٤٣	٢٦٨٥
١٩٩٦	٤٤٨٨٧	٦٠٣٨٥	١٥٩٠٥	١١٤٣	٢٦٨٥
١٩٩٧	٤٣٩٥٣	٤٥٢١١	١٣٥٢٩	٩٨٩	٢٢٦٢
١٩٩٨	٣٢٤٤٣	٤٣٧٢٤	١٦٣٣٨	٨٨٢	٣١٢٩
١٩٩٩	٣٨٨٨٠	٤٣٠١٠	١٦٢٥٣	٢٠٠٣	٤٢٢٠
٢٠٠٠	٢١٦١٩٠	١٨٧٥٣٥	١٨٨٨٨	٢٤٠٢	٥٤٧٤
٢٠٠١	٢٤٣١٧٩	٢٢٠٧٤٤	٣٧٠٨٥	٣٠٧٦	٤٨٥٧
٢٠٠٢	٣١٥٩١٩	٢٣٥٧٥٤	١٥٥٨٣٧	٣٤١٦	٩٢٣٢
٢٠٠٣	٢٦٥٠٣٩	٢٣٦٧٦٨	٩١٧٧٤	٥٢٥٥	٢٤٨٨
٢٠٠٤	٢٤٩٠١٩	٣٢٧٠١٩	١٧٥٢٤٢	٨٦٠٤	١١١٣١
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	٥٠٢٣٦٩	٢٠٧٣٤٦	٩٣٢٤	١٢٥٩٦

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية(١٩٨١ -٢٠٠٦) ، المكتب المركزي للإحصاء .

إن معظم الخطط الخمسية في مجال التجارة الخارجية تسعى إلى تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد ذو قدرة إنتاجية ضعيفة نسبيا إلى اقتصاد ذو قدرة إنتاجية منافسة وذلك من خلال تحديث القاعدة الإنتاجية وتحسين البيئة الاستثمارية ونقل التكنولوجية بهدف التجديد الإنتاجي وتطوير التبادل التجاري مع الدول العربية والأجنبية والعمل على فتح أسواق جديدة وتحسين التوازن في ميزان المدفوعات لكافة حساباته وقد تم وضع العديد من الأهداف لتحقيق ذلك :

- تنويع هيكل الصادرات بدلا من الاعتماد على النفط .
- تطوير الصادرات الخدمية (السياحية والنقل) .
- جلب التدفقات الرأسمالية المباشرة وتوجهيها نحو القطاعات الإنتاجية وتوطين التقانة .
- تغير بنية المستوردات بحيث يتم التركيز على السلع الرأسمالية ، والوسيطة وتقليص المستوردات الاستهلاكية عن طريق تطوير إنتاج بدائلها محليا إلا أنه من خلال تتبع ما تم تنفيذه يتبين لنا ما يلي :

– أن الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات وبشكل خاص الميزان التجاري يخفي العديد من الاختلالات أهمها:

- ضعف القاعدة الإنتاجية والخدمية وعدم قدرتها على المنافسة الداخلية والخارجية .
- اعتماد متزايد على الصادرات النفطية والمواد الخام الأخرى .
- استيراد عالي لخدمات السياحة والنقل والمال والتأمين .
- ضعف وانخفاض الإيرادات الخدمية (السياحة والنقل) .
- ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه إلى قطاع الطاقة (النفط والغاز) .
- وجود القيود الجمركية وغير الجمركية التي أعاقت حركة التجارة الخارجية .
- تركز الصادرات في عدد محدود من السلع بالإضافة إلى محدودية الأسواق الخارجية .
- تزايد المستوردات من السلع الاستهلاكية وعدم انعكاس المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية على زيادة الصادرات المصنعة .

– كما أن معظم السلع الداخلة في عنصري الإدخال المؤقت وإعادة التصدير هي من المواد المستوردة التي يعاد تصديرها بعد دفع الرسوم الجمركية عليها وبدون أن يطرأ عليها تصنيع محلي أو البضائع التي يعاد تصديرها من مستودعات المنطقة الحرة مباشرة قبل دفع الرسوم الجمركية أو المواد الداخلة على سبيل الإدخال المؤقت والتي يعاد تصديرها بعد أن يستفاد منها في عمليات الاستصناع والتشغيل .

المبحث الأول

السياسة التجارية الخارجية السورية وتطورها

تتبع الدول في مجال تجارتها الدولية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية عددا من السياسات ، التي يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وطبيعة العمل فيها ، وسياساتها العامة ، وتوجهاتها السياسية والاقتصادية ، وطبيعة الاقتصاد السائد فيها ، ومن هذه الزاوية تمثل سياسة التجارة الدولية، السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وعلى هذا ، تمثل السياسة التجارية جميع الإجراءات المتعلقة بضبط حركة المستوردات والصادرات كنظام الحصص ، والرسوم الجمركية ، والإعانات وغيرها ، والتي تعتبر جميعها جزءا من السياسة التجارية . (١)

وتعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف(٢) الاقتصادية والاجتماعية ، وتتمثل الأهداف الاقتصادية في :

١- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة التي يتم توفيرها عن طريق مرور السلع والخدمات عبر الحدود القومية للدولة .
٢- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ، أي تخليصها من المؤثرات الخارجية التي يمكن أن يكون لها آثار ضارة على الصناعة المحلية . لذلك تظهر الضرورة الأساسية لحماية هذه الصناعة .
٣- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الدولية ، أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج ، و يعد ذلك وسيلة أساسية للسيطرة على الأسواق الدولية ، وتضع السياسة التجارية الإجراءات الكفيلة بمواجهته .
٤- حماية الصناعة الناشئة ، أي الصناعة حديثة العهد في الدولة ، حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها . ويتم ذلك من خلال السياسات التجارية التي يتم وضعها .
٥- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني ، كحالات الانكماش ، والتضخم . وهذا يتطلب بذل جهد كبير للتخلص من هذه التقلبات بواسطة السياسة التجارية.
٦- تشجيع التوظيف ومكافحة البطالة في قطاعات التصدير.

١-١-١- مراحل تطور السياسة التجارية الخارجية السورية:

اتسمت السياسة التجارية في سورية منذ الخمسينات باتجاه الدولة إلى التدخل في التجارة الخارجية مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل في الفترات المختلفة تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية منذ الاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة .وقد هدفت السياسة التجارية السورية إلى تنظيم

---

[1] – **العمادي، محمد، ١٩٩٨ : سياسات التجارة الخارجية في الثمانينات وآفاقها في التسعينات ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشر ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ،ص٣.**

[2] – **يونس، محمود، ١٩٩٣ : أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ص ٢٧٩ .**

شؤون الاستيراد والتصدير ، حيث أخضعت الاستيراد إلى التراخيص وشجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد لاسيما المواد الأولية والآلات اللازمة للزراعة والصناعة ومنعت استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية التي ينتج ما يماثلها محليا وشجعت تصدير مجموعة من المواد الزراعية ومن أهمها القطن إلى الخارج .[1]

ويمكن التمييز بين عدة مراحل للسياسة التجارية في سورية نذكر أهمها :

المرحلة الأولى : والتي امتدت من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٦ ، تميزت بإدخال بعض المرونة على أنظمة الرقابة الكمية والإدارية على التجارة الخارجية وإتاحة مجال أكبر أمام القطاع الخاص بالمشاركة في إدارة وتمويل الصادرات والمستوردات ، وصاحب هذا الاتجاه تقليل تدخل الدولة في التجارة الخارجية مع تقليل الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية والاتجاه لإلغاء العديد من اتفاقيات التجارة والدفع مع البلاد المختلفة . [2]

كما استمرت سياسة الحماية والتقييد في النصف الأول من الثمانينات حيث وصل الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى حدود (٢٥٠%) والحد الأدنى إلى (٥%) وتزايدت القيود الكمية على المستوردات والصادرات.[3]

وفي عام ١٩٨١ أعيدت السوق الموازية للقطع الأجنبي بقرار من لجنة ترشيد الاستيراد و التصدير التي أنشأت لمتابعة الاستيراد والتصدير في ظل سياسة اقتصادية جديدة بدأ فيها التركيز على مبدأ الاعتماد على الذات وترشيد الاستيراد والاستهلاك ، ويتم من خلال السوق الموازية تسديد قيمة مستوردات القطاع الخاص ، أما مستوردات القطاع العام فظلت تسدد بالسعر الرسمي ، وبدأ سعر الصرف يتطور وفقا لنشرات البنك المركزي حيث حدد سعر الصرف الموازي بما يعادل ٥,٤٠ ليرة سورية للدولار . [4]

كما سمح للمصدرين بصرف نسبة من قيمة صادراتهم تراوحت بين (٤٠ –٧٠) % بالسعر الموازي والباقي بالسعر الرسمي وذلك حسب نوع السلعة بعد أن كانت قيمة الصادرات تصرف بالسعر الرسمي الذي يحدده البنك المركزي ، وبهدف تخفيف الضغط على الليرة السورية تم حصر عملية تسديد قيمة المستوردات بالمصارف السورية فقط ، وضرورة تسديد القطاع الخاص لمؤونة نقدية من أصل قيمة المستوردات تراوحت بين (١٠% – ٢٥ %) ثم رفعت إلى ما يتراوح بين (٥٠ – ٧٠) % . وبذلك أنهت الحكومة نظام التسهيلات الائتمانية والوسائل الخاصة في تمويل الاستيراد ، وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة القطع الأجنبي نتيجة لانخفاض الصادرات الناتج عن نقص المواد الأولية اللازمة للصناعة ، وهذا ما أدى بدوره إلى تفاقم عجز الميزان التجاري .[5]

[1] – **عرودكي، يحيى، ١٩٧٤ : الاقتصاد السوري الحديث ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ص ١٣ .**

[2]- **الحمش، منير : الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي و العشرين ، دار مشرق ومغرب، الطبعة الأولى، دمشق ص٥٣ .**

[3] – **المرجع السابق ، ص ١٠٠ – ١٠١ .**

[4] - **المرجع السابق، ص ٥٣ .**

[5] - **حوارني ، أكرم ، ١٩٩٥ : أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، من ١/ ١١ /١٩٩٥ لغاية ٣١/ ٥/ ١٩٩٥، ص ٩ .**

المرحلة الثانية : والتي امتدت من ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٢ وتميزت السياسة التجارية خلال هذه المرحلة بأنها استمرارية للسياسات السابقة مع بعض الإصلاحات الجزئية في إطار سياسة اقتصادية ارتكزت لسنوات طويلة على مبدأ الاعتماد على الذات وعلى إستراتيجية إحلال المستوردات .

وبهدف الوصول إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي جرى تقييد الاستيراد ، ونظام الإجازات، والرقابة على النقد الأجنبي وعدم الاهتمام كثيرا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل بقاء النفوذ الأجنبي على الاقتصاد الوطني في حدود ضيقة .[١]ولقد أدى القصور في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد في مراحل سابقة إلى ترجيح التوجه نحو تقييد عمليات الاستيراد ، كما أن متطلبات التخطيط المركزي كانت تعتبر عاملا مرجحا لمزيد من التوجيه في سياسة التجارة الخارجية السورية .

وكان اثر السياسات السابقة محدودا في تحقيق بعض النجاحات منها : [٢]

- التوصل إلى درجات عالية في الاعتماد الذاتي بالنسبة إلى عدد من المواد الاستهلاكية والغذائية.
- تنويع هيكل الإنتاج الوطني وتحقيق تقدم عن طريق التصنيع .
- تطوير بعض التكنولوجيات وتدريب أعداد متزايدة من الكوادر العلمية والفنية .

إلا أن هذه النجاحات كانت دون المستوى المطلوب ، ولم تستطع خلق القاعدة الصناعية المحلية المتطورة والملائمة لتقسيم العمل الدولي والانضمام إلى المنظمات العالمية ، وبقي حجم التصدير ضئيلا بالمقارنة مع البيع في السوق الداخلية، حيث وفرت سياسة الحماية التجارية مزايا عديدة للمنتج من أهمها سهولة البيع في السوق الداخلية ، وبالتالي عدم وجود دوافع قوية لدى المنتج تجعله يسعى إلى اقتحام الأسواق الخارجية باستثناء عدد محدود من شركات القطاع العام والخاص ، وهذا ما جعل من السوق الداخلية العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنتاج وهيكلته . وكان من نتيجة هذه السياسات عجز مزمن في الميزان التجاري ، ومديونية مرتفعة، وفشل سياسة إحلال المستوردات إلى الحد من الاعتماد على الخارج نتيجة لارتفاع أسعار المواد المستوردة .

ولمعالجة الوضع القائم من خلال تطوير سياسة جديدة للتجارة الخارجية تفتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي ، وإذا كانت قوى التقييد هي المسيطرة على التجارة الخارجية في المرحلة السابقة فقد اتسمت المرحلة بتوجه جديد تمثل في : [٣]

- تخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط الإجراءات اللازمة للاستيراد .
- تشجيع التصدير .
- تطوير معدلات التعريفة الجمركية بما يخدم هذه الأهداف .

---

[2] – **قلاع، غسان، ١٩٩٥ : الدولار الجمركي والدولار التصديري ، السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق ، ١٩٩٥ ، ص ٦٤٥ .**

[2] – **القزاز، عزيز، ١٩٩٤ : متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتها الإنتاجية : واجبات السياسة الاقتصادية ، ندوة حول ترويج الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي ، غرفة تجارة دمشق ، ص ٧٢.**

[3] – **العمادي ،محمد،٢٠٠٤ :تطور الفكر التنموي في سورية ، دار طلاس للنشر والترجمة ، دمشق ،ص ٢٠٧ .**

❖ تطوير السياسات المالية والنقدية بما يتناسب مع هذه الأهداف .

ويمكن تحديد ملامح السياسة التجارية السورية في هذه المرحلة من خلال أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال الاستيراد والتصدير وسعر القطع الأجنبي .

١-١-١-١- سياسة التصدير :

تقوم سياسة التصدير في سورية على المبادئ التالية [١]:

❖ لا تخضع عمليات التصدير في سورية لإجازة مسبقة إلا لمواد محددة .

❖ يخضع التصدير إلى تعهد بإعادة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير إلى المصرف التجاري السوري بالإضافة إلى تنظيم بيان جزئي لدى إدارة الجمارك المعنية وإبراز الوثائق والمستندات المتعلقة بالمنشأ.

❖ يتم شراء القطع الناجم عن التصدير من قبل المصرف التجاري على أساس سعر القطع في البلدان المجاورة ،وهو حاليا يساوي ٥٠ ليرة سورية للدولار .

❖ يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بالقطع الناجم عن التصدير بكامله لسلع مثل الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية و الألبسة .

❖ أما بالنسبة لباقي السلع فيسمح بالاحتفاظ بنسبة (٧٥ %) من القطع الأجنبي وبيع (٢٥ %)الباقي إلى المصرف التجاري بسعر الأسواق المجاورة .

❖ يسمح بالتنازل عن قطع التصدير لغير المصدرين لتمويل عمليات الاستيراد ، ويتقاضى المصرف التجاري رسم طابع عن هذا التنازل .

❖ إقامة المناطق الحرة والسماح بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير .

❖ عقد المزيد من اتفاقيات التبادل التجاري مع العديد من الدول .

وكان الإجراء الذي تضمن نسبة الاحتفاظ بحصيلة الصادرات من النقد الأجنبي قد تدرج من (٢٥%) إلى (٥٠ %) ثم (٧٥ %) (وفي وقت لاحق صدر إجراء آخر سمح لمصدري الخضار والفواكه بالاحتفاظ بنسبة (١٠٠ %) من حصيلة الصادرات لكي يتم استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي) .

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تمثل تطورا نسبيا ملموسا بالمقارنة مع الأوضاع السابقة لكنها لا تكفي لتحديث الصادرات والتطور المطلوب لدور سورية في تقسيم العمل الإقليمي والدولي حيث بقي العديد من التشوهات الهيكلية والمعوقات القانونية والاقتصادية التي تعترض طريق الصادرات السورية .

١-١-١-٢ - سياسة الاستيراد :

---

[1] - **أنظمة التجارة الخارجية السورية ، مركز المعلومات الأوروبي Syria 791 ، EURDINFO CENTR .**

لقد أدت السياسة التجارية المتبعة في المرحلة السابقة والهادفة إلى الحد من الاستيراد إلى نقص مستلزمات الإنتاج[1] وخاصة في النصف الأول من الثمانينات نتيجة لنقص النقد الأجنبي اللازم للاستيراد ، وبالتالي تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات . لذلك فقد وضعت السياسة الاستيرادية في هذه المرحلة في مقدمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين ، من خلال التخلي عن مهمة تأمين النقد الأجنبي اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاص ، حيث سمح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معامله واحتياجاتها بطرقه الخاصة ، كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حصيلة صادراته وكانت هذه هي نقطة البداية في إضعاف الرقابة على النقد الأجنبي .[٢]

كما اتجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع إضافة إلى السماح باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعا"، حيث تم إعفاء اغلب المستوردات من المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري ، وسمح بالاستيراد بتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوما والغي نظام الاستيراد الاستثنائي في عام ١٩٩٠ .[٣] ومع صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ تم استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر وتقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية .

وفيما يتعلق بالتعرفة الجمركية فقد تراوحت بين (١- ٢٠) % على السلع المستوردة إضافة إلى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والتي تتراوح بين (٦ – ٣٥) % حيث بلغت التعرفة الجمركية على المواد الغذائية الأساسية (١%)، والمواد الأولية الأساسية (٧ %) ، والمواد نصف المصنعة (١٥%) وبلغت التعرفة على بعض السلع الاستهلاكية والكمالية (٢٠٠ %) ،[٤] حيث بلغت قيمته على الزيت و الأحذية (٦٥ % ، ١٠٠ %) على الثلاجات وأجهزة التبريد المنزلية.[٥] وفي عام ٢٠٠١ تم تخفيض التعريفة الجمركية على المواد الأولية بمقدار (١%) . إن ارتفاع التعريفة على السلع الاستهلاكية يعكس تحيز هيكل التعريفة الجمركية لصالح الصناعات الاستهلاكية المحلية بهدف حمايتها ، في الوقت الذي انخفضت على السلع الوسيطة والاستثمارية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية .

وفي عام ٢٠٠٤ تم تطوير إجراءات الاستيراد والتصدير وإصدار العديد من القرارات بهدف تبسيط عمليات التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا ، مع السعي المستمر لتوحيد التعليمات والتشريعات ذات الصلة لتكون شاملة وكان أبرزها [٦] :

---

[1] -بيان عن وزارة الاقتصاد والتجارة عن أهم التشريعات والتعليمات الخاصة بالاستيراد و التصدير ،.www.alqtissad.com.sy

[2] – الحمش، منير ، ١٩٩٧ : الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين... مرجع سبق ذكره ص ٥٥ – ٥٦ .

[3] – العمادي ،محمد ، ٢٠٠٤ : تطور الفكر التنموي مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

[4] – المهايني ، خالد ، ٢٠٠٠ : السياسات المساعدة في التخطيط ، دمشق ،ص ٣٤٨ .

[5] – مدين جواد، علي ، ١٩٩٧ : المستوردات السلعية السورية ، منشورات جامعة دمشق ، ص ٧١ .

[6] – بيان عن وزارة الاقتصاد والتجارة عن أهم التشريعات والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير ، WWW.aliqtissad.com. sy

❖ إلغاء إجازات استمارات التصدير والإعفاء من شرط الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد عند تصدير البضائع ذات المنشأ الأجنبي بالقرار (١٥١٤) تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٥ .

❖ إصدار نظام تصحيح إجازات الاستيراد وتحديد الحالات المعفاة من تصحيح إجازة الاستيراد والحالات التي يتم تصحيحها من قبل الجمارك بالقرار ١٥١٢ تاريخ ١٥ /١٢ / ٢٠٠٢ .

❖ فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير وإلغاء العمل بنظام تسديد قيم المستوردات من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير بالقرار ١١٥ تاريخ ١٥ / ٧ / ٢٠٠٣ وأصبح المصرف التجاري السوري هو الجهة المانحة للقطع والمحركة لأسعاره بشكل مستمر ليتوافق مع أسعار البلدان المجاورة ، وبهذا ألغيت ظاهرة التصدير الوهمي .

❖ زيادة نسبة القطع الأجنبي المسموح لمصدري القطاع الخاص الاحتفاظ به من(٧٥ %) إلى(٩٠ %) .

❖ اعتماد الأسعار الحقيقية لشراء القطع الأجنبي لتنفيذ العمليات التجارية للإدخال المؤقت بهدف التصنيع وإعادة التصدير .

❖ تطوير نظام عمليات المصرف التجاري السوري باتجاه تسهيل اعتمادات التصدير ورفع الحد الأقصى للسلف لقاء اعتمادات مستندية من ٢٥ % إلى ٤٠ % .

١-١-١-٣- سياسة أسعار الصرف :

اتجهت سياسة سعر الصرف إلى تقريب سعره من المعدل المطلوب لتغطية التكاليف المحلية الفعلية اللازمة للحصول على النقد الأجنبي من الأسواق العالمية وذلك تشجيعا لعمليات التصدير والإنتاج وتحميلا للسلع المستوردة بتكاليفها الفعلية .[١] واتخذت إجراءات متابعة للوصول إلى هذا الهدف ، فمن تخفيف الرقابة على النقد الأجنبي ، إلى تخفيض سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار من (٣,٩٣) ليرة سورية إلى(١١,٢٥) في عام ١٩٨٨ وبذلك يكون قد تم تخفيض سعر صرف الليرة بنسبة (٦٥ %) .[٢]

وشهدت هذه الفترة تعدد أسعار الصرف فقد كان هناك إلى جانب سعر الصرف الرسمي ، سعر الصرف التشجيعي والذي حدد بما يعادل ٢٢ ليرة سورية مقابل الدولار اعتبارا من عام ١٩٨٨ ويطبق هذا السعر على القيمة الباقية من حصيلة الصادرات التي لايسمح للمصدرين الاحتفاظ بها والملزمين ببيعها للبنك التجاري السوري والتي تم تحويلها فيما بعد إلى سعر الصرف الرسمي المجاور ، وسعر صرف الدولار الجمركي الخاص باستيفاء الرسوم الجمركية والذي حددت قيمته بما يعادل : ١١,٢٥ و ٤٢,٢٢ ليرة حسب نوع المستوردات (المواد الغذائية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة والأصول الرأسمالية) وباقي المستوردات

---

[1] – **العمادي، محمد، ٢٠٠٤ : تطور الفكر التنموي في سورية ، دار طلاس للنشر ، ٢٥٢ .**

[2] – **خضور، رسلان ، ٢٠٠٠: منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والمستوردات وإعادة توزيع الدخل،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ص ٩٨.**

على التوالي ، وتحتسب الرسوم المالية و(٥٠ %) من نفقات السفارات الأجنبية والفنادق علـــى أســـاس الـــسعر الرسمي .[1]

وهناك سعر الصرف الرسمي المجاور الذي حدد بما يعادل(٤٢) ليرة سورية للدولار (حسب أسعار الدول المجاورة) اعتبارا من عام ١٩٩٠ والذي جرى تخفيضه عدة مرات حتى بلغ (٤٦) ليرة سورية للدولار عـــام ١٩٩٨ . أي بلغت نسبة الانخفاض في سعر صرف الليرة السورية نحو(٨,٧ %) بين عامي (١٩٩٠ – ١٩٩٨) وسعر الصرف في الأسواق المجاورة (سعر السوق السوداء) والذي اخذ في الانخفاض تدريجيا مـــن (٤,٤٩) عام ١٩٨٠ إلى (٥٠,٦٦) عام ١٩٩٨ (بنسبة ٩١,١ %) ثم انخفض إلى (٤٧) ليرة للدولار عام ٢٠٠٠ .

وفي كانون الثاني ٢٠٠١ تم تخفيض سعر الصرف الرسمي المجاور إلى ما يعادل (٥٠,١٠) ليرة ســـورية للدولار و ليصبح خاضعا للعرض والطلب بهدف تحريره وبذلك تساوى سعر صرف الدول المجـــاورة (ســـعر السوق السوداء) في خطوة هدفها توحيد أسعار الصرف .[2] ومن الجدير بالـــذكر أن ســـعر صـــرف الـــسوق الموازية (السوق السوداء) ظل شبه مستقرا طيلة فترة التسعينات ليتراوح بين(٥٠ –٥٢) ليرة ســـورية مقابـــل الدولار .[3] ويعود تدهور سعر صرف الليرة السورية إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعـــت فـــي النـــصف الثاني من الثمانينات وتقلص حجم المساعدات العربية وسياسة ربط الاستيراد بالتصدير وتعدد أسعار الـــصرف التي أدت إلى توسيع نطاق السوق غير النظامية (السوق السوداء) وتقليص استفادة الجهاز المصرفي من مواد النقد الأجنبي ، مما أدى إلى خروج الليرة السورية إلى الدول المجاورة من خلال لجوء القطاع الخاص لتـــأمين احتياجاته من النقد الأجنبي لتمويل مستورداته ، ويبين ذلك حجم صادراته التي لم تتجاوز(٣٥ %) من وارداتـــه خلال النصف الأول من التسعينات باستثناء عام ١٩٩٠ ، نظرا لأن الأنظمة النافذة تحـــصر مـــصادر تمويـــل واردات القطاع الخاص بمصادره الخاصة أو التسهيلات الائتمانية أو قطع التصدير .[4] وفيما يتعلـــق بتخفيـــف الرقابة على النقد الأجنبي فقد تم تعديل القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٨٦ الذي يمنع التعامل بالنقد الأجنبي بـــصدور المرسوم رقم (٦) لعام ٢٠٠٦ الذي سمح للأفراد بحيازة العملات الأجنبية وفتح حسابات بالنقد الأجنبي .[5]

١–١–١–٤– نتائج السياسة التجارية على حركة التجارة الخارجية السورية :

من خلال دراستنا للسياسة التجارية الخارجية توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن سياسة ربط الاستيراد بالتصدير عن طريق التصدير المتنازل بموجب القـــرار رقـــم / ٢١٨٤ / لعـــام ١٩٩٠ الذي سمح للمصدرين بالتنازل عن القطع لصالح مستوردين آخرين عن طريق المصرف التجـــاري السوري أدت لتوفير مستلزمات الإنتاج للعديد من القطاعات الاقتصادية وخفف العبء عـــن المـــصارف الحكومية في تأمين القطع . إلا أنها أدت أيضا" إلى تشجيع ظاهرة التصدير الوهمي والاستيراد الـــوهمي ،

---

1 – حوراني، أكرم، ١٩٩٥ ، أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، ص ٩ .

2 – جمعة، محمد ، ٢٠٠٢ : ساسة القطع الأجنبي في سورية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي ، منـــشورات كليـــة الاقتـــصاد ، جامعة دمشق ، ص ٣٠٦.

3 – درغام دريد، احمد ، ٢٠٠٥ : توحيد سعر الصرف ، مأخوذ من الموقع الالكتروني www.ALIqtissad .com .sy .

4 – عبد الوهاب، محمد، ٢٠٠١ ، أعمدة التحديث الاقتصادي ، مكتبة المدبولي ، القاهرة ، ص ١٨ .

5 – جمعة ، محمد، ٢٠٠٥ : قوانين القطع الأجنبي في سورية www.ALALam.ekt .com. sy .

خلال عامي (١٩٨٩– ١٩٩١) ، وبالتالي زيادة الصادرات الرقمية ونقص الصادرات الفعلية ، من خلال ظهور حالات تلاعب من قبل المصدرين وذلك بتضخيم قيمة الصادرات بهدف الحصول على فارق السعر المتحصل من قطع التصدير والتخفيض المصطنع لقيم المستوردات من أجل زيادة حجمها المستورد بقطـع التصدير ، مما أدى إلى عدم الدعم الكافي والمطلوب للصادرات طالما أن الأرقام تبين تزايدها في بدايـة التسعينات .[1] و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٢) قيمة الصادرات والمستوردات السلعية مقيمة بالدولار مليون دولار

البيان / الأعوام	قيمة الصادرات مع النفط	قيمة المستوردات	سعر الصرف للصادرات	سعر الصرف للمستوردات
١٩٨٠	٢١٢١	٣٩٩١	٣,٩٠	٤,٠٥
١٩٨٧	١٣٥٦	٢٤٨١	١١,٢٠	١١,٢٥
١٩٩٠	٤٢٢٢	٢٣٩٣	١١,٢٠	١١,٢٥
١٩٩٩	٣٤٧١,٥	٣٨٢٣	١١,٢٠	١١,٢٥
٢٠٠٠	٤٦٩٩	٤٠٣٣	٤٦,٠	٤٦,٥٠
٢٠٠١	٥٢٨٦	٤٧٩٩	٤٦,٠	٤٦,٥٠
٢٠٠٢	٦٨٦٨	٥٠٦٩	٤٦,٠	٤٦,٥٠
٢٠٠٣	٥٧٦٢	٥٠٩١	٤٦,٠	٤٦,٥٠
٢٠٠٤	٥١١٨	٦٧٢٢	٤٨,٦٥	٤٨,٦٥
٢٠٠٥	٨٤٨٦	١٠٠٤٧	٥٠,٠	٥٠,٠

المصدر : حسبت بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٠ – ٢٠٠٦)، المكتب المركزي للإحصاء

لقد أصبحت سياسة أسعار الصرف من أبرز السياسات المستخدمة للتحكم في حجم التصدير والاستيراد وكميتـه وبنيته ، ويتم ذلك من خلال إتباع الدولة سياسة تعدد أسعار الصرف وتنويعها للسلع المستوردة طبقا للتوجهـات الاقتصادية والسياسات التنموية ، ومن المعلوم أن تقلبات أسعار الصرف من أكثر العوامل التي تؤثر في معـدل التبادل السلعي وتعكسه في غير صالح سورية ، فارتفاع سعر صرف الدولار يساهم في تضخيم قيمة الصادرات التي تتصف أساسا بضعف مرونة الطلب عليها هذا من جهة ، ولم تؤدِ سياسة الدولار المرتفع إلى زيادة قـدرة سورية على التصدير من جهة أخرى . لأن قدرة القطر العربي السوري (كسائر الدول النامية) على التـصدير محددة بـــ :

– طبيعة الصادرات التي تتصف بضعف مرونة العرض .
– السياسات الحمائية للدول الرأسمالية .

الأمر الذي ساهم في تفاقم عجز الميزان التجاري في عامي (٢٠٠٤ –٢٠٠٥).

❖ أدت سياسة التجارة الخارجية إلى تشجيع الاستيراد وإطلاقه ، وتكليف بعض رجال الأعمال باستيراد المواد التي كانت محصورة بالقطاع العام ، وبالتالي إلى نتائج سلبية على التبادل التجاري وانعكاس ذلـك علـى الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

[1] – **الحمش، منير ، ١٩٩٧ : الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين ، ... مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ .**

- إن سياسة تعدد أسعار الصرف في سورية منذ عام ١٩٨١ وحتى الوقت الحاضر أثرت وتؤثر بشكل مباشر في التكلفة ، حيث أدت عملية ربط الاستيراد بالتصدير إلى اعتماد دولار التصدير كأساس للاستيراد ، فقد ارتفع سعر دولار التصدير في السوق من ٥٠ ليرة سورية إلى (٥٥- ٧٠) ليرة سورية ، بينما تعتمد الدولة سعر صرف اقل من ذلك في حدود (٤٦,٥) ليرة سورية فالمستورد الذي يشتري دولار التصدير بمقدار (٥٥) ليرة سورية ويستورد به المواد الأولية أو التجهيزات الصناعية ، يضطر من خلال هذه السياسة إلى تحمل تكلفة إضافية قبل أن يباشر إنتاجه ، فبدلا من بيع الدولار بسعر (٤٦,٥) ليرة سورية للمستورد ليحول مستورداته نجده وصل إلى (٥٥) ليرة سورية ، ترتفع بذلك التكلفة الصناعية ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في سورية ، وكذلك تراجع حجم الصادرات الصناعية للخارج و ارتفاع أسعارها ، وإفقادها للكثير من القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية، ولا يزال يشكل عبئا حقيقيا على الاقتصاد .[١]

- إن شراء حصائل قطع التصدير من مصدري القطاع الخاص بأسعار صرف إدارية شكل عامل إعاقة للصادرات ناجم عن كون تلك الأسعار منخفضة بالنسبة لأسعار الصرف المستخدمة في تمويل مستوردات القطاع الخاص ، مما فرض على المصدر أن يشتري مستلزمات إنتاجه التي تدخل فيها مكونات مستوردة بتكلفة مرتفعة بالمقارنة مع سعر بيع منتجاته مقدراً بالليرة السورية .[٢]

- أما فيما يتعلق بسماح السلطات النقدية اعتباراً من تشرين أول عام ١٩٩٠ ببيع قطع التصدير المحتفظ بها إلى مستوردين آخرين كلياً أو جزئياً ، زاد من ربح بعض المصدرين وتباينت آثاره على المصدرين من القطاع الخاص ، وقد كان أثره في تشجيع صادرات القطاع الخاص محدوداً بالنسبة للصادرات التي تدخل في مكونات مستوردة بنسبة عالية وكبيرة بالنسبة للصادرات التي تقل فيها نسبة المكونات المستوردة . هذا العبء كان عاملاً في تقليص أنشطة التصدير ، فقد انخفضت قيمة الصادرات من (٤٧) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى (٣٩) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٤ (حسب المجموعة الإحصائية للعام المذكور) ، حيث أن قيمة صادرات القطاع الخاص تراجعت من (٢٠) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى (٨,٨٤) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٤ ، كما أنه أضعف قدرة منتجاتنا على المنافسة بالمقارنة مع الدول المجاورة التي لا تفرض قيوداً مماثلة ، وشكل حافزاً بالنسبة لبعض المصدرين لزيادة أسعار صادراتهم حتى يحصلوا على الثمن العادل لصادراتهم ، وبالتالي كان عامل انكماش بالنسبة للطلب الخارجي على الصادرات .

- إن تطبيق أنظمة الاحتفاظ بقطع التصدير التي طبقت على نطاق واسع بدءاً من عام ١٩٨٧ ساهمت في زيادة الصادرات السورية من ١٥ مليار ليرة سورية عام ١٩٨١ إلى (٤٧) مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ و٣٨ مليار ليرة سورية عام ١٩٩١ ، إلا إنها لم تكن كافية لتغطية قيمة المستوردات واستمر العجز في الميزان التجاري ، وكان ذلك ناجما"عن تثبيت سعر الصرف المستخدم لشراء قطع المصدرين عند مستوى

---

[1] – كنعان، علي، ٢٠٠٠ ، السياسة النقدية واليات السوق في سورية ، دار الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص ١٥.

[2] – حامد، صلاح، ١٩٩٦ : سياسة أسعار الصرف في سورية منذ عام ١٩٨١ ، كلية الاقتصاد ، منشورات جامعة دمشق ص ١٢٢ .

اقل بكثير من سعر الصرف الفعلي أو حتى سعر الصرف المستخدم لتمويل مستوردات القطاع الخــاص ، الأمر الذي ساهم في تراجع الصادرات .

- ❖ إن أحد أهم معوقات التصدير نظام تعهد إعادة القطع ،إذ إن إلزام المصدر بالتعهد بإعادة القطع وبيعه إلى المصرف التجاري السوري بسعر أقل من سعر السوق بنسبة (١–٢%) ينجم عنه قيام أغلــب المــصدرين بتخفيض قيم صادراتهم كي تكون خسائرهم الناجمة عن فرق السعر في الحدود الدنيا ، كما يتوجب علــى المصدر الحصول على تسهيلات مصرفية تعادل قيمة الصادرات أو تجميد ما يعادل (٥٠%) من قيمتهــا بالليرات السورية ضمانا لإعادة القطع بالإضافة إلى أنه في حال تأخر المصدر عن إعادة القطع يخضع إلى غرامات ومحاكمات جزائية .[١] كما أن تأخر عمليات التصدير لمدة تزيد عن ٦٠ يوما بسبب الإجــراءات والمستندات المطلوبة للحصول على التسهيلات اللازمة ، وكذلك انقطاع التواصل بين المصدر والمستورد نتيجة دخول وسطاء يستفيدون من قدرتهم في التغلب على هذه العقبات وبتكاليف مرتفعة تــشكل عقبــات جديدة أمام المصدرين .

- ❖ إن انخفاض الطلب على القطع الأجنبي المتوفر لدى المصدرين نتيجة إعادة قيم صادراتهم وذلــك بــسبب السماح للمستوردين بتسديد قيم مستورداتهم من حساباتهم التي تتم تغذيتها من قبلهم بكافة الطرق التي تسمح بها الأنظمة النافذة وهذا أجبرهم على بيع هذا القطع للمصرف التجاري السوري بأسعار العمليــات غيــر التجارية التي تقل عن أسعار الدولار الحقيقية في الأسواق المجاورة بحدود ليرة سورية .[٢]

وفي سبيل تشجيع تصدير المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية بأقل التكاليف وبــدون عوائــق ، فقــد أعفيت الصادرات السورية من جميع الضرائب والرسوم دعما للتصدير وإعفاء المصدرين من ضرائب الــدخل على الصادرات، و إعفاء مستوردات المواد الأولية والرسوم الجمركية، أو تطبيق معدلات لا تزيد عــن (١%) وأنظمة الإدخال المؤقت للتصنيع و الإعادة معفاة في جميع مراحلها . والتخلص من الآثار السلبية لإعادة تعهــد القطع يتم خلالها عدم إلزام المصدر ببيع أي قطع للمصارف ، إلا إذا أراد المصدر ذلك ،عدم إلــزام المــصدر على تعهد تصدير من المصارف لقاء تصديره للبضائع و الاكتفاء بتقديم تقارير لمكتب القطع ، و اتخاذ التــدابير بحق كل من يخالف ، وربط تطبيق الالتزام بإعادة القطع بالصادرات الرئيسية و بمبــالغ معينــة . وهــذا مــا يتعارض مع الإبقاء على نظام تعهد القطع لأنه لا ينسجم مع الاتفاقات الموقعة مع الدول العربية لتحرير التجارة التي تعطي مزايا تفضيلية لصادرات الدول العربية إلى سورية بينما تشكل عائقا أمام تنفيذ عمليــات التــصدير السورية إلى تلك الدول .

دفعت النتائج السلبية للسياسة التجارية الخارجية السورية إلى اتخاذ مجموعة من القــرارات والإجــراءات بهدف تشجيع تصدير المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية بأقل التكاليف وبدون عوائق وتحقيق الفائض في الميزان التجاري السوري . نذكر أهمها :

---

[1] – **الشريف، قاسم، ٢٠٠٤: هل سيبقى نظام تعهد إعادة القطع احد معوقات التصدير ،دمــشق ،ص ١٤ ،مــأخوذ عــن الموقــع الالكتروني WWW.asharaqabarabi.org.4k/b-ueahat-t-st.htm .**

[2] **ـ صارم، سمير ،٢٠٠٦ :إلغاء تعهد قطع التصدير ، مأخوذ عن الموقع الالكتروني www.iqtisssadya.com.**

1ً– إعفاء الصادرات السورية من جميع الضرائب والرسوم دعما للتصدير ، وذلك لأن الإبقاء على نظام تعهد القطع لا ينسجم مع الاتفاقات الموقعة مع الدول العربية لتحرير التجـارة التـي تعطـي مزايـا تفـضيلية لصادرات الدول العربية إلى سورية ، بينما تشكل عائقا أمام تنفيذ عمليات التصدير السورية إلى الدول .

٢ً– فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير بموجب القرار رقم (١١٠٠) لعام ٢٠٠٣ ، والذي كان سابقا لا يسمح للمتعامل بالاستيراد إلا بعد الحصول على قطع التصدير ، إما من عملية تصدير يقوم بها شخصيا ، أومـن قطع تصدير يتنازل عنه مصدر آخر له . وحاليا أصبح بإمكان المتعامل أن يستورد دون اللجوء إلى قطـع التصدير حصرا بل من حساباته المفتوحة لدى المصرف التجاري السوري المغـذاة بحـوالات و شـبكات لأمره أو ببنكنوت حسب القرار رقم (٩٦٠) وتعديله (٩٤٩) لعام ٢٠٠٤ .[١]

3ً– قد يكون القانون رقم ٢٤ الصادر عام ١٩٨٦ الذي يحظر تداول القطع الأجنبي أحد الأسباب التي كان لها نتائج سلبية في فرض قيود على تحريك القطع الأجنبي ، وتحويله وعلى إقامة المـشاريع الاسـتثمارية ، ولكن إلغاءه لعب دورا حيويا في زيادة النشاط التجاري والاقتصادي ، وزيادة التعامل المصرفي السوري .

4ً– توحيد أسعار الصرف المختلفة بثلاثة أسعار تطبق على جميع الصفقات السلعية والخدميـة وهـي: سـعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام(٤٩,٨٥ –٥٠,٥٥) ليرة سورية للدولار ، سـعر الـصرف الحـر للعملات الأجنبية ، سعر الصرف الرسمي (١١,٢٠ – ١١,٢٥) ليرة سورية للدولار .[٢]

وقد أدت السياسة النقدية المتبعة في سورية إلى تزايد السيولة النقدية حيث ارتفعت من (١٣٤) مليار ليـرة سورية عام ١٩٩٠ إلى نحو (٣٩١) مليار دولار عام ١٩٩٨ وإلى (٧٢١) مليار ليرة سورية عـام ٢٠٠٣ [٣]، والتي بدورها أدت إلى مجموعة من المشاكل تمثلت في تحول الأفراد إلى اقتناء العقـارات والمعـادن الثمينـة والابتعاد عن الادخار نظرا لارتفاع معدلات التضخم عن معدلات الفائدة حيث بلغ معدل التضخم نحـو(٩,٣%) عام ١٩٩٠ ثم انخفض إلى(٣,٥ %) عام ١٩٩٣ حسب الإحصاءات الرسمية ، بينما قدرته المؤسسة العربيـة لضمان الاستثمار بأكثر من ذلك (٢٢ %) عام ١٩٩٥ و(٢٠ %)عام ٢٠٠٣ بينما كانت أسعار الفائدة أقـل من (٩ %) وهذا ما أدى إلى انخفاض التعامـل التجـاري مـع العـالم الخـارجي وانخفـاض الـصادرات والمستوردات معا ، وإلى امتناع العاملين السوريين في الخارج عن تحويل مدخراتهم خوفا من انخفاض قيمتهـا الحقيقية في حال تحويلها إلى العملة الوطنية .[٤]وكان من نتيجة ذلك نشوء سوق فعلية خارج الجهاز المصرفي لتوظيف الأموال بمعدلات عالية ، مما أدى إلى حرمان الجهاز المصرفي الاستفادة من تلك الأموال والعمـولات الناتجة عنها ، لذلك فقد سعت السياسة النقدية في سورية خلال فترة التسعينات إلى الحد من الطلب الكلي علـى الاستهلاك عن طريق امتصاص الفائض من السيولة النقدية والحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة الـسورية

---

[1] – **جمعة، محمد ، ٢٠٠٥ : سياسة القطع الأجنبي في سورية ، مأخوذ عن الموقع الالكتروني WWW.ALIqtissad.com.sy دمشق ، ص ٢٤ .**

[2] – **درغام، احمد ، ٢٠٠٥ : توحيد أسعار الصرف في سورية ، مأخوذ من الموقع الالكتروني السابق نفسه ، ص٢٥.**

[3] – **المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٤ المكتب المركزي للإحصاء .**

[4] – **جعفر، هيثم ، ٢٠٠٣ :دور السياسات الاقتصادية في تطور الاقتصاد السوري ، بحث مقدم في مجلة الدراسات التجارية للأبحاث العلمية، جامعة القاهرة، ص ٢٣٣ .**

وتعديل أسعار الفوائد المدينة لتتراوح بين (٨ –١٠) % وتوسيع حجم الائتمان المصرفي .[١]مما جعل أثر السياسة النقدية على أداء قطاع التجارة الخارجية السورية ضعيفا ، باعتبار أن عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات لا يعود إلى عوامل نقدية بقدر ما يعود إلى عوامل هيكلية تتمثل في سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات فالسياسة النقدية لم تكن فعالة في التأثير على كل من نمو الكتلة النقدية وعلى حجم ونوع الاقتراض حيث لم تزد نسبة الاقتراض عن (٥٥ %) من حجم الودائع ولم يلعب سعر الفائدة أي دور يذكر في التأثير على الاستثمار أو الادخار ، وهذا ما أدى إلى ضعف الاستثمار وبالتالي الإنتاج وخصوصا الصادرات الصناعية ، مما أثر بشكل سلبي على أداء قطاع التجارة الخارجية

أما بالنسبة للسياسة المالية فقد اتجهت إلى منح إعفاءات ضريبية للمستثمرين ، وصلت إلى سبع سنوات ابتداء من تاريخ البدء بالإنتاج واتجهت السياسة الضريبية إلى التمييز بين القطاعات التي تفرض عليها الضرائب، حيث تراوحت الضريبة على الدخل من الرواتب والأجور والأرباح الصناعية التجارية بين (١٠–٤٥%) ، (٢٢ % ضريبة الشركات المساهمة الصناعية ، ٤٠ % ضريبة الشركات غير الصناعية، ٤٢% ضريبة الشركات الصناعية ذات المسؤولية المحدودة) . وحددت الضريبة على الأرباح الصافية الناجمة عن التصدير إلى دول القطع الحر بنسبة (٣٥ %) بدلا من نسبة(٤٥ %) في الأحوال العادية . [٢]ويتضح من انخفاض الضريبة على الشركات الصناعية السعي لتشجيع الإنتاج الصناعي ، وهذا ما يتناقض مع فرض ضريبة ريع الآلات التي ترفع التكلفة ، إلا أن الضريبة الجمركية ظلت تمثل عائقا أمام تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية ، على الرغم من اعتدال الضريبة المفروضة على السلع الرأسمالية والوسيطة .أما بالنسبة للإنتاج الزراعي فقد بلغت الضريبة المفروضة عليه (٩,٥ %) إلا أنها ألغيت عام ٢٠٠١ بهدف تشجيع الصادرات الزراعية وزيادة تنافسها .هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التصاعد الضريبي واللجوء إلى التقدير الجزافي لمكلفي الدخل المقطوع وعدم إخضاعهم إلى الأرباح الحقيقية وتدمير النظام المستندي الذي يشكل الأساس الموضوعي لفرض الضريبة على الدخول الضريبية على الدخول الحقيقية ، فبالرغم من أن المستوردين هم أهم شرائح مكلفي ضريبة الأرباح الحقيقية ، غير أن هؤلاء المستوردين ليس لديهم فواتير نظامية تقدم أساسا موضوعيا لتكاليفهم وأرباحهم .

وعلى صعيد النظام الجمركي يلاحظ العديد من الصعوبات من أبرزها الإجراءات الروتينية الطويلة والمعقدة في عمليات الاستيراد والتصدير والإدخال المؤقت ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التخليص الجمركي ، وبخاصة غير النظامية ، والتي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا يضاف إلى تكاليف التخليص الجمركي ، تكاليف الإنتاج وخاصة في عمليات الإدخال المؤقت ، وفي استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية الداخلة في الصناعة والزراعة ، كما أن عدم الالتزام أحيانا بالمواصفات والمقاييس السورية والعالمية ، سمح بدخول بضائع وسلع رديئة تنافس المنتجات السورية ، وفي الوقت نفسه أساء لسمعة الصادرات السورية في الخارج ، ولكي يكون النظام الجمركي ملبيا لحاجات التنمية لابد من تعديله ليواكب التطورات العالمية مع التأكيد على الوضوح والشفافية في البيانات الجمركية ، والعمل على تقليص الروتين والإجراءات الطويلة المعقدة في معاملات

---

[1] – **المرجع السابق ص٢٣٤.**

[2] – **حوراني، أكرم، ٢٠٠٥ : أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية .... مرجع سبق ذكره ،ص ١٧ .**

الاستيراد والتصدير والإدخال المؤقت، لذلك فقد تم إصدار المرسوم رقم / ٤٠٤ / بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٤ الــذي تضمن إعادة هيكلة التعرفة الجمركية في قطاع الصناعة (النسيجية وصناعة التلفزيون) ، فقد تضمن المرسوم خفضا للرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المستوردة لمصلحة هاتين الصناعتين إلى نسب تتراوح بين (١ % - ١٤,٥ %) ، والعمل جار لإعداد نصوص مماثلة لباقي قطاعــات الــصناعة مــع نهايــة عام ٢٠٠٧ .[1]ومن المتوقع أن يكون لهذا المرسوم الأثر الايجابي في جذب الاستثمارات إلى ســورية . فمــن المعروف أن الرسوم الجمركية تمثل عنصرا أساسيا في تكلفة أي منتج ، وعندما تنخفض الرسوم على مكونــات هذا المنتج فإن ذلك سيعطي منتجا بتكلفة أقل وبقدرة تنافسية أكبر ، وهذا ما يطمح إليه المستثمر ، إضافة إلــى أنه سيعطي ميزة للمستهلك لأنه سيحصل على منتج بسعر أقل وبالتالي زيادة الطلب على هذا المنتج ، من ناحية ثانيةً، فإن المرسوم الجديد تدرج في الرسم الجمركي إلى الأعلى كلما كان البــديل محليــا موجــودا ، كمــا أن المرسوم ٤٠٤ والمراسيم القادمة ستسهل على المستثمرين استيراد مستلزمات مشاريعهم . أيضا ســيتم إعفــاء الآلات الصناعية والآلات المتممة وآلات التغليف الواردة في قرارات الترخيص الممنوحة من وزارة الصناعة . وهذا ما يوضح مدى انعكاس تخفيض التعرفة الجمركية للمواد الأولية على سعر المنتج النهائي في الأسواق .

وهناك توجهات عامة لإعادة النظر بالسياسة الضريبية بحيث تساهم الضرائب في زيادة الإنتاج ، فقد أعفت الدولة قطاع التصدير من ضرائب التصدير وهي بصدد تقديم إعانات للمصدرين ، وبصدد تخفــيض الــشرائح الضريبية والعبء الضريبي .[2] استخدام سياسة الإعانات الإنتاجية وإعانات التصدير بدلا من اعتمــاد سياســة الأسعار المرتفعة في الزراعة وعلى حساب الإنتاج الصناعي ،وستحدد الدولــة مبلغــا محــددا لــدعم الإنتــاج الزراعي، ودعم التصدير من خلال الموازنة بحيث يؤدي ذلك تشجيع زيادة الإنتاج وتحفيز التصدير الذي يساهم بزيادة الناتج المحلي وتشغيل العاطلين عن العمل .[3]وأن السياسة المالية مازالــت تمــارس دورا ســلبيا علــى مشروعات التجارة الخارجية في سورية .

---

[1] -كنعـــان، علـــي ،الـــسياسة الماليـــة فـــي ســـورية ،٢٠٠٤ : بحـــث مـــأخوذ مـــن الموقـــع الالكترونـــي WWW.ALIqtissadnews.com.sy

[2] - كنعان، علي ، ٢٠٠٣ : المالية العامة والإصلاح المالي في سورية ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ،ص ٢٢٦ .

[3] - المرجع السابق ص ٢٢٤ .

المبحث الثاني

هيكل الصادرات و المستوردات السورية

إن هيكل التجارة الخارجية يتحدد وفقا للبنيان الاقتصادي للبلد ، فحيث تشكل الزراعــة القطــاع الإنتــاجي الرئيسي في الاقتصاد القومي ، فإن هذا البلد سوف يصدر المنتجات الزراعية الأولية ويستورد سلع الاســتهلاك والإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن التغير الهيكلي للاقتصاد القومي الذي يرافق عملية التنمية الاقتصادية ، لابد أن يؤدي إلى تغير هيكلي في التجارة الخارجية سواء في الصادرات أو المستوردات.(١)

١-٣-١-تطور الصادرات السورية :

تتمثل أهمية الصادرات بالفوائد التي تعود على البلد ، من خفض للعجز في الميزان التجــاري ، وتــوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تؤدي إلى حسن استغلال مــوارد البلد الطبيعية و البشرية ، وتزيد من حجم التنمية الاقتصادية و جذب الاستثمارات الأجنبية و توفير فرص العمل وتحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية و المالية بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المــدفوعات واستقرار أسعار الصرف . والجدول التالي يبين تطور الصادرات السورية مع النفط للفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) .

جدول رقم / 3 / الصادرات السورية السلعية، و نسبة تغطيتها للمستوردات بالأسعار الجارية للفترة (١٩٨٠– ٢٠٠٥)

البيان	قيمة الصادرات السورية مليون ليرة سورية	قيمة المستوردات مليون ليرة سورية	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات %
1980	8273	١٦١٨٨	51,2
١٩٨١	٨٢٤٥	١٩٧٨١	٤١,٧
١٩٨٢	٧٩٥٤	١٥٧٥٧	٥٠,٥
١٩٨٣	٧٥٤٧	١٧٨٢٩	٤٢,٣
١٩٨٤	٧٢٧٥	١٦١٥٥	٤٥,٠
1985	6427	١٥٥٧٠	41,3
1986	5199	١٠٧٠٩	48,5
1987	15192	٢٧٩١٥	54,4
1988	15093	٢٥٠٤٠	60,3
1989	33740	٢٣٥٤٤	143
1990	47282	٢٦٩٣٦	175
1991	38504	٣١٠٦٦	124
١٩٩٢	٣٤٧٢١	٣٩١٧٨	٨٨,٦
1993	35318	٤٦٤٦٩	76.0
1994	39818	٦١٤٦٩	64,9
1995	44562	٥٢٨٥٦	84,3
1996	44887	٦٠٣٨٥	74,3
١٩٩٧	٤٣٩٥٣	٤٥٢١١	٩٧,٢
1998	32443	٤٣٧٢٤	74,2
1999	38880	٤٣٠١٠	90,4
2000	216190	١٨٧٥٣٥	115,3

---

1 - Hoed man , Bernard , 1999 : The world trade organization , The Europen Union , The Arab word Trade policy priorities , Pitlaus , working , paaper . P . 17 .

2001	243179	٢٢٠٧٤٤	110,2
2002	315919	٢٣٥٧٥٤	134
2003	265039	٢٣٦٧٦٨	111
٢٠٠٤	٢٤٩٠١٤	٣٢٧٠١٩	٧٦,١
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	٥٠٢٣٦٩	٨٤,٤

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981-2006) ، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم (٣) :

١- تراجع قيمة الصادرات بصورة رئيسية خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٨٦) ، من(٨٢٧٣) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ إلى(٥١٩٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٦ ، بمعدل نمو سنوي بلغ(٦,٤ %) ، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل تمثلت في :

❖ انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، الذي ترافق بارتفاع صادرات النفط من إجمالي صادرات القطر.

❖ النقص الحاد في مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والوسيطة وقطع الغيار المستوردة ، بسبب أزمة القطع الأجنبي ، الأمر الذي أدى إلى قصور في استغلال الطاقات الإنتاجية وبالتالي تراجع الصادرات المصنعة .

❖ ركود الصادرات الزراعية بسبب سوء المحاصيل الناتج عن حالة الجفاف خلال عامي (١٩٨٣-١٩٨٤).

ويضاف إلى ما سبق عامل هام يتمثل في تقييم سعر صرف الليرة السورية بأعلى من قيمته الحقيقية ، وتعدد أسعار الصرف النظامية ، الأمر الذي قلص نمو الصادرات السورية غير النفطية بسبب عدم قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ، والعراقيل التي تنجم عن تعدد أسعار الصرف .[١]

٢- إن الزيادة التي طرأت على قيمة الصادرات عام ١٩٩٠ إنما تعود إلى الصادرات الاستثنائية والوهمية إلى روسيا مقابل ديون سابقة ، حيث جرى تضخيم مصطنع لأرقام الصادرات في محاولة للاستفادة من دولار التصدير لتغطية عمليات الاستيراد والمتاجرة بعائدات التصدير من القطع الأجنبي من قبل القطاع الخاص . وهذا يعني أنه على الرغم من تخفيض سعر صرف الليرة السورية في أواخر الثمانينات والإجراءات الأخرى التي تم إتباعها لم تؤد إلى زيادة الصادرات .

ويرجع انخفاض الصادرات السورية إلى الخارج، إضافة إلى ضعف مرونة الصادرات في الأسواق الخارجية، على اعتبار أن أغلبها مواد خام إلى أسباب أخرى منها[٢] :

❖ انخفاض إنتاجية القطاعين العام والخاص .

❖ عدم توافر الخبرات اللازمة والمؤسسات المتخصصة لتصدير الفائض من بعض المنتجات .

---

[1] – **كنعان، علي، ٢٠٠٠ : النظام المصرفي والنقدي في سورية ، سلسلة الرضا للمعلومات والنشر ، دمشق ، ص ١١٢ .**

[2] – **خضور ،رسلان ، ٢٠٠٠ : منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات وإعادة توزيع الدخل ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ص ١٠٠ .**

❖ عدم الاهتمام بأنماط السلوك وعادات المستهلكين في الخارج .

٣- ومع ارتفاع أسعار النفط العالمي منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، حيث وصل سعر البرميل من النفط الخام في سلة الأوبك إلى(٢٢,٧)دولار بعد أن كان (٩,٩٦) دولار في شباط نفس العام ، واستمرت الأسعار بالارتفاع خلال عام ٢٠٠٠ مسجلة (٤٨) دولار للبرميل ،[١] ارتفعت قيمة الصادرات السورية إلى (٢٤٣) مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٠ ، والى (٢٦٥) مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٣ ، لتنخفض هذه القيمة في العام التالي إلى(٢٤٩) مليار ليرة سورية على الرغم من الارتفاع في أسعار النفط الخام والتي وصلت إلى أكثر من (٤٠) دولار للبرميل الواحد ، إلا انه لم يعوض النقص الحاد في كمية الصادرات النفطية التي تراجعت إلى النصف بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢ (٢٤,٣ مليون طن عام ٢٠٠٢ إلى ١١,٣ مليون طن عام ٢٠٠٤) [٢] بالإضافة إلى زيادة مستورداتنا لمادة المازوت .

٤- إن الصادرات السلعية السورية غير قادرة على تغطية المستوردات السلعية ، وذلك بسبب انخفاض مرونة الصادرات السلعية ، والتي ترجع إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري الناتجة عن تبني استراتيجية إحلال المستوردات لفترة طويلة دون الانتقال في الوقت المناسب إلى استراتيجية التوجه التصديري ، وانخفاض مرونة المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ، والنظام الضريبي والسياسات النقدية وسعر الصرف وغياب التمويل المتخصص طويل الأجل.[٣]

إضافة إلى معوقات أخرى تتمثل في :

١- معوقات داخلية :

❖ عدم توافر المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية لدى المصدرين السوريين وافتقارهم إلى المعرفة والخبرة اللازمة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية وعدم التزام الكثير منهم بشروط التعاقد .

❖ تفضيل المنتجين السوريين للأسواق المحلية لما توفره من حماية وسهولة تصريف ، وبالتالي تحقيق أرباح عالية ، دون الاهتمام بالجودة ، وهناك معوقات تتعلق بالبنية التحتية للتصدير ، والمتمثلة في سيطرة البيروقراطية على عمل المؤسسات الحكومية في مجال خدمة الصادرات . [٤]

٢-معوقات خارجية:

❖ تزايد حدة المنافسة في الأسواق الدولية .

❖ افتقار السلع المصدرة إلى الحد الأدنى من المواصفات القياسية الفنية البيئية ، بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية وخاصة السوق الأوروبية .

---

[1] – **متوسط سعر النفط في سلة الأوبك ،٢٠٠٠: وزارة النفط والثروة المعدنية ، مديرية التخطيط والإحصاء ، دمشق ، ص ٢٩٢ .**

[2] – **المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥)**

[3] – **صالح ، احمد، ٢٠٠١ : لغز الصادرات السورية ، مكتبة المدبولي، القاهرة ، ص ١٨ .**

[4] – **المرجع السابق ،ص٤٦.**

❖فقدان سورية لأسواق أوروبة الشرقية وروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق .

ومن المعلوم أن الصادرات السورية تشكل حوالي (٣٢%) من الناتج المحلي الإجمالي . وهذا يعني أن الاقتصاد السوري يعتمد في نموه وتطوره على العالم الخارجي ، و بالتالي فهو اقتصاد عالي الانكشاف التجـــاري علـــى الخارج وشديد التبعية للخارج .

١-٢-١-١- الهيكل النوعي للصادرات السورية :

تتميز الصادرات السورية بالجمود سواء من حيث القيمة أو التركيب ، حيث كان النفط يشكل أكثر من ٦٠% والقطن ٥% والباقي عبارة عن سلع صناعية وبعض المواد الأولية .ومع إنهاء العمل باتفاقيات المدفوعات الموقعة بين سورية واغلب الدول الاشتراكية تضاءلت الصادرات السورية وخصوصا الصناعية منها خلال فترة التسعينات وبالتالي لم تستطع السلع الصناعية السورية الحفاظ على هذه الأسواق بسبب عدم تقيد المنتجين السوريين بالمواصفات المطلوبة ، مما أساء إلى سمعة الإنتاج السوري ، إضافة إلى التكلفة المرتفعة لعملية التصدير .كما أن السلع السورية لم تستطع دخول أسواق أوروبة بصورة تعوض عن فقدان أسواق أوروبة الشرقية للأسباب التالية :[١]

- ارتفاع تكلفة إنتاج السلع الناجمة عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المنتجة محليا .
- غياب الشركات المتخصصة بعمليات التسويق في الخارج .
- غياب كفاءة الإدارة ، وانعكاس ذلك في ارتفاع التكلفة وانخفاض الجودة .
- عدم توفر التسهيلات الخاصة بتمويل الصادرات .

وسوف يتم تحليل الهيكل السلعي للصادرات من خلال تصنيف الصادرات حسب طبيعة المواد وحسب درجة التصنيع والاستخدام وكذلك تحليل التوزيع الجغرافي لها باعتبار أن هذه الجوانب تعتبر من الأركان الأساسية في تحليل الصادرات .

١-٢-١-٢- الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد :

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ، ويمكن الاستدلال على تطور الهيكل الإنتاجي من خلال تنوع مكونات الصادرات السلعية وتوزع أهميتها النسبية إلى اكبر عدد من السلع المصدرة ، وبالتالي تقل المخاطر التي تواجهها الصادرات في الحصول على العوائد من النقد الأجنبي وعلى العكس من ذلك ، كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي .[٢] ويبين الجدول التالي التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد :

---

[1] – **عبد النور، خالد، ١٩٩٩ : تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشر ، جمعية العلوم الاقتصادية من ١٩٩٩/٢/١٦ لغاية ١٩٩٩/٦/١ ، دمشق ،ص ٢ .**

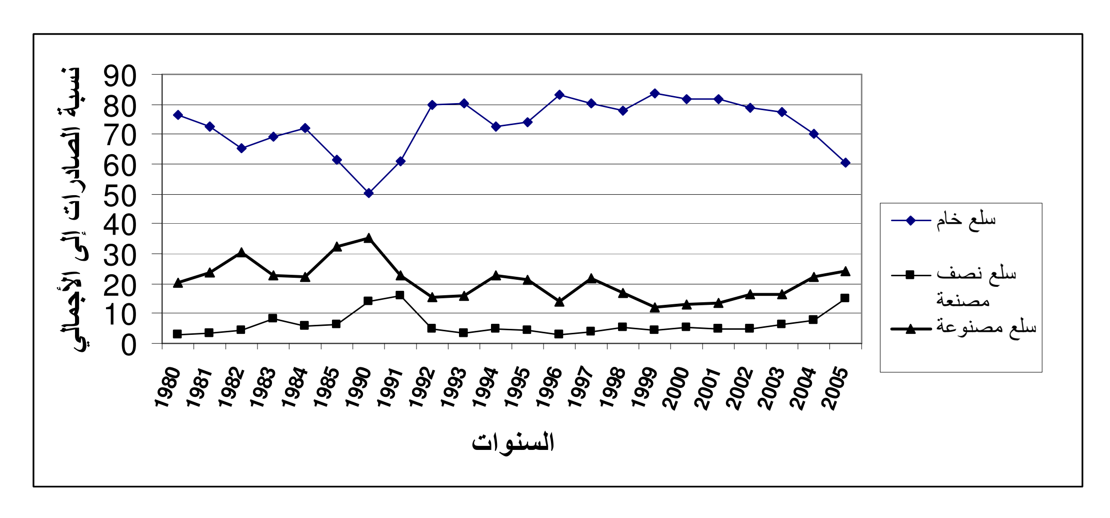
[2] – **الحمش، منير ، ١٩٩٧ : الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين ، الطبعة الأولى ، دار مشرق مغرب ، دمشق، ص ٦٢ .**

جدول رقم / ٤ / التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد المصدرة للفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	سلع خام	سلع نصف مصنعة	سلع مصنوعة
	النسبة لإجمالي الصادرات %	النسبة لإجمالي الصادرات %	النسبة لإجمالي الصادرات %
1980	76.4	3.1	20.41
١٩٨١	٧٢,٥	٣,٦	٢٣,٩
١٩٨٢	٦٥,٢	٤,٢	٣٠,٦
١٩٨٣	٦٩,٠	٨,٣	٢٢,٧
١٩٨٤	٧١,٩	٥,٩	٢٢,٢
1985	61.4	٦,٢	32.4
1990	50.5	14.2	35.1
١٩٩١	٦١,٠	١٦,٢	٢٢,٨
١٩٩٢	٧٩,٨	٤,٨	١٥,٤
١٩٩٣	٨٠,٤	٣,٤	١٦,٢
١٩٩٤	٧٢,٤	٤,٩	٢٢,٧
1995	74	4.5	21.5
1996	83	3	14
1997	80.4	3.7	21.9
1998	77.7	5.4	17.1
1999	83.6	4.4	12
2000	81.7	5.3	13
2001	81.9	4.7	13.4
2002	78.9	4.6	16.5
2003	77.3	6.3	16.4
٢٠٠٤	٧٠,٣	٧,٥	٢٢,٢
٢٠٠٥	٦٠,٧	١٥	٢٤,٣

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١- ٢٠٠٦) المكتب المركزي للإحصاء .

ويمكن الوقوف على اتجاه تطور الصادرات حسب طبيعة المواد من خلال الشكل التالي :



الشكل رقم (١)نسبة الصادرات حسب طبيعة المواد إلى إجمالي الصادرات السلعية

من خلال الشكل السابق نجد اتجاه نسبة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة من الصادرات إلى الانخفاض لصالح تزايد نسبة المواد الخام خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٩) نتيجة لإلغاء اتفاقيات المدفوعات بين سورية وأوروبة الشرقية منذ عام ١٩٩١ ، وتغير سياسة الدولة باتجاه زيادة الصادرات نحو دول أوروبة من ناحية الصعوبات التي تواجهها الصادرات السورية إلى تلك الأسواق ، على اعتبار أن أسواق الدول الشرقية كانت بحاجة كبيرة إلى السلع التي تنعدم فيها المنافسة الأجنبية ، وهذا ما أدى إلى عدم التركيز على جودة السلع المصدرة إليها . بينما الأسواق الغربية تتميز بالمنافسة الشديدة والتي تضع مسألة الجودة ومستوى الأسعار في مقدمة الاعتبارات وقد بينت بعض تقارير الأمم المتحدة أن الصادرات السورية ذات مستوى متوسط من حيث النوعية ومرتفعة التكلفة وهذا ما انعكس بشكل سلبي على أسعار الصادرات مما أعاق من قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية .[(١)]

١-٢-١-٣ : تصنيف المواد المصدرة حسب استخدام المواد :

تصنف الصادرات السورية حسب استخدام المواد إلى سلع وسيطة وسلع استهلاكية وسلع رأسمالية كما هي مبوبة في الجدول رقم (٥) :

جدول رقم /٥/تركيب الصادرات السورية حسب استخدام المواد المصدرة للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الرأسمالية
	النسبة إلى إجمالي الصادرات%	النسبة إلى إجمالي الصادرات%	النسبة إلى إجمالي الصادرات%
١٩٨٠	٥,٦	٩٣,٤	٢,٠
١٩٨١	٦,٣	٩٢,٧	١,٠
١٩٨٢	٨,٢	٩١,٢	٠,٦
١٩٨٣	٩,٠	٨٩,٩	١,١

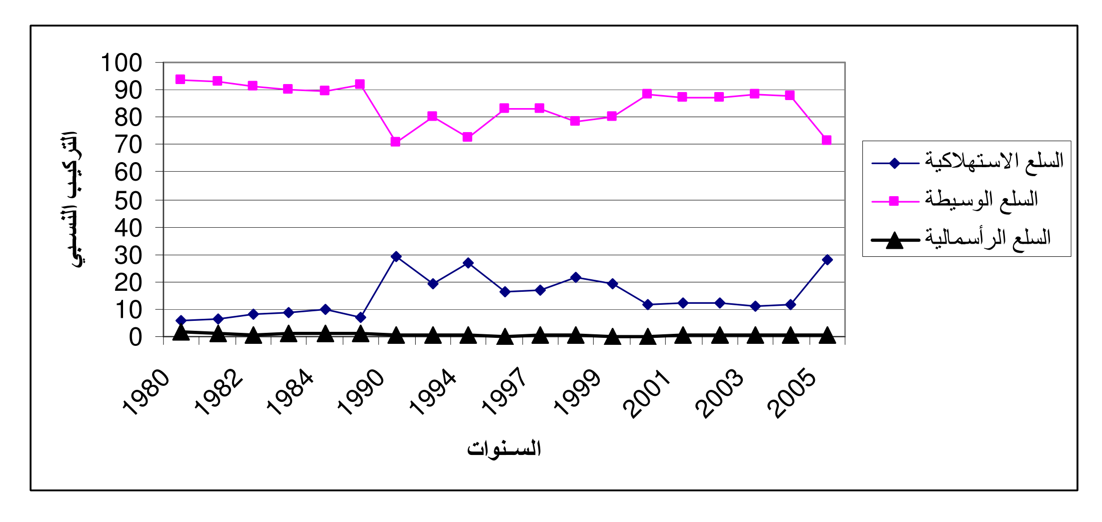
[1] – النيال، عبد القادر ، ١٩٩٦ : القطاع الخاص بين تدخل الدولة والية السوق ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العاشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ص ١٣ .

١٩٨٤	٩,٨	٨٩,٢	١
1985	7.3	91.7	0.9
1990	29.2	70.5	0.3
1991	19.3	80.4	0.3
1994	26.9	72.5	0.6
1996	16.6	83.2	0.2
1997	16.9	82.8	0.3
1998	21.4	78.2	0.4
1999	19.5	80.1	0.23
2000	11.6	88.2	0.21
2001	12.2	87.4	0.4
2002	12.5	86.9	0.60
2003	11.3	٨٨,٢	٠,٥٠
٢٠٠٤	١١,٦	٨٧,٧	٠,٧٠
٢٠٠٥	٢٧,٩	٧١,٦	٠,٥٠

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981- 2006) .

يبين الجدول السابق أن الصادرات السورية تتميز من حيث استخدام المواد المعدة للتصدير بارتفاع نسبة السلع الوسيطة حيث شكلت(٨٨,٢ %) من قائمة الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) مقابل انخفاض في نسبة المواد الاستهلاكية المصدرة التي شكلت (١١,٦ %) ، أما صادرات القطر من الأصول الثابتة فهي شبه معدومة ولا تتجاوز (١%) من قيمة صادرات القطر .

ويوضح الشكل البياني التالي نسبة صادرات القطر حسب استخدام المواد :



الشكل رقم (٢) تركيب الصادرات السورية حسب استخدام المواد

ومن خلال الشكل السابق نجد غلبة السلع الوسيطة على تركيب الصادرات السورية على حساب السلع الاستهلاكية والاستثمارية واتجاهها للزيادة بدءا من عام ٢٠٠٠ . هذا الوضع يبين لنا مرة أخرى صورة بنية اقتصادنا من حيث طبيعة قاعدته الإنتاجية وعدم إمكانياته على تحقيق التوسع المطلوب في استيعاب المواد الخام ونصف المصنوعة وتصنيعها ثم الخروج بها إلى الأسواق العالمية أي تمركز الإنتاج بالنسبة للعديد من المنتجات

على تلبية الطلب الداخلي المتزايد الذي يجري إشباعه أو إشباع بعضه بزيادة الاستيراد من الأسواق الخارجية بالطرق المشروعة وغير المشروعة .

١-٢-١-٤ - التوزع الجغرافي للصادرات السورية :

إذا كانت معرفة الهيكل النوعي للتجارة الخارجية في الدول تعكس مدى التقدم الحاصل في عملية التنمية الاقتصادية ، ومدى خدمة هذا الهيكل لها في الوقت نفسه، فإن معرفة التوزيع الجغرافي لها يعكس مدى ارتباط فروع الاقتصاد القومي مع بلاد العالم الخارجي، وبالتالي تحديد مدى العلاقة الاقتصادية للبلد مع كل بلد من البلدان الأخرى ، الذي يمكن مسؤولي التخطيط للتنمية الاقتصادية من وضع خطة سليمة للتجارة الخارجية ضمن خطة التنمية الاقتصادية بشكل يحقق الأهداف المرغوبة .[1] وما يمكننا ملاحظته أن القسم الأكبر من صادراتنا تتجه إلى بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومعظم هذه الصادرات من المواد الوسيطة والمواد الخام ، بينما نسبة صادراتنا إلى البلدان العربية متواضعة جدا ومعظمها من المواد الاستهلاكية والمواد المصنوعة ونصف المصنوعة ، على الرغم من ارتفاعها النسبي في السنوات الأخيرة ، مما يؤكد مرة أخرى على أن العلاقات التجارية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية هي علاقات غير متكافئة وذلك ليس لصالح البلدان النامية (مثال سورية)، والجدول التالي يبين حركة الصادرات السورية حسب الكتل الدولية

الجدول رقم /٦/ التركيب النسبي للصادرات السورية إلى الكتل الدولية للفترة (1980-2005)

البيان / الأعوام	الاتحاد الأوروبي%	الدول العربية%	بلدان آسيوية%	أوروبا الغربية%	أوروبا الشرقية%	بلدان أميركية%	بلدان أخرى%	المجموع
١٩٨٠	٤١,٦	٤,٥	٠,٨	٣	٤٦,٩	١,١	٢,١	١٠٠
١٩٨٢	٣٦,٠	٩,٦	٠,٣٦	٤٨,٩	٠,٠٤	٤,٠٤	١,١	١٠٠
١٩٨٣	٣٠,٤	٧,٨	٢,٣	٢,٧	٤٨,٢	٦,٧	١,٩	١٠٠
١٩٨٤	٣٥,٦	١٠,٢	٠,١١	٥,٣	٤٤	٤,٥	٠,٢٩	١٠٠
١٩٨٥	٤٢,٤	٥,٥	٢,٦	٣,٠	٤٥	–	١,٥	١٠٠
١٩٨٦	٣٠,٤	١٠,٥	٠,١١	٨,٠	٤٧,٤	٠,١١	٣,٤٨	١٠٠
١٩٨٧	٣٢,٩	٦,٥	٠,٨٩	٢,٨	٤٤,٣	١,٣	٧,٣	١٠٠
١٩٨٨	٣٣,٨	١٣,١	٠,٩	١,٣	٤١,٣	١,٧	٧,٦	١٠٠
١٩٨٩	٣١	١٦,٧	١,٠	٠,٩	٤٢,٢	٢,٤	٥,١	١٠٠
١٩٩٠	٣٤,٢	١٣,٧	٣,٣	٠,٦	٤٦,٥	٠,٩	٠,٨	١٠٠
١٩٩١	٣٧,٤	٢٣	٣,٢	٠,٧	٣٤	٠,٩	٠,٨	١٠٠
١٩٩٣	٦٠,٧	٢٣,٦	٤,٢	٠,٥	٥,٤	٣	٢,٦	١٠٠
١٩٩٥	٥٦,٧	٢٣,٤	٨,٢	٠,٣	٧,١	١,٧	٢,٦	١٠٠
١٩٩٦	٦٢	٢٠,٣	٨,٧	٠,٢	٥,٥	٠,٥	٢,٨	١٠٠
١٩٩٧	٥٤,٥	٢٦	١٢,٣	٠,٤	٣,٥	٠,٥	٢,٨	١٠٠

[1] – **مصطفى، احمد فارس، ١٩٨٢: العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات جامعة حلب ، ص ١٠٥ .**

١٩٩٨	٥٠,٢	٢٧,٩	١٢,٢	٠,٧	٣,١	٠,٩	٥	١٠٠
١٩٩٩	٦٠,٨	٢١	١١	٠,٢	٢	٣,٤	١,٦	١٠٠
٢٠٠٠	٥٨	١٨,٥	١١,٦	٠,٥	١,٥	٣	٦,٩	١٠٠
٢٠٠١	٦٤,٤	١٥,٤	١٣	٠,٢	١,٩	١,٣	٣,٨	١٠٠
٢٠٠٢	٥٧,٨	٢١,١	٩,٧	٢,١	٢	٢,١	٥,٢	١٠٠
٢٠٠٣	٥٨	٢٠,٨	٩,٧	١,٤	٢,١	٤,٢	٤,٨	١٠٠
٢٠٠٤	٥٣,٨	٢٩,٩	٧,٧	٠,٨	١,٩	١,٩	٤	١٠٠
٢٠٠٥	٤٤,٥	١٦,٥	٣,٦	١,٢	١,٣	١,٦	٣١,٣	١٠٠

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981- 2006) ،المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم (٦):

١- إن الدول الاشتراكية كانت تستحوذ على أكثر من (٤٠ %) من الصادرات السورية حتى عام ١٩٩٠ ، مما يعني أن السوق الاشتراكية كانت تشكل سوقا هاما للمنتجات السورية ، ولكن مع انهيار المنظومة الاشتراكية انخفضت هذه النسبة كثيرا حيث أصبحت تشكل (٥,٤ %) من إجمالي صادراتنا عام ١٩٩٣ و(١,٩ %) عام ٢٠٠٤ .وبعد عام ١٩٩٢ اتجهت الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي ليصبح أهم سوق للصادرات السورية ، ويحتل المرتبة الأولى بالنسبة للأهمية النسبية ، حيث بلغت نسبة الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي (٦٠,٨ %) عام ١٩٩٩ و (٦٤,٤ %) عام ٢٠٠١ ، لتنخفض هذه النسبة إلى (٤٤,٥ %) عام ٢٠٠٥ لصالح البلدان الأخرى (قبرص –إيران – تركيا....) .

٢- على الرغم من تحسن نسبة صادراتنا إلى البلدان العربية في فترة التسعينات وما بعدها إلا أنها تعتبر ضئيلة إذا ما قيست بنسب صادراتنا إلى دول الاتحاد الأوروبي .

أما أسباب هذا التضاؤل منذ فترة الثمانينات وحتى الآن فهي :

- الانخفاض النسبي في حجم الصادرات الحرفية والتقليدية بسبب ارتفاع كلفتها المحلية .
- ازدياد القيود على أذونات دخول السوريين إلى البلدان العربية [١]وحرمانهم من الإطلاع على أسواقها واستقصاء متطلباتها .
- التدفق الهائل للبضائع الأجنبية إلى الأسواق العربية بأسعار اغراقية سعيا وراء إثبات الوجود .
- تتعرض الصادرات السورية في مراكز الحدود العربية للتفتيش الدقيق بعد إفراغها من الشاحنات ، وتخضع للتحليل المخبري بحجة التأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس وتبقى أياما عديدة قبل السماح بإدخالها ، وبذلك تفقد هذه الصادرات ميزة قرب الأسواق التي كانت تمنحها مركزا منافسا أمام البضائع الأجنبية .[٢]

---

[1] – **الشلاح، راتب، ١٩٩٠ : آراء في التجارة الخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة، ص ١٤+١٥ .**

[2] – **غزالة، عهد، ٢٠٠٥ ، لماذا يتم رفض البضائع السورية الموجهة إلى الدول العربية (مأخوذ من الموقع www.mowaten.com).**

٣—أما في المركز الثالث فقد جاءت بلدان آسيا بنسبة (٨,٦ %) من إجمالي الصادرات السورية بالمتوسط خلال الفترة(١٩٩٠ – ٢٠٠٤) ،لتصل هذه النسبة في عام ٢٠٠٥ إلى (٣١,٣%) وجاءت تركيا في مقدمة الدول الآسيوية بنسبة (٧٢,٢%) من إجمالي الصادرات السورية إلى دول آسيا ثم قبرص بنسبة (١٦,٥ %) لعام ٢٠٠٤.[1]

مما سبق يتبين أن الصادرات السورية تتركز في سلعتين من المواد الأولية هما النفط الخام والقطن ، وتدني نسبة الصادرات الصناعية فيها ، ويمكننا إرجاعها للأسباب التالية :

أ- فشل استراتيجية التنمية القائمة على الإحلال محل المستوردات في تغيير البنية الهيكلية للإنتاج المحلي واتجاه معدلات النمو الاقتصادي إلى الانخفاض ، وبالتالي عدم القدرة على إحداث أي اثر ايجابي على العلاقات التجارية الخارجية .

ب- الأثر السلبي لسياسات التجارة الخارجية على عمليات التنمية في الداخل بدلا من تدعميها وإعادة توجيهها نحو الأفضل واستمرار عجز الميزان التجاري .

ج- عدم توافر البنية المؤسسية اللازمة للتصدير والمتمثلة في غياب مؤسسات التسويق المعنية بتوفير المعلومات عن الأسواق وغياب بنك تمويل الصادرات ، وعدم تمتع السلع السورية بالمواصفات الدولية المطلوبة فيما يتعلق بمعايير الجودة .[2]

وبما أن الصادرات هي مرآة لهيكل الإنتاج ونوعيته لذلك فإن تغير نوعية الصادرات وتوسيعها وتحقيق المزيد من القيمة المضافة يتطلب تغيرات أساسية ليس في الصناعة السورية فحسب، وإنما أيضا في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية .لذلك فقد تم اتخاذ القرار (٥٢٦) لعام ٢٠٠١ باعتماد استراتيجية التصدير في سورية بهدف تشجيع الصادرات غير النفطية والتي تتلخص بما يلي :[3]

- ❖ السماح لجهات القطاع العام المحصور فيها تسويق وإنتاج المواد الأولية المحلية (قطن محلوج – غزول قطنية) بيع تلك المواد إلى المنتجين المحليين وفق الأسعار العالمية مضافا إليها ما يعادل أجور الشحن والتأمين الخارجي ، وبذلك يقف المنتج المحلي مع المنتج الأجنبي على أرضية واحدة.
- ❖ إعفاء جميع الصادرات السورية ماعدا النفط من جميع الضرائب والرسوم .
- ❖ إحداث مركز لتنمية الصادرات ليقوم بجمع المعلومات وإجراء البحوث وإعداد الهياكل التنظيمية التي تساعد في تطوير التصدير .
- ❖ إعادة هيكلة مؤسسات التجارة الخارجية .
- ❖ تطوير نظام الإدخال المؤقت للتصنيع وإعادة التصدير .
- ❖ تسهيل عمليات الترانزيت .

---

[1] – **المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٥، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.**

[2] – **جعفر ،هيثم ، ٢٠٠٢ : المشاكل الاقتصادية للتجارة الخارجية بين جمهورية مصرالعربية و الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ص ١٥١ .**

[3] – **العمادي، محمد ،٢٠٠٤ : تطور الفكر التنموي في سورية ، .... مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥١ .**

❖ إحداث مؤسسات عامة للمعارض .

– ولدراسة العلاقة الارتباطية بين قيم الصادرات السلعية (القيمة مليار ليرة سورية) مع الزمن خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٥) نجد أن معامل الارتباط البيرسوني :

$$r_{yt} = 0.90$$

وإن المعادلة الممثلة لهذه العلاقة المتينة بين قطاع الصادرات و الزمن هي من النموذج الخطي :

$$Y_t = a_0 + at$$

$$\tilde{Y}_t = -51.950 + 37.724t$$

وبالتالي فإن دراسة التغيرات الدورية ليست ضرورية لذلك فإننا ننتقل إلى حساب معامل التحديد :

$$R^2 = \frac{\delta^2_{\tilde{Y}}}{\sigma^2_y} = 0.81$$

وهذا ما يظهر لنا جودة التمثيل ومتانة الارتباط من خلال المعادلة المفروضة وللتأكد من موضوعية معامل التحديد نستخدم معامل فيشر والذي يعطى بالعلاقة :

$$F = \frac{\delta^2_{\tilde{Y}}}{S^2_{\tilde{y}y}} \cdot \frac{n-m}{m-1} = 39.8$$

أما قيمة F' الجدولية عند درجات حرية $(v_2 = 9, v_1 = 1)$ ومستوى دلالة ٥% فهي $F'_{(1.9)} = 5.12$

وبالتالي بما أن $F > F'$ فإن معامل التحديد ذو قيمة موضوعية أي أن التمثيل يعتبر مقبولا . وهذا يعني أن قطاع الصادرات يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب البلد ، فهي تتزايد في حالة الانتعاش الاقتصادي ، وتتناقص في حالة الركود الاقتصادي .

وللتنبؤ بقيم الصادرات السلعية السورية لفترة قادمة نجد أنها في عام ٢٠١٠ تساوي :

$$\tilde{Y}_{2010} = 541.634$$

وإن مدى الثقة الذي يتضمن القيمة الحقيقية y_{2010} باحتمال قدرة ٠,٩٥ هو المجال التالي :

$$[\tilde{y}_{2010} - 2S_{\hat{y}y}, \hat{y}_{2010} + 2S_{\tilde{y}y}] = [428.234 \quad , \quad 655.034]$$

وكذلك الحال بالنسبة لعام ٢٠١٥ نجد أن :

$$\tilde{y}_{2015} = 740.254$$

وإن مدى الثقة الذي يتضمن القيمة الحقيقية y_{2015} باحتمال قدره ٠,٩٥ هو المجال التالي :

[٦٢٦,٨٥٤ ، ٨٥٣,٦٥٤]

١-٣-٢- تطور المستوردات السورية:

تشكل المستوردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية ، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا ، كما أنها وسيلة لتأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محليا أيضا .[١]وتتأثر بنية المستوردات السلعية بمجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

أ- العوامل الداخلية : [٢]

- سياسة توزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار ومعاملات المحتوى الاستيرادي لكل منهم .
- سياسة الدول التجارية وهيكل الحماية السائد .
- استراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة فيما إذا كانت موجهة للداخل أو الخارج .

ب- العوامل الخارجية :

- السياسات التجارية للدول المتقدمة وخاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية .
- مستويات الأسعار العالمية .

وللاستدلال على واقع وأهمية المستوردات في الاقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠٠٥)، نستوضح عددا من المؤشرات الواردة في الجدول التالي :

---

[1] - **الحمش، منير، ١٩٩٠ : هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة ، دمشق، ص ٩.**

[2] - **مدين جوادر، علي، ١٩٩٧ : المستوردات السلعية السورية ودورها في عجز الميزان التجاري ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ص ١٠٢ .**

جدول رقم /٧ / تطور المستوردات السورية خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

البيا ن / الأعوام	قيمة المستوردات مليون ليرة سورية	نسبة المستوردات إلى إجمالي التجارة الخارجية %	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1980	16188	66.1	31.6
١٩٨١	١٩٧٨١	٧٠,٥	٢٥,٦
١٩٨٢	١٥٧٥٥	٦٦,٥	٢٢,٧
١٩٨٣	١٧٨٢٩	٧٠,٣	٢١,٨
١٩٨٤	١٦١٥٥	٦٩,٠	٢٠,٦
1985	15570	70.8	18.5
1986	10709	67.3	10,7
1987	27915	64.8	21,9
1988	25040	62.4	13,8
1989	23544	41.1	11,3
1990	26936	36.3	11.0
1991	31066	44.7	11.6
1992	39178	53.0	12.6
1993	46469	56.8	11.2
1994	61374	60.7	12.1
1995	52856	54.3	9.3
1996	60385	57.4	10
1997	45211	50.7	6.0
1998	43724	57.4	5.5
1999	43010	52.5	5.3
2000	187535	46.5	21
2001	220744	47.6	23.3
2002	235754	42.7	23.6
2003	236768	47.2	23.4
٢٠٠٤	٣٢٧٠١٩	٥٦,٨	٢٨,٣
٢٠٠٥	٥٠٢٣٦٩	٥٤,٢	٣٧,٩

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981- 2006) ، المكتب المركزي للإحصاء.

يبين الجدول رقم (٧) :

١– تراجع قيمة المستوردات السلعية من (١٦١٨٨) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ إلى (١٠٧٠٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٦ ، وكان ذلك نتيجة :

أ- التدابير الانكماشية والقرارات الصادرة عن لجنة ترشيد الاستيراد التي أحدثت عام ١٩٨١ للحد من الاستيراد والرامية إلى معالجة العجز التجاري المتفاقم مما أدى إلى تراجع كمية الاستيراد النظامي وخاصة سلع الاستهلاك لصالح الاستيراد غير النظامي .

ومن أهم تلك الإجراءات والتدابير الانكماشية كان ما يتعلق بطرق تمويل مستوردات القطاع الخاص ، حيث أصبحت تمول بموجب تسهيلات ائتمانية بعد تسديد مؤونة نقدية تدرجت من (10%) إلى (70%) من قيمة الاستيراد وبسعر صرف موازي (5,45) ليرة سورية لكل دولار وكان يتعين على المصدرين تسديد حصيلة قطع الصادرات للمصارف المحلية بسعر(3,95) ليرة سورية لكل دولار، وهذا يعني أنه على المصدر أن يتحمل عبء الفرق بين السعرين وقد استمر ذلك حتى منتصف الثمانينات مما أدى إلى تراجع حصيلة قطع الصادرات ، وقد ساهم ذلك إلى جانب تراجع حجم الهبات والمساعدات والتحويلات الرأسمالية إلى سورية في انخفاض احتياطات المصارف المحلية وانخفاض الطاقة اللازمة لتمويل الاستيراد .[١]

في ضوء ذلك تراجعت كمية المستوردات وتوقفت بعض المنشآت عن العمل بسبب عدم توفر مستلزمات الإنتاج المستوردة ، وتفاقمت مشكلة الاستيراد غير النظامي (التهريب) نتيجة الانكماش في الاستيراد النظامي من جهة، وعدم توفر القطع لدى المصارف المحلية لتمويل الاستيراد من جهة أخرى .

ب- اتجاه المرونة الدخلية للطلب على الاستيراد إلى الانخفاض إلى أقل من الواحد الصحيح[٢] ، وهذا يعني أن معدل نمو الاستيراد النظامي أصبح أقل من معدل الناتج المحلي الإجمالي واستمر ذلك حتى عام 1990، ونستنتج من ذلك أن حجم الدخل القومي المتسرب إلى الخارج عن طريق الاستيراد النظامي قد تراجع لصالح التسرب بواسطة الاستيراد غير النظامي . وعلى صعيد آخر فقد ساهم تطور إنتاج النفط بشكل كبير في تراجع كمية المستوردات منذ عام 1985 مما أدى إلى الحد من وتيرة تطور قيمة المستوردات السلعية.

جـ- ارتفاع نسبة المستوردات لإجمالي التجارة الخارجية من (66,1%)عام 1980 إلى (70,8%) عام 1985 وإلى(67,3%) عام 1986 مقابل انخفاض نسبة الصادرات السلعية من إجمالي التجارة الخارجية في الأعوام المذكورة مما يدل على مدى اعتماد التنمية الاقتصادية في سورية على الأسواق الخارجية .

٢- تضاعفت قيمة المستوردات حوالي 8,4 مرات خلال الفترة(1987-2003)، فقد زادت من (27915) مليون ليرة سورية عام 1987 إلى (236786)مليون ليرة سورية عام 2003 وإن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة والانخفاض يعزى إلى :

❖ زيادة السكان وتزايد الفئات المستهلكة .

❖ ارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن زيادة متوسط الدخل الفردي

---

1 - **العمادي، محمد،١٩٩٤ : أضواء على بعض السياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة ١٩٩٣، دمشق ، ص ٣٤ .**

2 - **المرجع السابق ، ص ٣٦ .**

❖ تطبيق سياسة تسهيل إجراءات الاستيراد فيما يتعلق بالسلع المستوردة بأموال المغتـربين وبموجـب نظـام الاستيراد الاستثنائي ، مما أدى إلى زيادة المستوردات لكل من سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك نظراً للحاجـة الملحة إليها .

❖ قصور الإنتاج الزراعي (في فترة الثمانينات وبداية التسعينات) والصناعي المحلي من ناحية أخـرى أدى إلى ضرورة تأمين معظم السلع والمواد الضرورية التي تمس حياة السكان مباشرة من الـدول الأخـرى ، الأمر الذي ساهم في زيادة الاستيراد من سلع الاستهلاك .

❖ اتجاه الحكومة السورية إلى التخلي عن مهمة تأمين القطع اللازم لتمويل استيراد القطـاع الخـاص خـلال النصف الثاني من الثمانينات وتركه يتولى مهمة تأمين القطع اللازم له بطرقه الخاصة ، كما أنها أعطـت لكل مصدر حق استخدام حصيلة صادراته لتمويل مستورداته فقط ، وبذلك أصبح القطاع الخاص يـستورد بقطع حر حسب سعر الصرف السائد في أسواق الدول المجاورة والأسواق الـسوداء المحليـة وبموجـب تسهيلات ائتمانية خارجية أو بدون تمويل ، وقد استمر ذلك حتى عام 1991 ، ونتيجة لذلك فقد ازداد نشاط حركة خروج الليرة السورية إلى الأسواق الخارجية لشراء القطع اللازم لتمويل الاستيراد .

وقد تميزت المرحلة (1985-1995) بسيطرة واسعة لمستوردات القطاع الخـاص ، حيـث أصـبحت تـشكل (65-70%) من إجمالي قيمة المستوردات بعد أن كانت هذه النسبة (70-90%) لصالح مستوردات القطاع العام من إجمالي المستوردات .[١]

❖ لقد كان لتراجع الصادرات وعدم توفير القطع اللازم لاستيراد السلع مقابل الصادرات ، وتزايد قيود المنـع والحظر على الاستيراد وربط الاستيراد بالتصدير ، وتخفيض سعر الـصرف ، دور هـام فـي انخفـاض المستوردات نظرا لارتفاع أسعارها ، إضافة إلى شيوع ظاهرة التهريب جعلت الكثير من السلع لا تدخل فـي إحصاءات التجارة الخارجية .[٢]

❖ الإجراءات التي تضمنها القرار الصادر في 29 تشرين الثاني لعام 2000 القاضي بإجراء تخفـيض واسـع النطاق في رسوم الاستيراد وإعطاء حوافز بعيدة المدى للقطاع الخاص ، كما أجريت تعديلات واسعة علـى الرسوم الجمركية ، فالحد الأدنى للرسوم خفض من(105%) إلى(70%) وأنزل الحد الأدنى إلى الصفر على المواد الأولية الخام والمواد الوسطية الخاصة بالقطاع الصناعي دورا هاما في زيادة المستوردات السلعية .[٣]

❖ السياسة الاقتصادية التي انتهجها القطر من خلال تحرير وتطوير التجارة الخارجية وتتمحور هذه الـسياسة في:

١- تخفيف القيود على علميات الاستيراد وتبسيط إجراءاته وتوجيهه ليكون عاملاً في خدمة العملية الإنتاجية.

٢- تطوير معدلات التعرفة الجمركية بما يخدم هذه العملية .

---

[1] – **الحمش ، منير، ١٩٩٧: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥ .**

[2] – **خضور، رسلان، 2000 : منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والمستوردات وإعادة توزيع الـدخل، جمعية العلوم والبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 98+99 .**

[3] – **حبيب، مطانيوس، 2003 : إجراءات الاستيراد والرسوم الجمركية ، عن الموقع الالكتروني www.ALwatan.com**

٣- السماح للقطاع الخاص باستيراد وتوزيع مواد أساسية كانت محصورة بمؤسسات القطاع العام بحجة عدم توفر القطع الأجنبي لديها.

٤- تحرير استيراد عدد كبير من المواد سواء من الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك من باقي دول العالم. (١)

❖ السماح باستيراد الآلات الصناعية المستعملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .(٢)

❖ العمل على تشجيع الصادرات منذ عام ١٩٩٢ من خلال تمويل مستوردات القطاع الخاص :

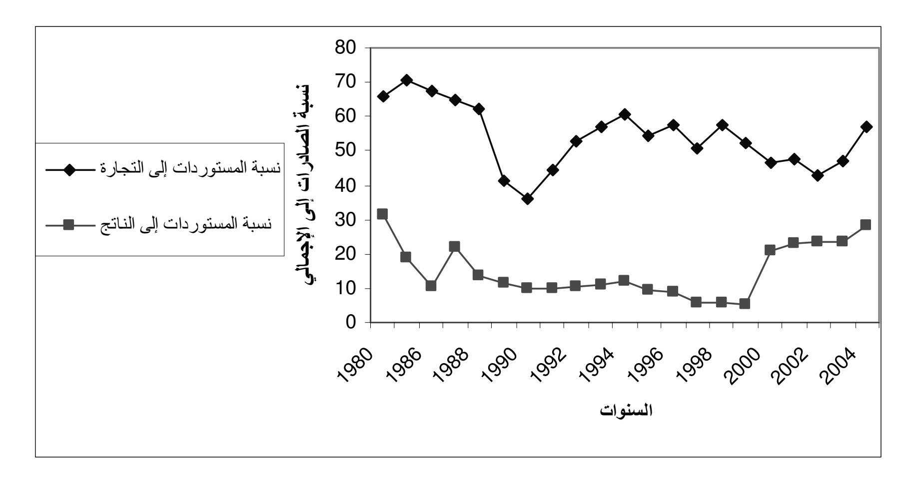
* بموجب تسهيلات إئتمانية وبسعر صرف يتراوح ما بين (49-52) ليرة سورية لكل دولار .

* بموجب قطع التصدير وبسعر صرف يتراوح ما بين (55-70) ليرة سورية لكل دولار .

أما مستوردات القطاع العام فقد استمر تمويلها بسعر صرف (4,05) ليرة سورية لكل دولار حتى عام 1987 حيث عدل إلى (11,25) ليرة سورية لكل دولار واستمر على ذلك حتى آخر عام 1991 ، حيث اضطرت الحكومة في ضوء اتساع الفجوة بين سعر الصرف الإداري وسعر الصرف الفعلي السائد في الأسواق المجاورة إلى تعديل سعر صرف القطع إلى (43) ليرة سورية لكل دولار.

وعلى صعيد الإجراءات والقيود الكمية فقد كانت الحكومة تسعى دائماً إلى تعديل القيود والحصص وإجراءات التقييد الكمي للمستوردات المختلفة ، وقد ترتب على ذلك جملة من الآثار السلبية التي انعكست بصورة مباشرة على تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات وانكشاف الاقتصاد السوري على الخارج .

والشكل البياني التالي يبين تطور المستوردات السورية للفترة(١٩٨٠ – ٢٠٠٤):



الشكل البياني رقم (٣) التركيب النسبي للمستوردات إلى إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع نسبة المستوردات إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٨٠– ١٩٩٩) لتتراجع هذه النسبة بدءاً من عام ٢٠٠٠ ، وترتفع إلى أكثر من النصف في عام ٢٠٠٤ إلا

[1] – **الحمش، منير، 1999 : أوراق في الاقتصاد السياسي ، الأزمة الاقتصادية الراهنة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، ص١٣ .**

[2] – **نتائج دراسة الاسكوا حول التجارة الخارجية في سورية لعام ٢٠٠٤ ، الأمم المتحدة ،ص ٦ ، www.Iqtissadya.com .**

أن ذلك لا يعني تحسنا" في الهياكل الإنتاجية ،وإنما يشير إلى ضعف اندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي ، نتيجة انخفاض أسعار صادراتنا من المواد الأولية مقارنة مع أسعار مستورداتنا من المواد والسلع المصنوعة ، مما أدى إلى تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح البلاد وبالتالي تزايد عجز الميزان التجاري وتراكم الديون الدولية، مما شكل عائقا في طريق تمويل خطط التنمية الاقتصادية الضرورية . وكذلك نلاحظ ارتفاع نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ بعد أن حققت انخفاضا واضحا في الفترات السابقة نتيجة لزيادة المستوردات الناجمة عن استمرار عمليات التحرير التجاري مع دول الجوار ، واستمرار انخفاض قيم الصادرات الصناعية للقطاعين العام والخاص معا .

١-٢-٢-١- الهيكل النوعي للمستوردات السورية :

تكتسب دراسة بنية المستوردات السلعية أهمية كبرى وذلك لأنها تعكس إلى حد كبير التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة ، إضافة إلى أنها تعكس بوضوح الإدارة الفعلية للجهات القائمة على تخطيط عملية التنمية للخروج من إطار التبعية .

تصنف المستوردات من حيث الاستخدام إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، السلع الاستهلاكية ، السلع الوسيطة، السلع الرأسمالية ، كما هو مبين في الجدول رقم (٨) :

جدول رقم (٨) الأهمية النسبية للمستوردات السورية حسب استخدام المواد المستوردة للفترة (1980- 2005)

البيان / الأعوام	السلع الاستهلاكية%	السلع الوسيطة %	السلع الرأسمالية%	مجموع %
1980	15,7	62,7	21,6	100
١٩٨١	١٤	٦٣,٨	٢٢,٢	١٠٠
١٩٨٢	١٥,٣	٦٨,٢	١٦,٥	١٠٠
١٩٨٣	١٥,٤	٦٢,٣	٢٢,٣	١٠٠
١٩٨٤	١٠,٩	٦٨,٩	٢٠,٢	١٠٠
1985	14	64	22	100
1989	18,2	55,9	25,9	100
1990	14,8	64,2	21,2	100
1991	11,6	64,8	23,6	100
1992	9,8	55,7	34,5	100
1993	10,3	39,2	35,3	100
1994	14,2	46,6	38,8	100
1995	14,8	51,8	33,3	100
1996	13,2	55	31,9	100
1997	14,6	59,9	25,5	100
1998	15,7	58,8	25,5	100
1999	16,7	59,1	24,2	100
2000	11,8	64,4	23,8	100
2001	11,5	64,3	27,2	100
2002	14	57,7	28,3	100
2003	12,7	60,5	26,8	100
٢٠٠٤	١٢	٦١,٥	٢٦,٥	١٠٠

٢٠٠٥	١٠,٨	٦٩,٧	١٩,٥	١٠٠

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981- 2006) ، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم (8) :

١- تراجع نسبة السلع الاستهلاكية من إجمالي المستوردات من(١٨,٢ %)عام ١٩٨٩ إلى (٩,٨ %)عام ١٩٩٢، وكان ذلك لصالح زيادة نسبة مستوردات السلع الوسيطة والرأسمالية ، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (١٦,٧%) عام ١٩٩٩ ثم تراجعت بدءاً من عام ٢٠٠٠ لتصل إلى (١٠,٨%) عام ٢٠٠٥ .

هذا التراجع في المستوردات من السلع الاستهلاكية في بداية التسعينات نتيجة اتجاه السياسة التجارية للحد من الاستيراد ، وبالتالي السعي لخفض المستوردات من السلع الكمالية والاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج من خلال قيود المنع والحظر على الاستيراد وربط الاستيراد بالتصدير ، بسبب انخفاض حصيلة النقد الأجنبي في تلك الفترة .[1] مما أدى إلى نقص في تلبية جزء من الحاجات الاستهلاكية للسكان وانخفاض تشغيل الطاقات الإنتاجية ، وبالتالي شيوع ظاهرة السلع المهربة التي لا تدخل في إحصائيات التجارة الخارجية لسد النقص في المستوردات ، كما أن تخفيض سعر صرف الليرة السورية قد أدى إلى ارتفاع أسعار المستوردات بالليرة السورية ، كما ذكر سابقا ، فارتفعت القيمة المطلقة للمستوردات من السلع الاستهلاكية لترتفع من(٣٩٩٦) ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى(٣٩٣٣٦) ليرة سورية عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو سنوي بلغ(١٧,٧%)، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأسعار العالمية . [2] كما أن قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ أدى إلى ارتفاع قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية إلى الضعف ، نتيجة لتحول الطلب الكلي للفئات الميسورة إلى سلع الاستهلاك الفاخر وعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الطلب الداخلي .[3]

٢- مع تفاقم أزمة القطع الأجنبي منذ الثمانينات وتفاقم عجز الميزان التجاري ، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات والتدابير الانكماشية على صعيد الاستيراد مع إعطاء أولوية لصالح استيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج في ضوء ذلك اتجهت أهميتها النسبية إلى إجمالي الاستيراد للارتفاع حتى ٦٤,٨ % عام ١٩٩٠ ، وكان ذلك على حساب تراجع الأهمية النسبية لمستوردات سلع الاستهلاك النهائي .

---

[1] – **خوري، عصام ، ١٩٩٠ : تعقيب على محاضرة د. راتب الشلاح (آراء في التجارة الخارجية) ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة حول التنمية والتجارة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، من ١٩٩٠/٥/٨ إلى ١٩٩٠/٧/١٠ ، ص ٢ .**

[2] – **خضور، رسلان، ٢٠٠٠ منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والمستوردات السورية ... مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٢ .**

[3] – **مرزوق، نبيل، ١٩٩٩ : توسيع حجم السوق الداخلي من اجل تفعيل النشاط الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة ، دمشق ، ص٤ .**

و يرجع انخفاض نسبة السلع الوسيطة إلى إجمالي المستوردات منذ عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤ لـصالح المستوردات من السلع الرأسمالية ، وذلك بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعـام ١٩٩١ ، والـذي سـمح باستيراد السلع الرأسمالية لسد احتياجات المشروعات الجديدة .[١]

وتعتبر زيادة الأهمية النسبية للسلع الوسيطة وبدرجة اقل للسلع الرأسمالية محصلة لسياسة الدولة التنمويـة والتجارية ، حيث أن اتباع إستراتيجية بدائل الاستيراد والمحافظة على هيكل حمائي جمركـي متحيـز دون أي تعديل ساهم بشكل كبير في عدم التشجيع على قيام صناعة وسيطة ورأسمالية وأبقى اسـتيرادها مـن الخـارج مستمرا هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ساعد على قيام صناعة محلية لا تتمتع بقدرة تنافسية يضمن استمرارها فقط في حالة السوق شبه الاحتكارية التي خلقتها السياسة الجمركية والنقدية للدولة .[٢] في ضوء زيـادة نـسبة السلع الوسيطة في الإنتاج المحلي يعني استمرار حالة التبعية والتأثر الكبير للعملية الإنتاجية بالأسواق الخارجية، إضافة إلى أن التركيب السلعي للمستوردات يعكس سيطرة الصناعات الاستهلاكية على بنية الإنتاج المحلي.

و تصنف المستوردات السلعية من حيث طبيعة المواد كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم /9/ التركيب النسبي للمستوردات السورية حسب طبيعة المواد المستوردة للفترة (1980-2005)

البيان / الأعوام	المواد الخام%	السلع نصف المصنوعة%	السلع تامة الصنع%	المجموع %
1980	27,3	32,4	40,3	100
١٩٨١	٣١,٨	٢٤,٩	٤٣,٣	١٠٠
١٩٨٢	٣٣,٧	٢٥,٩	٤٠,٤	١٠٠
١٩٨٣	٣٤,٣	٢٥,٨	٣٩,٩	١٠٠
١٩٨٤	٤٣	٢٤,٨	٣٢,٢	١٠٠
1985	37,4	28,1	34,5	100
1989	17,4	32,6	50	100
1990	15,8	48,7	35,5	100
1991	14,2	50,5	35,5	100
1992	9,8	44	46,2	100
١٩٩٣	٨,٩	٤٣,١	٤٨	١٠٠
١٩٩٤	٩,٨	٤٠	٥٠,٢	١٠٠
1995	8,8	45,1	46,1	100
1997	9,8	48,1	42,1	100
1999	11,4	47,8	40,8	100
2000	12,4	49,8	37,8	100
2001	10,3	48	41,7	100

1 – العمادي، محمد، ١٩٩٨ : سياسات التجارة الخارجية في الثمانينات وآفاقها في التسعينات ،ندوة الثلاثاء الاقتـصادية الحاديـة عشر ، دمشق ، ص ٥+٧ .

2 – عبد النور، خالد ،١٩٩٩ : تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية، مرجع سـبق ذكـره ، ص ٤-٦ .

2002	9,7	47,8	43	100
2003	11,2	48,2	40,6	100
٢٠٠٤	٩,٥	٤٦,٩	٤٣,٦	١٠٠
٢٠٠٥	٨,٣	٥٣,٤	٣٨,٣	١٠٠

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981-2006) ، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم (٩) ما يلي :

١- كان لأسعار البترول عالميا، وتدهور سعر صرف الليرة السورية منذ مطلع الثمانيات دور هام في ارتفاع نسبة مستورداتنا من المواد الخام خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٨٥) . إلا أن دخول القطر ميدان الإنتاج النفطي وإحلاله محل الاستيراد منذ منتصف الثمانينات ، ساهم إلى جانب اتجاه أسعار النفط للانخفاض عالميا في تراجع نسبة مستوردات المواد الخام من(٢٧,٣ %) عام ١٩٨٠ إلى(١٥,٨ %) عام ١٩٩٠ وإلى (٩,٥%) عام ٢٠٠٤ .

٢- ارتفاع نسبة مستوردات القطر من السلع نصف المصنعة من(٣٢,٤ %)عام ١٩٨٠ إلى (٤٨,٧ %) عام ١٩٩٠، وذلك نتيجة التراجع الكبير في نسبة المستوردات من المواد الخام ، ثم تراجعها إلى(٤٧,٨ %)عام ١٩٩٩ ، بعد أن بلغت أعلى نسبة لها(٥٠,٥ %) عام ١٩٩١ .

٣- أما بالنسبة للمستوردات من السلع تامة الصنع فقد بقيت نسبتها مرتفعة طيلة الفترة المدروسة ، وقد بلغت أعلى نسبة لها (٥٠,٢ %)عام ١٩٩٤ ، وعلى الرغم من تراجعها في عام ٢٠٠٤ إلى (٤٣,٦ %) إلا أنها تبقى نسبة مرتفعة مقارنة مع مستوردات القطر من المواد الأخرى سواء كانت خاما" أو مواد نصف مصنوعة . ويرجع تزايد نسبة المستوردات من السلع تامة الصنع إلى :

- ❖ الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته فترة التسعينات ، حيث سعت السياسة الاقتصادية إلى تشجيع رأس المال الوطني والعربي والأجنبي على الاستثمار بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ .
- ❖ ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، مما يعكس خللا في الاقتصاد الوطني .
- ❖ إن أغلب المستوردات السورية خلال الفترة المدروسة (ولاسيما في التسعينات) كانت من السلع الصناعية وخاصة السلع الاستثمارية ، والسلع الوسيطة ، لمواجهة متطلبات التنمية .

لقد كانت آثار قانون الاستثمار رقم (١٠) واضحة على تطور قيمة المستوردات السورية من الآلات والمعدات ووسائط النقل في السنوات الخمس الأولى بعد صدوره ، أي خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) ثم بدأت آثاره تضعف ، فانخفضت قيمة المستوردات من هذه السلع التي تدخل كمكون أساسي من مكونات مجمل تكوين رأس المال الثابت ، وربما استمر اتجاه تطور استيراد عناصر تكوين رأس المال الثابت لعدة سنوات أخرى قادمة بسبب أزمة الركود الواضحة التي يعاني منها الاقتصاد السوري، والتي تتجلى بالإضافة إلى تراجع قيم هذه العناصر المكونة لمجمل تكوين رأس المال الثابت في تراكم المخزون لدى مؤسسات القطاعين العام والخاص الصناعية ، وفي ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وفشل سياسات التصدير رغم الإجراءات العديدة المتخذة

لتشجيع التصدير، وفي انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة في المؤسسات الإنتاجية بشكل كبير ، وعجز الميزان التجاري المستمر الذي يصل إلى حالة تثير القلق بعد انخفاض كميات النفط الخام المستخرج في المدى المتوسط، وغيرها من الظواهر الأخرى ذات التأثير المتبادل التي تتطلب معالجة عاجلة .

١-٢-٢-٢- التوزع الجغرافي للمستوردات السورية :

تعتبر دراسة التوزع الإقليمي للمستوردات السلعية ذات أهمية كبرى وذلك انطلاقا من المؤشرات المختلفة التي يعكسها التوزع الجغرافي للمستوردات والتي يتمثل أبرزها بما يلي :

- ❖تساعد دراسة التوزع الجغرافي للمستوردات في تحديد موقع البلد في النظام الاقتصادي العالمي ودرجة حساسيته إزاء اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية والمنافسة بين أقطاب الاقتصاد الدولي .
- ❖إن توزع المستوردات السلعية يساعد إلى حد ما في تحديد التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة .
- ❖تساعد دراسة التوزع الإقليمي والدولي للمستوردات في تحديد أثر التطورات في مستويات الأسعار والضرائب في الأسواق الدولية على مستوى الأسواق والمعيشة في الداخل فالآثار السلبية والنتائج غير المرغوبة بالنسبة لاقتصاد ما تكون كبيرة إذا كانت مستورداته تتم من خلال أسواق متقلبة تعاني من التضخم وعدم الاستقرار .[1]

وبالعودة إلى التوزع الإقليمي والدولي للمستوردات السلعية السورية فإننا نجد أن جميع خطط التجارة الخارجية السورية كانت تتجه إلى مايلي :

- ❖تطوير العلاقات التجارية مع الدول الاشتراكية والعربية والنامية بشكل عام .
- ❖ضرورة انسجام توزع المستوردات السلعية مع التوجهات الاقتصادية والسياسية المرسومة والمخطط لها .

وللتعرف على النتائج والآثار المترتبة على التوزع الإقليمي والدولي للمستوردات السلعية فإننا سنستعرض فيما يلي توزع المستوردات السلعية السورية حسب الكتل والأقاليم الدولية وتطوراتها .

جدول رقم (١٠) التركيب النسبي للمستوردات السلعية السورية حسب الكتل الدولية للفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	الاتحاد الأوروبي%	الدول العربية%	بلدان آسيوية%	أوروبا الغربية%	أوروبا الشرقية%	بلدان أميركية%	بلدان أخرى%	المجموع%
١٩٨٠	٣٣,٥	٢٤,٦	٩,٧	١٢,٢	١٤,١	٥,٨	٠,١	١٠٠
١٩٨٢	٢٦,٤	١٦,٣	٢٦,٤	٦,٦	١٥,٣	٥,٩	٣,١	١٠٠
١٩٨٣	٣٢,٣	١٠,٨	٣٥,٣	٦,٤	١٣,٢	٦,٤	٤,٧	١٠٠
١٩٨٤	٢٥,٣	١٠,٣	٣٠,٣	٦,٣	١٥,٤	٨,٧	٣,٧	١٠٠
١٩٨٥	٣٠	١١	٢٣,٨	٨,٣	١٤,٦	٧,٨	٤,٥	١٠٠
١٩٨٦	٣٤,٨	١٠,٨	١٥,٤	٦,٠	٢٠,٢	٧,٩	٤,٩	١٠٠
١٩٨٧	٣٥,٣	١٠,٦	١٥,١	٧,٣	١٩,٥	٦,٧	٥,٥	١٠٠

[1] – جوني ، عز الدين، ٢٠٠١ : التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص ٢٣ .

١٩٨٨	٣٦,٢	٥,٥	٢١,٣	٥,٣	١٩,٤	٧,٨	٤,٥	١٠٠
١٩٨٩	٤١,٧	٥,٦	١٧,٣	٤,٦	١٤,٤	٩,٢	٧,٢	١٠٠
١٩٩٠	٤٠,١	٦,٣	١٤,٣	٥,١	١٣,٢	١٣	٨	١٠٠
١٩٩١	٣٦,٨	٥	١٥,٥	١٥,٥	٥,٤	١٢,٨	٩	١٠٠
١٩٩٢	٣٦,٢	٥,٧	١٨	١٧,٨	٣,٨	٨,٩	٩,٦	١٠٠
١٩٩٣	٣٦,٢	٥,٧	١٨	١٧,٨	٣,٨	٨,٩	٩,٦	١٠٠
١٩٩٤	٣٣	٦,٣	١٦,٩	٣,٢	١٤,٧	٨,٦	١٧,٣	١٠٠
١٩٩٥	٣١,٧	٧,٨	١٢,٢	٣,٢	٢٠,٦	٩,٤	١٥,١	١٠٠
١٩٩٦	٣٠,٦	٧,٧	١٢,٨	٢,٨	١٣,٧	١٠,٩	١٦,٥	١٠٠
١٩٩٧	٣٠,٤	٨,٥	١١,٨	١٧,٩	٢,٣	١٠,٦	١٦,٥	١٠٠
١٩٩٨	٣٠,٧	٨,٥	١١,٨	٢,٧	١٧,٩	٨,٦	٢١,٨	١٠٠
١٩٩٩	٢٨,٩	٨,٦	١٢,٨	٢,٣	١٧	٢,٨	٢٢,٥	١٠٠
٢٠٠٠	٣٥,٦	٧,٣	١٧,٦	٢,١	٩,٣	٧,٤	٢٠,٧	١٠٠
٢٠٠١	٣٣	٩,٤	١٥,٦	٢,٨	١٥,٥	٨,٧	١٥	١٠٠
٢٠٠٢	٢٤,٨	١١,٩	١٢,٣	٤,٣	١١,٩	١٠	٢٤,٨	١٠٠
٢٠٠٣	١٨,٩	١٣,٤	٢٠,٥	٤	١٢,٥	٥,٦	٢٥,١	١٠٠
٢٠٠٤	١٦,٤	١٦,٥	١٧,٢	٤	١١,٦	٩,٢	٢٥,١	١٠٠
٢٠٠٥	١٢,٢	١٢,٤	١٤,١	١٢,١	٩,١	٥,٣	٤٣,٧	١٠٠

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981- 2006).

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) ما يلي :

١– هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في انخفاض نسبة المستوردات السورية من الدول العربية ، نذكر من أهمها :

- ❖ تماثل الهياكل الإنتاجية العربية فهي بمعظمها منتجات خام وصناعات استهلاكية متماثلة . ومثال على ذلك هو تشابه هياكل الإنتاج بين سورية ومصر، إذ تتسم الهياكل الإنتاجية في الاقتصادين المصري والسوري في الغالب بالتشابه والضعف وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها، إضافة إلى اتسامها بالخلل الواضح، حيث يتميز الهيكل الإنتاجي بالخلل خاصة القابلة للتجارة وتركزه في إنتاج عدد محدود من السلع. الأمر الذي ينعكس بارتفاع درجة تركز الصادرات السلعية في سلعتين أو ثلاث على الأكثر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تأخذ قضية التشابه في الهياكل الإنتاجية مستويين: [(١)]

- **المستوى الأول:** هو محدودية قطاع الصناعة بصفة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية بصفة خاصة والقطاع الرئيسي الذي يفترض أن يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة بينية بين البلدين، حيث تعتبر نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادين السوري والمصري متواضعة نسبياً مقارنة بباقي القطاعات، خاصة قطاعات الإنتاج الأولي (الصناعات الاستخراجية والزراعة وقطاع الخدمات).

---

1 حسين، حسن، ٢٠٠٢: التجارة العربية البينية وإمكانات تطويرها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص٥٢.

- **أما المستوى الثاني:** فيتمثل في التشابه في هياكل الصادرات والمستوردات المصرية والسورية، حيث يلاحظ أن هياكل الصادرات السورية والمصرية تعتمد على سلعتين رئيسيتين هما (النفط والقطن)، وتتشابه الصادرات الصناعية والتعدينية والزراعية من حيث ترتيبها. كما يبين الهيكل السلعي للمستوردات أن المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية تأتي في مقدمة المستوردات والتي تتركز في مستلزمات الصناعة والآلات والمعدات، بينما تأتي المستوردات من السلع الاستهلاكية في المركز الأخير.

ولما كان هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما ينعكس في الغالب على التكوين السلعي للتجارة السلعية، فإن مدى التماثل بين الصادرات السلعية لدولتين يعتبر مؤشراً على تماثل هياكلهما الإنتاجية. وقد بلغ مؤشر تماثل الصادرات الكلية بين مصر وسورية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٤) [١] (٤٤,٩٨%) وهذا يعود إلى أهمية الصادرات البترولية بالنسبة للصادرات الكلية للبلدين، وهذا يشير إلى أن الهياكل الإنتاجية لكل من مصر وسورية تميل إلى التشابه. بينما بلغ مؤشر تماثل الصادرات الصناعية ٢٣,٢ [٢]، فقد بلغ مؤشر تماثل صادرات الصناعة التحويلية (٧,٢%) وفقاً للتصنيف الثلاثي الموحد للتجارة الدولية[٣]

- ضعف البنى الأساسية من نقل وشحن واتصالات بين الدول العربية .
- عدم توفر نظام لتجميع وتبادل المعلومات التجارية بين الدول العربية .
- الافتقار إلى وسائل التسويق الحديثة .
- الاختلاف في نظم التجارة الخارجية ما بين الدول العربية .
- تعقيدات إجراءات الحدود والتخليص والترانزيت ما بين الدول العربية .[٤]
- زيادة الإنتاج النفطي وإحلاله محل الاستيراد .

لقد كان للعوامل السابقة دور كبير في تراجع مستورداتنا من الدول العربية لصالح زيادتها من كتل دولية أخرى وخاصة دول البلدان الآسيوية .

٢-تراجعت مستورداتنا من الدول الاشتراكية من (١٩,٤ %) عام ١٩٨٨ إلى (١٢,٥ %) عام ٢٠٠٣ وهذا يخالف توجهات خطط التجارة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد ، فقد أشارت جميع خطط التجارة الخارجية إلى ضرورة توسيع نطاق الاستيراد من الدول الاشتراكية (سابقا) والعربية وتقليص اعتمادها على الدول الرأسمالية في الفترات السابقة .

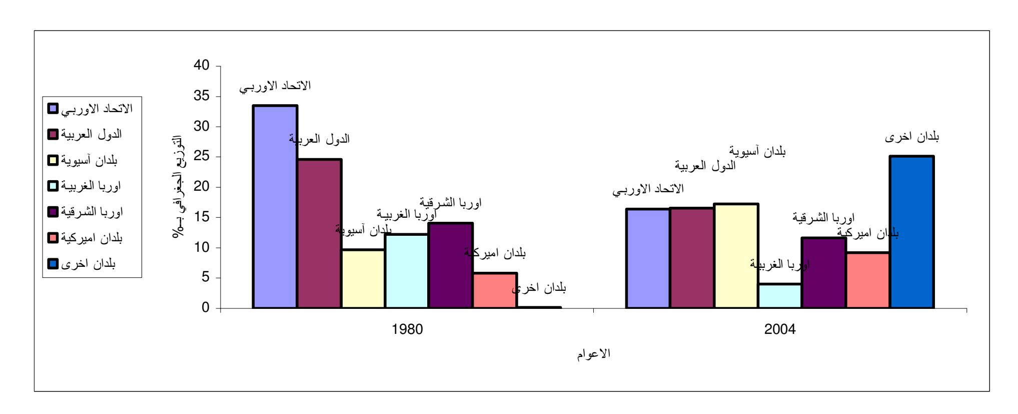
٣-اتجهت المستوردات السورية من الاتحاد الأوروبي للانخفاض من(٣٣,٥ %)عام ١٩٨٠ إلى (١٦,٤ %)عام ٢٠٠٤ وذلك لأن صادراتنا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي تتعرض إلى سياسات الحماية والإجراءات الأخرى التي تحد من قدرة منتجاتنا الصناعية على المنافسة في أسواقها في حين تشجع هذه

---

[1] **لاشين، عبد القادر، ٢٠٠٥: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المعوقات والمشاكل الإجرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية، جامعة الدول العربية، ص٣٢٤.**
[2] **نفس المرجع السابق، ٣٢٥.**
[3] **نفس المرجع السابق، ٣٢٥.**
[4] **ـ شحود، عزيز- زنبوعة ، محمود ، ١٩٩٧ : المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، مطبعة المدينة ، دمشق ، ص ٢٦٩ + ٢٧٠.**

البلدان استيراد المواد الخام إلى تلك الأسواق مما يجعل أسعار المنتجات المصدرة غير كافية لتمويل المستوردات ، فالمعروف أن الطابع العام للصادرات السورية إلى الأسواق العالمية الرأسمالية هو المواد الخام والنصف مصنوعة في حين يغلب على المستوردات طابع السلع المصنعة و الآلات والمعدات الصناعية والتكنولوجية، من جهة أخرى ارتفعت نسبة المستوردات من البلدان الأخرى (اليابان ، الهند ، إيران ، هونغ كونغ ، تركيا) من(٨%)عام ١٩٩٠ إلى(٢٥,١ %) عام ٢٠٠٤ .


والشكل البياني التالي يبين التوزع الجغرافي للمستوردات السورية من العالم الخارجي :



الشكل رقم (٤) التوزع الجغرافي للمستوردات السورية

يبين الشكل السابق ارتفاع مستوردات القطر من بلدان السوق الأوروبية المشتركة على امتداد الفترة المدروسة، لتتراجع هذه النسبة في عامي(٢٠٠٣ – ٢٠٠٥) ، وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل أبرزها :

صبغة المشاريع الاقتصادية التي تم إنشاؤها في سورية والتي تقوم أساسا على حد أدنى من التكامل مع بعض بلدان السوق الأوروبية المشتركة سواء من حيث السلع والمستلزمات الوسيطة وقطع الغيار أو من الناحية العلمية والفنية و الاستشارات التقنية والتأهيلية .وقد كان لذلك دور كبير في تعميق الترابط والتكامل مع الدول الرأسمالية وخاصة بلدان السوق الأوروبية المشتركة وقد برزت الآثار السلبية لذلك بوضوح في النصف الأول من الثمانينات أثناء الحظر الاقتصادي الذي فرضته الدول الرأسمالية على سورية ، فقد توقفت العديد من المنشآت الاقتصادية عن العمل نتيجة عدم توفر المستلزمات الوسيطة وقطع الغيار او حتى الخبرة الاستشارية وتحولت تلك المنشآت بآلاتها وعمالها عبئا على الدولة .كما ان تركز معظم مستورداتنا من أسواق الدول الرأسمالية ساهم بشكل واسع في انسياب التضخم إلى القطر وانعكس ذلك سلبا على مستويات المعيشة والدخول والميزان التجاري وميزان المدفوعات والديون الخارجية .... الخ وتعرض البلد لمزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية .

– عند دراستنا للعلاقة الارتباطية بين قيم المستوردات السلعية y مع الزمن t خلال الفترة (١٩٩٥– ٢٠٠٥) نجد ما يلي :

$$r_{yt} = 0.91$$

إن المعادلة الممثلة للعلاقة الارتباطية تأخذ الشكل التالي :

$$Y_t = a_0 + a.t$$

$$\tilde{Y_t} = -64.996 + 40.459t$$

وهنا نلاحظ أن دراسة التغيرات الدورية ليست ضرورية لذلك فإننا سننتقل إلى حساب معامل التحديد النظري والذي يساوي :

$$R^2 = \frac{\delta^2_{\tilde{y}}}{\sigma^2_y} = 0.82$$

وهذا ما يظهر متانة الارتباط وجودة التمثيل من خلال المعادلة المفروضة وللتأكد من موضوعية R^2 نحسب :

$$F = \frac{\delta^2_{\tilde{y}}}{S^2_{\tilde{y}y}} . \frac{n-m}{m-1} = 41.1$$

وإن F' المقابلة لمستوى دلالة ٥% و $v_1 = m-1 = 1$ و $v_2 = n-m = 9$ هي $F' = 5.12$ وهذا يعطينا أن $F > F'$ وبالتالي فإن قيمة معامل التحديد هي قيمة موضوعية .

وإذا أردنا التنبؤ بقيمة المستوردات لفترات قادمة نجد أن : t=16

إذن $\tilde{y}_{2010} = 582.348$

وإن مدى الثقة المتضمن القيمة الحقيقية y_{2010} باحتمال قدره ٠,٩٥ هو .

$$[\tilde{y}_{2010} - 2S_{\tilde{y}y} , \tilde{y}_{2010} + 2S_{\tilde{y}y}] = [462.548 \quad , \quad 702.148]$$

وكذلك $y_{2015} = 784.643$

وإن مدى الثقة الذي يتضمن القيمة الحقيقية y_{2015} باحتمال قدره ٠,٩٥ هو المجال التالي :

$$[y_{2015} - 2S_{\hat{y}y} , y_{2015} + 2S_{\hat{y}y}] = [664.843 \quad , \quad 904.443]$$

وإذا قمنا بحساب الميزان التجاري لهذين العامين نجد أن العجز سيستمر مع تناقص كميات النفط المصدرة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (١١)الميزان التجاري السوري المتوقع خلال عامي (٢٠١٠ -٢٠١٥) مليون ليرة سورية

البيان	قيمة الصادرات السلعية	قيمة المستوردات السلعية	الميزان التجاري
٢٠١٠	٦٥٥,٠٣٤	٧٠٢,١٤٨	-٤٧,١١٤
٢٠١٥	٨٥٣,٦٥٤	٩٠٤,٤٤٣	-٥٠,٧٨٩

المصدر : حسبت من قبل الباحث

إن استمرار العجز في الميزان التجاري إنما يدل على أن قطاع التجارة الخارجية في سورية سيعاني في مجموعه من المشكلات والصعوبات ولعل أهمها : المشكلات والصعوبات العامة الناجمة عن ارتباط التجارة الخارجية السورية بشكل أو بآخر بالسوق العالمية الرأسمالية والمشكلات والصعوبات الخاصة التي تنجم عن مجموعة من العوامل الذاتية الخاصة بالاقتصاد السوري ، من أبرزها : بنية الاقتصاد السوري وطبيعته ، الذي سيظل يعتمد في معظم صادراته على المواد الأولية ، التي ستخضع إلى أسعار المواد الأولية في السوق الرأسمالي وتحكم الاحتكارات الأجنبية فيها ، كما أن هذا التركيب سيبرز نقاط ضعف في الإنتاج ولاسيما الإنتاج الصناعي إذا لم يتم تفادي المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع من أجل تصنيع منتجات ذات جودة مرتفعة وقدرة تنافسية في الخارج .

١-٢-٣ - الميزان التجاري السوري :

شهد الميزان التجاري السوري عجزاً مزمنا خلال الفترة (١٩٨٠ – 1999) باستثناء الأعوام التي حقــق فيهــا الميزان التجاري السوري فائضا (١٩٨٩ – ١٩٩١)، حيث ارتفعت قيمة العجز من (4458) مليــون ليــرة سورية عام 1992 ليبلغ أعلى قيمة له عام 1994 بمقدار (21556) مليــون ليــرة ســورية ، نظــراً لتزايــد المستوردات بنسبة كبيرة على الرغم من تزايد الصادرات ولكن بنسبة أقل ، ثم تراجع هذا العجز ليبلــغ أدنــى قيمة له في عام 1997 بمقدار (1258) مليون ليرة سورية . نظراً لارتفاع صادرات القطاع العام غير النفطيــة وخاصة القمح والشعير والقطن، بنسبة وصلت إلى ما بــين (20 % - 24 %) مــن مجمــوع صــادراته [1]، ولانخفاض المستوردات بنسبة أكبر من انخفاض الصادرات، ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية اتجــه الميــزان التجاري ليحقق فائضاً في الأعوام التالية (2000-2003) ، فقد وصل سعر البرميل من النفط الخام فــي ســلة الأوبك إلى (31,5) دولار عام 2002 مما جعل فائض الميزان التجاري يصل إلى (80) مليار ليرة سورية عام 2002 ليتراجع هذا الفائض إلى (28) مليار ليرة سورية فقط عام 2003 ويتحول إلى عجز عام ٢٠٠٤ بمقــدار (٧٨) مليار ليرة سورية، ويمكننا إرجاع هذا الانخفاض إلى تراجع في إنتاج النفط الخام السورية مــن (500) ألف برميل في اليوم في السنوات السابقة إلى (220-250) ألف برميل في اليوم ،[2] وزيادة الاســتيراد بــشكل كبير نتيجة تخفيف القيود على المستوردات من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية .إلا أن هذا الفائض في الميزان التجاري يتحول إلى خسارة عندما يتم استبعاد الصادرات النفطية وهذا ما توضحه معطيــات الجدول التالي :

جدول رقم / ١٢/ الميزان التجاري السوري للفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) القيمة مليون ليرة سورية

البيان / الأعوام	قيمة الصادرات السلعية (مع النفط)	قيمة المستوردات السلعية	الميزان التجاري (مع النفط)	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات السلعية (بدون نفط)	الميزان التجاري (بدون نفط)
١٩٨٠	٨٢٧٣	١٦١٨٨	-٤٩١٥	١٧٥٠	٦٩٢٣	-٩٦٦٥
١٩٨١	٧٢٤٥	١٩٧٨١	-١١٥٣٦	٦٥٢١	١٧٢٤	-١٨٠٥٧
١٩٨٢	٧٩٥٤	١٥٧٥٧	-٧٨٠٣	٥٩٣٩	٢٠١٥	-١٣٧٤٢
١٩٨٣	٧٥٤٧	١٧٨٢٩	-١٠٢٨٢	٥١٩٥	٢٣٥٢	-١٥٤٧٧
١٩٨٤	٧٢٧٥	١٦١٥٥	-٨٨٨٠	٤٥٨٧	٢٦٨٨	-١٣٤٦٧
١٩٨٥	٦٤٥٧	١٥٥٧٠	-٩١٤٣	٤٧٥٩	١٦٦٨	١٣٩٠٢
١٩٨٦	٥١٩٩	١٠٧٠٩	-٥٥١٠	٢١٨٨	٣٠١١	-٧٦٩٨
١٩٨٧	١٥١٩٢	٢٧٩١٥	-١٢٧٢٣	٧٨٧١	٧٣٢١	-٢٠٥٩٤
١٩٨٨	١٥٠٩٣	٢٥٠٤٠	-٩٩٤٧	٦٦٦٢٥	١٤٤٦٨	-١٠٥٧٢
١٩٨٩	٣٣٧٤٠	٢٣٥٤٤	+١٠١٩٦	٩١٣٩	٢٤٦٠١	+١٠٥٧
١٩٩٠	٤٧٢٨٢	٢٦٩٣٦	+٢٠٣٤٦	١٦٤٩٩	٣٠٧٨٥	+٣٨٤٧
١٩٩١	٣٨٥٠٤	٣١٠٦٦	+٧٤٣٨	١٧٢١٨	٢١٢٨٦	-٩٧٨٠
١٩٩٢	٣٤٧٢٠	٣٩١٧٨	-٤٤٥٨	٢٠٧٧٤	١٣٩٤٦	-٢٥٢٣٢
١٩٩٣	٣٥٣١٨	٤٦٤٦٩	-١١٥١	٢١٠٠٧	١٤٣١١	-٣٢١٥٨
١٩٩٤	٣٩٨١٨	٦١٤٦٩	-٢١٦٥١	٢٠٦٠٥	١٩٢١٣	-٤٢٢٥٦
١٩٩٥	٤٤٥٦٢	٥٢٨٥٦	-٨٢٩٤	٢٤٧٥١	٢٠١٣٦	-٣٢٧٢٠
١٩٩٦	٤٤٨٨٧	٦٠٣٨٥	-١٥٤٩٨	٢٨٥٢٠	١٦٣٦٧	-٤٤٠١٨

---

[1] – **المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٩– ٢٠٠٥ المكتب المركزي للإحصاء.**

[2] – **عبود ، صــاموئيل . 2004 : أزمــة الــنفط العالميــة مــن التبــذير إلــى البــدائل مــن الطاقــات المتجــددة ، دمــشق ، ص 51 :www.aliqtissadya.com .**

١٩٩٧	٤٣٩٥٣	٤٥٢١١	-١٢٥٨	١٧٨٣٠	٢٦١٢٣	-١٩٠٨٨
١٩٩٨	٣٢٤٤٣	٤٣٠١٠	-١١٢٨١	١٥٤٧٣	١٦٩٧٠	-٢٦٧٥٤
١٩٩٩	٣٨٨٨٠	١٨٧٥٣٥	-٤١٣٠	٢٤٤٧٠	١٤٤١٠	-٢٨٦٠٠
٢٠٠٠	٢١٦١٩٠	١٨٧٥٣٥	+٢٨٦٥٥	١٦٢٩٨٦	٥٣٢٠٤	-١٣٤٣٣١
٢٠٠١	٢٤٣١٧٩	٢٢٠٧٤٤	+٢٢٤٣٥	١٦٨٩٩٤	٧٤١٨٥	-١٤٦٥٥٩
٢٠٠٢	٣١٥٩١٩	٢٣٥٧٥٤	+٨٠١٦٥	١٩٦٢٥٣	١١٩٦٦٦	-١٦٠٨٠
٢٠٠٣	٢٦٥٠٣٩	٢٣٦٧٦٨	+٢٨٢٧١	١٦٥٧٣٦	٩٩٣٠٣	-١٣٧٤٦٥
٢٠٠٤	٢٤٩٠١٩	٣٢٧٠١٩	-٧٨٠٠٠	١٣٥٧٩٠	١١٣٢٢٩	-٢١٣٧٩٠
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	٥٠٢٣٦٩	-٧٨٠٦٩	١٧٨٧٢١	٢٤٥٥٧٩	-٢٥٦٧٩٠

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١-٢٠٠٦) ، المكتب المركزي للإحصاء.

إن التحليل الدقيق للميزان التجاري في سورية يقتضي عزل قيمة الصادرات النفطية لمعرفة مدى الخطر الـــذي يتهدد التنمية في القطر في حال لم نجد بديلا"عن صادرات النفط عند نقص الإنتاج ، ناهيــك عــن نــضوبه و اضطرارنا في المستقبل لاستيراد حاجتنا منه .و لاسيما مع ما يعاني منه الإنتاج المحلي من عجز منافسة الـــسلع المصنعة الوطنية في السوق الداخلية أمام الصناعات العربية المنافسة المحررة من الرســـوم الجمركيـــة ومـــن الحواجز ذات الأثر المماثل ، و في السوق الأوروبية و أمام المنتجات الأوروبية .

فالميزان التجاري السوري رابح أحياناً مع النفط وخاسر بدونه إذ يشكل النفط (٦٠ %) مـــن الـــصادرات السورية بشكل عام ، و(٩٠ %) من صادرات القطاع العام ، ويدل تدني نسبة الصادرات السورية خارج قطاع النفط على ضعف القدرة التنافسية السورية ، وهذا الضعف نتيجة لبنية إنتاجية ضعيفة هي الأخرى ، ومؤسسات وهيئات تجارية تصديرية قاصرة أيضاً . كما أن الصادرات السورية " الزراعية والصناعية " تفتقر إلى التنوع ، وتتصف بغياب السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية ، مما جعل التصدير في ســـورية عـــاجزاً عـــن المنافـــسة وقاصراً عن النمو المستديم ، وتحت رحمة الهزات الخارجية ، ولابد من تدخل الدولة بشكل أو بـــآخر لحمايـــة الصادرات السورية والإشراف على هيئاتها ، بحيث تتحقق في المنتج الوطني المعد للتصدير الجـــودة العاليـــة ، والمواصفات العالمية ، التي تمكن المنتج السوري من المنافسة والصمود في الأسواق الخارجيـــة .والواقـــع أن العجز المتفاقم في الميزان التجاري السوري بدون النفط يعتبر محصلة لجملة من العوامل والأسباب أبرزها :

أ – هيكل الحماية التجارية : إن استراتيجية الإحلال محل الاستيراد اقتضت هيكلاً حمائياً ورســـوماً جمركيـــة منخفضة على مستوردات السلع الوسيطة والرأسمالية ، وذلك لتشجيع التنمية والتصنيع ، وقد ساهم ذلـــك في استمرار تدفق استيراد تلك السلع من الأسواق الخارجية .

ب– سياسة سعر الصرف المستخدم في نشاط التجارة الخارجية .

جـــ – ضعف الصادرات الصناعية .

د – الأثر السلبي لسياسات التجارة الخارجية على عمليات التنمية في الداخل بدلاً من تدعيمها وإعادة توجيههـــا نحو الأفضل ، واستمرار عجز الميزان التجاري .

هــ – عدم توفر البنية المؤسسية اللازمة للتصدير والمتمثلة في غياب مؤســـسات التـــسويق المعنيـــة بتـــوفير المعلومات عن الأسواق ، وغياب بنك تمويل الصادرات ، وعدم تمتع السلع السورية بالمواصفات الدولية فيما يتعلق بمعايير الجودة .

إن الأرقام تؤكد جميعها تبعية الاقتصاد السوري للسوق الخارجية واعتماده على تصدير المواد الأولية الخام ، واستيراد المواد والسلع الجاهزة كغيره من اقتصاديات البلدان العربية والنامية الأخرى ، وتغيير هذه البنية الهيكلية للتجارة الخارجية السورية مرتبطاً بتغيير البنية الهيكلية للإنتاج ، وبأهداف التصنيع وتوجهاته وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية بشكل عام .

المبحث الثالث

مساهمة القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية

تشتمل البنية الاقتصادية للقطر العربي السوري على قطاعات متعددة يقودها القطاع العام وهو القطاع الرئيسي . وهناك القطاع الخاص الذي يشمل مجموعة واسعة من الفعاليات الزراعية والتجارية .

وقد سيطر القطاع العام بعد عام ١٩٦٣ ، على مساحة واسعة النشاط الاقتصادي ، بما في ذلك نشاط التجارة الخارجية ، وذلك بغية التوصل إلى معالجة اختلال معادلة التوازن الاقتصادي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والعجز في القطع الأجنبي ، وذلك لتحقيق إمكانية تأمين مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي ، ولتأمين حاجات الاستهلاك الشعبي ، ولتسويق وتصدير المنتجات الفائضة من حاجات الاستهلاك الأساسية . (١)

وعلى امتداد الفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٥) حصلت تبدلات وتطورات هامة بهدف تنشيط القطاع الخاص في العملية الإنتاجية ، وقد تركزت الإصلاحات الاقتصادية منذ أواخر الثمانيات وحتى الآن ضمن المحاور التالية(٢):

– زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد خاصة في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية والسياحة وبدء اعتماد الإنتاج على الاستثمار الخارجي من خلال قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ .

– إجراء تحرير جزئي للتجارة الخارجية .

– التوجه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال المستوردات .

وتبدو ظاهرة تراجع القطاع العام في تجارة الاستيراد السورية واضحة خلال فترة التسعينات و احتكاره على تجارة التصدير ،مع تنشيط لحركة القطاع الخاص في تجارة الاستيراد ،عن طريق إزالة العوائق التي اعترضت القطاع الخاص في المرحلة الماضية ،وذلك عن طريق التسهيلات الائتمانية مقابل التصدير ، و بأموال المغتربين ،الأمر الذي ساهم في تنمية دور القطاع الخاص في حركة التجارة الخارجية السورية.والجدول رقم (١٣) يبين أن القطاع العام يستحوذ على نصيب كبير في تجارة سورية(التصدير)إلى جانب القطاع الخاص في الاستيراد .

---

[1] – **عبد الكريم ، مفيد ، ١٩٩٥ : دور القطاعات الاقتصادية العام والخاص في التجارة الخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، حول التنمية والتجارة الخارجية ، دمشق ، ص ٢٧ .**

[2] – **سكر، نبيل ، ٢٠٠٠ : الإصلاح الاقتصادي في سورة ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، عدد ٢٢ ، دمشق ، ص ٢١٢-٢١٣ .**

جدول رقم / ١٣/الميزان التجاري والتركيب النسبي لصادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص إلى إجمالي الصادرات والمستوردات السورية للفترة (1980-2005) مليون ليرة سورية

البيان	قطاع عام			قطاع خاص			نسبة مستوردات القطاعين العام والخاص إلى إجمالي المستوردات		نسبة صادرات القطاعين إلى إجمالي الصادرات	
	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
1980	7670	11988	4318-	603	4177	3574-	74.2	26.8	92.7	7.3
1981	7529	15553	8024-	725	4228	3503-	78.6	21.4	91.2	8.8
1985	5939	13118	7179-	488	2452	1964-	84.3	15.7	92.4	7.6
1986	3623	7997	4374-	1576	2712	1136-	74.7	25.3	69.7	30.3
1987	11819	21916	10097-	3373	5999	2626-	78.2	21.5	77.8	22.2
1988	9561	18352	8791-	5532	6688	6156-	73.3	26.7	63.3	36.7
1989	17550	13526	4024+	16190	10018	6172+	47.4	42.6	52	48
1990	26189	14526	11661+	21109	12408	8701+	54	46	55.4	44.8
1991	24855	14528	10364+	13649	16575	2926-	46.6	53.4	64.5	35.5
1992	27351	14637	12714+	7369	24541	17172+	37.4	62.6	78.7	21.3
1993	26478	14717	8761+	8840	28752	19912-	38.1	61.9	74.9	25.1
1994	26137	23074	3063+	13681	38300	24619	37.6	62.4	65.6	34.4
1995	31875	18312	13563+	12687	34544	21857	34.6	65.4	71.5	28.5
1996	34717	23354	11363+	10170	37031	2686	38.7	61.3	77.3	22.6
1997	34746	13841	12287+	9207	31370	22163-	30.6	69.4	77.3	22.6
1998	23348	11041	20345+	9115	32684	23569-	25.3	74.7	79.1	20.9
1999	28675	26694	1979+	10205	34680	24475-	19.4	80.6	71.9	28.1
2000	178976	45654	154577+	37214	141881	104667-	24.3	75.7	73.7	26.3
2001	202010	47433	١٥٤٥٧٧+	41139	172515	131376	21.6	78.4	83	17.7
2002	244770	67093	177678+	71148	168661	97513-	23.4	76.6	79.2	20.8
2003	210035	55454	154581+	55004	168661	97513	23.4	76.6	79.2	20.7
٢٠٠٤	١٨٤٠٣٦	٧٧٠٣٥	١٠٧٠٠١+	٦٤٩٧٨	٢٤٩٩٨٤	١٨٥٠٠٦-	٢٣,٥	٧٦,٥	٧٣,٩	٢٦,١
٢٠٠٥	٢١٢٩٣٠	١٦٩٢٦٥	٤٣٦٦٥+	٢١١٣٧٠	٣٣٣١٠٤	١٢١٧٣٤-	٣٣,٧	٦٦,٣	٥٠,٢	٤٩,٨
االمتوسط	٦٨٧٣١	٣٠٧٠٩	٣٨٠٢٢+	٢٧١٩٠	٦٧٩١٢	٤٠٧٢٢-	٤٤,٥	٥٥,٥	٧٣,٧	١٢٦,٣٤

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981-2005) ، المكتب المركزي للإحصاء .

نلاحظ من الجدول (١٣) :

١- أن القطاع العام لا يزال هو المتقدم من حيث رقم أعماله في التجارة الخارجية (الصادرات) فمثلاً بلغت مساهمته في إجمالي الصادرات (٩٢,٧%) عام ١٩٨٠ (٩٢,٤%) عام ١٩٨٥ ، لتنخفض بشكل كبير وسريع خلال عامي (١٩٩٨ – ١٩٩٠) حيث بلغت مساهمته خلال هذين العامين (٥٢%–٥٥,٤%) على الترتيب .

وهذا يعود كما هو معروف إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الصادرات السورية حيث بلغت مساهمته (٤٨% – ٤٤,٨%) خلال العامين المذكورين ، فقد قام القطاع الخاص خلال هذه الفترة بتصدير كميات كبيرة من الملابس الجاهزة والمنسوجات ، إلى الاتحاد السوفيتي تسديداً لديون مستحقه تجاهه ، مما أدى إلى تضخيم الصادرات وتحقيق فائض في ميزاننا التجاري ، ثم ما لبث أن عاودت مساهمة القطاع الخاص إلى الانخفاض ، ورغم ذلك بقيت مساهمته مرتفعة إذا ما قيست بمساهمته في بداية الثمانينات وارتفاعها خلال عامي (١٩٩٠–١٩٩٣) لا تتأتى عن ارتفاع صادراته بقدر ما هي ناجمة عن انخفاض صادراتنا بشكل عام وصادرات القطاع العام بشكل خاص . وللدلالة على ذلك يكفي معرفة بأن صادرات القطاع الخاص مثلاً عام ١٩٩٠ كانت (٢١١٠٩) مليون ليرة سورية في حين أصبحت (٧٧٤٠) مليون ليرة سورية عام (١٩٩٣) أيضاً انخفضت صادراتنا الإجمالية من (٤٧٢٨٢) مليون ليرة سورية إلى (٣٥٣١٨) ليرة سورية خلال عامي (١٩٩٠– ١٩٩٣)، وذلك لأسباب تتعلق بالتصدير تسديداً للديون والالتزامات الخارجية .

٢- إن زيادة الأهمية النسبية لمستوردات القطاع الخاص منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن من (١٥,٧%) عام ١٩٨٥ إلى (٧٦,٥%) عام ٢٠٠٤ ترجع إلى :

- ❖ تمويل قسم من مستوردات القطاع الخاص عن طريق القطع الحر مع الإشارة إلى أن سعر صرف الليرة السورية اتجه للانخفاض بشكل كبير منذ أواسط الثمانينات .[١]
- ❖ تمويل قسم آخر من مستوردات القطاع الخاص بواسطة قطع التصدير الذي يتراوح سعره ما بين (٥٥–٧٠) ليرة سورية وكان ذلك منذ مطلع التسعينات مع الإشارة إلى توجه الحكومة إلى زيادة بنود قطع التصدير .
- ❖ زيادة كمية مستوردات القطاع الخاص بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) .
- ❖ إجراء الكثير من التعديلات اللازمة في البيئة التشريعية والتنظيمية القائمة المتعلقة بالعمل التجاري والاستيراد والتصدير وقوانين أنظمة القطع وكذلك التشريعات اللازمة لمنع الاحتكار وتشجيع المنافسة في الأسواق [٢] .

---

[1]- **الحساني، عبد الرزاق ، ١٩٩٧ : السياسة النقدية وتوازن القطاع الخارجي ، بحث مقدم في ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، ص٢٢٣.**

[2]- **العمادي ، محمد ،٢٠٠٤ : تطور الفكر التنموي ...مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨ .**

❖ القانون رقم ١١٧ لعام ٢٠٠٥ والذي سمح للمصارف المرخصة بمنح التسهيلات المصرفية بالعملات الأجنبية لمن يرغب من المستوردين من القطاع الخاص في تمويل الاستيراد بالقطع الأجنبي بعد الحصول على الضمانات اللازمة على أن يتم تسديد هذه التسهيلات بالعملات الأجنبية من إيداعات المستورد في حساباته بالعملات الأجنبية لدى المصارف المرخصة المغذاة بشيكات أو حوالات مصرفية واردة من الخارج .[١]

❖ بغية إعطاء المزيد من المرونة و التعاون بين القطاعين العام والخاص في عمليات التصدير فقد سمحت تعليمات القرار رقم ٨٥٠٢ لعام ١٩٩٠ للقطاع الخاص بتصدير مادتي الصوف والجلود من قبله مباشرة وتسليم حصيلة القطع الأجنبي الناجمة عن ذلك إلى وزارة الصناعة ثم سمح له بالاحتفاظ بجزء منها [٢] .

في ضوء ذلك تطورت مستوردات القطاع الخاص و ارتفعت نسبتها على حساب تراجع نسبة مستوردات القطاع العام التي استمرت الحكومة بتمويلها على أساس (4.05) ليرة سورية للدولار حتى ١٩٩٢ ، حيث عدلت سعر القطع العائدة لها لـ (٤٣) ليرة سورية للدولار .

٣- إنه على الرغم من تزايد دور القطاع الخاص في سورية بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ ، واتجاه استراتيجية التنمية في سورية إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات السورية ظلت محدودة تتراوح بين (٢٠% - ٢٦%) متذبذبة صعوداً وهبوطاً خلال فترة التسعينات ، بينما ارتفعت مستورداته من (٤٦%) عام ١٩٩٠ إلى (80.6 %) عام ١٩٩٩ من إجمالي المستوردات السورية .

٤- هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه القطاع الخاص وتساهم استمرار تراجع دوره في عملية الصادرات السورية والتي نذكر من أهمها :[٣]

- إن إجبار المصدر السوري (من القطاع الخاص) بالتعهد بإعادة القطع وبيعه إلى المصرف التجاري السوري بسعر أقل من سعر السوق بنسبة ١% تقريبا يؤثر على تكلفة المنتج وعلى القدرة التنافسية للمنتجات السورية ويخلق سوقا لتسديد الالتزامات بتكاليف عالية وبالتالي ينعكس سلبا على سياسة تنشيط الصادرات .
- إن تطبيق نظام إعادة القطع يفرض على المصدرين تخفيض قيم صادراتهم لكي تكون خسائرهم الناتجة عن فرق سعر القطع في الحدود الدنيا .
- عند القيام بإعداد تعهد القطع يجب على المصدر أن يكون حاصلا على تسهيلات مصرفية تؤهله لإعداد هذا التعهد ، وفي حال عدم تمكنه من الحصول على هذه التسهيلات يجب عليه إيداع مبلغ ٥٠ % من قيمة التعهد في حساب المصدر بالليرات السورية لحين تسديده للقطع ، يتطلب الحصول على التسهيلات العديد منن المستندات والاستعلامات المصرفية والدراسات والموافقات ، مما يؤخر عمليات التصدير .

---

[1] ـ **حبيب ، مطانيوس ، ٢٠٠٦ : الشراكة السورية الأوربية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام) ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول قضايا اقتصادية راهنة ، من ٢٢- ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٦ .**

[2] - **العمادي، محمد ، ٢٠٠٤ : تطور الفكر التنموي .. مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٨ .**

[3] ـ **الاستمرار في تعهد إعادة قطع التصدير بشكل عائقا أمام التصدير ، ٢٠٠٦ ، بحث مأخوذ في الموقع الالكتروني www.Iqtissadya.com .**

- إن بوالص التأمين للبضائع المصدرة تصدر بأقل من القيمة الفعلية للبضائع على اعتبار أنها تستند إلى تعهد قطع غير حقيقي وهذا يضيع على المصدر فرص التعويض الحقيقي على المخاطر التي يتعرض لها .

هذه المعوقات ساهمت في إبقاء الميزان التجاري للقطاع الخاص في حالة عجز مستمر ، وإن صافي الطلب الخارجي لهذا القطاع بقي سالبا منذ بداية التسعينات ، وهذا ما عمق من أثر انخفاض الطلب الخارجي على سلعه، وبالتالي في ضعف أدائه في الصادرات السلعية الصناعية ، فعلى الرغم من تخفيض القيود على التجارة الخارجية ومع زيادة دور القطاع الخاص في الأعمال وتراجع القطاع العام عن التوسع في الاستثمارات الصناعية تزايد العجز في تجارة المنتجات الصناعية للقطاع الخاص من(٤١٠) مليار ليرة سورية إلى(٦,١٧٧) مليار ليرة سورية [١]، بين عامي (٢٠٠١- ٢٠٠٤) والسبب في ذلك يرجع برأينا إلى :

☒ بنية الصناعة في القطاع الخاص منذ الثمانينات لم تتغير فما زالت تعتمد على الصناعات الاستهلاكية ، حيث اتجهت معظم رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في الصناعات الغذائية . ومن المعلوم أن هذه الصناعات قليلة القيمة المضافة لكونها تعتمد على مدخلات مستوردة تمثل القسم الأكبر من التكلفة .

☒ إن الحماية الشديدة التي أحاطت بالصناعة الخاصة بهدف تشجيعها ومساعدتها ، كان لها بعض النتائج الإيجابية على المدى القصير ، وقد شجعت القطاع الخاص على زيادة استثماراته وخاصة في السنوات التي تلت صدور قانون الاستثمار ، لأنها ضمنت له الحماية من المنافسة الخارجية وتحقيق أرباح كبيرة اتخذت طابع الريعية في ظل احتكاره للسوق الداخلية مع غياب المنافسة داخليا ، ولكن هذه الحماية أضرت بالقطاع الخاص على المدى الطويل لأنها أدت إلى إهمال جانب الكفاءة في ظل احتكاره للسوق الداخلية وتحقيق أرباحا كبيرة أضعفت الحافز لديه على التصدير ، خاصة أن سلعه بقيت عاجزة عن المنافسة الخارجية ، بحكم انخفاض جودة إنتاجه وارتفاع تكلفته ، كما أن المغالاة بالحماية لصناعة إحلال المستوردات أدت إلى زيادة ربحية الاستثمار في هذه الصناعة الوسيطة والثقيلة الضرورية لنمو الاقتصاد .

مما سبق يمكن القول أن كل من القطاعين العام والخاص غير قادرين على دخول النظام الاقتصادي العالمي ، إذا بقي القطاعان على آلية عملهما الحالية ، فالقطاع العام ضعيف القدرة الإنتاجية، والقطاع الخاص يعتمد على التكنولوجيا القديمة والإدارة التقليدية ذلك أن مؤشر الصناعة في القطاعين بوضعها الراهن لا تدعو للتفاؤل .

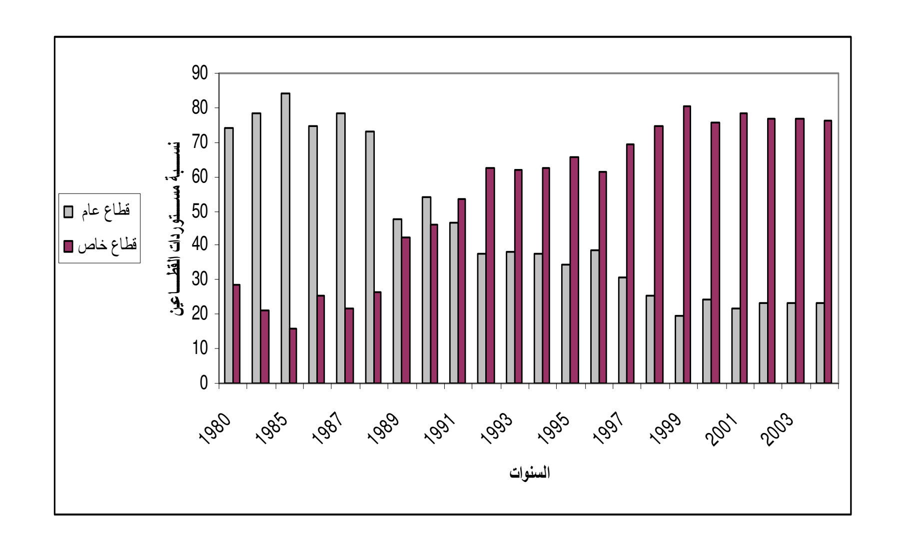
وقد تم مؤخراً اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والاستيراد والتصدير وقد أمكن الوصول إلى صيغة لتمثيل القطاع الخاص ومشاركته في اللجان المعنية بالتصدير ، وتمثيل القطاع الخاص في أية لجنة يتم تشكيلها لبحث مسألتي الاستيراد والتصدير ، مما يدل على الدور الكبير المنوط بالقطاع الخاص في النشاطات التجارية [٢] .

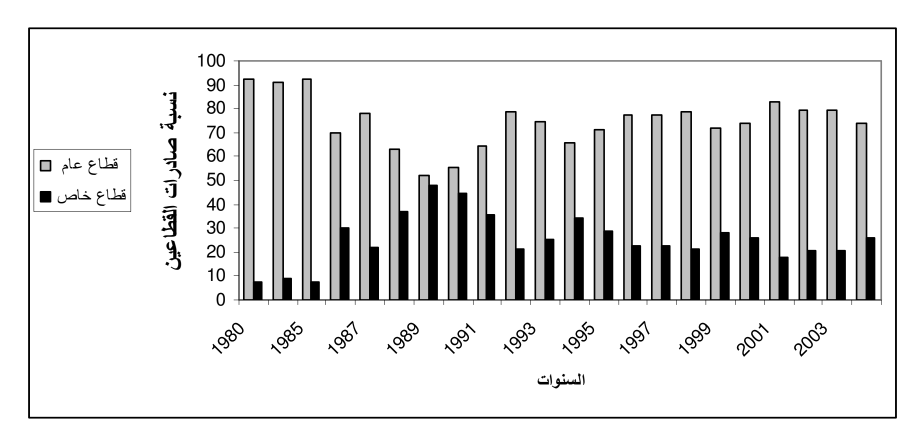
ويمكن التعرف على اتجاه تطور توزع الصادرات والمستوردات السلعية بين القطاعين العام والخاص من خلال الشكلين البيانيين التاليين :

---

[1] - **المجموعة الإحصائية السورية ، لعام ٢٠٠٦ ، المكتب المركزي للإحصاء .**

[2] **يحيى، ساهر ، ٢٠٠٥ : العلاقة المتكاملة بين التصنيع والتصدير ، والميزان التجاري السوري رابح مع النفط . www.alwatan.com .**





الشكل رقم (٥) توزع الصادرات والمستوردات السلعية بين القطاعين العام والخاص

يبين الشكل رقم (٥) ارتفاع نسبة صادرات القطاع العام في معظم سنوات الدراسة باستثناء عام (١٩٩٠) حيث ارتفعت فيه صادرات القطاع الخاص ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النسبة الكبيرة من صادرات القطاع العام هي من النفط . ثم انخفضت إلى(٧٣,٩%) عام ٢٠٠٤ ، بينما تراجعت مستورداته من(٥٤%) عام ١٩٩٠ليرة سورية (٢٣,٥%) عام ٢٠٠٤ . وهذا يرجع إلى السياسة المالية الانكماشية التي اتبعتها الحكومة مع بداية التسعينات وتقلص دورها في النشاط الاقتصادي وإعطاء الدور للمشاركة الواسعة للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية .

من خلال متابعتنا النشاط الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية في سورية نجد تناميا" ملحوظا" لدور القطاع الخاص في هذا المجال حيث إنه بات يحتل دوراً كبيراً في عمليات الاستيراد والتصدير ، ويظهر هذا الدور على حقيقته حينما نقارن رقم أعمال القطاع العام إذا ما استثنينا قيمة صادرات النفط مع رقم أعمال القطاع الخاص فإننا سنرى أن دور القطاع الخاص في هذا المجال يتنامى بشكل كبير الأمر الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم / ١٤ / مساهمة القطاعين العام والخاص في الصادرات السورية (مع النفط ، بدون نفط) للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	نسبة مساهمة القطاع العام مع النفط%	نسبة مساهمة القطاع العام بدون النفط%	نسبة مساهمة القطاع الخاص مع النفط%	نسبة مساهمة القطاع الخاص بدون نفط*%
1980	92.7	65.6	7.3	34.4
1985	92.4	70.7	7.6	29.3
١٩٨٨	٦٣	٣٩,٢	٣٧	٦٠,٨
١٩٨٩	٥٢	٢٤,٩	٤٨	٧٥,١
1990	55.4	30.6	44.6	69.4
1992	78.8	47.2	21.2	52.8
1994	65.6	39.6	34.4	63.4
1995	79.4	46.3	20.6	53.7
1998	71.9	46.3	21	62.2
1999	73.7	29	26.3	71
2000	73.7	29.8	26.3	70.8
2001	83	26.3	17.7	73.7
2002	77.4	20.6	22.6	79.4
2003	79.2	33.8	20.8	66.3
٢٠٠٤	٧٣,٩	١٩,٤	٢٦,١	٨٠,٦
٢٠٠٥	٥٠,٢	٨,٩	٤٩,٨	٩١,١

المصدر : حسبت بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية للفترة(١٩٨٩-٢٠٠٦) . المكتب المركزي للإحصاء .

* قيمة صادرات القطاع الخاص إلى إجمالي الصادرات السورية بدون النفط

يبين الجدول رقم (١٤) أنه مع استبعادنا للصادرات النفطية انخفض نصيب القطاع العام من الصادرات الإجمالية السورية مقابل زيادة نصيب القطاع الخاص منها خلال فترة التسعينات وما بعدها ، أي أن القطاع الخاص هو المسيطر على الصادرات السورية غير النفطية ، مما يعني أن صادرات القطاع الخاص تنمو بوتيرة أسرع من وتيرة تطور صادرات القطاع العام غير النفطية خلال هذه الفترة (1990-2005) فقد بلغ معدل الزيادة الوسطى السنوي لصادرات القطاع الخاص خلال هذه الفترة(11.2%) مقابل(3%) تقريباً للقطاع العام .

مما سبق نلاحظ أن القطاعين العام والخاص يساهمان في تطوير التجارة الخارجية السورية من خلال إمكانيات وقدرة القطاع العام وتجربة وخبرة القطاع الخاص ، لذلك لابد من مزج هذه الإمكانيات مع الخبرات لتكون النتيجة زيادة في مقدرتنا التجارية في الأسواق العالمية.

٣-٢-١- البنية الهيكلية لصادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص :

ومن خلال الرجوع إلى هيكل الصادرات والمستوردات السورية حسب طبيعة واستخدام المواد ، نلاحظ أن القطاع العام يستحوذ على معظم صادراتنا ومستورداتنا خلال فترة الثمانينات ، ولا سيما صادراتنا من المواد الخام ، وهذا أمر طبيعي بوجود النفط ضمن هذه المواد – كما بينا سابقاً – كما يستحوذ هذا القطاع على النصيب الأكبر من صادرات المواد الوسيطة بينما يستأثر القطاع الخاص بالحصة الأكبر من صادرات المواد

نصف المصنوعة والمواد الاستهلاكية . والجدول رقم (١٥) يبين مساهمة هذين القطاعين في الصادرات حسب طبيعة واستخدام المواد .

جدول رقم / ١٥ / التركيب النسبي للصادرات مع النفط حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	القطاع	طبيعة المواد			استخدام المواد		
		خام	مصنوعة	نصف مصنوعة	استهلاكية	وسيطة	رأسمالية
١٩٨٠	عام	٩٨,٢	٨٤,٠	١٤,٦	٤٨,٧	٩٥,٩	٤٠,٧
	خاص	١,٨	١٦	٨٥,٤	٥١,٣	٤١	٥٩,٣
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨١	عام	٩٨,٤	٨٠,٢	٢٠,٨	٢٦,٣	٩٦,٢	٥٨,٣
	خاص	١,٦	١٩,٨	٧٩,٢	٧٣,٧	٣,٨	٦١,٧
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٢	عام	٩٧,٧	٨٠,٢	٢٥	٢٨,٧	٩٥,٢	١٧,٤
	خاص	٢,٣	١٩,٨	٧٥	٧١,٣	٤,٨	٨٢,٦
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٣	عام	٩٧,٧	٧٢,٧	٥٥,٦	٣٣,٢	٩٩,٣	٦٩,٧
	خاص	٢,٣	٢٧,٣	٤٤,٤	٦٦,٨	٠,٧	٣٠,٣
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٤	عام	٩٨,٩	٦٦,٩	٦٩,٧	٢٧,٣	٩٧,٢	٦٩,٧
	خاص	١,١	٣٣,١	٣٠,٣	٧٢,٧	٢,٨	٣٠,٣
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٥	عام	٩٨,٧	٨١,٧	٨٥,٣	١٩,٦	٩٨,٣	٨٨,٧
	خاص	١,٣	١٨,٣	١٤,٧	٨٠,٤	١,٧	١١,٣
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٥	عام	٨٧,٠	٣٢,١	٩,١	١,٥	٤٩,٧	٠,٠٨
	خاص	١٣	٦٧,٩	٩٠,٩	٩٨,٥	٥٠,٣	٩٩,٩٩
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٦	عام	٨٧,٢	٣٤,٦	٥,٧	١,٧	٩٢,٦	–
	خاص	١٢,٨	٦٥,٤	٩٤,٣	٩٨,٣	٧,٤	١٠٠
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٧	عام	٨٧,٥	٥٠,٨	١٩,٥	٧,٢	٩٤,٠	١,٢
	خاص	١٢,٥	٤٩,٢	٨٠,٥	٩٢,٨	٦,٠	٩٨,٨
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٨	عام	٨١,٥	٤٥,٠	٢٠,٠	١,٤	٩١,٥	٢,٣
	خاص	١٨,٥	٥٥,٠	٨٠,٠	٩٨,٦	٨,٥	٩٧,٧
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٩	عام	٨٢,٣	٣٣,٩	١٨,٣	٠,٥٢	٩١,٨	٢,٢
	خاص	١٢,٧	٦٦,١	٨١,٧	٩٩,٥	٨,٢	٩٧,٨
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	عام	٨٩,٨	٥٤,٣	٠,٤٩	٩٣,٨	٣,٩	٣,٩
	خاص	١٠,٢	٤٥,٧	٥٦,٥	٩٩,٥١	٩٦,١	٩٦,١
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠١	عام	٩٠,٦	٥٣,٥	٣٥,٣	٠,٩٤	٨٨,٩	٤,٢
	خاص	٩,٤	٤٦,٥	٦٤,٧	٩٩,٠٦	١١,١	٩٥,٨
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٢	عام	٨٤,٨	٩١,٢	٢٤,٧	٠,٩٤	٨٨,٤	٤,٢
	خاص	١٥,٢	٨,٨	٧٥,٣	٩٩,٠٦	١١,٦	٩٥,٨
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٣	عام	٨٩,٠	٤٩,٩	٤١,٣	٢,٤	٨٩,٥	٢,٥
	خاص	١١	٥٠,١	٥٨,٧	٩٧,٦	١٠,٥	٩٧,٥
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٤	عام	٨٧,٠	٤٩,٩	٢١,٦	٢,٢	٨٣,٩	٢,٤
	خاص	١٣	٥٠,١	٧٨,٤	٩٧,٨	١٦,١	٩٧,٦
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٥	عام	٧٤,٩	١٣,٥	٩,٥	٢,٣	٧٠,٠	١٠,٠

	٢٥,١	٨٦,٥	٩٠,٥	٩٧,٧	٣٠,٠	٩٠,٠
خاص	٢٥,١	٨٦,٥	٩٠,٥	٩٧,٧	٣٠,٠	٩٠,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام (١٩٨١ – ٢٠٠٦) المكتب المركزي للإحصاء .

من خلال أرقام الجدول رقم /١٥/ يمكن استخلاص ما يلي :

– بالنسبة للصادرات حسب طبيعة المواد :

يستحوذ القطاع العام على النصيب الأكبر من صادرات المواد الخام ، فقد كانت صادراته منها تشكل (٩٧,٧ %) من إجمالي صادرات المواد الخام في عام ١٩٨٣ ، انخفضت هذه النسبة إلى (٨٧%)عام ٢٠٠٤ ، بينما يستأثر القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من صادرات المواد نصف المصنوعة ، فقد كانت مساهمته في صادرات هذه المواد (٦٥,٤ %) فقط عام ١٩٨٨ ، ارتفعت إلى (٩٤,٣ %) عام ١٩٩٦ ، لتنخفض هذه النسبة إلى (٧٨,٤ %) في عام ٢٠٠٤ ، وبالنسبة للمواد المصنوعة فد كانت صادرات القطاع الخاص منها عام ١٩٨٨ تشكل (٥١,٧ %) انخفضت إلى (٣٨ %) عام ١٩٩٢ انقلبت هذه الصورة في ذلك العام بحيث أصبح القطاع العام مسيطراً على النسبة الأكبر من صادرات هذه المواد حيث بلغت صادراته منها بحدود (٧٣,٢٢%).

– الصادرات حسب استخدامها :

بالنسبة لصادرات المواد الاستهلاكية فأمر طبيعي أن تزداد مساهمة القطاع الخاص في تصديرها ، لأن هذه المواد على الأغلب هي مواد غذائية لا يتطلب إنتاجها نقصان استثمارية ضخمة ، فقد كانت مساهمة القطاع الخاص في تصدير هذه المواد (٩١,٦ %) عام ١٩٨٨ ارتفعت إلى (٩٧,٨ %) عام ٢٠٠٤ مقارنة مع القطاع العام الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من صادرات المواد الوسيطة حيث كانت مساهمته بحدود (٨٢,٧ %) من إجمالي الصادرات لهذه المواد عام ١٩٨٨ ارتفعت إلى (٩٤%) عام (١٩٩٧)، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٤ إلى (٨٣,٩ %) عام ٢٠٠٤ .

أما صادراتنا من الأصول الثابتة (الرأسمالية) قد سبق وأكدنا بأنها شبه معدومة ويستحوذ على تصديرها القطاع الخاص الذي بلغت مساهمته في تصديرها مثلاً عام ١٩٩٢ نسبة (١٠٠%) أي أن هذه الصورة انقلبت كلياً وبشكل مفاجئ لصالح القطاع الخاص بعد أن كانت محصورة في فترة الثمانينات بالقطاع العام .

أما فيما يتعلق بالبنية الهيكلية لمستوردات القطاعين العام والخاص نجد أن القطاع الخاص يستحوذ على القسم الأكبر من المستوردات السورية بدءاً من عام ١٩٩١ ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٦) :

جدول رقم /١٦ / التركيب النسبي للمستوردات السورية حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص للفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	قطاع	طبيعة المواد			استخدام المواد		
		خام	مصنوعة	نصف مصنوعة	استهلاكية	وسيطة	رأسمالية
١٩٨٠	عام	٨٦,٠	٦٨,٣	٧١,٥	٥٠,٣	٨٢,٦	٦٦,٣
	خاص	١٤,٠	٣١,٧	٢٨,٥	٤٩,٧	١٧,٤	١٠٠
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨١	عام	٨٩,٠	٧٦,٦	٦٨,٨	٥٩,٩	٨٥,٢	٧١,٦
	خاص	١١,٠	٢٣,٤	٣١,٢	٤٠,١	١٤,٨	٢٨,٤
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٣	عام	٩٧,١	٨٦,٥	٧٨,٨	٨٦,٤	٩٠,١	٨٣,٩
	خاص	٢,٩	١٣,٣	٢١,٢	١٣,٦	٩,٩	١٦,١
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٥	عام	٩٧,٧	٧٩,٦	٧١,٩	٨٢,٠	٨٦,٨	٧٧,٣٨
	خاص	٢,٣	٢٠,٤	٢٨,١	١٨,٠	١٣,٢	٢٢,٦٢
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٨	عام	٧٩,٦	٨٠,٨	٦٣,٩	٤٤,١	٣٥,٥	٧٩,٢
	خاص	٢٠,٤	١٩,٢	٣٦,١	٥٥,٩	٦٤,٥	٢٠,٣
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٩	عام	٧٢,٤	٩٢,٦	٤,٦	٦٥,١	٥٣,٩	٦٤,٣
	خاص	٢٧,٦	٧,٤	٩٥,٤	٣٤,٩	٤٦,١	٣٥,٧
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٠	عام	٥٩,٤	٥٧,٦	٤٩,٥	٥٤,٤	٥٢,٩	٥٦,٥
	خاص	٤٠,٦	٤٢,٤	٥٠,٥	٤٢,٤	٤٣,٢	٤٣,٢
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩١	عام	٤٥,٤	٥٠,٨	٤٤,٠	٤٢,٩	٤٥,٩	٥٠,٤
	خاص	٥٤,٦	٤٩,٢	٥٦,٠	٥٧,١	٥٤,١	٤٩,٦
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٤	عام	٩,٩	٤٥,٩	٣٣,٩	١٨,٧	٣٤,٠	٤٨,٩
	خاص	٩٠,١	٥٤,١	٦٦,١	٨١,٣	٦٦,٠	٥١,١
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٥	عام	١٥	٣٩,٥	٣٣,٥	٢٠,٧	٣٣,١	٤٣,٢
	خاص	٦٠,٥	٦٠,٥	٦٦,٥	٧٩,٣	٦٦,٩	٥٦,٨
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٧	عام	٣٨,٨	٢٦,٤	٣٠,٦	١٩,٣	٤١,٦	٣٠,٦
	خاص	٦١,٢	٧٣,٦	٦٩,٤	٨٠,٧	٥٨,٤	٦٩,٤
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٩	عام	٧,٥	٢٨,٨	١٤,٠	١١,٧	١٦,٨	٣٠,٧
	خاص	٩٢,٥	٧١,٢	٨٦,٠	٨٨,٣	٨٣,٢	٦٩,٣
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	عام	١٠,٥	١٧,٤	٢٤,٣	١١,٧	٢٢,٤	٣٧,٠
	خاص	٨٩,٥	٨٢,٦	٧٩,٧	٨٨,٣	٧٧,٦	٦٣
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٢	عام	٥,٢	٣٤,٦	١٨,٣	٢١,٠	٢٥,٧	٣٧,٦
	خاص	٩٤,٨	٦٥,٤	٨١,٧	٧٩,٠	٧٤,٣	٦٢,٤
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٣	عام	٤,٦	٣٨,٤	٢٣,٩	١٤,٤	٢٠,٨	٣٣,٥
	خاص	٩٥,٤	٦١,٦	٧٩,١	٨٥,٦	٧٩,٢	٦٦,٥
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٤	عام	٣,٧	٣٦,٤	١٥,٦	١٤,٠	٢٩,٣	٢٢,٩
	خاص	٩٦,٣	٦٣,٦	٨٤,٤	٨٦,٠	٧٠,٧	٧٧,١
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٥	عام	٥,٧	٥٥,٣	٩,٧	٧,٦	٤١,٨	٢٢,٤
	خاص	٩٤,٣	٤٤,٧	٩٠,٣	٩٢,٤	٥٨,٢	٧٧,٤
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام (١٩٨١- ٢٠٠٦) المكتب المركزي للإحصاء.

يلاحظ من الجدول رقم / ١٦ / :

١- إنه بعد أن دخلت سورية ميدان الإنتاج النفطي منذ منتصف الثمانيات وبدأت عملية إحلاله محل الاستيراد اتجهت نسبة مستوردات القطاع العام من المواد الخام إلى إجمالي قيمة الاستيراد من المواد الخام بشكل تدريجي من (٨٦ %) عام ١٩٨٠ ، إلى (٥٧,٦ %) عام ١٩٩٠ ، ثم بدأت بالتراجع حتى (٣,٧%) في عام ٢٠٠٤ لصالح القطاع الخاص نتيجة للتطور الذي حصل في قيمة مستوردات القطاع الخاص من المواد الخام ، والذي تأثر إلى حد كبير بالتطورات والقرارات التي اتخذت في ميدان الاستيراد وطرق تمويلها .

٢- لقد شكلت منتجات الصناعة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠) القسم الأكبر من مستوردات القطاع العام خلال الفترة المذكورة ، إذ شكلت مستوردات القطاع العام من منتجات الصناعة التحويلية عام ١٩٨٥ ، حوالي (٥٠ %)[١] من مجموع المستوردات السورية ، مقابل (١٥ %) فقط في القطاع الخاص ، وبلغت هذه النسبة ذروتها عام ١٩٨٨ حينما بلغت (٦٥,٥ %) مقابل (٢٤,٧ %) في القطاع الخاص ، وقد بلغت وسطياً خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) التي سبقت تاريخ صدور قانون الاستثمار (٥٣ %) للقطاع العام و(٢٦%) للقطاع الخاص . بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار أصبح القطاع الخاص يستورد القسم الأكبر من مستوردات سورية من منتجات الصناعة التمويلية ، فقد شكلت مستوردات القطاع الخاص من هذه المنتجات عام ١٩٩١ (٤٧ %) من مجموع المستوردات السورية مقابل تناقصها في القطاع العام ، إذ بلغت عام ١٩٩٥ (٥٨ %) في القطاع الخاص و (٣٤%) في القطاع العام ، وبقي هذا الاتجاه مستمراً في القطاعين حتى وصلت هذه النسبة إلى (٦٩ %) تقريباً عام ٢٠٠٤ في القطاع الخاص مقابل (١٧,٦ %) في القطاع العام . أي أن أكثر من ثلثي المستوردات السورية خلل الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) هي منتجات الصناعة التحويلية التي قام القطاع الخاص باستيرادها من الخارج .وتبدو ظاهرة تقليص دور القطاع العام في المستوردات السورية من منتجات الصناعة التحويلية بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار ، وإجراءات تحرير التجارة الخارجية .

٣- شكلت مستوردات القطاع الخاص من السلع الوسيطة القسم الأعظم من إجمالي مستورداته وهذا يؤكد الاعتماد الكبير لصناعة القطاع الخاص والعمليات الإنتاجية على الأسواق الخارجية . وكذلك ساهم قانون الاستثمار رقم (١٠) بشكل واضح في زيادة الأهمية النسبية لمستوردات القطاع الخاص من سلم الاستهلاك النهائي هذا من جهة ، وكذلك المستوردات الرأسمالية من جهة أخرى ، والتي كانت وسائل النقل قد شكلت قسماً هاماً منها . إلا أنه على الرغم من الزيادة الكمية في استثمار القطاع الخاص ، فإنه لم يشهد تطوراً ملحوظاً في بنيته ويحمل تشوهات كثيرة ، لم يساهم بحل مشاكل الاقتصاد بشكل فعال فأداؤه كان أقل من التوقعات ، فهو لم يساهم في التخفيف من حدة البطالة أو في تحسن موقع سورية في التجارة الخارجية بل على العكس إن انخفاض إنتاجية القطاع الصناعي الخاص وارتفاع تكلفته أثر سلباً على الطلب الخارجي على الإنتاج السري واستمر هذا القطاع يعاني من عجز في ميزانه التجاري ، وإن هذا القطاع لم

---

[1] – **المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٨٦ ، الجمهورية العربية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء .**

يثبت كفاءته في إدارة أمواله ، وبذلك تصبح المطالبة بخصخصة القطاع العام واستلام القطاع الخاص مفاتيح إدارة الاقتصاد أمر غير منطقي من الناحية الاقتصادية ، فالقطاع الخاص في سورية يختلف عن القطاع الخاص في الدول الصناعية المتطورة من حيث ظروف نشأته ومراحل تطوره .

المبحث الرابع

ميزان المدفوعات السوري

يتأثر ميزان المدفوعات بشكل أساسي بتطور مؤشرات الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره إلى حد بعيد بتطور الصادرات السلعية التي توفر العملات الصعبة الضرورية لتمويل استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي يحتاجها تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في البلاد . بالإضافة إلى مرحلة النمو التي يمر بها هذا البلد و درجة اعتماده على ثرواته ومنتجاته الذاتية في تأمين متطلبات الاستهلاك والتراكم فيه ، وقد عانى القطاع الخارجي السوري من ضغوط تمثلت في عجوز كبيرة في ميزان المدفوعات خلال عقد الثمانينات، على الرغم من أنه استفاد من ارتفاع مستوى الإعانات و التحويلات من الخارج ، والانتعاش الاقتصادي خلال السبعينات والذي اتجه إلى الانخفاض خلال الثمانينات [١].

ومما لا شك فيه أن عجز موازين المدفوعات في معظم الدول النامية (ومنها سورية) ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال ، بالشكل الذي يجعلها قادرة من خلال حصيلة هذه الصادرات على تسديد قيم مستورداتها من السلع و الخدمات، الأموال . وذلك نتيجة عوامل كثيرة من بينها[٢] :

١- ضعف قدرتها على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي ، بسبب ضعف جهازها الإنتاجي ، وانخفاض درجة مرونته ، ويتأتى الضعف في الجهاز الإنتاجي من درجة تنوع النشاطات الاقتصادية ،وعدم اتساعها وضعف درجة تطورها ، بالشكل الذي يجعل الإنتاج المحلي من السلع يقتصر على سلع محدودة ،حيث يقتصر ما يتحقق كفائض التصدير على سلع محدودة و يكاد يقتصر على سلعة أو سلعتين رئيسيتين ، وهما في الغالب إما سلع زراعية أو استخراجية ، و بالتالي فان القيمة المضافة الكامنة فيها تكون بالضرورة منخفضة ، نظراً لعدم استمرار عملية الإنتاج إلى مراحل لاحقة .

كما أن الطلب الخارجي على المنتجات الأولية لا يتزايد بنفس نسبة تزايد الإنتاج و الدخل في الدول الرأسمالية المتقدمة ، و إنما بنسبة أقل ، إضافة إلى الاعتماد المتبادل في تلبية حاجتها للمواد الأولية من خلال الأسواق المشتركة فيما بينها ، و توجهها نحو زيادة إنتاجها من هذه المواد الأولية ، حتى يقل اعتمادها على الدول النامية في ذلك ، و إلى إيجاد بدائل صناعية تحل محل المنتجات الأولية في الإنتاج لديها ،و ارتفاع الكفاءة الإنتاجية بفعل التقدم التكنولوجي الذي يرافقه تقليل القدر المستخدم من المواد الأولية اللازمة لتحقيق قدر

---

1 – حساني ، عبد الرازق حسن ، ١٩٩٨ : السياسة النقدية وتوازن القطاع الخارجي ، تطور ميزان المدفوعات السوري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد التاسع ، ص ٣٥ .

2 ـ خلف حسن، فليح ،٢٠٠٤ :العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص٢٦٦ .

معين من الإنتاج ،و ذلك كله من أجل أن تتلافى الدول المتقدمة ما يمكن أن ينشأ من نتائج قد تؤثر سلبا"علـــى اقتصادياتها في حالة عدم تزويد الدول النامية لها بمثل هذه المنتجات ، وهكذا فان الزيادة في الطلب على المواد الأولية و المنتجات الأولية لا تتزايد بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهمة في الصادرات ، خاصة إذا ما تم العلـم بأن الإنتاج الأولي في معظمه يخضع إلى محددات طبيعية تضع حدودا"قصوى لما يمكن الوصول إليه من هـذا النتاج ، وهذا ما يؤدي إلى أن الزيادة التي يمكن تحقيقها في الإنتاج الأولي ، وبالتالي في الصادرات منه تبقـى محدودة بقيود تفرضها العوامل الطبيعية و المناخية ، وهذا ما يجعل صادرات الـدول الناميـة معظمهـا مـن المنتجات الأولية معظمها لا تتطور بالشكل الذي يمكن أن تتطور فيه منتجات الدول المتقدمـة ، والتـي هـي منتجات صناعية ، وبالتالي لا وجود لمحددات طبيعية تحدد مدى الزيادة في إنتاجها كمـا هـو الحـال فـي المنتجات الأولية .

إن ما سبق يجعل البلدان المتقدمة أكثر قدرة من البلدان النامية على زيـادة إنتاجهـا ، ومـن ثـم تقليـل مستورداتها اعتماداً على قدراتها الإنتاجية المحلية ،و زيادة صادراتها المستندة إلى هذه القـدرات الإنتاجيـة ، وهو الأمر الذي يجعل البلدان النامية تعاني من عجز مستمر وواضح ويتسع عبر الزمن في موازين مدفوعاتها و بالذات في موازينها التجارية .

٢- إن قدرة الدول النامية على التوسع في الخدمات محدودة ، ولذلك فان هذه الخدمات لا تكفي لسد احتياجـات السكان و متطلبات النشاطات الاقتصادية في الدول النامية ،نتيجة ضعف الإمكانات المتاحة لها ،سـلعية أو بشرية أو مالية ، بالشكل الذي يمكن أن يساعدها على التوسع في تقديم هذه الخدمات ، و ممـا يلاحـظ أن الدول النامية تعتمد إلى حد كبير على خدمات سياحية و خدمات تأمين ، وخدمات مـصرفية تقـدمها لهـا الشركات الأجنبية ، أي أنها تستورد الخدمات بشكل يفوق كثيرا" تصديرها لمثل هذه الخدمات ،وذلك بحكم حالة التخلف ، والتي تجعل من قدرتها على تصدير الخدمات أقل في الوقت الـذي تتـسع فيهـا حاجتهـا لاستيرادها ، وخاصة في حالة التطور النسبي التي تتحقق فيها ، و بحكم زيادة وسائل الاتصال مع العالم الخارجي ، والذي يؤدي إلى زيادة طلبها على هذه الخدمات ، وبالتالي زيادة وارداتها من هذه الخـدمات ، وهو ما يؤدي إلى تعقيد وضعها من خلال إسهام ذلك في زيادة اختلال موازين مدفوعاتها .

٣- و يضيف عنصر رأس المال تعقيدا" أكبر على حالة عجز موازين مدفوعاتها ، بحيث يزيد من حدة العجـز هذه ، وذلك بسبب أن هذه الدول تعاني أصلا" من انخفاض دخولها القومية ، و دخولها الفردية ، و بالتالي فان هذا يجعلها غير قادرة على توفير حجم مقبول من الادخارات اللازمة لتمويل الاستثمارات فيها ، وهو ما يجعل اعتمادها في إقامة الاستثمارات على ما يتوفر لها من تمويل خارجي في حالات ليست بالقليلـة ، ولذلك فهي بالضرورة لا تستطيع أن تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج في مثل هذا الوضع غالبا". خاصة و أن البعض من رؤوس الأموال التي يمكن أن تتاح لديها يتم تهريبها إلى الخارج ، بحيث تـستقر هنالك نهائيا"، و بالتالي حاجته إلى رؤوس الأموال عبر الزمن نتيجة إلى ذلك ، و بالتالي تزايد اعتمادهـا على استيراد رؤوس الأموال ، وضعف قدرتها على تصديره .

إن الاعتماد على استيراد رؤوس الأموال من الخارج ، وضعف القدرة على تصديرها يؤدي بالضرورة الى تفاقم حالة العجز في ميزان المدفوعات ، حيث يضاف إلى عجز الصادرات والمـستوردات المنظـورة وغيـر

المنظورة ، أي الميزان التجاري السلعي و الخدمات ، عجز في الصادرات الرأسمالية على المستوردات الرأسمالية ، وهذا ما يؤدي إلى أن تصل مشكلة العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية يتصل بطبيعة الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها ، والتي تتسم بالضعف و التخلف ، و الذي يؤدي بالنتيجة إلى خلل ميزان المدفوعات.

٤- إن الزيادة السكانية في الدول النامية ، و التي تفوق إلى حد كبير معدلات الزيادة المتحققة في الدول الرأسمالية خلال فترات تطويرها الأولي ، أو في الوقت الحاضر ، إذ ان المعدلات المتحققة و التي تتحقق فيها لا تتجاوز ٢%خلال الفترات الأولى من تطور الدول المتقدمة ، وأنها ١% فأقل في معظم هذه الدول ،إن لم يكن في جميعها تقريبا"، بينما معدل الزيادة السكانية في معظم الدول النامية يفوق ٣%، و الناجم عن انخفاض حاد في معدلات الوفيات ، و استمرار معدلات الولادات على مستوياتها المرتفعة ، وهذا ينجم عنه ضغوط سكانية تتضمن زيادة الاستهلاك بخاصة ، و أن أثر هذه الضغوط يتولد عنه تزايد من هم خارج سن العمل و بالذات صغار السن منهم ، و انخفاض نسبة من هم في سن العمل ، وهذا يعني انخفاض نسبة المنتجين من أفراد المجتمع ، و ارتفاع نسبة غير المنتجين ، وما يعنيه هذا من ارتفاع في نسبة الإعالة على المنتجين ، وهو ما يزيد معه نصيب الاستهلاك من الإنتاج و الدخل ، و يقل معه الادخار ، وبالتالي الاستثمار ، إضافة إلى الأعباء المطلوبة من أجل إعداد و تكوين الأفراد دون سن العمل و التي تفرض على الفرد و المجتمع ، وبالشكل الذي تقلل فيه من إمكانات الادخار و الاستثمار ، وتفضي إلى المزيد من الاستهلاك ، وهو ما يدفع إلى حد كبير الطلب الاستهلاكي نحو التزايد المستمر، وعجز الإنتاج المحلي على تلبية هذا الطلب ، في ظل حالة التخلف التي تعيش فيها هذه الدول نتيجة ضعف القدرة على الإنتاج ، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ، فان هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية متطلبات الاستهلاك هذه ، و هو ما يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات واستمرارها واتساعها .ومن المعلوم أن حالة الدول المتقدمة تفرز أوضاعا"مغايرة لما هو عليه الحال في الدول النامية وبالضرورة ، وهذا ما يؤدي إلى أن يكون العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول ، يتحقق بالنتيجة بشكل فائض في ميزان مدفوعات الدول التي تتعامل معها الدول النامية ، وهي في العادة الدول المتقدمة ، وحتى إن عانت من عجز في الميزان ، فإنها في الغالب يرتبط بالدورات الاقتصادية ، ويمكن أن يزول بفعل قدرات جهازها الإنتاجي و مرونته العالية .

١-٤-١ : ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) :

تبرز دراسة ميزان المدفوعات الوارد في الجدول رقم (١٧) خلال السنوات (١٩٨٠-١٩٨٩) الملاحظات التالية :

أ- إن القطر استورد أكثر مما صدّر من السلع في تلك الفترة ، واعتمد بصورة كبيرة على التمويل الخارجي في شكل تحويلات بدون مقابل وقروض لرفد مدخراته المحلية، و يبرر ذلك جزئياً كون اقتصاد القطر اقتصاداً نامياً يتأثر بالتطورات الاقتصادية الخارجية ، فإن العجز يكمن في الاختلالات التي يعانيها التركيب الهيكلي للاقتصاد .

ب- إن العجز المستمر في الميزان التجاري هو مصدر العجز الكلي لميزان المدفوعات . ولقد كانت وما زالت الصادرات والمستوردات النفطية تشكل أهم بند في التجارة الخارجية للقطر . وقد فاقت قيمة استيرادات القطر النفطية لأول مرة قيمة صادراته النفطية عام ١٩٨١، كما كان لزيادة الاستهلاك من السلع الغذائية أثر في انخفاض معدلات نمو الإنتاج المحلي لهذه السلع و في تعاظم الطلب على الاستيراد [١].

جـ- أظهر الرصيد الإجمالي للتحويلات بدون مقابل انخفاضاً مستمراً ، وكانت هذه التحويلات من مصدرين رئيسيين الأول من أموال الدعم المقدمة من قبل الدول النفطية العربية للقطر ، أما المصدر الآخر فكانت من تحويلات العاملين السوريين في الخارج .

ويبين تطور حساب المدفوعات التحويلية الملاحظات التالية :

١-إن هذه التحويلات كانت تسير باتجاه الهبوط اعتباراً من عام ١٩٨٢ و يعود ذلك إلى تدني أموال الدعم فضلاً عن عدم انتظام ورودها من جهة ، إلى تراجع تحويلات السوريين العاملين في الخارج بسبب تدني مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان التي يعملون فيها في الخارج بخاصة في الدول العربية النفطية من جهة ثانية .

٢-إنه رغم الهبوط الذي أصاب أموال الدعم ، ما زال دورها في التخفيف من عبء العجز لميزان السلع والخدمات على جانب كبير من الأهمية في ميزان المدفوعات. أما خلال عام ١٩٨٩ فقد انعكس الفائض الكبير في الميزان التجاري على رصيد الحساب الجاري لتحقيق فائض ملموس خلال العام المذكور بلغ ٢٤ مليار ليرة سورية وهو ما يعادل حوالي ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

٣-وبصورة عامة إن استمرار العجز في ميزان المدفوعات يعكس وجود خلل بنيوي في الاقتصاد السوري يتمثل في عدم قدرة الاقتصاد التوصل إلى إيجاد التوازن المنشود في القطاع الخارجي، فالنسبة المئوية للصادرات إلى المستوردات بقيت أقل من ٥٠% باستثناء عام ١٩٨٩ . ومن جهة أخرى يعكس تركيب الصادرات اعتماداً كبيراً على سلع محدودة وبشكل خاص على مادة النفط . وكما هو معلوم فإن الاعتماد على عدد قليل من المواد التصديرية يشكل مخاطر كبيرة في حالة حدوث هبوط في سعر إحدى هذه المواد وهو ما حدث فعلاً في عامي (١٩٨٢ – ١٩٨٦) بالنسبة لصادرات القطر من النفط .

٤-إن العجوز المتتالية في ميزان المدفوعات أدت إلى انخفاض كبير في الموجودات الأجنبية لمصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وقد ترافق هذا الانخفاض في الموجودات الإجمالية بتفاقم الالتزامات الخارجية على المصرفين المركزي والتجاري.

---

[1] – **السيد حسن، موفق ، ١٩٨٦ : ميزان المدفوعات والوضع الراهن لاقتصادنا النقدي ، آفاق السياسات الاقتصادية الممكنة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة ، ص ٤٤٧.**

الجدول رقم ١٧/ تقديرات ميزان المدفوعات لفترة (1980-1989) الوحدة : مليون ليرة سورية

البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	١٩٨٩
الصادرات	8290.2	9322.5	8408.8	7939.7	7850.4	8165.9	7299.9	137766	22397.1	٥٩٧٧٨
المستوردات	15738.1	18584.9	15869.1	16659.4	15781.2	17311.3	16636.9	22591.9	33012.3	٣٦١٢٨
الميزان التجاري	7447.9−	9262.4−	7460.3-	8719.7-	7930.8-	9195.3-	9337.1-	8815.3-	10615.2-	٢٣٦٨٠+
الخدمات										
عوائد نفقات شركات البترول	92.3	89	78.1	0.4	–	–	–	–	–	–
الشحن والترانزيت	1426-	1558.4-	1207.9-	1465.9-	1385.4-	1621.9-	1364.3	2227.1-	3347.3-	٤٣٦٥−
نفقات نقل أخرى	85.7	22.4	92.4	36	23.1	178.4	264.0	767.2	1372.8	٢١٣٥
سياحة وسفر	79.4	76.8-	57.9-	48.9	34.3-	171.5	343.5	832.2	1595.5	٢٥٣٩
دخل ناجم عن استثمارت قروض	49.9	72.2-	635.3-	545.3-	417.7-	484.1-	895.5-	4405.1-	7289.5-	١٤٣٤٥−
خدمات ودخول أخرى	191.1	90.7-	55.5-	235.1	287.7-	130.9-	176.7-	275.2	887.5	١٦٦٧
ميزان الخدمات	1568.4	1686.47-	1786.3	1762.8-	21.2.8-	1887-	1829-	5318.5-	6781-	١٢٣٤١−
التحويلات بدون مقابل	6502.4	9639.3	7596.9	6988.3	6634.4	6868.4	7617	11109.2	1483.2	١٢٩٣٦
رسمية	5966.5	7799.4	5872	5388.3	5258.8	5330.7	5344.1	77191.1	8910	٤٤٠٥
خاصة	535.9	1839.9	1724.9	1600.1	1375.6	1538.1	2273.9	3390.1	5983.2	٨٥٣١
ميزان الحساب الجاري	2513.9	1309.8	1049.7-	3494.2−	3399.2	4113.5-	3549.1	3024.6-	2503-	٢٤٢٤٤+
رأس المال غير النقدي	126.1-	224.9-	11.7-	672.8	1157	509.7	119.6	1062.7	6068.0	٥٦٩٤−
طويل الأجل		635.9-	752.2-	782.9	1240.1	529.2-	1013.7	2099.1	4936.2	٩٣٦٥−
قصير الأجل		411	740.5	110.1-	83.1-	1038.8	1105.3	1036.4	1131.8	٣٦٧١
الخطأ والسهو	98.1	−٦٠,٨	74.9-	60.0-	8801-	76.4-	178.1-	230.4-	563.4-	٢٦٩٨
الميزان الكلي	2640.0-	1534.7-	1130.-	2885.6-	2348.4-	378.3-	1607.2-	2191.4-	4128.4	٢١٢٤٩

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981-2005) ، المكتب المركزي للإحصاء .

١-٤-٣ : تطور ميزان المدفوعات للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩):

يلاحظ أن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات سجل فائضاً في أغلب سنوات الفترة المدروسة عاكساً بذلك التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها لتنمية الموارد المحلية وزيادة الإنتاج وترشيد الإنفاق وتشجيع التصدير بكافة الوسائل باعتباره أحد المرتكزات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويبرز تطور ميزان المدفوعات في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) في الجدول رقم (١٨) :

- الميزان التجاري : إن فائض الميزان قد تجاوز ٤٠ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٠ ، في حين أن العجز التجاري المتحقق في عام ١٩٩٤ قد وصل إلى حدود (٢٧) مليار ليرة سورية . ويعزى هذا التحول إلى عجز صادرات القطاع الخاص عن تغطية كامل مستورداته بحيث لم تتجاوز نسبة الصادرات إلى المستوردات (٤٠ %) سنويا ، وانخفاض أسعار النفط العالمية على الرغم من زيادة كميات إنتاج النفط وعلى النقيض تماما فإن القطاع العام يحقق فائضا بشكل مستمر منذ عام ١٩٨٩ بعد أن أصبح النفط يحتل المرتبة الأولى في قائمة سلعه المصدرة .
- ميزان الخدمات والدخل : يمكن أن يعزى التراجع وازدياد العجز في ميزان المدفوعات إلى الارتفاع الكبير في نفقات الشحن والنقل الناجم عن زيادة المستوردات والازدياد في التسديد لشركات النفط الأجنبية بالرغم مما واكب هذا الارتفاع من زيادة مضطردة ونسب عالية في موارد السياحة والسفر والتي تضاعفت قرابة خمس مرات خلال السنوات (١٩٩٠ – ١٩٩٤) ، حيث ازدادت من (٦١٧٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى (٢٨٥٧٥) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٤ .في حين حقق هذا الميزان فائضا خلال الفترة (١٩٩٥ – ١٩٩٨) مسجلا" ١٥ مليار ليرة سورية، وقد كان الفائض أقل في السنتين (١٩٩٦-١٩٩٧) حيث تدنى إلى (١١،٠– ٥,٢) مليار ليرة سورية على الترتيب ، ويشكل حساب السياحة والسفر البند الأهم في موارد الخدمات وبنسبة بلغت وسطيا في الفترة المذكورة (٦٥%) تقريبا [١] ،وإن أي انخفاض أو زيادة في موارد السياحة سيكون له انعكاس سلبي أو إيجابي على إجمالي الموارد الخدمية ، ويعود سبب ارتفاع العجز إلى انخفاض فوائد الاستثمار المقبوضة الناجمة عن توظيف الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي نتيجة قيام سورية بتسديد الجزء الأكبر من التزاماتها المستحقة للبنك الدولي ، ولانخفاض الموارد النفطية وإلى زيادة الفوائد المدفوعة على استخدامات القروض والالتزامات الخارجية .[٢]
- سجلت حركة رأس المال تحسنا ملحوظا اعتبارا" من عام ١٩٩٠ حيث انتقل رصيد هذه الحركة من عجز مقداره ١٣,٨ مليار ليرة سورية إلى فائض بمقدار (٤,٩) مليار ليرة سورية في عام ١٩٩٤ . ويعود ذلك إلى التحسن الذي طرأ على حركة رأس المال الطويل الأجل ، وتزايد دخول رؤوس الأموال لغرض الاستثمار بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ ، وتزايد سحوبات القروض ، بالإضافة إلى تقلب حركة رأس المال قصير الأجل الذي يتشكل من التسهيلات الائتمانية

---

[1] ـ المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩) ، المكتب المركزي للإحصاء .
[2] ـ جمعة ، محمد ، ٢٠٠٠ : السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠) ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ص ٨٤ .

الناجمة عن نقص مستوردات كل من القطاعين العام والخاص والقرارات التي صـدرت للحـد مـن الاستيراد بموجب تسهيلات ائتمانية والاعتماد على قطع التصدير في تمويل المستوردات .

- وقد سجل الحساب الجاري فائضا بمبلغ(٧٧٨٩)مليون ليرة سورية لعام ١٩٩٠ لينخفض إلى فـائض بمبلغ ١١٩٢٥ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٢ متأثرا بالانخفاض الحاد لصادرات القطاع الخاص ، ثم لينتقل إلى عجز في حدود(١٤٨٢٠- ١٨٥٦٤) مليون ليرة سورية خلال عامي (١٩٩٣- ١٩٩٤) على الترتيب متأثرا بالارتفاع المتواصل في الاستيراد إلا أنه حقـق فائـضا سـنويا خـلال الفتـرة (١٩٩٥-١٩٩٩) بلغ ذروته في عام ١٩٩٧ مسجلا (٢١,٥) مليار ليرة سورية بالمقارنة بـــ ١٢,٦ مليار ليرة سورية في عام ١٩٩٥ وقد انخفض إلى (٣- ٤) مليار ليرة سورية في كـل مـن عـامي (١٩٩٦- ١٩٩٩).

وعلى الرغم من استمرار فعالية الأداء الاقتصادي يلاحظ ضعف الوضـع الخـارجي وقابليـة الاقتـصاد السوري للتأثر بالصدمات الخارجية ويعزى ذلك إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تركز الصادرات حول عدد معين من السلع ولاسيما النفط وبعض السلع الخام الأخرى ، إلا أن الاقتصاد استطاع من خـلال التركيـز على السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية والحرص على تطـوير البنيـة الاقتـصادية أن يحقـق التوازنات الإجمالية من التكيف مع المستجدات . وتجنب العديد من المنعكسات السلبية التي نجمت عن انخفـاض أسعار النفط بدءاً من الربع الأخير لعام ١٩٩٧ ، والذي تفاقم بشكل حاد خلال عام ١٩٩٨ مما أدى إلى انخفاض الموارد النفطية بأكثر من (٣٥%) .

وتجدر الإشارة إلى أن فوائض الميزان الكلي في عامي (١٩٩٥-١٩٩٦) انعكست فـي تحـسين صـافي الموجودات الأجنبية للجهاز النقدي والمصرفي ، إلا أن تسديد جزء هام من الالتزامات المستحقة تجاه الخـارج وانخفاض موارد النفط خلال عامي(١٩٩٧-١٩٩٨) . أدى إلى تراجع في قيمة صافي الموجودات الأجنبية .

جدول/١٨/ تقديرات ميزان المدفوعات للأعوام (١٩٩٠ – ١٩٩٩) مليون ليرة سورية

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	١٩٩٩
الحساب الجاري	37789	41417	11925	14820-	18564-	12636	13171	21677	2897	٤٩٣٢
السلع والخدمات	28656	9619	16815-	29429-	39481-	10295	2349-	25537	6972	١٢٤٥٢
الميزان التجاري	40435+	27010+	4493+	8206-	39014-	4923-	13233-	20376	-8445	١٠٥٤٧+
الصادرات	80252+	85675+	87606	96282	112448	132831	163569	182078	153929	١٨٥٨٤٧
قطاع عام	44683	54600	69011	71092	77372	98883	123323	141148	104141	١٢٧٥٩٣
نفط	36824	45753	60957	28276	65736	86041	107584	112604	79297	١١٤٣٦٠
غيره	8759	8847	4054	12806	11636	12842	15738	28544	24845	١٣٢٣٣
قطاع خاص	35569	31075	18595	25190	47106	33948	40246	40931	49787	٥٨٢٥٤
الاستيرادات	39817	58662-	83113-	104488-	151462	-137754	-176801	-161703	-162374	١٧٥٣٠٠-
قطاع عام	21685-	27611-	31368-	40340-	58278-	-48650	-70548	-54080	-43846	٤٨٠٩٨-
نفط	1197-	1395-	3250-	4599-	2553-	-1515	-3484	-7001	-7021	٥٠٢٩-
غيره	20488-	26216-	28118-	35741-	55725-	-47135	67064	-47079	-36825	٤٣٠٦٨-
قطاع خاص	18132-	31051-	51745-	64148-	93184-	-89105	-106253	-107622	-11527	٦٧٣٩
صافي الخدمات	11779-	17394-	21308-	21222-	12497-	15218	10884	5161	15417	١٢٧٢٠٢-
الموارد الخدمية	17746	28135	39988	48437	63449	68137	71762	71988	88135	١٩٠٤
نقل وشحن	4248	6106	7348	8567	11271	8160	9592	9604	10851	٨٠٦١٨
السياحة والسفر	6179	10217	18821	22786	28575	46067	47215	46451	58429	١١٧١٩
خدمات حكومية	2588	4959	5539	6613	8353	9193	9866	10681	11980	٥٠٣٤٤
خدمات أخرى	3862	5258	6359	8056	11753	4717	5090	5251	6874	١١٥٢٤
النفقات الخدمية	-29525	-4552	-61296	-69649	-75946	-52919	-60828	-66826	-72717	٧٨٧١٤-
الشحن والنقل	7975-	12935-	17945-	21794	26155-	-52919	-60878	-66826	-72717	٣٣٦٤٤-
السياحة والسفر	4808-	6380-	7913-	9018-	9647-	-12146	-20084	-24460	-28478	٣٠٨١٢-
خدمات حكومية	3669-	5233-	5398-	6042-	6729-	-6163	-6930	-8393	-9034	٩٥٧١-
خدمات أخرى	772-	1022-	452-	662-	729-	-2858	-2623	-3994	-4223	٤٦٨٨-
تحويلات بدون مقابل	9133	31798	28740	14609	20917	20899	24430	22395	25679	٢٣٨٧٨
ميزان الحساب المالي والرأاسمالي	13845-	4211-	5963	30150	40940	31262	34804	25402	21850	١٢٣٥٤
صافي الخطأ والسهو	2414	4959-	5285	4088	3646	-2376	3837	-5251	-5646	٤٦٣٩-
الميزان الكلي	26358	32247	23173	19418	26022	28887	28641	20151	16203	١٢٦٤٧
معدل الصرف المستخدم في التحويل للدولار	19.31	24.92	28.26	30.06	33.15	34.43	39.15	44.88	49.10	٤٨.٨٣

المصدر : مصرف سورية المركزي – مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء .

١-٤-٣ : ميزان المدفوعات للأعوام(٢٠٠٠-٢٠٠٥) :

يلاحظ من الجدول رقم (١٩) أن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات قد سجل فائضاً بصورة مستمرة خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ نتيجة للفوائض الكبيرة في الميزان التجاري ، ونتيجة العديد من الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار سياسة القطع والتجارة لمعالجة العجز المزمن في الميزان التجاري ، ويعتبر الميزان التجاري العامل الرئيسي في تحديد وضع ميزان المدفوعات من حيث العجز والفائض .

أما الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٤ فقد سجل عجزاً قدره (٨٨٤٦) مليون ليرة سورية نتيجة للعجز الذي حققه الميزان التجاري لنفس العام . وذلك لأن :

١- الإيرادات النفطية بدأت بالتناقص تدريجياً ولم يتم إحلال صادرات إضافية لتغطية هذا التراجع .

٢- بما أن الاقتصاد السوري يعمل على تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، في البداية سيشهد الاقتصاد زيادة ونمواً في المستوردات بالمقارنة مع الزيادة البسيطة في الصادرات مما ينعكس على الميزان التجاري في العجز في المدى القريب ، الذي سيتحول إلى فائض في المدى المتوسط .

٣- إن سياسة فتح الأسواق وتحرير التبادل التجاري ساهمت في زيادة المستوردات .

٤- إذا أخذنا بعين الاعتبار أن جزءاً كبيراً من الكميات المصدرة من النفط يعاد تحويل قيمه إلى الخارج كحصص للشركات النفطية الأجنبية العاملة في سورية ، وهذا يقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الصادرات غير النفطية وبما يغطي هذه الفجوة.

٥- ارتفاع تكلفة المازوت المستورد والتي بلغت عام ٢٠٠٣ ما قيمته (٦٠٠) مليون دولار لتغطية حاجة البلاد من هذه المادة ، وفي عام ٢٠٠٤ قدرت بـ (٢٠٤) مليون طن وحوالي (٩٠٥) مليون دولار في عام ٢٠٠٥ وفقا" لأسعار الموازنة العامة أدت إلى زيادة قيمة المستوردات .[١]

- إن ميزان الحساب الجاري قد سجل فائضا خلال الأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) وكان هذا الفائض متميزا في عام ٢٠٠٢ حيث وصلت إلى (٧٠٨٢٠) مليون ليرة سورية وقد نجم هذا الفائض عن التحسن الملموس للميزان التجاري نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من النفط والتي بلغت (١٩٦٢٥٣) مليون ليرة سورية مقابل (١٦٨٩٩٤) مليون ليرة سورية ، وقد ازدادت المتحصلات من السلع التصديرية بنسبة (٣٢ %) في حين سجلت المتحصلات الأخرى نقصا في الخدمات بنسبة (-٨%) ونقصا في الدخل والتحويلات الجارية بنسبة (-٥ % ، -١,٥ %) بين عامي (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) على التوالي . وبالمقابل فقد ارتفع مجموع المدفوعات الجارية بنسبة (٧ %) بين عامي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤) وذلك من (٣٤٥٣٥٨) مليون ليرة سورية لعام ٢٠٠٢ إلى (٣٧٠٦٢٠) مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٤ الناجمة عن تأثير عدد من العوامل منها، زيادة المستوردات بنسبة بلغت (١,٥ %) وزيادة المدفوعات على الخدمات بنسبة مقدارها (١,٢ %) وكذلك زيادة على الدخل بنسبة وصلت إلى

---

[1] – السعيدي ، زياد ناصر ، ٢٠٠٦ : نظرة على الوضع الاقتصادي في سورية مأخوذ من الموقع الالكتروني www.Aliqtissad news sy/epublisher /user/inde.htm

(٢٠%) الناجمة عن زيادة المبالغ المسددة إلى الشركات النفطية المرتبطة مع القطر بعقود خدمية بسبب ارتفاع قيمة الصادرات من النفط .

- ميزان الخدمات والدخل سجل صافي ميزان الخدمات فائضا في عامي (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) ما مقداره (١٢٩٩) مليون ليرة سورية ، ويعود ذلك إلى أن نسبة الزيادة في المتحصلات من الخدمات بين عامي (٢٠٠٠– ٢٠٠١) بلغت (١ %) ، في حين ارتفعت المدفوعات على الخدمات في الفترة ذاتها إلى ما يقرب من (١,٥ %) وقد ساهمت في زيادة المدفوعات على الخدمات نفقات السياحة والسفر والتي زادت بنسبة (٣,٣ %) بشكل رئيسي . إلا أن هذا الفائض تحول إلى عجز في عامي (٢٠٠٢– ٢٠٠٤) ويمكن أن يعزى هذا العجز في ميزان الخدمات إلى ارتفاع في ميزان الشحن والنقل والتي بلغت (–٢٦٥٥٧ ، –٣٠٢٦٤) مليون ليرة سورية على التوالي والناجم عن زيادة المستوردات والازدياد في التسديد لشركات النفط الأجنبية وانخفاض في موارد السياحة والسفر من (١٠٣٢٨) مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٢ إلى (٣٥٩٢) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٤ ، وذلك يعني أن أي انخفاض في موارد السياحة سيكون له انعكاس سلبي على ميزان الخدمات .

ويعاني ميزان الدخل من عجز في معظم السنوات (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) وذلك نتيجة لانخفاض تحويلات العمال السوريين في الخارج بحوالي (٩ %) [(١)] ، وارتفاع الفوائد المقبوضة لقاء توظيف الموجودات الأجنبية بنسبة وصلت إلى (٢ %) نتيجة التحسن في صافي الموجودات الأجنبية بنسبة وصلت إلى (٢%) نتيجة التحسن في صافي الموجودات الأجنبية ، أما في الجانب المدين فنجد أن المبالغ المسددة إلى شركات النفط العاملة في سورية بموجب عقود الخدمة خلال عام ٢٠٠٢ وبنسبة (٢٨,٦ %) عما تم تسديده في عام ٢٠٠٠ ، وتمثل تلك التسديدات حصة الشركات النفطية من النفط الخام والمصدر والذي ارتفعت موارده بشكل ملموس في عام ٢٠٠٢ .[(٢)]

- سجلت معاملات الرأسمالية والمالية في أعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) عجزا بلغ (١٤٧١٦) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٠ لينخفض هذا العجز إلى (١٩٩٧) مليون ليرة سورية وقد نجم هذا التغير في صافي الحساب الرأسمالي والمالي عن عدد من العوامل المؤثرة منها : أن حركة الاقتراض طويلة الأجل من الخارج قد أسفرت عن تسجيل انخفاض في القروض الخارجية بما يعادل (١١٠٢٣) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع زيادة في تلك القروض وصلت إلى (٣٣٦٥)[(٣)] مليون ليرة سورية لعام ٢٠٠١ بينما زادت تسديدات القروض إلى الخارج في عام ٢٠٠٤ .

---

[1] ـ أحمد ، يسري عبد الرحمن ، ٢٠٠٤ : الاقتصاديات الدولية ، ميزان المدفوعات الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٢٠٣ .

[2] ـ أحمد ، يسري عبد الرحمن ، ٢٠٠٤ : ملاحظات حول ميزان المدفوعات الدولية للجمهورية العربية السورية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص ٢٢٣ .

[3] ـ جمعة ، محمد ، ٢٠٠٥ ، السياسة النقدية في سورية ،مأخوذ من الموقع الالكتروني : www.ALIqtissad.com .

جدول رقم /١٩/ تقديرات ميزان المدفوعات للأعوام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) بملايين الليرات السورية

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
١- الحساب الجاري	٥٠٦٨٤	٥٥٠٨٨	٧٠٨٢٠	٣٧٠٠٧	١٨٦٤٠	١٥٨٣٢
أ – السلع والخدمات	٦٩٥٠٦	٦٩٨٢٢	٩٢٧٥٤	٤٢١٧٣+	٢٣٨٦٤	٢١٧٥٣
– الميزان التجاري	٦٧٩٧٧+	٦٨٥٢٣+	١٠٨٦٨٨+	٦٥٥٤٨+	٥٩٤٠-	٧٣٩٤-
القطاع العام	١٤١٨٧٧	١٦٩٨١٦+	١٧٧٣٤٣	١٧٣٦١٣+	١٣٥١٩٤+	١٢٠٩٩-
القطاع الخاص	٧٣٩٠٠-	١٠١٢٩٣-	٦٨٦٥٥-	١٠٨٠٦٥-	٤١١٣٥-	٦٣٢٨٧-
– الخدمات	١٥٢٩+	١٢٩٩+	١٥٩٣٤-	٢٣٣٧٥-	٢٩٨٠٤+	٢٦٤٣
نفقات الشحن والنقل	٢١٦٣٩-	٢٢٢٣١-	٢٦٥٥٧-	٣٠٢٦٤-	٣٩٥٢٤-	٢٣٤٧-
سياحة وسفر	١٩٧٢٩	٢٠٢١٠+	١٠٣٢٨+	٣٥٩٢+	٢٦٨٣٤+	٢٧٥٤٩+
خدمات حكومية	٩٥٦	٧٢٢+	١٩٧+	٣٠٥١+	٢٥٧٨+	١٢٣٦+
خدمات أخرى	٢٤٨٤	٢٥٩٨+	٩٨+	٢٤٦+	٨٧٦+	١١٤٥+
ب- الدخل	٤١٩٩٠-	٧٣٦٧٩-	٤٥٤٩١-	٤٢١٧٢-	٣٧٨٤٤-	٤٥٦١٨-
تعويضات العمال	٧٢١٤	٦٧٣٦+	٤٩١٨+	٥٢١٧+	٥٨٣٨+	٦٥٨٣+
عوائد الاستثمار	٤٩٢٠٣-	٤٤٤١٥-	٥٠٤٠٩-	٤٧٣٨٩-	٤٧٦٧٦-	٥٧٥١٢-
جـ- التحويلات الجارية	٢٣١٦٨+	٢٣٧٢٣+	٢٣٥٥٧+	٣٧٠٠٦+	٣٢٦٢١+	٣٩٦٩٧
٢- ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	١٥٧١٦-	١١٢٦٠-	١١٣١١-	٥٨٠٧-	١٩٩٧-	٢٠٠١٧+
٣- صافي الخطأ والسهو	٩١٢٤-	٢٢١٦-	٧٨٧٠-	٤١٨٣+	١٦٨٥١+	١٢٦٤٤-
الميزان الكلي	٢٥٨٤٤+	٤٢٥٩٠+	٥٠٦٣٩+	٣٥٢٨٢+	١٨٨٤٦-	٢٣٢٠٥+
سعر الصرف الوسطي المثقل	٤٧,٧٧	٤٨,١٢	٤٩,١٨	٤٩,٢٠	٥١,٢١	٥٢,١٤

المصدر المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠١-٢٠٠٦) ،المكتب المركزي للإحصاء .

مما سبق يمكن القول أن التجارة الخارجية السورية شهدت اختلالاً هيكلياً واضحاً في موازين التجارة السلعية والخدمية (الميزان التجاري) قد تركزت تلك الاختلالات في:

- خلل هيكل الصادرات، حيث تمثل الصادرات المعدنية (صادرات النفط) وحدها ٦٥% من إجمالي الصادرات.
- اختلال هيكل المستوردات بدوره مع وجود اتجاه لمتزايد مستوردات القطاع الخاص والتي تم تحريرها. وتمثل مستوردات القطاع الخاص رصدها٧٥% من إجمالي المستوردات وتشكل المستوردات من السلع الوسيطة ٥٧% من إجمالي المستوردات خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٥). ربما يكون السبب في ارتفاع نسبة هذه المستوردات هو هيكل الإنتاج السوري. وبصفة خاصة هيكل الإنتاج الصناعي، الذي يتركز في سلع الاستهلاك النهائي، والتي لا تتوفر مستلزماتها محلياً نتيجة اتباع استراتيجية "الإحلال محل المستوردات" وتليها في الأهمية مستوردات السلع الرأسمالية (٢٩,٥% من إجمالي المستوردات)) وذلك بسبب عدم توفر قواعد إنتاجها وضعف أنشطة التطور التقني والمعرفي بالنسبة للإنتاج السوري.
- اختلال هيكل التجارة الجغرافي، إذ يعاني تدفق السلع التجاري بين سورية وبقية دول العالم (بما فيها الدول العربية) من صعوبة وتعقد الإجراءات والقرارات الإدارية المتعددة غير المستقرة. أما بالنسبة للصادرات تعاني من ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم مواكبة البنية الأساسية اللازمة لها.

على الرغم من إفساح المجال للقطاع الخاص لمشاركة أكبر في النشاط التجاري وتحميله أعباء منشآته في تأمين مستلزمات الإنتاج وتمويلها بصورة مستقلة عن القطاع العام، إلا أن ذلك خلق سوقاً غير نظامية للقطع ابتلعت قطع التصدير وموارد السياحة نظراً لاحتياج بعض المستوردين الذين لا يستطيعون التصدير لقطع التصدير، ونتيجة ذلك ارتفعت اسعار بعض المنتجات المحلية نظراً لانخفاض العرض في الأسواق المحلية وأفضلية تصديرها من قبل التجار. إضافة إلى ظهور تلاعب من قبل المصدرين في تضخيم قيمة الصادرات بهدف الحصول على قطع التصدير، وتصدير كميات كبيرة من الموارد والسلع المخالفة للمواصفات أو الرديئة التي كانت تسيء إلى سمعة المنتجات السورية.

وكان التذبذب في الميزان التجاري السوري يتراوح بين الفائض والعجز، وما ذلك إلا مؤشراً على وجود عدد من الصعوبات والعوائق التي تواجه التجارة الخارجية على الرغم من دخول العديد من المنتجات السورية في الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من تمتع ميزان المدفوعات على مدى السنوات الممتدة من (١٩٨٥-٢٠٠٤) بتحقيق فوائض بسبب الرصيد الموجب لميزان العمليات الجارية (المدفوعات التحويلية) فإن احتمالات انخفاض قيمة الصادرات النفطية في المستقبل (بسبب اتجاه الاحتياطي إلى النفاذ وقصر العمر الإنتاجي للحقول) من شأنها تخفيض حصيلة الصادرات مع استمرار الاتجاهات الكامنة للتوسع في الاستيراد، والذي من المحتمل أي يتزايد مع تنامي النمو. وفضلاً عن ذلك فتدل المؤشرات على اتجاه أرصدة ميزان المعاملات الجارية إلى التناقص بسبب انخفاض

تحويلات السوريين العاملين بالخارج، وبسبب التدفقات عبر الأسواق الموازية لــرأس المــال (الأســواق غيــر الرسمية) ومع زيادة تحويلات شركات الاستثمار الأجنبي المتواجدة في سورية إلى الخارج.

لذلك لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات تكون كافية لزيادة الصادر وتحسين نوعيتها من خلال: فتح أســواق جديدة، تحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية، تطوير النظام المالي، تغيير نسبة المستوردات من استهلاكية إلى سلع وسيطة ورأسمالية، والعمل على تطوير إنتاج بدائلها محلياً، والعمل على نقل وتوطين التقانة، وتوظيفها وفق الاحتياجات المحلية لتنمية القطاع الخارجي السوري.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة للاقتصاد السوري

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في سورية.

المبحث الثاني: التأثيرات المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الرئيسية الأخرى في سورية .

المبحث الثالث :ربط مؤشرات التجارة الخارجية بالحسابات الاقتصادية .

المبحث الرابع: دراسة علاقة الاقتصاد السوري مع العالم الخارجي.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة للاقتصاد السوري

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في مجمل النشاط الاقتصادي ، ولقد استأثر موضـــوع التجـــارة الخارجية باهتمام الاقتصاديين من خلال إعداد دراسات وأبحاث حول التجارة الخارجية لم يحظ مثلها أي قطـــاع آخر من قطاعات النشاط الاقتصادي ، ومازال الاهتمام يعكس الدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجيـــة فـــي الحياة الاقتصادية للدول ، وفي تقدير شكل العلاقات المتبادلة فيما بينها .

وتظهر أهمية الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، من خلال عوائد الصادرات في بنية الاقتصاد واستعادة التوازن الخارجي فيمكن الوصول بميزان المدفوعات إلـــى وضـــع قابـــل للاســـتقرار . وتعكس تطورات القطاع الخارجي البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني و مستوى التشغيل والأســـعار والـــدخل .. وآثار السياسات الاقتصادية ، وإذا كانت علاقة قطاع التجارة الخارجية بفروع الاقتصاد القومي تنبع من طبيعـــة دور هذا القطاع ووظائفه في خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ، على اختلاف مهامها ومسؤولياتها والأهداف التي يقتضي عليها النهوض بها، فإن أهمية تلك العلاقة تبدو على حقيقتها من خلال ارتباط النمـــو الاقتـــصادي ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الاستيراد وبمقدار النقد الأجنبي المتاح لتلك الغاية من الصادرات .

بداية لابد من إلقاء نظرة شاملة على التطورات التي يشهدها الاقتصاد السوري خـــلال الفتـــرة المدروســـة والوقوف على التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الاقتصاد السوري، وكيفية إمكانيـــة تحقيـــق الإصـــلاح الاقتصادي المطلوب في ضوء هذه التحديات.

أولاً: تطور الاقتصاد السوري والتحديات التي تواجهه:

يتمتع الاقتصاد السوري بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً، تقوم فيها الزراعة والصناعة، والـــنفط والـــسياحة بدورها في النشاط الاقتصادي وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد اتبعت السياسات الاقتصادية في ســـورية منذ الستينات أسلوب التخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تميزت المرحلة الممتدة من عام (١٩٨٠-٢٠٠٠) بظهور مجموعة من المشاكل والصعوبات مع انحـــسار المساعدات الخارجية من حوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً بالمتوسط في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات إلـــى حوالي ٣٠٠ مليون دولار بالمتوسط في منتصف الثمانينات، وتراجع احتياطات النقد الأجنبـــي، ممـــا أدى إلـــى ظهور اختلالات هيكلية في الإطار الكلي للاقتصاد وجمود في بنيته الإنتاجية، كانت قد غطتها المساعدات. وهذا ما عبر عن أزمة شديدة في منتصف الثمانينات تمثلت في نقص واختناقات في العرض السلعي، انخفض خلالها معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥% عام ١٩٨٦، وتضخم مفرط بلـــغ حـــوالي (٢٨,٦%) عـــام ١٩٨٨ حسب الإحصائيات الرسمية (١) .

---

[1] **حوراني، أكرم، ١٩٩٥: أسعار الصرف ومعدلات الفائدة...، مرجع سبق ذكره، ص٢٩.**

وتركزت الإصلاحات الاقتصادية منذ أزمة الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين بما يلي: [١]

١- إفساح المجال أمام القطاع الخاص لدخول مجالات الصناعة والتجارة الخارجية والسياحة التي كانت محتكرة من قبل القطاع العام.

٢- تخفيض سعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار وتحسين نظام الصرف المتعدد بتقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً.

٣- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية بتخفيض القيود الكمية على المستوردات والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١.

٤- الاتجاه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال المستوردات.

٥- رفع أسعار المنتجات الزراعية الأساسية.

وكان من نتيجة هذه الإصلاحات الاقتصادية تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي. حيث اتجهت استثمارات القطاع العام للتناقص اعتباراً من عام ١٩٨٦ حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٠ لتشكل فقط (٣٧,٥%) من استثماراته عام ١٩٨٥. إلا أنها عادت للتزايد النسبي بعد ذلك حتى بلغت نسبة (٧٠%) عام ١٩٩٦، و (٨٧%) عام ١٩٩٧ من استثماراته عام ١٩٨٥ [٢]. مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٦,٥%) عام ١٩٩٠ إلى (٢٣,٧%) عام ١٩٩٤ كما زادت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٥٢%) عام ١٩٨٥ إلى (٦١%) عام ١٩٩٢ [٣] بالأسعار الجارية.

وبفضل الإصلاحات الاقتصادية المذكورة أعلاه، وتدفق إيرادات النفط والاستجابة الأولية لقانون الاستثمار، حقق الاقتصاد السوري نتائج إيجابية في النصف الأول من التسعينات، تمثلت في ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧% بالمتوسط، والذي يرجع بمعظمه إلى صادرات القطن التي أصبحت تدور حوالي ١,٥ إلى ٢ مليار دولار في السنة [٤]. إضافة إلى صادرات القطن والقمح، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل (٢٢%) لنفس الفترة. كما بلغ معدل نمو التوظف ٧% في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد، وانخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤,٦%) عام ١٩٩٧، ومعدل التضخم إلى (٢%) لنفس العام [٥].

إضافة إلى ما سبق فقد عانى الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة من التسعينات من ظاهرة الركود حيث استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (-١,٩% ، -١,٥% -٢,٨%) للأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي بأسعار ١٩٩٢ الثابتة.

---

[1]- سكر، نبيل، ٢٠٠٠: الإصلاح الاقتصادي في سورية، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ص ٢١٢.
[2]- عبد النور، خالد، ١٩٩٩: تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية.... مرجع سبق ذكره، ص١.
[3]- سليمان، عدنان، ٢٠٠٠: الاقتصاد السوري وتحديات العولمة، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية دمشق، ص١٢.
[4]- سماق، محمد، ٢٠٠٣: سياسات التصنيع في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ص٤٣.
[5]- سليمان، عدنان، ٢٠٠٠: الاقتصاد السوري وتحديات العولمة،.... مرجع سبق ذكره، ص١٢.

ويرجع هذا الانخفاض في معدلات الناتج إلى ضعف معدلات الاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي بصورة رئيسية، حيث اتجه معدل الاستثمار للانخفاض كنسبة وقيمة، حيث انخفض من (٣٨,٣%) من الناتج عام ١٩٨٥ إلى نحو (٢٥,٨%) عام ١٩٩٦، وكقيمة من (١٥٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٥ إلى (٨١) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٩، ثم عاد وارتفع إلى نحو (١٥٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ [١] على الرغم من تزايد معدل الإدخار من (١٠,٩%) كنسبة من الدخل القومي عام ١٩٨٥ إلى (١٥,٥%) عام ١٩٩٦ [٢] إضافة إلى ما سبق فإن حالة الركود في الاقتصاد السوري ترجع إلى أن قسماً من الادخار المحلي الخاص قد تم توظيفه في القطاع العقاري، وتضاؤل الصادرات الصناعية في بداية التسعينات.

اتجهت السياسة الاقتصادية في سورية بعد عام ٢٠٠٠ إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي تصنف في إطار الإصلاح الاقتصادي المؤسسي والإداري للاقتصاد السوري للوصول إلى اقتصاد تنافسي قوي، مندمج في الاقتصاد العالمي ويحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. بدأت بتعديل قانون الاستثمار وإقرار مجموعة من التشريعات والقوانين الاقتصادية الجديدة، واعتماد التعريفة الجمركية، والسماح بإقامة مصارف خاصة وشركات للتأمين، وإقامة سوق للأوراق المالية، وإقرار قانون ممارسة أعمال الصرافة، وإصلاح النظام النقدي والمالي، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية وإعفاء الصادرات السورية من كافة الرسوم والضرائب [٣] وهدفت تلك الإصلاحات إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتحرير الجزئي للتجارة الخارجية والتوجه نحو تشجيع الصادرات، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر رغم استبعاد الخصخصة. بالإضافة إلى تطوير النظام المصرفي وتحسين البيئة الاستثمارية، والتركيز على التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة وإصلاح القطاع العام الصناعي، وتغيير البنية الهيكلية للاقتصاد السوري من اقتصاد نصف ربعي يعتمد على النفط والزراعة إلى اقتصاد صناعي معرفي متطور.

ومع بداية الألفية الثالثة تميز الاقتصاد السوري بمجموعة من الخصائص من أهمها [٤]:

- أنه اقتصاد نام يحتاج إلى الكثير من الاستثمارات كي يصل إلى مرحلة النمو الذاتي في ظل اقتصاد عالمي يتميز بتنافسية شديدة.
- هو اقتصاد نصف ريعي، زراعي صناعي لاعتماده بشكل كبير على الثروات الطبيعية والمواد الأولية (تمثل نحو ٥٠% من الناتج المحلي) [٥]. مع تدني نسبة القيمة المضافة (لا تتجاوز ٢٥% من الإنتاج الصناعي) وتدني إنتاجية العمل.
- هو اقتصاد قائم على أساس التعددية الاقتصادية (عام – خاص – تعاوني – مشترك).

---

[1] - الحمش، منير، ٢٠٠٠: مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص١٥.
[2] - المرجع السابق، ص١٢.
[3] - أبو فخر، شبلي، العبد الله، نهاد، ٢٠٠٥: تقرير التجارة الخارجية والاستثمار المقدم إلى ندوة الواقع الاقتصادي، هيئة تخطيط الدولية، المفوضية الأوروبية، منتدى البحوث الاقتصادية، دمشق، مأخوذ من الموقع الالكتروني www.All450uria.org .
[4] - حبيب، مطانيوس، ٢٠٠٢: الاقتصاد السوري، متطلبات الشراكة الأوروبية المتوسطية، بحث مقدم إلى ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، ص٢.
[5] - المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٦).

- ضعف التكوين الرأسمالي الثابت وتراجعه في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات من القرن الماضي من (١٥٨) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى (١٥٢) مليار دولار عام ١٩٩٨.
- ضعف الجاذبية للاستثمارات الأجنبية نتيجة لسيطرة القطاع والبطء في إجراء الإصلاحات الاقتصادية وعدم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- تدني مستوى دخل الفرد السنوي (لا يتجاوز ١٢٠٠ دولار).
- غياب شركات الأموال (الشركات المساهمة) وغلبة المؤسسات الصغيرة ذات الطابع العائلي.
- اتجاه معدل النمو السكاني نحو الارتفاع (٣٢% سنوياً) خلال فترة التسعينات من القرن العشرين (انخفض هذا المعدل إلى نحو ٢,٤% عام ٢٠٠٥)، واتجاه معدل البطالة نحو الارتفاع (٢٠% حسب بعض الإحصاءات ، ١١% حسب الإحصاءات الرسمية)، واتجاه عجز الموازنة نحو الارتفاع ليبلغ نحو ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ (المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦). كما ارتفع معدل التضخم من نحو (٢%) عام ١٩٩٧ إلى (٤,٦%) عام ٢٠٠٥ و يتوقع أن يصل إلى (٥%) عام ٢٠٠٨ [(١)].

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد السوري قد تميز اعتباراً من بداية التسعينات باعتماده الأول على إيرادات النفط والسياحة كمصدر أساسي للعملات الأجنبية، حيث تحولت سورية من بلد مستورد للنفط إلى بلد مصدر مع ارتفاع حجم الإنتاج من (١٩٤) ألف برميل يومياً عام ١٩٨٦ إلى (٦٠٠) ألف برميل يومياً عام ١٩٩٥ كان يستهلك منها نحو ٢٥٠ ألف برميل محلياً والباقي يصدر [(٢)]. إلا أن إنتاج النفط أخذ يتراجع مع بداية الألفية الثالثة ليبلغ ٤٥٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٥ (يصدر منها نحو ٢٥٠ ألف برميل يومياً) نظراً لتراجع الاحتياطي منه. مما أدى إلى تراجع حجم الصادرات النفطية كنسبة من إجمالي الصادرات من (٧٥%) عام ٢٠٠٠ إلى (٤٢,١%) عام ٢٠٠٥ [(٣)]. وقد بلغت عائدات التصدير من النفط ذروتها عام ١٩٩٦ بمقدار (٢,٣١) مليار دولار، ومع انخفاض أسعار النفط العالمي انخفضت هذه العائدات إلى (٢) مليار دولار عام ١٩٩٧.

أما قطاع السياحة فقد زادت إيراداته من (٣٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى (١,٤٧٨) مليار دولار عام ١٩٩٦ بمعدل نمو ٣١,٣% خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) [(٤)]. واستمرت هذه الإيرادات في الارتفاع حتى بلغت ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ [(٥)].

ويعكس ارتفاع معدل نمو صافي الناتج المحلي الإجمالي نجاح سياسة الإصلاح الجزئي في تحريك النشاط الاقتصادي في النصف الأول من التسعينات. إلا أن بطء الإصلاحات الاقتصادية وتوقفها وحالة الركود الاقتصادي، إضافة إلى انخفاض من أسعار النفط أدى إلى تراجع معدلات النمو في النصف الثاني من التسعينات

[1] ـ **جعفر، هيثم، ٢٠٠٧: مستقبل التعاون الاقتصادي بين سورية والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية وإمكانية تنظيم الاستفادة منها، مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية، منشورات كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة،ص٩٢.**

[2] - **نفس المرجع السابق، ص٩٢.**

[3] ـ **المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠١، ٢٠٠٦)**

[4] - **الحمش، منير، ٢٠٠٠: مستقبل الصناعة السورية ...، مرجع سبق ذكره ص٢١.**

[5] ـ **وفقاً لتقرير صادر عن وزارة السياحة السورية عام ٢٠٠٦.**

وبلوغه قيماً سالبة في عام ١٩٩٩ وظل معدل النمو يتراوح بين (١%) و (٤%) [1] مع بداية القــرن العــشرين مما يعكس الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي الشامل في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري.

ثانياً– التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري:

رغم ما يتمتع به الاقتصاد السوري من نقاط قوة تتمثل في بعض المؤشرات الاقتصادية المذكورة أعلاه. إلا أنه يواجه تحديات داخلية وخارجية عديدة تؤثر سلباً على أدائه وتطوره المستقبلي نتيجة لسيطرة القطاع العام علـــى النشاط الاقتصادي لفترة طويلة، وما نتج عنها من مشاكل وصعوبات، وغياب سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي إضافة إلى التغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين.

أ– التحديات الداخلية:

رغم ما حققه الاقتصاد السوري من إنجازات هامة في العقود الأخيرة من القرن العشرين تمثلــت بنــاء قاعــدة صناعية، وإقامة بنية تحتية اقتصادية واجتماعية إلا أنه ظل يعاني من مجموعة من المــشاكل الجوهريــة مــن أهمها:

١– النمو غير المستديم للاقتصاد الذي اعتمد على المساعدات الخارجية في النصف الأول من الثمانينــات، وعلى إيرادات النفط منذ أوائل التسعينات، وتراجعه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

٢– وجود قطاع عام ضعيف، وصغر حجم القطاع الخاص وافتقاده إلى الديناميكية اللازمة، ومعاناتهما من غياب الإدارة العصرية والتكنولوجيا الحديثة.

٣– تمتع الصناعة بنظام حماية عالية يقف عائقاً أمام المنافسة مما ادى إلى تدني الإنتاجية وارتفاع التكلفة.

٤– عدم توافر البيئة التنظيمية اللازمة التي تؤمن المرونة وحرية الحركة لعمل القطاعين العام والخـــاص وتكيفهما مع المتغيرات.

٥– بطالة عالية مترافقة مع معدلات نمو سكانية عالية تدفع بحوالي (٢٠٠) ألف شخص إلى سوق العمـــل سنوياً وتزايد في الفقر.

٦– ضعف الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ناتج عن قصور في المعرفــة والقــدرات العلمية والتكنولوجية.

٧– ضعف القطاع المصرفي والخدمات المصرفية المقدمة، وعدم مواكبته للتطورات المصرفية العالمية.

٨– ضعف القدرة التصديرية بدون النفط (حيث لا تغطي الصادرات غير النفطية أكثر من ٣٠% من حجم المستوردات).

ب– التحديات الخارجية:

[1]- **المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.**

يواجه الاقتصاد السوري مجموعة من التحديات الخارجية التي يمكن أن تؤدي إلى تهميشه، وزيادة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها. إذا لم يتم العمل بشكل سريع ومكثف على مواجهتها من خلال زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد السوري. سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية ويمكن إجمالها بما يلي:

١- تحديات العولمة في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على تحرير التجارة العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال بين الدول وضرورة تحقيق متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٢- منطقة التجارة الحرة العربية، والمشاركة الأوروبية- المتوسطية، والنتائج المترتبة عنهما في ضرورة تحديث الصناعة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد السوري.

إن التحديات المذكورة أعلاه تستدعي تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي لمواجهة آثارها السلبية على الاقتصاد السوري وتحقيق تنمية مستدامة في ظل عولمة النشاط الاقتصادي.

ثالثاً- المعالم الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية (١):

إن تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي الذي يسعى إليه برنامج الإصلاح الاقتصادي في سورية، يتطلب إلى جانب استخدام منهج إدارة الطلب الكلي المستند إلى السياسات المالية والنقدية والسعرية، ضرورة زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي من خلال إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي في كل من القطاعين العام والخاص، وإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة، التي تزيل كافة العقبات المعيقة للعملية الإنتاجية، بهدف نجاح السياسة الاقتصادية، في بلوغ أهدافها الرئيسية المتمثلة في تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مستديم، ومعدل تضخم منخفض، ومعدل بطالة منخفض، وعدالة في توزيع الدخل والثروة. إضافة إلى أهمية تحديد السياسة الاقتصادية المثلى اللازمة للتفاعل مع المتغيرات الدولية السابق ذكرها بهدف استيعاب آثارها وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا التفاعل والحد من آثارها السلبية.

١- على صعيد السياسة المالية والنقدية:

إن السياسة المالية والنقدية يجب أن توضع في خدمة النمو الاقتصادي، وبما يتناسب مع الوضع الاقتصادي، ومعدلات التضخم، على اعتبار أن الضبط المالي هو أساس عملية الإصلاح الاقتصادي، الهادفة إلى احتواء التضخم، والمساعدة على تحقيق الوفر المالي اللازم، لكي تقوم بمهامها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتطلب من السياسة المالية مراعاة ما يلي:

- ضرورة خفض الإنفاق الإداري الاستثماري في الموازنة العامة إلى الحدود المناسبة وإصلاح التشريع الضريبي (٢).
- استخدام الحوافز الضريبية في خلق فرص العمل وتدعيم القدرات التكنولوجية المحلية.
- ضرورة دمج الموازنات في موازنة واحدة وإظهار الدعم الاستهلاكي داخل الموازنة.

---

[1]- **Sukaar, Nabil, Syria, 2001: Strategic Economic issues, work shop vision for Middle East, North Africs, Gammarth, Tunisia, 9-11 Junc, 2004, p.11**

[2]- **Hussein. M.EL-Amach, possible Interaction between the budget, Tax reform in Syria, Economic Research forum for the Arab Countries, Iran, Turkey, Cairo, 1999, pp7-15**

اما في مجال السياسة النقدية فمن الضروري تحري اسعار الفائدة، وتركها تتحدد وفقاً لآلية العـرض والطلـب، وإعادة النظر في الفوائد الدائنة والمدينة.

٢- تحفيز العرض السلعي:

من خلال تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية التي تنظم العمل الاقتصادي وفق مايلي:

- إجراء مراجعة شاملة لكافة القوانين والتشريعات، خاصة قانون التجارة.
- وضع تشريعات جديدة لمنع الاحتكار وتعزيز التنافس في السوق، إضافة إلى إعادة هيكلة المؤسـسات الإنتاجية والخدمية.
- تطوير أنظمة الاستيراد والتصدير وأساليب الحماية وهيكل الرسوم الجمركية.

مما سبق يمكن القول أن الاتجاه الذي يأخذه الإصلاح الاقتصادي في سورية يمكن أن تكون له آثـاره الـضارة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. ولمعالجة هذا الوضع لابد من مراجعة نقدية للإجراءات المطبقة وإعادة الاعتبار لإستراتيجية التنمية من خلال عملية إصلاح شاملة، وليس معالجات جزئية وآنية. مـع مراعاة أن التحرير الاقتصادي لا يعني إلغاء دور الدولة الاقتصادي. بل هو دور لا غنى عنه، ولكن المطلـوب هو أن يتغير هذا الدور من إدارة النشاط الاقتصادي إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي، وأن يـسعى برنـامج الإصلاح إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي الكلي من خلال إدارة الطلب الكلي، ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتوزيع الموارد الاقتصادية، وإقامة مناخ محفز للاستثمار طويل الأجـل لجـذب الاسـتثمار الأجنبي المباشر وتوجهه نحو أولويات التنمية بإعطاءه الحوافز اللازمة لذلك، وزيادة العرض السلعي.

المبحث الأول

الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في سورية

تتصف اقتصاديات البلدان النامية – ومنها سورية – بارتفاع مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني وبتصاعد اعتمادها على الأسواق الخارجية ، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى النمو المحدود لقوى الإنتاج وضعف العلاقات المتشابكة بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، أي إلى قصور الإنتاج الوطني عن إمكانية تلبية حاجات التنمية وحاجات التبدلات الحاصلة في حجم وبنية الطلب الاستهلاكي من جهة أخرى ، و التي تجد مخرجها بزيادة الارتباط بالأسواق الخارجية لا سيما أسواق البلدان الصناعية الرأسمالية .

٣-١-١ – التجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة للدخل القومي :

التجارة قطاع متحول يتأثر سلباً وإيجاباً بالإنتاج الزراعي ، والإنتاج الصناعي ، وتزايد الطلب على هذا الإنتاج (الزراعي والصناعي) في الأسواق الداخلية والخارجية ، كل ذلك يؤدي إلى تنشيط حركتي الاستيراد و التصدير ، وتفعيل النشاط التجاري، بالإضافة إلى حجم الاستثمارات المنفذة ودورها في تنشيط التجارة الخارجية . إذ تؤثر التجارة الخارجية في مختلف فروع الاقتصاد الوطني ، وتأتي أهميتها الأساسية في تأثيرها على سير عملية التنمية الاقتصادية من خلال :

١- المساعدة على تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق: [١]

أ- الحصول على المزيد من العملات الأجنبية نتيجة تصريف الفائض من الإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية لتوفير المبالغ اللازمة لاستيراد وسائل الإنتاج و المواد الأساسية .

ب- تمكين قطاعات الإنتاج المختلفة من الاستمرار في الإنتاج الاجتماعي نتيجة توفير السلع الرأسمالية .

٢- تخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، مما يتيح توفير الفائض الذي يسمح بالمساهمة في عملية البناء الاقتصادي .

٣- تأمين الاستقرار لقيمة النقد الوطني في الأسواق الخارجية .

٤- الموارد المالية التي يرفد بها قطاع التجارة الخارجية الخزينة العامة من الرسوم والضرائب الجمركية التي تستوفى على المستوردات وتلك التي تؤدى عن بعض الصادرات ومن أبرز تلك الموارد : إيرادات الجمارك – رسم الإحصاء – رسم التجارة الخارجية – عوائد مرور أنابيب النفط –رسم التصدير على القطن – إيرادات المرافئ البحرية ، وذلك إلى جانب الرسوم والضرائب الأخرى التي تتأثر وتطور عمليات الاستيراد والتصدير كالضريبة على المهن والحرف التجارية والصناعية ، ورسم الطابع وضريبة السكر ، وضريبة المواد الكحولية .

---

[1] – **أصلان، غياث علي : ، 1995 : تطور التجارة الخارجية السورية ، دور مرفأ اللاذقية في تطويرها ، واقع الشركة وآفاق تطورها ، رسالة لنيل دبلوم التخصص ، معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دمشق ص 15 .**

والجدول التالي يبين تطور الواردات التقديرية لأنواع الموارد في الموازنة العامة .

الجدول رقم / ٢٠ /تطور الموارد التقديرية في الموازنة العامة السورية خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٥) القيمة مليون ليرة سورية

البيان	1988	1992	1994	1997	1998	2001	2002	2003	٢٠٠٤	٢٠٠٥
ضريبة التصدير على القطن	٨٠	400	600	1000	1000	–	–	–	–	–
ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية	8303	16400	20350	40722	70854	4645	94800	105000	١١٢٣٠٠	١١٤٠٠٠
ضريبة السكر	100	62.0	55	75	90	100	100	100	١٠٠	–
ضريبة الكحول	55	55	150	190	190	200	140	170	٢٠٠	٢٠٠
ضريبة حصر التبغ	285	300	500	800	650	1100	1050	1100	١٣٣٥	–
الرسوم الجمركية	1500	2500	5190	10100	11500	12500	10800	15375	١٨٨١٦	٢٠٦٠٤
رسوم الإحصاء	375	900	1000	2100	2200	2500	2400	2300	٢٥٠٣	١٥٠٠
رسوم التجارة الخارجية	175	500	500	1100	1200	1200	1200	1200	١٢٥٢	٨٠٠
رسم الطابع	1000	1100	2000	3000	3200	4200	4500	4800	٥٥٠٠	٦٥٠٠
الرسوم القنصلية	70	350	731	85-	850	1250	1300	1000	١٣٥٩	٨٠٠
عوائد مرور النفط	75	20	97.6	25-	300	420	–	–	–	–
الإدخال المؤقت	٢٧٣	٩٨٥	١١٤٣	٩٨٩	٨٨٢	٣٠٧٦	٣٤١٦	٥٢٥٥	٨٦٠٠	٩٣٢٤
إعادة التصدير	٢٤٧	٨٤٦	٢٦٨٥	٢٢٦٢	٣١٢٩	٥٤٧٤	٥٨٥٧	٩٢٣٢	١١١٣١	١٢٥٩٦
إجمالي مستوردات التجارة الخارجية المذكورةA	١٢٥٣٨	٢٤٤١٨	٣٥٠٥١,٦	٦٣٤٣٨	٦٦٠٤٥	٧٨٤٧٠	١٢٥٥٦٣	١٣٨٢٧	١٥٠٧٨٠	١٦٥٥٢٤
المجموع العام للموازنة التقديريةB	51545	93042.470	144162	211125	237300	322000	356389	420000	٤٤٩٥٠٠	٤٦٠٠٠٠
% B ÷A	24.3	26	24.3	30	27.8	٢٤,٣	35.2	٣١,٤	٣٣,٥	٣٥,٩

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨٨-٢٠٠٦) جدول رقم 25/5 ، المكتب المركزي للإحصاء .

نلاحظ من الجدول رقم (٢٠) أن قطاع التجارة الخارجية رفد خزينة الدولة بمقدار(24.3 %) من إجمالي الموارد التقديرية في الموازنة العامة عام 1988 لترتفع هذه النسبة إلى (٣٠%) عام 1997 و(٣٥,٩ %) عام 2005 ، وهذا يدل على أن التجارة الخارجية تلعب دروا هاماً في الاقتصاد الوطني وتظهر أهمية التجار ة الخارجية في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة والتي تزايد حجمها وتعاظم دورها في عامي(1998 – 2005) .

وما من شك أن ازدياد المستوردات والصادرات لابد أن ينعكس بصورة تلقائية على الموارد المالية ، حيث تزداد حصيلة هذه الموارد طرداً ، وخصوصاً إذا كانت المستوردات والصادرات من الأنواع التي تخضع لتلك الرسوم على الأخص لمعدلاتها المالية .

٥- تخفيض حدة نمو التضخم النقدي عن طريق الإقلال من النفقات غير المنتجة .

و يعكس تطور التجارة الخارجية مراحل النمو التي يمر بها القطر ، وتتطلب كل مرحلة من مراحل نموه ترتيباً وتطوراً خاصين بهذا القطاع ، ولابد أن يؤخذ بعين الاعتبار عوامل عديدة ذات علاقة ودلالة بالدخل القومي كأحجام الاستهلاك (العام والخاص) والتكوين الرأسمالي وتركيب كل منهما ، وذلك إضافة للأهداف الإنتاجية المطلوبة في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومتطلبات كل منها من العملات الأجنبية اللازمة.

٢-١-١ – ١- مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة :

ويمكننا تقدير أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي السوري من خلال تركيبها النسبي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم /٢١/ إسهام القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	قيمة الصادرات من السلع والخدمات (١) مليون ليرة سورية	قيمة المستوردات من السلع والخدمات(٢) مليون ليرة سورية	الناتج المحلي الإجمالي (٣)	%3/1	%3/2
1980	73509	204172	450657	16.3	45.3
١٩٨١	٨٤٨٧	١٨٥٢٠	٧٨٩٣١	١٠,٧	٢٣,٥
١٩٨٢	٨٩٣٤	١٥٦٠٥	٨٠٦٠٦	١١	١٩,٣
١٩٨٣	٩٢٦٣	١٥٣٩٣	٨١٧٥٨	١١,٣	١٨,٨
١٩٨٤	٨٨٧٥	١٥٢٠٨	٧٨٤٢٩	١١,٣	١٩,٤
1985	80790	214597	515986	15.7	41.6
1990	142633	233627	510549	27.9	45.8
1993	178467	267382	659196	27	40.6
1994	220063	274405	706745	31.1	38.8
1995	22596	274264	756404	29.9	36.3
1996	256358	263123	830726	30.9	31.7
1997	295155	258843	872461	33.8	29.7
1998	296637	242417	931660	31.08	26
1999	325171	270366	898552	36.1	30
2000	326715	263868	903944	36.1	29.2
2001	369564	293637	934669	39.5	31.4
2002	412464	313547	964574	42.8	32.5
2003	307712	298302	1004348	30.6	29.7
٢٠٠٤	٣٤٨٥٧٩	٣٧٨٧٩٥	١٠٣٨٤٢١	٣٣,٥	٣٦,٥
٢٠٠٥	٣٧٥٤١٣	٥٥٠٢٢٤	١١٥٥٣٨٦	٣٢,٥	٤٧,٦

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2003-2006) ، المكتب المركزي للإحصاء .

بالنسبة للأعوام (١٩٨١ – ١٩٨٤) بأسعار ١٩٨٥ الثابتة .

نلاحظ من الجدول رقم (٢١):

١- ارتفاع حصيلة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي من /73509/ مليون ليرة سورية عام 1980 إلى (348579) مليون ليرة سورية عام2004 أي ما يعادل نحو (33.5) من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت(١٦,٣ %) عام ١٩٨٠. إلا أنه على الرغم من اتساع حركة الصادرات السورية التي تضاعفت قيمتها خلال العام المذكورة مقارنة بما كانت عليه في بداية الثمانيات بمقدار 5.6 مـــرة فإن القطر لا يزال يعتمد على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير ، وهذا عبر عن ضعف مزمن فـــي التركيب الهيكلي للقاعدة المادية للإنتاج ، الأمر الذي يستدعي ضرورة مضاعفة الجهود لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية .

٢- تراجع نسبة المستوردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي من (45.3 %) عام 1980 إلى (٣٦,٥%) عام 2004 وتتباين هذه النسبة تبعاً لتباين مستويات الدخل فيها ، وتباين هيكلها الإنتاجي ومرونته في مواجهة الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية بشكل خاص ، كمـــا هـــو الحـــال فـــي الصادرات ، فإن ضعف القاعدة المادية للإنتاج تؤثر سلباً على اعتماد هـــذه الـــدول علـــى الأســـواق الخارجية في استيراد معظم السلع اللازمة لسد الحاجات الاستهلاكية والإنتاجية الأمـــر الـــذي يتطلـــب توجيه الموارد المالية نحو الخارج لتوفير السلع الضرورية لمقابلة المستوى الاستهلاكي العالي ، بـــدلاً من توجيهها نحو المساهمة في توفير متطلبات المشروعات الإنمائية اللازمة لتوسيع القاعدة الإنتاجيـــة في القطر ، بما يساعد على إعادة بناء هيكل الاقتصاد السوري وإعطاء المزيد من الاهتمام للقطاعـــات المنتجة للسلع .

- نظرا" لأهمية العلاقة بين تزايد وتناقص الصادرات والناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة من خـــلال ارتفاع الإنفاق على الصادرات من السلع و الخـــدمات ، ســـنتناول العلاقـــة بـــين المتحـــولين خـــلال الفتـــرة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥) نجد أن:

معامل الارتباط R=0.89 هذا يعني أن الارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمـــالي والـــصادرات مـــن الـــسلع والخدمات .

إن الدالة التقديرية لانحدار الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة على الصادرات يأخذ الشكل التالي :

$$Y = a + bX$$

$$\tilde{Y} = -43.725 + 0.392X$$

حيث : y تمثل قيمة الصادرات بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة .

x : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة .

a: أثر العوامل الأخرى في الصادرات .

b : مقدار التغير في الصادرات بتأثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

وبحساب ثوابت المعادلة (a , b) حصلنا على المعادلة السابقة .

إن إشارة الثابت a الموجبة تتوافق مع علاقة الارتباط بين x, y ، وأنه عندما يزداد النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي بمقدار وحدة واحدة ، فإن حجم الصادرات يزداد بمقدار ٠,٣٩٢ .

ولاختبار معنوية الارتباط نستخدم اختبار F بالاعتماد على جدول تحليل التباين ، حيث أن :

فرضية العدم : H_0 لا توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والصادرات من السلع والخدمات.

الفرضية البديلة : H_1 : توجد علاقة بين المتحولين المذكورين .

جدول رقم (٢٢) تحليل تباين انحدار الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٥)

مصدر التغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	النسبية $\hat{F}$	قيمة f الجدولية
بسبب الانحدار	$SSR = \sum (\tilde{y}_i - \bar{y}_i)^2$ 52615.57079	١	$M_{SX} = \frac{SSR}{1}$ $= 52615.57079$	$\tilde{F} = \frac{M_{SX}}{S^2_{Y.X}}$	$F_{1-\alpha}$
بسبب الأخطاء	$SSE = \sum (y_i - \tilde{y}_i)^2$ 13503.85662	n-2=8	$S^2_{yx} = \frac{SSE}{n-2}$ $= 1687.982$	$\tilde{F} = 31.2$	$F_{(0.05,1,8)}$
المجموع	SST=6619.42738	n-1=9			$\tilde{F} > F$

هذا يعني أننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، و نستنتج بأنه توجد علاقة جيدة للانحدار بين y, x .

ولاختبار معنوية معاملات الانحدار نقوم باستخدام مؤشر الاختبار t وإيجاد مجال الثقة له .

إن معاملات التقدير b,a المحسوبين هما تقديران لمعاملات خط انحدار المجتمع الحقيقي β, α : فإذا كان $\beta \neq 0$ يختلف عن الصفر إحصائيا فإنه يمكننا الاعتماد على المتغير Y في التنبؤ بقيم المتغير X ، [١]

وبالتالي فإننا نفرض فرضية العدم :

$$H_0 : \beta = 0$$

الفرضية البديلة :

$$H_1 : \beta \neq 0$$

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم المتحول التالي :

$$\tilde{t} = \frac{b - \beta}{s_b}$$

وهو يخضع لتوزيع t بدرجات حرية n-2 وبمستوى دلالة α ، وإن sb الذي يمثل تباين المجتمع ويعطى بالعلاقة :

$$sb = \sqrt{\frac{S^2_{y.x}}{\sum (x_i - \bar{x})^2}} = 0.114$$

بالتعويض

$$\tilde{t} = \frac{b - \beta}{sb} = \frac{0.392 - 0}{0.114} = 3.44$$

نحسب t الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٥ وبدرجات حرية(8=2-10= n-2)

---

[1] – العلي، إبراهيم، العكروش، محمد ، ٢٠٠٥ : الإحصاء التطبيقي ، منشورات جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية ، ص ٤٩٧ .

$$\alpha = 0.05 \Rightarrow \frac{\alpha}{2} = 0.025 \Rightarrow 1-\frac{\alpha}{2} = 0.975$$

$$t_{(0.975.8)} = 2.306$$

وبالمقارنة بين $\tilde{t}, t_{1-\frac{\alpha}{2}}$ المحسوبة نجد أن : $\tilde{t} > t_{(.975.8)}$

وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونستنتج أن معامل الانحدار الحقيقي للمجتمع الإحصائي يختلف عن الصفر ، ويمكن الاعتماد على قيم المتغير x في التنبؤ بقيم المتغير Y .

أما مجال الثقة فهو :

$$I_B = P[b - t_{(1-\frac{\alpha}{2},n-2)}.sb \le \beta \le b + t_{(1-\frac{\alpha}{2},n-2)}.sb] = 1-\alpha$$

$$I_B = P[.392 - 2.306 \quad .0.114 \le \beta \le .392 + 20306 \quad . \quad .114] = 0.95$$

$$I_B = [0.129116 \le \beta \le 0.654884]$$

وهذا يعني أنه عندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليون ليرة سورية فإن الإنفاق على الصادرات من السلع والخدمات سوف يزداد بمقدار (٦٥٤٨٨٤) ليرة سورية ، وبالعكس عندما يتناقص الناتج المحلي الإجمالي بنفس المقدار فإن الإنفاق على الصادرات من السلع والخدمات سوف يتناقص بمقدار (١٢٩١١٦) ليرة سورية .

وإن معامل التحديد : $R^2 = \frac{SSR}{SST} = 0.81$ هذا يعني أن خط الانحدار يمثل توفيقا جيدا لشكل الانتشار .

ولمعرفة درجة استجابة أو حساسية المتغير الناتج y للمتغير المستقل X نستخدم العلاقة التالية : مرونة التابع[١]

$$E_X = y'_{(x)} \frac{X}{y}$$

وسنقوم بحساب هذه المرونة بالاعتماد على الأوساط الحسابية $\overline{y}, \overline{x}$ بدلا" من الكميات لأن المرونة تتغير عند كل نقطة من الدالة [٢]

$$E_X = b_1 \frac{\overline{X}}{\overline{y}} = 0.392.\frac{909.8507}{3113.0848} = 1.12$$

بما أن المرونة أكبر من الواحد أي $1 < |E_X(y)|$ فإن التابع مرن ،وهذا يعني أنه إذا تغير المتحول X (الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة) بمقدار ١ % فإن التابع y (قيمة الصادرات من السلع والخدمات) سوف يتغير بمقدار ١,١٢ % بنفس الاتجاه لأن المرونة موجبة .

٢-١-١-٢- مساهمة قطاع التجارة الخارجية السلعية في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية :

إن قطاع التجارة الخارجية مازال عاجزاً عن الانطلاق والمساهمة في تنمية الاقتصاد السوري ، على الرغم من تطبيق نظام الصرف الأجنبي منذ عام 1987 ، والدليل على ذلك تزايد العجز في الميزان التجاري والثبات النسبي للصادرات وبالتالي تدني أداء الميزان التجاري وما أدى إليه من انخفاض اندماج الاقتصاد

---

1 – **الشوربجي، عبد الرزاق، ٢٠٠٥: الاقتصاد القياسي التطبيقي، دار العلم، بيروت، لبنان، ص٨٣.**

2 – **حجير سمير ، عبيدو ، أمبيرة ،سليمان محمد ، النقاش مأمون ، ٢٠٠٣ ، مبادئ الرياضيات ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، منشورات جامعة حلب ، ص ٢٢٠ . ٢٤١ .**

السوري في السوق العالمية .ويوضح الجدول رقم (٢٣) التركيب النسبي للتجارة الخارجية السورية إلى النـــاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-2005) .

جدول رقم /٢٣/التركيب الكمي و النسبي للصادرات و المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-2005)

البيان / الأعوام	قيمة الصادرات السلعية مليون ليرة سورية	قيمة المستوردات السلعية مليون ليرة سورية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون ليرة سورية	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي
1980	8273	16185	51270	١٦,١	٣١,٦
1985	6427	15570	84225	٧,٦	١٨,٥
1986	5199	10709	99933	٥,٢	١٠,٧
1987	15192	27915	127212	١٢	٢١,٩
1988	15093	25040	181868	٨,٣	١٣,٨
1989	33740	23544	208892	١٦,٢	١١,٣
1990	47282	26936	268326	١٧,٦	١٠,٠
1991	38504	31066	311564	١٢,٤	١١,٦
1992	34720	39178	370631	٩,٤	١٢,٦
1993	35318	46469	413755	٨,٥	١١,٢
1994	39818	61374	501610	٧,٩	١٢,٢
1995	44562	52856	570975	٧,٨	٩,٣
1996	44887	60385	610857	٧,٣	١٠,٠
1997	43953	45211	745569	٥,٩	٦,٠
1998	32443	43724	790444	٤,١	٥,٥
1999	38880	43010	819092	٤,٧	٥,٣
2000	216190	187535	896634	٢٤,١	٢٠,٩
2001	243179	220744	947808	٢٥,٦	٢٣,٣
2002	315919	235754	999451	٣١,٦	٢٣,٦
2003	265039	236768	1009918	٢٦,٤	٢٣,٤
2004	249014	327019	١١٥٦٦٠٩	٢١,٥	٢٨,٣
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	٥٠٢٣٦٩	١٣٢٤٦٠٦	٣٢,٠	٣٧,٩

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1989-2006) ، المكتب المركزي للإحصاء .

نلاحظ من الجدول رقم (٢٣) انخفاض حصة التجارة الخارجية السلعية (قيمة الصادرات +قيمة المستوردات) من الناتج المحلي الإجمالي من(47.7 %)عام 1980 إلى(10 %) عام 1999 إلا أن هذا التراجع لا يمثل اندماج الاقتصاد السوري في الأسواق العالمية وعدم تبعيته للاقتصاد العالمي ، إنما هذه الظاهرة لم ترتبط بتغييرات بنيوية في الهياكل الإنتاجية بقدر ما تعود إلى انخفاض سرعة المستوردات ، إما نتيجة لتباطؤ الصادرات ولتضخم أرقام المستوردات ، أو لتراكم الموارد المالية وتصاعد عجز الميزان التجاري ، وهذا ما يؤكد ضعف اندماج الاقتصاد السوري في الأسواق الخارجية .

إذ أن انخفاض حجم التجارة الخارجية(نسبة الصادرات أو المستوردات) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لا يمثل معياراً كافياً لاستخلاص درجة التبعية للخارج ، فهناك بعض الدول المتقدمة مثل اليابان وإنكلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية، تتميز اقتصادياتها بارتفاع حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن لأسباب مختلفة عن الأسباب التي تسبب ارتفاعها في الدول النامية مثل سورية .[١]

ونظراً لأهمية العلاقة بين تزايد وتناقص المستوردات السلعية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. سنتناول دراسة العلاقة بين المتحولين خلال الفترة (1990-2005)، وعند إدخال البيانات إلى الحاسوب نجد ما يلي :

- معامل الارتباط : $r = 0.87$ هذا يعني أن الارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و المستوردات السلعية .

من خلال الدراسة يتبين أنه يمكننا تمثيل العلاقة بمعادلة مستقيم من الشكل :

$$y = bX + a$$
$$\tilde{y} = -205.721 + 0.447X$$

حيث: y تمثل قيمة المستوردات السلعية .

x الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

a أثر العوامل الأخرى في المستوردات السورية .

b مقدار التغير في حجم المستوردات بتأثير التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

وبحساب ثوابت هذه المعادلة (a , b) حصلنا على المعادلة السابقة .

إن إشارة الثابت a الموجبة تتوافق مع علاقة الارتباط بين x, y وأنه عندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة فإن حجم المستوردات يزداد بمقدار ٠,٤٤٧ .

ولاختبار معنوية الارتباط نستخدم اختبار F بالاعتماد على جدول تحليل التباين ، حيث أن :

فرضية العدم H_0: لا توجد علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و المستوردات السلعية .

الفرضية البديلة : H_1 : توجد علاقة بين المتحولين المذكورين .

جدول رقم (٢٤)تحليل التباين لاختبار العلاقة بين المستوردات والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

مصدر التباين	مجموع مربعات الفروق	درجات الحرية	متوسط مربعات الفروق
مجموع التباين	$\sum_{i=1}^{n}(Yi-\bar{Y})^2 = \sum y_i^2 = 209329.7513$	$n-1=9$	$\frac{\sum y_i^2}{n-1} = 23258.86126$

[1] - **الحمش ، منير ، ١٩٩٠ : هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة حول التنمية والتجارة الخارجية ،ص ١ .**

التباين المفسر	$\sum (Y^{*} - \overline{Y})^{2} = \sum y_i^{*^2} = 158164.4354$	١	$\frac{\sum y_i^{*^2}}{1} = 158164 \quad .4354$
أخطاء المشاهدات (التباين غير المفسر)	$\sum (Y_i - Y^{*})^{2} = \sum u_i^{*^2} = 51165.31587$	n-2	$\frac{\sum u_i^{*^2}}{n-2} = 6395.664484$

وبحساب قيمة F نجد :

$$\tilde{F} = \frac{\sum y_i^{*^2}}{\sum u_i^{*^2}} = \frac{158164.4354}{6395.664484} = 25$$

وبمقارنتها مع قيمة F الجدولية المقابلة لدرجات حرية $v_1 = 1$, $v_2 = 8$ وبدرجة ثقة ٩٥ % نجد :

$$F(1.8) = 5.32$$

إن $\tilde{F}$ الفعلية اكبر من F النظرية وبالتالي نقبل بالفرض البديل على أنه توجد علاقة متينة بين قطاع المستوردات السلعية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من أجل مستوى دلالة ٥ % .

وللتنبؤ بقيمة المستوردات سنقوم بإيجاد مجال الثقة لمعامل الانحدار الحقيقي β :

$$\mathrm{I}_{\beta} = \mathrm{P}[0.447 - 2.306(0.089) \le \beta \le 0.447 + 2.306(0.089)] = 0.95$$

$$[0.241766 \le \beta \le 0.652234]$$

توضح هذه النتائج أن هناك ارتباط متين بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و المستوردات ، كما توضحها قيمة معامل المتغير y_i ، (b)فضلا"عن جودة الاختبارات الإحصائية ، حيث ارتفاع معامل التحديد (R^2=0.76) والذي يبين القدرة التفسيرية للنموذج ، حيث ما يزيد عن ٧٦%من التغيرات الحاصلة في المستوردات يفسرها التغير في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا"عن الإشارة الموجبة للمعلمة b، كذلك تدل مرونة الاستيراد المقدرة بالنسبة للناتج $E_{(x)} = b\,\frac{\overline{X}}{\overline{Y}} = 2$ على أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار واحد صحيح ستؤدي إلى زيادة قدرها ٢%في المستوردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، وهي نسبة استجابة عالية نسبيا" توضح تحيز النمو الاقتصادي ممثلا" بنمو الناتج المحلي لصالح المستوردات ، كما توضح الزيادة الكبيرة و المستمرة للمستوردات خلال الفترة فضلا" عن الإشارة إلى سياسة الانفتاح على الخارج بشكل كبير لغرض الحصول على المستوردات .

إن زيادة أو نقص الدخل القومي تؤثر على الصادرات من خلال زيادة مستوى الإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة، وإمكانية الإنتاج على نطاق واسع، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات تؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة، وانخفاض سعر منتجات التصدير والقدرة على المنافسة العالمية. وهو ما يعني أن زيادة الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات ، كما أن انخفاض الدخل القومي معناه انخفاض حجم الإنتاج بصفة عامة في الدولة بما فيه حجم المنتجات التي توجه إلى التصدير، وبالتالي يقل حجم الصادرات إلى دول العالم الخارجي مع ثبات العناصر الأخرى .

أما بالنسبة للمستوردات، فنجد أنه كلما ارتفع الدخل القومي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قـدرة الدولـة علـى الإنفاق، وفي حالة عدم كفاية المنتجات المحلية مع وجود دخل مرتفع تتجه الدولة إلى الاستيراد على أسـاس أن الاستيراد نوع من الاستهلاك للاقتصاد القومي، بالإضافة إلى السلع الكمالية التي يلزم استيرادها لفئة معينة مـن المستهلكين وفي حالة عدم وجود الدخل يكون من الصعب على هذه الفئات زيادة استهلاكها من السلع الأجنبيـة، وهي ظاهرة عامة في معظم الدول النامية التي يتجه فيها الاستهلاك من السلع المستوردة إلى الزيادة كلما زادت قدرة الدولة المالية على شراء المنتجات الأجنبية وتنخفض بانخفاضها .

هناك علاقة طردية بين زيادة أو نقص الدخل القومي وزيادة أو نقص المستوردات سـواء أكانـت هـذه المستوردات لتكملة النقص في المعروض السلعي من المنتجات اللازمة أم بغرض استيراد سلع استثمارية ورأس مالية وتكنولوجيا متقدمة أو غيره من عناصر الإنتاج .

وفي بعض الحالات نجد أن هناك دولاً تضطر إلى الاستيراد رغم عدم وجود دخل مرتفـع لـديها لتلبيـة احتياجاتها الأساسية، ويكون ذلك على أساس نوع من المديونية تتمثل في الـشراء الآجـل أو الحـصول علـى القروض من أطراف أجنبية، وفي مثل هذه الحالات تقوم القروض والعمليات الآجلة مقام الدخل .

ومن جانب آخر تؤثر التقلبات في قيم الصادرات على الدخل القومي ، وعلى ذلك ففي حالة انخفاضها :

١- ينخفض الطلب الفعال على السلع والخدمات ويتناقص كل من الاستثمار الخاص والعام .

٢- تنقص مقدرتها على استيراد ما تحتاج إليه من السلع والخدمات من العالم الخارجي .

٣- تؤدي التقلبات الحادة في قيم الصادرات إلى خلق مشاكل وصعوبات بصدد تنفيـذ مـشروعات الاستثمار . يضاف إلى ذلك أن التقلبات الاقتصادية تؤدي إلى خلـق جـو مـن عـدم الثقـة والاستقرار وإلى قيام التوقعات السيئة لدى المستثمرين مما يؤدي بهـم إلـى الإحجـام عـن الاستثمار في بعض النواحي ويقلل من رغبتهم في تحمل المخاطر الاقتصادية .[١]

ويمكن القول إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي فالزيادة في الإنفاق تؤدي إلى ازدياد الطلب على السلع والخدمات ويكون هذا دافعا ومنشطا للمستثمرين . وعلى العكس من ذلك فـي حالـة نقـص الصادرات تنكمش الدخول ويقل الإنفاق ويحجم عن التوسع والاستثمار .

---

[1] – **عجمية، محمد عبد العزيز- الليثي ، محمد علي، ١٩٩٦ : التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ص ٢٣٠ .**

المبحث الثاني

التأثيرات المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الرئيسية الأخرى في سورية

لمعرفة ما إذا كان اقتصاد بلد معين متطورا أو ناميا ، يلجأ المحللون الاقتصاديون لتحديد بنية وطبيعة صادرات ومستوردات هذا البلد ، فارتفاع نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات يدل على أن الاقتصاد متطور ، وتنوع الصادرات يدل على أن الاقتصاد أكثر استقراراً ، فيما يدل ارتفاع نسبة الصادرات الزراعية والمواد الأولية، وارتفاع نسبة المستوردات الصناعية، على أن الاقتصاد متخلف ، ويدل اعتماد الصادرات على سلعة واحدة أو سلعتين على أن الاقتصاد أكثر عرضة لتأثير العوامل الخارجية ، كما أن تطور تركيب الصادرات والمستوردات في بلد ما مرتبط بمدى التطور الذي يلحق بالاقتصاد الوطني ككل .

٢-٢-١ - التجارة الخارجية وقطاع الزراعة في سورية :

تحظى عملية التجارة بالمنتجات الزراعية في سورية مكانة هامة من خلال الدور الذي تلعبه في تطوير الاقتصاد الوطني ، إذ من شأن التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي لأنها تؤدي إلى تغطية احتياجات الدول التي تعاني من عجز في الإنتاج الزراعي ، وفي تحقيق الاستقرار في الأسعار ، كما أن التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية تشكل دعامة اقتصادية وسياسية لأية دولة وهي تتأثر بنمو الإنتاج الزراعي ، فإذا زاد حجم الإنتاج عن حجم الاستهلاك ظهر فائض زراعي يخصص للتصدير ، وبالتالي فإنه كلما كان القطاع الزراعي قادراً على تأمين حاجته من القطع الأجنبي اللازم لتأمين مستورداته ، عن طريق التصدير لفائض المنتجات الزراعية ، كان ميزانه التجاري يعكس صورة إيجابية عن تجارته الخارجية ، وانطلاقاً من هذه الأهمية سنقوم بدراسة تطور الصادرات والمستوردات الزراعية في سورية .

والجدول التالي يبين الميزان التجاري الزراعي و نسبة الصادرات والمستوردات الزراعية في سورية إلى إجمالي الصادرات والمستوردات السلعية :

جدول رقم /٢٥/ ميزان التبادل التجاري الزراعي والتركيب النسبي للصادرات والمستوردات الزراعية

خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	الصادرات الزراعية مليون ليرة سورية	المستوردات الزراعية مليون ليرة سورية	الميزان التجاري الزراعي مليون ليرة سورية	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية%	نسبة المستوردات الزراعية إلى إجمالي المستوردات السلعية %
1980	1882	2540	1502-	2.3	15.7
1985	143	1332	1189-	2.3	8.5
1986	344	790	449-	6.6	7.4
1988	1873	4429	2556	12.4	17.7
1990	4631	3319	1312+	10	12.3
1992	4020	2399	1621+	11.6	6.1
1993	6586	2987	3599+	18.6	6.4
1994	7301	4572	2729+	15.4	7.4
1995	6837	2944	3893+	15.4	5.6
1996	7419	3077	4342+	16.5	5.1
1997	9587	3018	6569+	21.8	6.7
1998	8293	3051	5242+	25.6	7.0
1999	7545	3051	4494+	19.4	7.0
2000	26555	18574	7981+	12.3	9.4
2001	27610	16049	11561+	11.4	2.2
2002	49284	16937	32347+	15.6	7.2
2003	35781	20643	15138+	13.5	8.7
٢٠٠٤	٣٥٥٣٠	٢٣٠٨٨	١٢٤٤٢+	١٤,٣	٧,٠
٢٠٠٥	٣٤٢٨٠	٢٢٠٩٤	١٢١٨٦+	١٤,٣	٥,٢

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981-2006)، المكتب المركزي للإحصاء .

من قراءة الجدول رقم (٢٥) يتضح لنا ما يلي :

١- إن صافي التبادل الخارجي للمنتجات الزراعية كان في حالة عجز خلال فترة الثمانينات ، فبعد أن كان قطاع الزراعة يوفر جزءاً من التمويل اللازم لعملية التنمية ، أصبح يستنزف موارد التنميـة ، ولقـد وصل العجز في ميزان التبادل الخارجي للمنتجات الزراعية عام 1980 (1502) مليون ليرة سـورية و(2556) مليون ليرة سورية عام 1988 ، مما يعني أن قطاع الزراعة في القطر العربي السوري لم يوفر الموارد اللازمة والتي من المفترض أن تتحقق في هذا القطاع ، على اعتبـار أن سـورية بلـد زراعي بالدرجة الأولى ،كما يعكس هذا العجز تخلف قطاع الزراعة السوري عـن مواكبـة حاجـات الاستهلاك التي ارتفعت أكثر من سرعة نمو القطاع الزراعي متأثرة بالنمو السكاني ، وارتفاع متوسط دخل الفرد، لذلك نجد أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمـالي الـصادرات الـسلعية خـلال فتـرة الثمانينات مقارنة مع نسبتها في فترة التسعينات منخفضة بمقدار (2.3%) عام 1980 [1]، مع نـسبة المستوردات الزراعية (15.7 %) لنفس العام ، وبتقديرنا يعود سبب هذا التراجع إلى :

---

[1] -**المكتب المركزي للإحصاء ، سورية في أرقام ١٩٩٩،إحصاءات التجارة الخارجية .**

❖ تراجع كمية الإنتاج الزراعي وزيادة الاستهلاك المحلي نتيجة الزيادة السكانية التي من شأنها أن تقلل الفائض من المنتجات الزراعية المخصصة للتصدير .

❖ زيادة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيما الصناعة الاستخراجية والخدمات.

❖ انخفاض نسبة العاملين بالزراعة الناجم عن الهجرة من الريف إلى المدينة وتراجع مساحة الأراضي المزروعة من(14%)عام 1980 إلى(12.3 %) عام 1989.(١)

❖ تراجع نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة في الخطط الخمسية من (30.75%) في الخطة الثالثة إلى (16.95 %) في الخطة الخامسة مما يعكس بوضوح التغيرات التي حصلت في أهداف السياسة الاقتصادية المرتبطة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . (٢)

❖ مرافقة انخفاض الصادرات الزراعية لارتفاع في نسبة المستوردات الزراعية خلال الفترة المذكورة وذلك نتيجة لتزايد الاحتياجات الغذائية وتغطية الطلب المتزايد الناجم عن زيادة السكان والاستهلاك المحلي مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، وبالتالي زيادة المستوردات الزراعية .

❖ انخفاض أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية ، ووجود القيود الجمركية التي تفرضها بعض الدول المستوردة إضافة إلى المنافسة التي تواجهها الصادرات الزراعية السورية سواءً من المواد الزراعية العربية أو العالمية ، إلى جانب ضعف الخبرات التسويقية السورية .

❖ ضيق الأسواق المحلية وعدم وجود قنوات تصريف خارجية وارتفاع كلف الإنتاج الزراعي ، والتي شكلت عقبة فعلية حالت دون تطور الإنتاج الزراعي في تلك الفترة .

❖ تأثر الصادرات والمستوردات الزراعية بتطور الصادرات والمستوردات الصناعية والنفطية ، والتي شكلت (أي النفطية) أكثر من(٦٠%)عام ١٩٨٠ .

❖ السياسة الزراعية التي تم اتخاذها في الأسعار والتسويق والتصريف (سياسة تثبيت أسعار المحاصيل الزراعية ، سياسة التوريد الإجباري للمنتجات الزراعية)(٣) فقد أدت سياسة تثبيت أسعار المحاصيل الزراعية خلال الثمانينات إلى تراجع الإنتاج الزراعي إلى حد أصبحت معه فجوة العجز الغذائي تنذر بآثار خطيرة وسلبية مما دفع الحكومة في أواخر الثمانينات إلى إعادة النظر في أسعار المحاصيل الزراعية .

٢- تحول الميزان التجاري الزراعي إلى فائض في فترة التسعينات وحتى عام 2005، وقد تم تحقيق ذلك بإتباع سياسات وإجراءات حكومية عملت على تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي لأغلب المحاصيل

---

1 - **المجموعة الإحصائية السورية لعامي (1980 - 1989) ، المكتب المركزي للإحصاء .**

2 - **رئاسة مجلس الوزراء - هيئة تخطيط الدولة - الخطط الخمسية الثالثة والخامسة .**

3 - **شومان، عدنان ، ١٩٩٦ : القطاع الزراعي واليات السوق في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العاشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ص ١٤ .**

والتي حولت سورية من بلد مستورد إلى مصدر ، وبالتالي تحول ميزان أغلب المحاصـيل الزراعيـة ولاسيما الحبوب إلى فائض.

إن التطور الذي شهده الإنتاج الزراعي كان عبارة عن محصلة جملة من الإجراءات والتدابير الحكومية في ميدان التسعير والإقراض والتمويل والمكننة والدعم والإعفاءات الجمركية أو تخفيـضها بالنـسبة لمـستوردات مستلزمات الإنتاج الزراعي ، ومن هذه الإجراءات :

٢-٢-١-١ - سياسة التصدير الزراعي :

لقد شهد الإنتاج الزراعي في سورية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى نمو الإنتاج باتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي مع توفير فوائض للتصدير من معظم المنتجات الزراعية وهذا ما تطلب اهتمامـاً كبيـراً لتوفير أسواق خارجية لتصريف هذه الفوائض المتحصلة في القطاع الزراعي ، ولذلك فقد تم التأكيد في سياسـة التجارة الخارجية على تشجيع التصدير لتأمين مورد كاف لتلبية احتياجات تمويل الاستيراد[١] . وبهدف تـشجيع الصادرات الزراعية ، تم اعتماد سياسة أكثر فعالية منذ عام ١٩٨٦ تركزت في :

- ❖ السماح للقطاعين العام و الخاص بتصدير المنتجات الزراعية.
- ❖ السماح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة 75-100 % من قيمة صادراته من الخضار.
- ❖ إعفاء مصدري الخضار والفواكه ، إلى بلدان اتفاقيات المدفوعات والاتفاقات الخاصة من شرط تصدير نسبة الـ(20 %) من صادراتهم إلى بلدان القطع الحر .[٢]
- ❖ صدور القانون رقم /7/ عام 1999 ، القاضي بإلغاء رسم التصدير على القطن المحلوج .[٣]
- ❖ إلغاء ضريبة الإنتاج الزراعي على القطن وبذوره ، عند التصدير أو عند تسليمه إلى مؤسسات الصناعة النسيجية .[٤]

٢-٢-١-٢ - سياسة الاستيراد الزراعي :

تميزت عملية الاستيراد الزراعي في فترة الثمانينات بالتقييد وذلك بهدف حماية الإنتاج الزراعي الوطني .

وقد كان من أهم الإجراءات المقيدة ما يتعلق بطرق مستوردات القطاع الخاص حيث كانت تـتم بموجـب تسهيلات ائتمانية بعد تسديد مؤونة نقدية من (10 %) إلى (70 %) من قيمة الاستيراد بـسعر صـرف مـوازٍ (5.45) ليرة سورية لكل دولار .[١]

---

[1] – **السياسات الزراعية والتخطيط الزراعـي فـي سـورية ، النـدوة القوميـة عـن الـسياسات الزراعيـة والتخطـيط لهـا ، دمشق ١٤-١٩٩٩/٣/٢٢ وزارة الزراعة – هيئة تخطيط الدولة**

[2] – **الحمش ، منير، ١٩٩١ : هيكل الصادرات والمستوردات السورية وتوزيعها الجغرافي ، www.syrianconomy.org .**

[3] – **سويد ، ريما: 2000 : السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية، دمشق ، ص165 .**

[4] – **دروبي ، رانيا ، ٢٠٠٠ : المسألة الزراعية في سورية بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٩٥ واقعها وآثار تطورهـا ، مجلـة جامعـة دمشق، المجلد ١٦ ، العدد الأول ، ٢٢٦ .**

وقد كان لهذه الإجراءات بعض الآثار السلبية لذلك فمنذ عام1987 قامت الحكومة بتقديم تسهيلات كبيرة لاستيراد السلع ، وسمحت لمختلف القطاعات بالقيام بعملية استيراد مستلزمات الإنتاج وسهلت عملية استيراد السلع الغذائية . كما تخلت عن مهمة تأمين قطع تمويل الاستيراد للقطاع الخاص وتركته يتولى ذلك بنفسه ، وبذلك تم إلغاء الاحتكار الحكومي للاستيراد منذ بداية 1987 وتدرجت الإجراءات الاستيرادية ومن أهمها :[٢]

- ❖ السماح للقطاع الخاص باستيراد المعدات والمواد الزراعية والأدوية ، عن طريق تسهيلات ائتمانية لمدة 180 يوماً معفاة من شرط تأدية المؤونة والسلفة النقدية للمصرف .
- ❖ ومن تتبع حركة الاستيراد الزراعي نلاحظ أن هذه القرارات التي سمحت للقطاع الخاص باستيراد السلع والمواد والتي كانت حكراً على القطاع العام .
- ❖ السماح لكل مستورد بشراء القطع من أي مصدر لتمويل الاستيراد حصراً منذ أوائل عام 1992.

إن الإجراءات التي تم اتخاذها لتطوير مساحات وإنتاج القمح والقطن بتقديم التسهيلات المختلفة للمزارعين وتشجيعهم على زيادة الإنتاج بما فيها شراء محاصيلهم بأسعار تشجيعية أدت إلى زيادة إنتاجية هذين المحصولين بشكل خاص،[٣] وبالتالي زيادة صادرات القطاع العام من القمح والشعير بنسبة (٢٠ % - ٢٤ %) من مجموع صادراته ، الأمر الذي ساهم في زيادة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات السلعية بنسبة (٢١,٨ % - ٢٥,٦ %) عامي (١٩٩٧- ١٩٩٨) على التوالي بعد أن كانت (١٣ %) في السنوات السابقة .

إن السلبيات التي رافقت مسيرة الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة أدت إلى تراجع واضح في نسبة الصادرات الزراعية ، لتصل إلى (14.3 %) عام 2004 وتشمل هذه السلبيات على النقاط التالية : [٤]

- ❖ موجة الجفاف التي أصابت القطر جزئياً عام 1999 وأدت إلى نضوب بعض الآبار .
- ❖ نقص في مياه المصادر المختلفة وخاصة المياه الجوفية نتيجة الحفر العشوائي للآبار والضخ غير المتوازن أو المبرمج وانخفاض منسوب المياه الجوفية وبروز عجز واضح بين المتاح والطلب وتدهور المياه الصالحة للري فيها .
- ❖ محدودية الموارد الطبيعية الرئيسية ، إذ أدى استخدام الموارد الطبيعية الزراعية بشكل غير مرشد وعدم الاستفادة الكاملة منها بما يتلاءم مع استدامتها والمحافظة عليها إلى التدهور والاستنزاف والتلوث وإلى عدم توافر احتياطي كامن من الموارد غير مستخدمة في الزراعة ويبقى الاحتياطي الكامن الوحيد

---

[1] – الحلبي ، محمد سعيد، ١٩٩٣ : السياسات الاقتصادية العامة في الجمهورية العربية السورية وأثرها في تطوير التسويق الزراعي ، محاضرة ألقيت في الندوة القطرية لتطوير وتنمية الصادرات للخضار والفواكه ، دمشق ، ص ٨-١١ .

[2] Ellis Frank – "Agricultural Policies in Development countries, , Syria –" cambridge, Cambridge University press, Cambridge.

[3] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الحالة الراهنة للتسويق الزراعي في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

[4] – سياسة جديدة للانتقال بالقطاع الزراعي إلى اقتصاد السوق : مأخوذة عن الموقع www.Alwatan.com.

المتبقي محدداً في زيادة الإنتاجية الرأسية لكافة المحاصيل الزراعية باستخدام حزمة متكاملة من المدخلات والبحث عن بدائل ذات ريعية اقتصادية عالمية.

مما سبق يمكن القول إن واقع الاستيراد والتصدير الزراعي في سورية ، الذي يعكس واقع القطاع الزراعي شهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة التسعينات وما بعدها ، أدى إلى تقليص الفجوة الغذائية والعجز التجاري الزراعي والتحول إلى فائض زراعي ساهم في تعزيز قدرة القطاع الزراعي على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

وبالتالي فإن هذا الارتباط القوي بين قطاع التجارة الخارجية والقطاع الزراعي ، يدعو إلى ضرورة تطوير الصناعات الزراعية – بحيث تستطيع تصنيع فائض المنتجات الزراعية، وضرورة القيام بدراسة الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات الزراعية لتصبح هذه المنتجات قادرة على المنافسة من حيث الجودة والنوعية والتكلفة . إذ إنه على الرغم من الايجابيات التي تحققت نتيجة الإجراءات الحكومية المتبعة ، مازالت هذه الإجراءات تحتاج للمزيد من الدعم لتجاوز السلبيات المرافقة للإيجابيات . وهذا يقتضي معالجة موضوع فائض الإنتاج الزراعي ، الذي أصبح من المشكلات التي بدأت سورية تعاني منها . حيث ظهر فائض زراعي مصيره التلف بسبب ضيق ومحدودية السوق المحلية ، وعدم قدرتها على استيعاب كامل الإنتاج مع عدم توافر الأسواق الخارجية لتصديره .

٣-٢-٣- الصناعة والتجارة الخارجية في سورية :

تتوضح العلاقة بين قطاع الصناعة و قطاع التجارة الخارجية من خلال ما يقدمه هذا الأخير من بضائع التكوين الرأسمالي (آلات ، تجهيزات ، معدات ، أدوات) ومن المواد الأولية والأساسية المساعدة عن طريق الاستيراد ، وبما يتيحه إلى الأسواق والمنافذ الخارجية عن طريق التصدير إليها .ولذلك فإن أي قصور ينتاب قطاع التجارة الخارجية ، أو أي خلل في صادراته ومستورداته ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الصناعة ، بشكل آني أو على المدى الطويل وبالعكس .ويكفي ملاحظة أن قيمة السلع الصناعية تمثل الجانب الهام من مجموع مستوردات القطر ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢٦) :

جدول رقم /٢٦/ الميزان التجاري الصناعي ونسبة الصادرات والمستوردات الصناعية إلى إجمالي الصادرات والمستوردات السلعية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) بالأسعار الجارية

البيان / الأعوام	الصادرات الصناعية		المستوردات الصناعية		الميزان التجاري الصناعي مليون ليرة سورية
	القيمة مليون ليرة سورية	النسبة من إجمالي الصادرات السلعية %	القيمة مليون ليرة سورية	النسبة من إجمالي المستوردات السلعية %	
1980	1691	20.4	6334	40.4	4843-
1985	2074	32.3	5375	34.5	3301-
1986	2176	41.8	4652	43.4	2476-
1987	5677	٣٧,٤	11831	42.4	6154-
1988	6449	42.7	11138	44.5	4689
1989	12286	36.4	7671	32.6	4567+
1990	16638	37	9569	35.5	7069+
1991	8788	22.8	10955	35.2	2167-
1992	5420	15.6	18093	46.2	12673-
1993	5676	16	22303	47.9	16627-
1994	8998	22.6	30827	50.2	21829-
1995	9724	21.8	24324	46	14600-
1996	6203	13.8	26932	44.6	20729-
1997	6930	15.7	19033	42.3	12103-
1998	5559	17.1	18489	40.8	12930-
1999	4667	12	17536	37.8	12869-
2000	28110	13	70928	37.1	42818-
2001	32482	13.4	92409	37.1	59927-
2002	52014	16.5	101401	43	49387-
2003	43571	16.4	96031	40.6	52460-
٢٠٠٤	٥٥٣١٦	٢٢,٢	١٤٢٦٧١	٤٣,٦	٨٧٣٥٥-
٢٠٠٥	١٠٢٤٧٦	٢٤,٣	٢٦٨٢٦٥	٥٣,٤	١٣٦٩٨٥-

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981 -2006) ،المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم (٢٦) :

١- إن ميزان التبادل الخارجي للصناعة يظهر عجزا مستمرا خلال الفترة المدروسة باستثناء عامي (١٩٨٩ – ١٩٩٠) حيث تحقق فيهما فائض في الميزان التجاري الصناعي والذي يمكننا اعتباره طفرة نتجت عن زيادة الصادرات التحويلية إلى دول اتفاقية المدفوعات ، سواء لتسديد الديون أو عن طريق المقايضة إذ بلغت قيمة الفائض (٤ – ٧) مليار ليرة سورية على التوالي . ولقد كان لصدور قانون الاستثمار رقم (١٠) في سورية وإجراءات تحرير التجارة الخارجية التي شجعت قيام منشآت صناعية كبيرة من قبل المستثمرين، دورا هاما في ارتفاع نسبة المستوردات الصناعية إلى إجمالي المستوردات السلعية من (٣٥,٥ %) عام ١٩٩٠ إلى (٥٠,٢ %) عام ١٩٩٤ ، إلا أن استمرار وارتفاع هذه النسبة مقابل انخفاض نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية ، إنما يدل على أن الاقتصاد السوري يعتمد في إنتاجه الصناعي على استيراد المنتجات التامة الصنع والنصف مصنعة من الخارج

بشكل يزيد عن ٤٠ % وإن تراجعها في عامي (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) إلى (٣٧,٨% –٣٧,١ %) على التوالي ، إنما يعود بشكل أساسي إلى أزمة الركود الاقتصادي التي أدت إلى انخفاض هذه النسبة .

٢- على الرغم من الجهود التي سعت إليها التنمية في القطر من خلال الأهداف التي تضمنتها الخطط الخمسية لتطبيق منهج صناعة بدائل المستوردات والتركيز على إقامة صناعات تحل منتجاتها محل المستوردات ، مما يكفل تقليص حجم المستوردات وزيادة الوفر من القطع الأجنبي ، ودعمها لتشجيع الصادرات الصناعية والزراعية على حد سواء . نجد أن هذه الاستراتيجية لم تتمكن من زيادة نسبة الصادرات الصناعية ، والإقلال من المستوردات الصناعية فقد تراجعت الصادرات الصناعية من (٣٧%) عام ١٩٩٠ إلى (٢٤,٣ %) عام ٢٠٠٥، ويعزى هذا إلى مجموعة من الأسباب نذكر من أهمها:

❖ إن سياسات التجارة الخارجية المرتبطة بأنظمة الاستيراد والتصدير والقطع الأجنبي وسعر الصرف لعبت دورا معيقا أمام القطاع الصناعي ، بالإضافة إلى تعطيل إمكانيات تحسين أداء المنشآت العامة القائمة، فقد عمل القطاع الصناعي العام والخاص أيضا ، خلف أسوار حمائية عالية أدت إلى تراكم مشكلاتها في ظل انعدام المنافسة الخارجية وحتى الداخلية لفترات طويلة وعلى الرغم من أن الشركات الإقليمية بدأت في مطلع العقد ، إلا أن القائمين على إدارة القطاع العام الصناعي لم يبادروا إلى إصلاحه من أجل تمكينه من امتلاك أدوات وشروط المنافسة الحقيقية داخليا وخارجيا.[١]

❖ وبشكل عام يمكننا تبيان سبب قصور الصادرات الصناعية عن تغطية المستوردات الصناعية إلى:[٢]

- تطبيق الحماية الكاملة على المنتجات الاستهلاكية دون تمييز ، وليس على المنتجات الوسيطة والاستهلاكية بدلا من العكس ولم تقترن هذه الحماية بسياسة ديناميكية لتشجيع التصدير، كما فعلت الدول الآسيوية التي اعتمدت على حماية متدرجة ومتنوعة في السوق الداخلية وبين تشجيع التصدير بكافة السبل إلى الأسواق الخارجية .
- غياب استراتيجية محددة ومعلنة للتنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة ، تصاغ من خلال رؤية شمولية تشكل الدستور الاقتصادي للبلد .
- اتخاذ قرارات استثمارية دون استكمالها بالسياسات والإجراءات التي تتطلبها هذه القرارات.
- عدم ايلاء بناء القاعدة التكنولوجية الوطنية الاهتمام وانعكس ذلك في تطوير الموارد البشرية ، وفق احتياجات الصناعة ، وفي تدعيم البحث والتطوير والابتكار وفي تنمية بيوت الخبرة الاستشارية الوطنية .

---

[1] – **الدباغ ، سامر، ٢٠٠٤ :إصلاح القطاع العام الصناعي ، مأخوذ عن الموقع www.Alalam.ekt.com .**

[2] – **أبو دان ، محمد صافي،٢٠٠٤ : واقع الصناعة السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر ، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق ، ص ٣٥ .**

- غياب شبه كلي للتمويل الصناعي ، إذ لـم يتجـاوز نـصيب الـصناعة مـن إجمـالي التـسليف المصرفي(٢,٤ %) حتى نهاية عام ٢٠٠٢ وحوالي(٤ %) عام ٢٠٠٥ ، وظل الصناعي السوري معتمدا على موارده ووسائله الخاصة في التمويل .
- عدم الاهتمام بمرحلة ما قبل الاستثمار ، من حيث القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية ، وما تعنيـه من دراسات فنية ودراسة السوق ، بما يفسر إلى حد كبير انخفـاض معـدلات التـشغيل وارتفـاع التكاليف .
- غياب سياسة متكاملة لتنشيط الصادرات الصناعية ، بما في ذلك إهمال إقامة المؤسسات التجاريـة المتخصصة بالتصدير لتشكل صلة الوصل الفعالة بين المنتج المحلي والمستورد الخارجي .
- محدودية منافسة الصناعة السورية في الأسواق الدولية (الجودة ، السعر ، التسويق) .
- إتباع سياسة التوجه للسوق الداخلية المتمثلة بسياسة الإحلال محل المستوردات إذ فشلت معهـا كـل التوقعات الايجابية التي كان مأمولا أن تتحقق ، فالاستيراد لم يتقلص بل تضاعف بمعدلات عالية.

بالإضافة إلى أن العديد من المصانع في القطاعين العام والخاص لا تستغل كامل طاقاتها الإنتاجية بـسبب ضعف التسويق في السوق المحلية ، فهذه السوق لديها حجم استيعاب معين ، وهناك سلع مستوردة مماثلة تنافس السلع في السوق المحلية، فهناك الكثير من الطاقات الإنتاجية تهدر، كما يحدث حاليا في صناعة الألبسة والنسيج.

مما سبق يمكن القول إن خطط التنمية لم تحدث التغيرات المطلوبة في بنية الاقتصاد السوري ، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة ، وهذا ما يشدد من تبعيـة الاقتـصاد الـوطني للـسوق العالميـة الرأسمالية، يبقى القطاع الأول (قطاع النفط) هو القطاع الرئيسي المصدّر، وإن الصناعات التـي أقيمـت لـم تحقق الترابط والتكامل بين الصناعات بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة . وبهدف إزالـة العقبات التي تقف في وجه التطور الصناعي ومن أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشـرة تـم انعقـاد "مؤتمر الصناعة الأول " [1] للوقوف بشكل مباشر على واقع الصناعة السورية وما تواجهـه مـن صـعوبات وتحديات تفرضها الشراكات والاستحقاقات العديدة القادمة .

ولهذا لابد من اتخاذ مجموعة من القرارات لتطوير القاعدة الإنتاجية وتحديثها عبر نقل التكنولوجيا العالمية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال وتسهيل إجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وإزالة القيود المفروضة عليها بما يعزز القدرة التنافسية للسلع والبضائع الوطنية في الأسواق الداخلية والتصدير إلى الأسواق الخارجية في السنوات القادمة .

---

[1] – من اجل تطوير الصناعة السورية ، مؤتمر الصناعة الأول ، يهدف إلى صياغة وإصدار القرارات اللازمة التي من شأنها تحفيز العمل الصناعي في سورية في مناخ اقتصادي يمنح الصناعي السوري والمستثمر العربي والأجنبـي كـل القـدرات المتاحـة والمتوافرة التي تؤهله لصناعة منتج بمواصفات عالمية وبأسعار تنافسية ، والاستعداد للمساهمة فـي حـل المـشكلات التـي تتعرض لها الصناعة الوطنية في إطار شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص من شـأنها النهـوض بالاقتـصاد الـوطني وصناعة تنمية مستدامة ، عقد المؤتمر في ١٨ / ٥ / ٢٠٠٥ ، مأخوذ من الموقع : www.Iqtissadiya.com .

و يمكن القول أن التوازن الاقتصادي لسياسة التجارة الخارجية يفرض ضرورة تركيز الجهـود علـى ترشـيد الاستيراد وبذل الجهود القصوى لزيادة الصادرات السورية وخاصة منتجات الاستهلاكين الوسيط والنهائي لأجل تغطية الحاجات المتزايدة من مستوردات الأصول الثابتة . إن تعظيم قيمة المستوردات يفرض العودة إلى دراسة الإنتاج المحلي وإعادة النظر في المواد الضرورية الواجب استيرادها وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو ضـبط تكاليف الإنتاج وزيادته نوعا" وكما" سيؤدي إلى انخفاض حجم المستوردات السورية ، وخاصة كتلة مـستلزمات الإنتاج الصناعي السوري وسيؤدي إلى زيادة حجم الصادرات .

وكذلك لا بد من ترشيد الاستيراد للمواد المماثلة في الإنتاج المحلي ، ولاسيما الإنتاج الزراعي ، على الرغم مما حققه من فائض في المواد الاستهلاكية ،و مع ذلك نجد أن القطاع الخاص يقوم باستيراد نفس هذه المواد ، وما يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار المواد المنتجة محليا" ، وزيادة الطلب على المواد المستوردة واستهلاكها ، علـى الرغم ، كما ذكرنا سابقاً، من تحقيق فوائض في هذه المواد . وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٢٧) بعض المواد الزراعية المستوردة والمصدرة في سورية لعام ٢٠٠٥ ألف ليرة سورية

البيان	الصادرات	المستوردات
الضأن	٩٣٢٥٢٩٥	٧١٩٢٤٥
الدواجن	١٣٩٦٣٩	١٤٤٩٥٤
بطاطا	٢١٠٩٣	١٨٨٤٧٤
فستق	٢٠١٩٣٠	٧١٥٤٢
باذنجان	٢٠٢٩١	٢٧٤١٠
حمضيات	٢٩٠٩٠	٥٧٤١٠
بذور القطن	٦٦٨٨٢	١١٧٦٢٠
زيت بذور القطن	٢٨١٠٨	١٨٥١٨٧
زبده	٢٦٣٥٧	٢٤٠٥٧٩
متة	–	١٤٧٢٤٩٢
حنطة	٢٤٢٠٣١٢	٦٢٦٢١٧٧
سكر مكرر	–	٦٩٢٦٩٩٥
المجموع	١٢٢٧٨٩٩٧	١٦٢٨٩٨٦٨

المصدر :المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٦ ، المكتب المركزي للإحصاء .

يبين الجدول السابق أن هناك بعض المواد الزراعية قد حققت فائضا كبير قابلا" للتصدير، لنجد في المقابـل أن نفس السلع الزراعية والحيوانية يتم استيرادها بأثمان مرتفعة تفوق بكثير أسعار المواد المحلية . ممـا يعنـي أن هناك (١٦ مليار) ليرة سورية يتم هدرها في مواد تستورد من الخارج على الرغم من توفرها محليا" و بـشكل كبير ، كان بالإمكان الاستفادة منها في تطوير الإنتاج الزراعي والصناعي ، وبالتالي تخفيف وطـأه العجـز التجاري وزيادة الصادرات على المستوردات . تدل هذه الزيادة في استيراد المواد غير الضرورية على :

- تغيير النمط الاستهلاكي في القطر .
- زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية بدلا من الاعتماد على الإنتاج المحلي فـي تـأمين مـستلزمات السكان الغذائية .

- أن الاستيراد المتزايد يدل على أن إجراءات تسويق وتصريف فوائض الإنتاج المحلي لا تزال ناقصة وغير كافية . ولا بد من اتخاذ إجراءات تدابير أخرى تتعلق بتسويق وتصريف فائض الإنتاج الزراعي و إلغاء الحلقات الوسيطة مابين مراكز الإنتاج والاستهلاك ففي ضوء محدودية الاستيعاب المحلي للأسواق المحلية لمنتجات القطاع الزراعي فإن هذه المحاصيل والإنتاج تنعكس سلباً على مداخل المزارعين من جراء انخفاض الأسعار ، وبالتالي تناقص في مساحة الأراضي المزروعة من هذه المواد التي تنخفض أسعارها .

أن مليارات الليرات السورية التي تهدر في استيراد المواد غير الضرورية والمتوفرة محليا ، يمكن توفيرها واستخدامها في استيراد المواد الضرورية وإمكانية تحويل العجز في الميزان التجاري إلى فائض إذا تم الاستغناء عن هذه المستوردات إلى قطاع زراعي صناعي يعود على السكان والقطر بفوائد اقتصادية كبيرة.

أن هذا يستلزم العمل على عدة محاور منها :

١. التكامل بين الزراعة والصناعة المرتبطة بها كصناعة الآلات الزراعية والأسمدة يضمن النهوض بهذه الصناعات ، وبذلك فإن أي تطور يحدث في القطاع الزراعي سوف يترتب عليه نتائج تنعكس على القطاع الصناعي ، حيث أن ارتفاع الإنتاجية الزراعية نتيجة استخدام المكننة الزراعية يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ،انخفاض الأسعار ، وبالتالي زيادة مستوى الأرباح التي يمكن أن تستخدم لتطوير قطاع الصناعة .
٢. أن عمليات التسويق للصادرات الزراعية لا تزال تعاني من مجموعة من العوائق الأمر الذي يساهم في استيراد للمواد المتوفرة محليا ، و إبقاء الإنتاج المحلي في الأسواق الداخلية ، وما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعره وتأثيره على المنتجين لهذه السلع ، وبالتالي إلى تقلص المساحة المزروعة لإنتاج هذه المواد واتساع الفجوة الغذائية ، لذلك ولتجاوز هذه السلبيات لابد من اتخاذ إجراءات تساهم في تصدير الفائض الزراعي بما يحقق الربح ، وتقليل للمستوردات غير الضرورية .
٣. ضرورة تشديد الرقابة على الصادرات الزراعية السورية للتأكد من سلامة وتطابق الصادرات مع المواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية ، حتى لا يؤدي ذلك إلى تشويه سمعة الصادرات السورية.
٤. ضرورة تطوير الصناعات الزراعية بحيث نستطيع تصنيع فائض المنتجات الزراعية ، لتصبح قابلة للتخزين ، للاستفادة منها خارج مواسمها .
٥. إتباع استراتيجية تنمية شاملة زراعية صناعية تعتمد أساسا على الفروع والمجالات التي تحقق قيمة مضافة عالية وتعزز بالتالي الكفاءة التنافسية لاقتصادنا .
٦. إعادة النظر في الإنتاج الزراعي وتحسين النوعية وتخفيض التكلفة ورفع المردود والاعتناء بالتصنيع والتعبئة والتغليف بهدف رفع قدرة النفاذ للسلع الزراعية السورية للأسواق الخارجية .
٧. أن القطر العربي السوري لازال يعتمد على الاستيراد في تأمين بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي غير المتوفرة في القطر ، وقد سمح للقطاع الخاص باستيراد (الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والجرارات)هذه المواد . من الملاحظ أنه على الرغم من الخطوات الكبيرة التي حققها القطر في مجال هذه الصناعات ، إلا أنها ما تزال دون المستوى المطلوب ، حيث أنها لا تلبي حاجة الزراعة

منها مما يضطر القطر لتأمين ما يحتاجه عن طريق الاستيراد، وهذا يقتضي تطوير فروع الصناعات الزراعية.

٨. أن فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الكمالية المستوردة من شانه أن يؤدي إلى زيادة قيمة هذه السلع وجعلها متوازنة مع كلفة البضائع المنتجة محليا"، بل وتزيد عنها في أغلب الحالات حتى تتمكن البضائع الوطنية من الوقوف أمام المزاحمة أو المنافسة التي تسببها البضائع الأجنبية الموجودة في السوق الداخلية ، بمعنى آخر ، إن فرض رسوم جمركية مرتفعة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع الكمالية المستوردة ، مما يجعل السلع المحلية المماثلة في وضع أفضل في السوق المحلية.

وبذلك تشكل الرسوم على المستوردات أهم أنواع الرسوم الجمركية من أجل تحقيق درجة الحماية الاقتصادية المناسبة بواسطة الرسوم الجمركية تجب معرفة درجة الحماية المطلوب تحقيقها لكل صنف من الأصناف وحمايتها والواردات الواجب تحقيقها للخزينة ، إلا أنه يجب عدم المغالاة في فرض الرسوم الجمركية ، حتى لا تستكين الصناعة الوطنية لهذه الحماية وتتوقف عن مواكبة تطور الصناعات الأجنبية .

إذا"إن السياسات الإنتاجية في أي اقتصاد تلعب دورا" هاما" في التأثير على حجم الإنتاج في السلع المختلفة بهدف زيادته ، لتأمين الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض بغية تأمين السيولة اللازمة لاستيراد الاحتياجات من السلع المختلفة ، والتي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تعاني من عجز دائم في الميزان التجاري . كما أنه لابد من تغيير في البنية الهيكلية للإنتاج الزراعي والصناعي لكي يتوافق مع متطلبات السوق الدولية، وهذا يتوقف على مدى فعالية السياسة الزراعية والسياسة الصناعية في إطار استراتيجية التنمية المعتمدة .

٢-٢-٣ – قطاع النفط والتجارة الخارجية في سورية :

يلعب النفط دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي ، فهو المصدر الأساسي للعملات الصعبة في البلدان المصدرة للنفط، ويساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ، ويشكل نسبة كبيرة من صادرات هذه البلدان التي شكلت بدورها حوالي (5%) من إجمالي الصادرات العالمية في السنوات السبع السابقة [١] .

وفي سورية ، لعب النفط منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية–الاجتماعية ، وكانت الصادرات النفطية مصدراً هاما للحصول على العملات الصعبة الضرورية لتحقيق ما أمكن من أهداف هذه التنمية ، خاصة بعد الاكتشافات الجديدة والإنتاج المتزايد للنفط الخفيف بكميات كبيرة خلال الفترة (1985-1999) فقد ارتفع إنتاج النفط الخام في سورية من (7852.6) ألف طن سنوياً خلال النصف الأول من الثمانينات (1980-1984) إلى (11742) ألف طن سنوياً خلال النصف الثاني من الثمانينات "1985- 1989" و (26460) ألف طن سنوياً خلال فترة التسعينات "1990-1999" علماً بأنه بدأ بالانخفاض منذ عام 1996 ليصل إلى (24301) ألف طن سنوياً عام 2002 [٢].وإن النفط الخام السوري ينتج ويصدر في إطار اتفاقيات مع شركات أجنبية تتقاضى مبالغ كبيرة لتغطية نفقاتها أو على شكل أرباح إلى الخارج .[٣]

[1] – جوني، عز الدين، ٢٠٠١ : تصدير النفط الخام السوري ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ص ٣٠٨ .

[2] – المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة – المكتب المركزي للإحصاء – دمشق .

[3] – جوني، عز الدين 2001 : التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي – دار الرضا للمعلومات – دمشق ص 263 .

٢-٢-٣-١- دور صادرات النفط الخام في الصادرات السورية :

شكلت صادرات النفط الخام القسم الأكبر من الصادرات السورية الإجمالية خلال الفترة المدروسة ، وهـذا ما يوضحه الجدول رقم (٢٨) :

جدول رقم /٢٨/ تركيب صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (1980-2005)

الأعوام	صادرات النفط		الأعوام	صادرات النفط	
	القيمة مليون ليرة سورية	نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية %		القيمة مليون ليرة سورية	نسبتها إلى إجمالي الصادرات %
1980	6523	63	1993	21007	59
1981	5621	61	1994	20605	52
1982	5939	51	1995	24751	55
1983	5195	54	1996	28520	64
1984	4587	49	١٩٩٧	٢٤٣٩٦	٥٥
1985	4759	48	1998	15473	48
1986	2188	25	1999	24470	63
1987	7871	33	2000	162986	75
1988	6625	24	2001	168994	69
1989	9139	27	2002	196253	62
1990	16499	34	2003	165736	62.3
1991	17218	44	٢٠٠٤	١٣٥٧٩٠	٥٤,٥
١٩٩٢	٢٠٧٧٤	٥٩	٢٠٠٥	١٧٨٧٢١	٤٢,١

المصدر : النشرات الربعية المصرف المركزي للأعوام المذكورة .

تشير بيانات الجدول رقم (٢٨) إلى :

- ارتفاع نسبة الصادرات النفطية خلال النصف الأول من الثمانينات لتتراجع هذه النسبة بشكل حـاد فـي النصف الثاني من الفترة نفسها من (63%) عام 1980 إلى(27%) عام 1989 ويعزى هذا التراجـع إلى التباين في الكميات المنتجة من النفط خلال هذه الفترة ، وزيادة كميات النفط المخصـصة للتكريـر وإلى تغير واختلاف الأسعار ، إلى انخفاض أسعار النفط الخـام العالميـة مـن (24) دولار للبرميـل عام 1981 إلى (13) دولار للبرميل عام 1986 .

- شكلت الصادرات النفطية نـسبة مرتفعـة مـن إجمـالي صـادرات القطـر الـسلعية خـلال الفتـرة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، فقد ارتفعت هذه النسبة من (24%)عام 1990 إلى(75 %) عام 2000 و(62.5%) عام 2003 ويعزى ذلك إلى انتعاش أسعار النفط الخام العالمية ، حيث وصل سعر البرميل في سلة أوبك إلى(22.7) عام 2000 و(31.5) دولار عام 2003 بعد أن كان(9.9) دولار في عام 1999 . أما أدنـى مستوى لهذه النسبة بلغت في عام 1998 (48%) الذي شهد انهياراً حاداً في أسعار النفط الخام العالمية ، مما ترك آثاراً سلبية جداً على قيم الصادرات النفطية ونسبتها وبالتالي على الميزان التجاري الـسوري. لقد ترافق تطور الصادرات النفطية ، تطور في الصادرات الإجمالية فقد كان الارتباط شديدا" بين تطور الصادرات الإجمالية والصادرات من النفط الخام خلال الفترة المدروسة (١٩٨٠- ٢٠٠٣)، فقـد بلـغ

معامل الارتباط البيرسوني $r_{xy}=0.98$ ، فحينما ارتفعت الصادرات النفطية خلال الفترة (١٩٨٠–١٩٩٩) من (٦٥٢٣) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ إلى (١٦٤٩٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٩ ، ارتفعت الصادرات السلعية من(٨٢٧٣) مليون ليرة عام ١٩٨٠ إلى (٣٨٨٨٠) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٩. من جهة أخرى حينما انهارت أسعار النفط عامي(١٩٨٦ – ١٩٩٨) إلى (٢١٨٨ – ١٥٤٧٣) مليون ليرة سورية على التوالي بالمقابل انخفضت قيمة الصادرات السلعية للعامين نفسهما من(٦٥١٩٩) مليون ليرة سورية إلى (٣٢٤٤٣) مليون ليرة سورية .

إن الإنتاج المتزايد للنفط الخفيف بكميات كبيرة خلال الفترة (1985-1999) ، ساهم في انخفاض بل انعدام المستوردات النفطية وتم الاستعاضة عنها بالنفط الخفيف ، لترتفع هذه النسبة في عامي (2000-2005) إلى(3.8 % , 6.8%) على التوالي وذلك نتيجة الحاجة إلى بعض الأنواع من المشتقات النفطية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول (٢٩) تطور قيمة المستوردات النفطية ونسبتها إلى إجمالي المستوردات السلعية في سورية للفترة (1980-2005)

العام	مستوردات النفط		العام	مستوردات النفط	
	القيمة مليون ليرة سورية	نسبتها إلى إجمالي المستوردات السلعية %		القيمة مليون ليرة سورية	نسبتها إلى إجمالي المستوردات السلعية%
1980	4104	19.5	1994	725	-
1981	6784	25.2	1995	318	-
1982	5751	26.9	1996	808	-
1983	5319	26.1	1997	1426	-
1985	4081	26.2	1998	1237	-
1986	1842	14	1999	610	-
1987	5343	15	2000	7072	3.8
1988	1946	8	2001	9390	4.3
1989	1043	4	2002	-	–
1990	551	3	2003	8003	3.5
1991	356	-	٢٠٠٤	٢١٤٧٤	٦,٥
1992	579	-	٢٠٠٥	٢٩٥٣٧	٦,٨
1993	1815	-			

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1981-2006). المكتب المركزي للإحصاء .

إن تراجع كميات النفط المنتجة في الأعوام (2000- 2005) من (١٨٦٤١) ألف طن عام ٢٠٠٠ إلى (١٠١٩٩) ألف طن عام ٢٠٠٥ أدت إلى زيادة الاستيراد ، ونتيجة تخفيض القيود على المستوردات من خلال اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى والاتفاقيات الثنائية التي تم تعويضها بارتفاع أسعار النفط عام 2003 ، لقد أدى ارتفاع تكلفة المازوت المستورد والتي بلغت عام 2003 ما قيمته (600) مليون دولار ، والتي بلغت عام 2004 ما قيمته مليار دولار لتغطية حاجة البلاد الرئيسية من هذه المادة والتي تقدر بـــ

2.4 مليون طن وبلغت حوالي 915 مليون دولار في عام 2005 وفق الأسعار المقدرة في الموازنـــة العامـــة للدولة[1].

إن تصاعد أهمية صادرات سورية من النفط الخام خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة خفف الضغوط على ميزان المدفوعات من جهة ، ولكنه من جهة أخرى زاد من درجة تأثر هذا الميزان بتقلبات ســوق الــنفط العالمية ، كما حدث في عامي (1986-1998) من خلال حدوث انخفاض شديد في أسعار النفط الخام .

وتجدر الإشارة هنا ، إلى العلاقة القوية بين تطور قيم صادرات سورية من النفط الخام من جهة، وتطور قيم مستورداتها السلعية الإجمالية من جهة أخرى خلال الفترة (1980-2004) ، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط المحسوب بين تغير هاتين الظاهرتين $R_{xy} = 0.99$ مما يعني أن (٩٤ %) تقريبـــاً مـــن التغيـــرات فـــي قـــيم الصادرات من النفط الخام خلال الفترة المدروسة رافقها تغير في الاتجاه نفسه (زيادة أو نقــصاناً) فـــي قـــيم المستوردات السورية السلعية الإجمالية ، مما يؤكد مرة أخرى اعتماد الاقتصاد السوري الكبير على موارد البلاد النفطية انتاجاً وتصديراً ، على الرغم من أن انخفاض نسبة الصادرات النفطية في عام 2003 لا يعــود بــشكل أساسي إلى تطور في قيم الصادرات السورية غير النفطية ، وإنما ترجع إلى انخفاض كميات إنتاج النفط الخـــام نتيجة نضوب بعض الآبار النفطية وخاصة أن التوقعات تشير إلى انخفاض مطرد في الإنتاج النفطـــي للفتـــرة القادمة .

٣-٢-٤ –تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الرئيسية :

في دراستنا لتحليل العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية والقطاعين (الزراعة ، الصناعة) سنختار مؤشرا يمثل كل عامل من تلك العوامل ويعكس تأثيره في الصادرات السلعية وذلك باستخدام سلسلة زمنية تمتد من عام (١٩٨٠– ٢٠٠٤) والانحدار المتعدد كونه الطريقة المثلى و الأسلوب ا لأكثر استخداما فـــي تحليـــل العلاقـــة السببية بين قطاع التجارة الخارجية وقطاع الزراعة والصناعة اخترنا المؤشرات التالية :

١-الصادرات السلعية (كمؤشر عن قطاع التجارة الخارجية) .

٢-الصادرات الزراعية (كمؤشر عن قطاع الزراعة) .

٣-الصادرات الصناعية (كمؤشر عن قطاع الصناعة)

٢-٢-٤-١- دراسة العلاقة بين الصادرات السلعية و صادرات الزراعة و الصناعة :

لدراسة العلاقة بين إجمالي الصادرات و الصادرات من قطاعي الزراعة والصناعة قمنا بإدخـــال البيانـــات إلى الحاسب وباستخدام برنامج SPPS نجد ما يلي :

أن معادلة الانحدار الممثلة للعلاقة بين الصادرات السلعية والصادرات (الزراعية والصناعية):

علاقة خطية على الشكل :

$$Y = a_0 + a_1 x_1 + a_2 x_2$$

---

[1] -**المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٥ ، المكتب المركزي للإحصاء .**

وبحساب الثوابت نجد أن :

$$\tilde{Y} = 5.226 + 0.060x_1 + 6.984x_2$$

ولدراسة قبول هذا التمثيل الرياضي وفعاليته :

١- إن إشارة (a_1 , a_2) الموجبة تعود لعلاقة الارتباط بين المتغيرين (x_1, x_2)، كذلك تـدل علـى أن التغير النسبي في المتغير التابع أقل من التغير النسبي في المتغيرات المستقلة .

٢- لقد بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.96$ وهي تؤكد صحة التمثيل ومتانة العلاقة بـين المتغيـرات المستقلة والمتغير التابع وتدل على أن ٩٦ % من التغير في قيمة الصادرات السلعية يمكـن تحديـده من خلال هذه المتغيرات ، كما أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت ($r=0.98$) وهـي تؤكـد متانـة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتي تحسب موضوعيتها من خلال العلاقة التالية :

$$t_r = \frac{r\sqrt{n-m}}{1-r^2}$$

ونذكر هنا أن قيمة (r) تكون موضوعية باحتمال ٠,٩٥ عندما تكون $t_r > 2$ وقـد بلغـت قيمـة t_r هنـا (٦٩,٣) وهي تؤكد موضوعية معامل الارتباط .

٣-بلغت قيمة معامل فيشر الفعلية المحسوبة من العلاقة :

$$F = \frac{\delta^2_{\tilde{y}}}{S^2_{y\tilde{y}}} \cdot \frac{n-m}{m-1} = 240.69$$

وهي أكبر من قيمة (F) النظرية البالغة (٥,٣٢) من أجل($v_1=1$, $v_2=8$) وهذا يعنـي أن قيمـة (R^2) موضوعية باحتمال ٠,٩٥ وأن المعادلة الخطية الممثلة للعلاقة هي معادلة صحيحة وموضوعية وتدل قيمة (a_1) على مقدار التغير في قيمة الصادرات السلعية نتيجة تغير (X_1) قيمة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ، وتدل قيمة a_2 على مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة تغيـر (X_2) قيمـة الصادرات الزراعية بمقدار وحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ونستنتج من هذه المعادلة أن الأثر الأكبر لهذه المتغيرات في قيمة الصادرات السلعية يعود إلى معدل مساهمة الصادرات الزراعية في قيمـة الـصادرات السلعية ٦٩٨، مما يدل على أن الصادرات الزراعية تؤثر في الصادرات السلعية أكثر مـن تـؤثر الـصادرات الصناعية . الأمر الذي يتطلب إعطاء الأهمية الأكبر في تطوير الصادرات الصناعية وبالتـالي إيـلاء القطـاع الصناعي اهتماما كبيرا لتطويره وتحقيق زيادة في إنتاجيته والانتقال من اقتصاد يعتمد علـى تـصدير المـواد الأولية إلى اقتصاد صناعي يعتمد في تمويله على الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة .

وأن الارتباط القوي بين قطاع التجارة الخارجية والقطاع الزراعي ، يدعو إلى ضرورة تطوير الصناعات الزراعية، بحيث تستطيع تصنيع فائض المنتجات الزراعية وضرورة القيام بدراسة الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات الزراعية لتصبح هذه المنتجات قادرة على المنافسة من حيث الجودة والنوعية والتكلفة . إذ أنـه علـى الرغم من الايجابيات التي تحققت نتيجة الإجراءات الحكومية المتبعة ، مازالت هذه الإجراءات تحتاج للمزيد من

الدعم لتجاوز السلبيات المرافقة للإيجابيات . وهذا يقتضي معالجة موضوع فائض الإنتاج الزراعي ، الذي أصبح من المشكلات التي بدأت سورية تعاني منها . حيث ظهر فائض زراعي مصيره التلف بسبب ضيق ومحدودية السوق المحلية ، وعدم قدرتها على استيعاب كامل الإنتاج مع عدم توافر الأسواق الخارجية لتصديره.

وكذلك فإن العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي تدعو إلى زيادة نسبة الصادرات الصناعية والعمل على تغيير بنية الصادرات السورية وتنويعها ، من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات لتطوير القاعدة الإنتاجية وتحديثها عبر نقل التكنولوجيا العالمية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال من تسهيل لإجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وإزالة القيود المفروضة عليها بما يعزز القدرة التنافسية للسلع والبضائع الوطنية في الأسواق الداخلية والتصدير إلى الأسواق الخارجية .ذلك أن ظاهرة نقص الإنتاج الصناعي تنعكس بشكل سلبي على التجارة الخارجية ، ويقلل من مقدار السلع المعدة للتصدير ويزيد الطلب على الاستيراد من السلع الأجنبية .

و إذا أردنا معرفة مدى استجابة أو حساسية التابع (الصادرات السلعيةy) للتغير في المتحول المستقل (الصادرات الصناعيةx_1) . نقوم بحساب مرونة التابع التي تعطى بالعلاقة[1] :

$$E_x = y'.\frac{X}{Y}$$

ولإيجاد قيمة التابع عند قيمة الصادرات الصناعية في عام ٢٠٠٥مليارسورية $X_2 = 55.319$ نعوض هذه النقطة في التابعY :

$$Y = a_0 + bX$$
$$\tilde{Y} = 3.738 + 5.682X$$
$$Y' = 5.682$$
$$E_X = 5.682 * \frac{55.319}{249.319} = 1.3$$

وهذا يعني أنه تغيرت الصادرات الصناعية بمقدار ١% فإن الصادرات السلعية سوف تتغير بمقدار ١,٣% بنفس الاتجاه وهذا ما يؤكد أهمية الصادرات الصناعية ودورها في زيادة أو نقص الصادرات السلعية .

أما فيما يخص مرونة الصادرات السلعية بالنسبة للصادرات الزراعية نجد أن :

$$Y = a_0 + bX$$
$$\tilde{Y} = 6.8 + 7X$$
$$Y' = 7 \Rightarrow E_x(y) = 7\frac{35.530}{249.014} = 1$$

هذا يعني أنه عندما يطرأ تغير في قيمة الصادرات الزراعية بمقدار ١% فإن الصادرات السلعية سوف تتغير بمقدار ١% بنفس الاتجاه .

---

[1] – حجير ، سمير ، عبيدو أميرة ، سليمان محمد ، النباش مأمون ، ٢٠٠٣ : مبادئ الرياضيات ، منشورات جامعة حلب ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ص٢٢٠.

ولمعرفة مدى تأثر الصادرات الصناعية والزراعية بالمتغيرات الاقتصادية سوف نقوم بدراسة العلاقة بين الصادرات (الصناعية والزراعية) مع الزمن .

١. الصادرات الصناعية : من شكل الانتشار نجد أن المعادلة الممثلة للعلاقة بين الصادرات الصناعية والزمن هي من الشكل :

$$Y_t = a_0 + a_1 t + a_2 t^2$$

$$\tilde{Y_t} = 9.25558 - 2.17572t + 0.150313t^2$$

$$R^2 = 0.80$$

$$r = 0.89$$

وهذا ما يظهر جودة التمثيل ومتانة الارتباط ،و للتأكد من موضوعية r نحسب

$$F = 14.35$$

$$F'(2,7) = 4.74 \Rightarrow F > F'$$

٢. وكذلك الحال بالنسبة للصادرات الزراعية وعلاقتها مع الزمن نجد أن المعادلة الممثلة للعلاقة هي من الشكل:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + a_2 t^2$$

$$\tilde{Y_t} = 6.47013 - 2.20098 + 0.14507t^2$$

$$R^2 = 0.85$$

$$r = 0.92$$

$$F = 19.6$$

$$F' = 4.74 \Rightarrow F > F'$$

توضح التقديرات السابقة أعلاه أن السياسة الاقتصادية المتبعة في سورية تتسم بكونها سياسية إنمائية تعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والصادرات ، إلا أن هذا التوازن يختلف من قطاع لآخر ، فبينما نجد تحيزا" في قطاع الصناعة (بلغت المرونة المحتسبة ١,٣) ، مقابل تحيزا" أقل شدة بالنسبة للقطاع الزراعي (بلغت المرونة المحتسبة ١) . هذا يعنى أن مرونة الطلب الدخلية على السلع الصناعية هي من مرونة الطلب الدخلية على المواد الأولية ، وهذا يعنى أن نسبة كبيرة من الدخل تخصص للإنفاق على السلع الصناعية على أساس الميزة النسبية ، ولكن الإنتاجية تكون أقل ، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات وذلك على عكس ما يحدث في الدول الصناعية[1]. فالقطاع الصناعي في سورية يحتوي على القطاع الاستخراجي والتعديني والصناعات التحويلية ، ولقد تغير الاهتمام بهذا القطاع في السنوات الماضية وزادت طاقات الإنتاج الأصلية لهذا القطاعات ، إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه في زيادة الصادرات غير النفطية إذ لم يتغير هيكل و تركيب قطاع الصناعة، والاتجاه نحو تحسين حصة الصناعة التحويلية في الإنتاج المحلي الإجمالي لهذا القطاع ، وكذلك فانه لم يسهم في زيادة للصادرات الصناعية غير النفطية ، وكان ذلك نتيجة لضعف التخطيط الذي أدى إلى اتجاه الاستثمار بشكل كبير نحو الصناعات الخفيفة ذات المردود السريع كالصناعات الغذائية ، المشروبات الغازية ، والتي أدت إلى زيادة كمية الإنتاج ، إلا أنها لم تؤد إلى جودة

---

[1] **مأخوذ عن الموقع الالكتروني : ٢٠٠٣ : وقائع من ندوة أثر اتفاقيات تحرير التجارة على القطاع الصناعي ، التي أقامتها وزارة الصناعة السورية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية . لدول غربي أسيا ، الاسكوا ، ومع الاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة العربية .** www.syrianeconomy.com

نوعيته، ومازال القطاع الصناعي في سورية ضعيف الأداء عند مقارنته بالدول النامية التي حققت تطورات صناعية تكنولوجية في قطاعاتها الصناعية .

و يكتسب نمو القطاع الزراعي أهمية خاصة في الاقتصاد السوري ، فهو ليس مصدرا للغذاء فقط ، بل هو مصدر للعملة الأجنبية أيضا و وقد سلك هذا القطاع سلوكا" تنمويا" مقبولا" خلال الفترة التخطيطية ، وخاصة في مجال زراعة الحبوب ، كما كانت الزراعات الأخرى المخصصة للصناعة الزراعية مهمة أيضا" في مجال استراتيجية التنمية الموجهة للصادرات (وخاصة القطن) فنمو هذا القطاع يسهم في تنويع القاعدة التصديرية ، ويوفر مزيدا من العملة الأجنبية لتمويل الجهود التصنيعية والمستوردات إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من مجموعة من المعوقات التي تعترض عملية التسويق والتصدير للمنتجات الزراعية :

١. تدهور أسعار المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه سنويا .
٢. عدم وجود خطط محددة لاستيعاب هذا الإنتاج عن طريق إيجاد أسواق خارجية .
٣. عدم وجود نظام تأمين للإنتاج الزراعي .
٤. ضعف عمليات الإرشاد والتسويق والتصدير للمنتجات الزراعية .
٥. ضعف قدرات النقل البحري و الجوي ،مع ظهور بوادر تحسن على النقل البري بعد الانضمام إلى اتفاقية TIR ، إلا أن ارتفاع أسعار العبور البري مع الدول المجاورة،من المعوقات الرئيسية في عملية التصدير .

٢-٢-٤-٢- دراسة العلاقة بين أكثر من متغيرين سيتم باستخدام " التحليل الباثي " [1] :

هي نماذج أحادية الاتجاه تعتمد على تحليل العلاقة بين المتغيرات في نماذج سببية مبنية على نظريات علمية ، ويحتوي النموذج السببي على عدة مغيرات مستقلة وعدة متغيرات تابعة وتوجد علاقة سببية مباشرة وغير مباشرة عبر متغيرات وسيطية ، إن المعامل الباثي يساوي قيمة معامل الانحدار الجزئي وسمي الباثي بسبب امكانية تحليل معامل الارتباط بين متغيرين إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة تصل بين المتغيرين عبر مسارات (path's) في النموذج السببي .

ترتب المتغيرات وفقا لأولويتها السببية حيث تنعدم العلاقة العكسية ويفترض أن تقاس المتغيرات بالانحرافات عن الوسط الحسابي بالوحدات المعيارية .

ويستخدم المعادلات التالية :

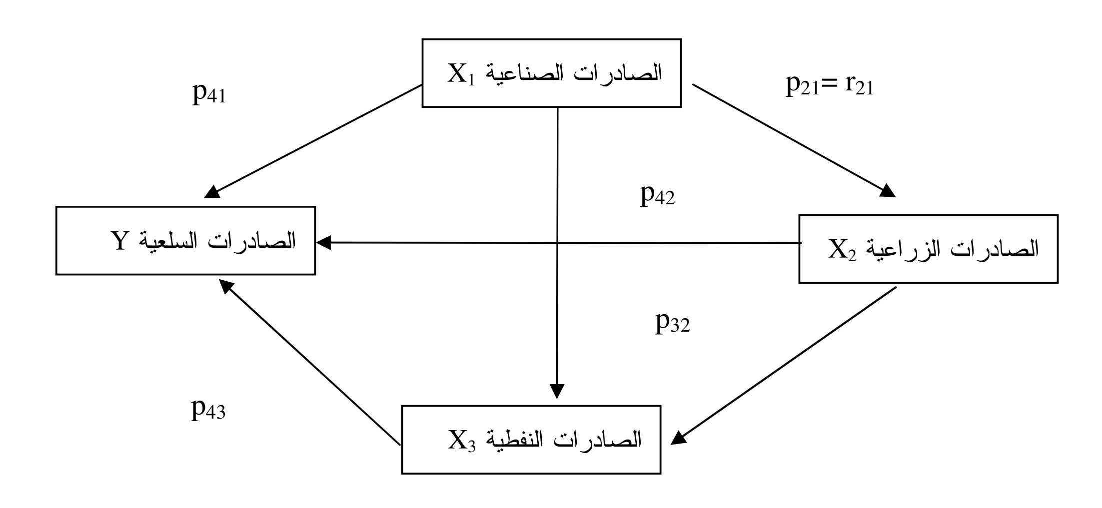
$$
\begin{aligned}
Z_1 &= \mathrm{Re} \\
Z_2 &= \beta_1 Z_1 + R_u \\
Z_3 &= \beta_1 Z_1 + \beta_2 Z_2 + R_W \\
Z_4 &= \beta_1 Z_1 + \beta_2 Z_2 + \beta_3 Z_3 + R_V
\end{aligned}
$$

---

1 – **M.G.Kendall and C.A.O,Moir cheartaish .Bath analysis and Moded Building ,UFS tech .Boll .No . 2/ tech414 London mar . 1997 .** **للمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم (٢)**

ويوضح الرسم البياني التالي النتائج النهائية للتحليل الباثي ، علما أن المعاملات الباثية والتي تقيس الأثر المباشر بين المتغيرات موجودة بين أقواس ، في حين أن معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات ، موجودة بدون أقواس ، كما وأن الفرق بين القيمتين يمثل قيمة الآثار غير المباشرة بين المتغيرين عبر بقية المتغيرات :

كما هو موضح بالشكل التالي:



الشكل البياني رقم (٦) الرسم البياني للنتائج النهائية للتحليل الباثي

واعتمادا على الأسس المنطقية فقد تم التوصل إلى النموذج السببي أحادي الاتجاه وقد أدخلت القيم التي تمثل المتغيرات المدروسة إلى الحاسب فحصلنا على الجدول الارتباطي التالي :

	y	X1	X2	X3
y	١	٠,٩٤٧٨	٠,٩٨٣٤	٠,٩٨٦٤
X1	٠,٩٤٧٨	١	٠,٩٥٣٥	٠,٨٨٦٠
X2	٠,٩٨٣٤	٠,٩٥٣٥	١	٠,٩٥٤٥
X3	٠,٩٨٦٤	٠,٨٨٦٠	٠,٩٥٤٥	١

المصدر : حسب من قبل الباحث .

ويمكن استخدام معاملات الارتباط في الجدول السابق لإيجاد المعاملات الباثية كما يلي : أ- من معادلة الانحدار $Z_3 = \beta_1 Z_1 + \beta_2 Z_2$

يمكننا الحصول على P 31 , P32 وذلك باستخدام إحدى الطريقتين الآتيتين :

الطريقة الأولى :

$$\beta_{31.2} = P_{31} = \frac{r_{31} - r_{32} r_{21}}{1 - r_2^2 1}$$

$$P_{31} = \frac{0.8860 - (0.9545)(0.9535)}{1 - (0.9535)^2} = -0.2651$$

$$\beta_{32.1} = P_{32} = \frac{r_{32} - r_{31}r_{21}}{1 - r_2^2 1}$$

$$P_{32} = \frac{0.9545 - (0.8860)(0.9535)}{1 - (0.9535)^2} = 1.2068$$

الطريقة الثانية : باستخدام المصفوفات :

$$R.\beta = V$$
$$R^{-1} * V = \beta$$

من معادلة الانحدار :

$$Z_4 = \beta_1 Z_1 + \beta_2 Z_2 + \beta_3 Z_3$$

$$\overset{R}{\begin{bmatrix} 1 & 0.9535 & 0.8860 \\ 0.9535 & 1 & 0.9545 \\ 0.8860 & 0.9545 & 1 \end{bmatrix}} \rightarrow \overset{R^{-1}}{\begin{bmatrix} +11.8623 & -14.3827 & +3.2171 \\ -14.3827 & +28.6824 & -14.6343 \\ +3.2171 & -14.6343 & +12.1186 \end{bmatrix}}$$

$$\overset{R^{-1}}{\begin{bmatrix} +11.8623 & -14.3827 & +3.2171 \\ -14.3827 & +28.6824 & -14.6343 \\ +3.2171 & -14.6343 & +12.1186 \end{bmatrix}} \overset{V}{\begin{bmatrix} 0.9478 \\ 0.9834 \\ 0.9864 \end{bmatrix}} = \overset{\beta}{\begin{bmatrix} 0.2716 \\ 0.1391 \\ 0.6115 \end{bmatrix}}$$

إذا :

$$P_{41} = \beta_{41.23} = 0.2716$$
$$P_{42} = \beta_{42.13} = 0.1391$$
$$P_{43} = \beta_{43.12} = 0.6115$$

بعد أن أوجدنا المعاملات الباثية أصبح بالإمكان إيجاد الحل للمعادلات اللازمة لتحليل النموذج السببي كما يلي :

١) - تأثير الصادرات الصناعية على الصادرات السلعية :

وينقسم إلى :

أ- أثر مباشر : $P_{41} = 0.2716$

ب- أثر غير مباشر عبر المتغيرات X2 , X3 :

$$P_{42}P_{21} + P_{43}P_{31} + P_{43}P_{32}P_{21} =$$
$$(0.1391)(0.9535) + (0.6115)(-0.2651) + (0.6615)(1.2068)(0.9535) = 0.67418$$

إذا تغير X_1 بانحراف معياري واحد سيؤدي إلى تغير مباشر في الصادرات السلعية بمقدار ٠,٢٧١٦ وإلى تغير غير مباشر عبر مساهمة الصادرات الزراعية والصادرات النفطية في الصادرات السلعية بمقدار ٠,٦٧٤١٨ من الانحراف المعياري ونظرا لأن :

الأثر الكلي = الأثر المباشر + الأثر غير المباشر

٠,٢٧١٦ + ٠,٧٤١٨ = ٠,٩٤٥٧

وهو يختلف عن الارتباط الجزئي بمقدار ٠,٠٠٢١ وقد يعود للأخطاء العشوائية .

٢) - تأثير الصادرات الزراعية في الصادرات السلعية :

أ- أثر مباشر $P_{42} = 0.1391$

ب-أثر غير مباشر عبر المتغيرات X1 ,X3 :

$$P_{41}P_{21} + P_{43}P_{31}P_{21} + P_{43}P_{32} =$$
$$(0.2716)(0.9535) + (0.6115)(-0.2651) + (0.9535) + (0.6115)(1.2068) = 0.8423$$

إن تغير مساهمة الصادرات الزراعية بانحراف معياري واحد سيؤدي إلى تغير مباشر في الصادرات السلعية بمقدار ٠,١٣٩١ من الانحراف المعياري ، وإلى تغير غير مباشر عبر الصادرات الصناعية والصادرات النفطية بمقدار ٠,٨٤٢٣ من الانحراف المعياري .

الأثر الكلي = المباشر + غير المباشر .

٠,٨٤٢٣ + ٠,١٣٩١ = ٠,٩٨١٤

علما أن ٠,٩٨٣٤ هي نفس قيمة معامل الارتباط البسيط R_{42} مع اختلاف بسيط ٠,٠٠٢ وهي قيمة الأخطاء العشوائية .

٣) - تأثير الصادرات النفطية في الصادرات السلعية :

أ- أثر مباشر : $P_{43} = 0.6115$.

ب-أثر غير مباشر عبر المتغيرات X2 , X1 :

$$P_{41}P_{31} + P_{41}P_{32}P_{21} + P_{42}P_{31}P_{21} + P_{42}P_{32} =$$
$$(0.2716)(-0.2651) + (0.27116)(1.2068)(0.9535) +$$
$$(0.1319)(0.9535)(-0.2651) + (0.1319)(1.2068) = 0.3727$$

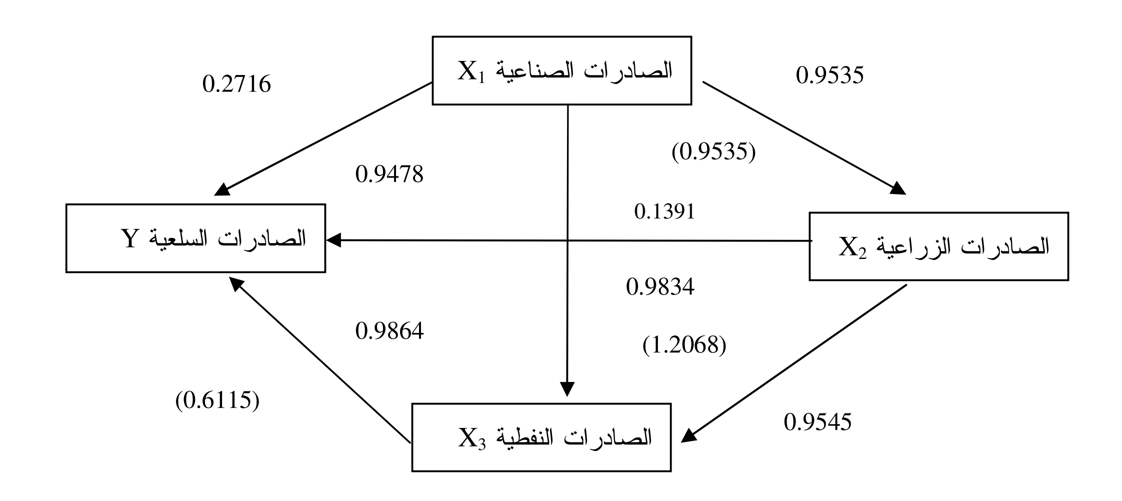
إن ، تغير الصادرات النفطية بانحراف معياري واحد سيؤدي إلى تغير مباشر في الصادرات السلعية بـ ٠,٦١١٥ من الانحراف المعياري ، وإلى تغير غير مباشر عبر الصادرات الزراعية والصناعية بمقدار ٠,٣٧٢٧ من الانحراف المعياري .

الأثر الكلي = المباشر + غير المباشر

٠,٣٧٢٧ + ٠,٦١١٥ = ٠,٩٨٤٢

وهي تختلف عن R_{43} بـــ ٠,٠٠٢٢ = ٠,٩٨٤٢ – ٠,٩٨٦٤ وهي قيمة الأخطاء العشوائية .

ويوضح الرسم البياني رقم (٢) النتائج النهائية للتحليل الباثي ، علما بأن المعاملات الباثية والتـــي تقـــيس الأثر الإيجابي بين المتغيرات الموجودة بين أقواس ، كما أن الفرق بين القيمتين يمثل الآثار غير المباشرة بـــين المتغير عبر بقية المتغيرات إضافة إلى الأخطاء العشوائية .



الشكل رقم (٧) النتائج النهائية للتحليل البياني

٢-٣-٥ – قطاع النقل والمواصلات والتجارة الخارجية في سورية :

يعتبر قطاع النقل والمواصلات من القطاعات الخدمية الهامة وذلك انطلاقاً من الخدمات التي يقـــدمها هـــذا القطاع بمختلف وسائله البرية والبحرية والجوية لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، لذا فإن تطوير هـــذا القطـــاع يلعب دوراً هاماً على الصعيد الوطني ، ولاسيما على صعيد التجارة الدولية في ضوء التطور الكبيـــر والتنـــوع الواسع الذي تشهده سلع التبادل الدولي ، فتطور قطاع النقل والمواصلات يؤدي إلى :

- تسهيل عملية الاستيراد والتصدير وعمليات الترانزيت في حدود السرعة المطلوبة .
- تسهيل عمليات التكامل والتعاون الإقليمي الدولي .

٢-٢-٥-١- أهمية قطاع النقل والمواصلات في التجارة الخارجية في سورية :

إن الترابط بين قطاع التجارة الخارجية وقطاع النقل والمواصلات ترابط وثيـــق ، وذلـــك لأنـــه لا يمكـــن الحديث عن عمليات الاستيراد والتصدير ، دون أن يقترن ذلك بمفهوم التبادل التجاري و انتقـــال الـــسلع مـــن مكان لأخر ، وبالقدر الذي تزداد فيه التجارة الخارجية لقطر من الأقطار تزداد معـــه عمليـــات النقـــل البـــري والبحري والجوي .

ولقد كان للسياسة التجارية في فترة الثمانينات على صعيد قطاع التجارة الخارجية (من تقييد الاستيراد والتصدير) دور هام في إعاقة عمليات الاستيراد والتصدير ، الأمر الذي أدى إلى تراجع عمليات الشحن والنقل، إلى أن تم إصدار قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 ، الذي لعب دوراً كبيراً في إحداث تغير واضح في نسبة وقيمة المستوردات ولا سيما مستوردات وسائط النقل وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم /٣٠/ التوزيع النسبي لمستوردات وسائط النقل وقطعها التبديلية من إجمالي المستوردات الرأسمالية للفترة (1980-2005)

العام	نسبة مستوردات وسائط النقل إلى إجمالي المستوردات الرأسمالية %	العام	نسبة مستوردات وسائط النقل إلى إجمالي المستوردات الرأسمالية %
1980	37.4	1995	38
1981	34.6	1996	38
1983	28.5	1997	57.6
1986	28.7	1998	45.6
1988	25.1	1999	33.6
1989	22.8	٢٠٠٠	٣٣,٤
1990	25.2	2001	34.3
1991	37.6	2002	36.3
1992	46	2003	18.5
1993	40.3	٢٠٠٤	١٧
1994	38.6	٢٠٠٥	١٤,٨

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١-٢٠٠٦) المكتب المركزي للإحصاء .

يبين الجدول رقم (٣٠) أن مستوردات وسائط النقل قد ارتفعت نسبتها من (25.2%) عام 1990 إلى(57.6%) عام 1997، لتتراجع هذه النسبة إلى(14.8 %)عام 2005 .يعزى هذا التذبذب إلى :

- ❖ إن النقص الكبير في وسائط النقل وشدة الحاجة إليها الناجمة عن قيود استيراد الآليات دفع إلى تركيز الاستثمارات الناجمة عن قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 في قطاع النقل ، حيث بلغت نسبة الاستثمارات في وسائط النقل 4.7 % عام 1990 وارتفعت إلى 30.7 % عام 1992 ثم انخفضت هذه النسبة إلى 14.4 % عام 1999[1] حتى انتقلنا من أزمة النقص في وسائل النقل والشحن إلى فائض.
- ❖ الربحية العالية التي تتحقق من الاستثمار في هذا القطاع قياساً إلى القطاعات الأخرى وفترة استرداد رأس المال القصيرة .
- ❖ إعفاء مستوردات المشاريع المشمولة بأحكام قانون الاستثمار لعام 1991 من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية .

---

[1] – تقرير تتبع المشاريع المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 منذ عام 1991 – 2001 مكتب الاستثمار ، دمشق،ص 17 .

- قيام شركات النقل السياحي باستيراد أعداد كبيرة من وسائط النقل زيادة عن حاجتها واستخدام هذه الوسائط لأغراض غير التي تم استيرادها من أجله مستفيدة من التسهيلات التي منحتها أحكام هذا القانون.
- وضع المجلس الأعلى للاستثمار حداً لتوجيه استثمارات قانون رقم /10/ لعام ١٩٩١ في شركات النقل ومكاتب تأجير السيارات ابتداءً من عام 1998 ، الأمر الذي ساهم في تراجع مستوردات وسائط النقل .

وقد أظهرت دراسة للأسكوا حول التجارة الخارجية والنقل في سورية انخفاضاً واضحاً في أداء خدمات النقل لدعم التجارة الخارجية وحركة السلع ، إذ يتسم قطاع النقل في سورية بما يلي [١]:

في النقل البري : تعد عمليات النقل البري الأكثر تداولاً وأهمية في الجمهورية العربية السورية إلا أن هناك معوقات تقلل من كفاءة هذه العمليات وهي :

- غياب شركات النقل البري الفعالة التي تقوم بخدمات واسعة تسهل حركة البضائع داخلياً وخارجياً.
- ارتفاع قيم الرسوم المفروضة على عملية النقل بالترانزيت علماً أن المرسوم 25 لعام 2003 وحَّد الرسوم على السيارات حسب الحمولة والمسافة .
- عدم انتشار العمل باتفاقية TIR [٢] بسبب رسومها العالية وعدم توافقية الشاحنات السورية معها ، وكذلك عدم وجود وعي للاستفادة من مزايا هذه الاتفاقية.

وتتسم عمليات النقل البحري في ميناءي اللاذقية وطرطوس بعدم جاهزية المرافئ السورية لتداول البضائع الواردة والصادرة بالكفاءة العالية والسرعة المطلوبة ، إذ يوجد في سورية مرفآن بحريان يتم 85% من عمليات التجارة السورية عبره، إلا أن هذه المرافئ لم ترق إلى مستوى نمو الاقتصاد والتجارة السورية ولم يتم تحديثهما منذ أمد بعيد ، كما أن الخدمات المقدمة ضعيفة الكفاءة ، ومساحات الخزن محدودة ، مما يؤخر علميات تفريغ البواخر.

إذاً على الرغم من الجهود التي تبذل لتسهيل حركة السلع إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي يجب العمل على معالجتها وكثير من المطالب بحاجة لوضعها في الخدمة ولا سيما مع دخول سورية اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى منذ مطلع عام 2005 ، وما تتطلبه من تحرير للخدمات مثل خدمات النقل والذي في جوهره يشكل وحدة متكاملة ومتممة لعملية التجارة ويساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية ،الطرق العامة ، تخفيض التعرفة والرسوم المتعارف عليها ، لذلك لابد من العمل على تأهيل قطاع النقل و المواصلات ليقوم بالمهام الملقاة عليه ويساهم في تخفيض كلفة النقل ومن ثم الإنتاج .

٢-٢-٥-٢- المناطق الحرة ودورها في تنشيط حركة التجارة الخارجية السورية :

إن النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي القائم في المناطق الحرة السورية موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير ،وهي بذلك تعتبر أفضل وسيلة لتشجيع الصادرات عن طريق إقامة الصناعات التصديرية بالاستفادة

---

[1] – **تطور قطاع النقل في سورية عام ٢٠٠٤ ، مأخوذ عن الموقع www.Iqtissadiya.com .**

[2] – **لمزيد من المعلومات عن اتفاقية TIR انظر في الملحق رقم(١)**

من المميزات المتوفرة لمواد إعادة التصدير والإدخال المؤقت .

وهناك جملة من الفوائد والمزايا التي من الممكن أن تحققها هذه المناطق الحرة من خلال اجتـذاب رؤوس الأموال لإقامة صناعات جديدة متطورة تؤدي إلى تشغيل اليد العاملة المحلية ورفع مستوياتها بما يخدم أهـداف وتطوير الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى دعم سياسات التصدير من خلال رفد الاقتصاد الوطني بطاقات ومواد متنوعة وهامة ، سواء من حيث الإنتاج الصناعي في هذه المناطق ، أو المخزون من البضائع التجارية اللـذين يشكلان موردا هاما لسد حاجات الصناعات المحلية والاستهلاك المحلي بدلاً من مستورداتنا من الخارج .(١)

ولذلك فقد تم إنشاء مناطق حرة في مواقع مهمة داخل القطر بشكل يجعل لهذه المناطق أهمية اسـتراتيجية خاصة ، فهناك سبع مناطق هي (منطقة دمشق ، عدرا المطار الدولي بدمشق ، طرطوس ، اللاذقية ، حلـب " السلمية " ، منطقة حرة مرفئية في اللاذقية) .

ويتم حاليا تطوير وتحديث المناطق الحرة من خلال إحداث مناطق حرة جديدة ودعم وتشجيع القائم منها ، فقد تم إصدار العديد من المراسيم الخاصة بإحداث مناطق حرة في المحافظات الشرقية لزيـادة حجـم التبـادل التجاري مع الدول المجاورة ، وربط الإنتاج الزراعي الذي تشتهر به المنطقة الشرقية بعمليات تصنيعية داخـل المنطقة الحرة .(٢)

ولتنشيط حركة المناطق الحرة التجارية وتشجيع الاستثمار فيها فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات منـذ عام ١٩٨٧ وحتى الآن ومن أهم هذه الإجراءات :

- ❖ إصدار القرار رقم / ١٨١٧ / لعام ١٩٨٧ القاضـي بإعـادة التـرخيص وإقامـة المنـشآت والصناعات في المناطق الحرة ، ومنح تسهيلات في الحصول على شـهادة المنـشأ الـسورية للمنتجات المصنعة فيها ، والسماح للقطاعين العام والخاص باسـتيراد المنتجـات والـصناعات المقامة فيها مع بعض التسهيلات في شروط إجازة الاستيراد ، وكـذلك الـسماح للمـستثمرين الصناعيين بإدخال وسائط النقل اللازمة لمشاريعهم وفق نظام الإدخال المؤقت بشروط محددة .
- ❖ القرار رقم / ٨٥٧٣ / لعام ١٩٩٠ الذي أوضح بأن الأنظمة النافذة والمتعلقة بعمليات الإدخـال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير تطبق على عمليات الإدخال المؤقت بقـصد التـصنيع وإعادة التصدير الجارية من المناطق الحرة إلى القطر وفق الأنظمة الجمركية والقطـع النافـذة لحساب المستثمرين في المناطق الحرة . (٣)

---

[1] – **بالي ، طه، ١٩٩٥ : دور المناطق الحرة في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتـصادية التاسـعة ، جمعيـة العلـوم الاقتـصادية ، دمشق ، ص ٩٦ .**

[2] –**سـليمان ، عـدنان ٢٠٠٥ : فـرص الاسـتثمار فـي المنـاطق الحـرة الـسورية ، مـأخوذ عـن الموقـع الالكترونـي www.iqtisadya.com .**

[3] – **العمادي ، محمد ، ١٩٩١ : سياسات التجارة الخارجية في الثمانينات وآفاقها في التسعينات ، نـدوة الثلاثـاء الاقتـصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ص ١٦ .**

إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق النتائج المرجوة في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية وتشجيع الصناعات في المناطق الحرة .

لذلك فقد تم تقديم العديد من المزايا والحوافز للمستثمرين في المناطق الحرة من خلال إصدار المرسوم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ وقد تمثلت هذه المزايا في :

١- إعفاء الاستثمارات المقامة في المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم .

٢- حرية تحويل رأس المال الأجنبي المستثمر في المناطق الحرة وأرباحه إلى خارج القطر وبالعكس .

٣- حرية حركة البضائع ضمن المناطق الحرة ومنح المستثمر سجلاً صناعيا أو تجاريا .

٤- منح شهادة المنشأ السوري أو منشأ منطقة حرة سورية للمنتجات المصنعة في المناطق الحرة وتصديق فواتير البضائع الأجنبية والمخزنة فيها .

٥- السماح بتصدير المواد الأولية المحلية في سورية إلى المناطق الحرة بموجب بيانات تصدير نظامية وفق ما تسمح به أحكام التجارة الخارجية . [١]

٦- السماح بالإدخال المؤقت لبعض المنتجات المصنعة في المناطق الحرة السورية إلى داخل القطر لإكمال تصنيعها بإجازة استيراد وبدون الحاجة لتحويل القيمة .

٧- السماح بإدخال ٢٥ % من قيمة الصادرات إلى داخل سورية استثناء من أحكام التجارة الخارجية .

هذه التعديلات لعبت دوراً هاماً في زيادة عدد المستثمرين ورأس المال المستثمر في المناطق الحرة السورية وحركة البضائع في هذه المناطق ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم / ٣١/تطور الاستثمار في المناطق الحرة السورية للأعوام (٢٠٠٠ -٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد المستثمرين	١٠٢٥	٩٨٩	١٢٠٠	١٥١٢	١٥٩٧	١٣٠٧
رأس المال المستثمر في المناطق الحرة مليون ل. س	٨٢٦	٨٩٣	١٢٦٤	٧٧٤	١٧٩٣	١٨٧٣
إيرادات المناطق الحرة مليون ليرة سورية	١٦٠	١٨٠	٦٠٧	٥٩٧	٧٠٥	٦٥٣
حركة البضائع الداخلة في المناطق الحرة طن	٧٨٧٦	٨٩٣٣	٨٨٢٣١	٦٦٥٩٣	١٢٥٣٨٥	٥٣٨٢٨

المصدر : سليمان ، عدنان ، ٢٠٠٦ : الجديد في المناطق الحرة السورية ، ص ١٤ ، من الموقع الالكتروني www.Alalam.ekt.com .

إن التطور الذي يحدث في المناطق الحرة السورية يدل على مدى الاهتمام بجذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى تلك المناطق للمساهمة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في القطر ، وإمكانية إقامة مناطق حرة

[1] - **معلا ، باسل ،٢٠٠٥ : المناطق الحرة في سورية ، مأخوذ عن الموقع الالكتروني www.Aliqtissadya.com .**

لتشمل مساحات واسعة على غرار دبي / ماليزيا مثلا بما يتيح الاستفادة القصوى من هذه المناطق مـع تـوفر المواد الأولية اللازمة للصناعات الممكن إقامتها في المناطق الحرة ، ورخص أجـور العمـال فيهـا ووجـود الخبرات الفنية .

وبذلك يمكننا اعتبار المناخ الاستثماري في المناطق الحرة السورية جاذباً للاستثمارات الـسورية المكـان الأمثل لاستيراد المواد اللازمة للتصنيع وقربها من المرافئ وأسواق التصريف فهي ليست مكاناً للتخـزين بـل يوجد فيها مراكز توزيع إلى القطر والأقطار المجاورة ، كما أن البدلات الرخيصة والمنافسة تجعل من المناطق الحرة السورية مكاناً مناسباً للاستثمارات التجارية .

وتعكس مؤشرات حركة البضائع في أي منطقة حرة مدى النمو العام للبنية الهيكلية للقطاعـات والأنـشطة العاملة ، كما تعبر عن مستوى تطور تلك المنطقة وعن توجه المستثمرين وعن دور المنطقة الحرة في الاقتصاد الوطني وفي دعم التبادل التجاري بين القطر والعالم الخارجي نبين فيما يلي أهم مؤشـرات حركـة البـضائع /استيراد وتصدير/ خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٤) :

جدول رقم / ٣٢/ المؤشرات الاقتصادية لحركة البضائع والميزان التجاري للمناطق الحرة السورية

البيان / الأعوام	المستوردات القيمة / ألف ليرة سورية	معدل النمو	الصادرات القيمة / ألف ليرة سورية	معدل النمو	الميزان التجاري نسبة الصادرات إلى المستوردات
١٩٩٦	٢٦٢٢٧٤٢٠	١,١	١٦٧٨٨٤٤١	٠,٨	٠,٦٤
١٩٩٧	١٧٥٩٩٥٩٤	٠,٧	٢٠٩٤٩٩٣٨	١,٠	١,١٩
١٩٩٩	٩٩٥٤٥٢٢٧	٢,٦	٣٠٦٨٢٥٠٩	١,٥	٠,٥١
٢٠٠٠	٢٢٣٩٦٥٣١	١	٢٠٦١٩٣٣٠	١	٠,٩٢
٢٠٠٢	٤٣٥٧٤٩٤٩	١,٩	٤٤٦٥٦٨٢٧	٢,١	١,٠٢
٢٠٠٣	٢٧٥٧٨٨٠٩	١,٢	٢٦٧١٩٣٢٩	١,٢	٠,٩٦
٢٠٠٤	١٧٥٤٩٤٧٠	١,٠٩	١٥٩٨٦٨٦٢	١,٠٩	٠,٩١

المصدر : أرقام الجدول من إحصائيات مديرية الإحصاء والتخطيط في المؤسسة العامة للمناطق الحرة ، وقد تم إغفال عام ١٩٩٨ ، ٢٠٠١ لعدم توفر الإحصائيات .

نلاحظ من الجدول رقم (٣٢) أن قيم (المستوردات) تتأرجح نقصاً وزيادة بالنسبة لسنة الأساس ٢٠٠٠ والتي فرضنا معدل النمو فيها مساوياً الـ (١) ويعود هذا التأرجح إلى عدة أسباب أهمها : [1]

١. حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها القطر .
٢. بعض المستثمرين والتجار يستوردون سلعاً ويخزنونها نظراً لتوفرها ورخصها في الأسواق العالمية .
٣. ارتفاع وانخفاض أسعار بعض السلع المستوردة بين عام وآخر بحسب العرض والطلب العالمي .

[1] – هرمز، نور الدين ، ٢٠٠٤ : المناطق الحرة في إستراتيجية التطوير الاقتصادي السوري ، مجلة جامعـة تـشرين للدراسـات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (٢٦) العدد (١) .

٤. دخول المنطقة الحرة المرفئية حيز الاستثمار ، ومباشرة المستثمرين للأنشطة التجارية والصناعية أدى إلى زيادة المستوردات من القطر وخارجه مع بداية عام ٢٠٠٢ .

٥. السماح باستيراد السيارات السياحية إلى القطر حيث باشر المستثمرون والتجار باستيراد سياراتهم إلى المناطق الحرة في طرطوس وعدرا مع مطلع عام ٢٠٠٠ .

كذلك تتأرجح قيم (الصادرات) من المناطق الحرة السورية زيادة ونقصاناً بالنسبة لسنة الأساس المفروضة ويعود هذا التأرجح إلى عدة أسباب أيضاً :

١) حالة الركود الاقتصادي في القطر في النصف الثاني من التسعينات باعتبار أن (٧٣%) من صادرات المناطق الحرة السورية يذهب إلى القطر .

٢) بعض المستثمرين يسوقون بضائعهم المخزنة إلى الأسواق المحلية والمجاورة في الأوقات المناسبة وهذا ما يجعل نسبة الصادرات في حالة تأرجح .

٣) دخول الاستثمارات في المنطقة الحرة المرفئية باللاذقية حيز العمل مما أدى إلى زيادة الصادرات إلى القطر والخارج .

٤) انفتاح الأسواق المجاورة وخصوصاً العراق أدى إلى زيادة الصادرات والترانزيت في المناطق الحرة السورية إليه منذ عام ٢٠٠٣ أدت إلى تراجع صادرات المناطق الحرة السورية .

٥) السماح باستيراد السيارات من غير بلد المنشأ السورية أدى إلى زيادة صادرات المناطق الحرة إلى القطر .

أما عن نسبة (الصادرات إلى المستوردات) في المناطق الحرة السورية – ويمكن أن نسميه بالميزان التجاري للمناطق الحرة – وهو الأدوات والمؤشرات المهمة التي تعطى صورة واضحة عن تطور النشاط التجاري في كل عام ونسبة الربح والعجز في حركة البضائع .

والملاحظ أن الميزان التجاري كان خاسراً في عام ١٩٩٦ حيث بلغت نسبة الصادرات إلى المستوردات (٠,٦٤)، لكنه أصبح رابحاً في عام ١٩٩٧ حيث بلغت النسبة (١,١٩) ، وهكذا حتى أصبح رابحاً عام ٢٠٠٢ وخاسراً بنسبة (٠,٩٦) عام ٢٠٠٣ .

ونلاحظ من الجدول تأرجح الميزان التجاري ربحاً وخسارة بين عام وآخر ونستخلص من ذلك :

١- أن هذا التأرجح هو دليل ارتباط الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة بشكل كبير بالأسواق العالمية وأسواق التصريف المحلية من حيث الأسعار في الخارج والركود الداخلي وفي الأسواق المجاورة في السنوات الماضية .

٢- كذلك فإن الصفة التخزينية للبضائع والسلع المستوردة وتأخر تصديرها إلى خارج المناطق الحرة يؤدي إلى زيادة المستوردات على حساب الصادرات وهذا ما يؤدي إلى عجز بعض السنوات .

٣- إن تصدير بعض المواد والبضائع المخزنة في سنوات معينة وتحميل بعض الصناعات في المناطق الحرة قيمة مضافة يؤدي إلى زيادة نسبة قيمة الصادرات إلى المستوردات مما يؤدي إلى ربح في الميزان التجاري للمناطق الحرة .

٤- تأثر نشاط المستثمرين بالاستقرار الأمني والسياسي والإقليمي وبالقرارات الاقتصادية في القطر يؤدي إلى تأرجح حركة البضائع في المناطق الحرة بين ربح وعجز . [1]

وفي دراستنا لتطور النشاط الصناعي في المناطق الحرة السورية نجد أن قيم مستوردات وصادرات مصانع المناطق الحرة هي في تزايد على المدى الطويل ولكنها تتأرجح زيادة ونقصاناً بين عام وآخر ، وهذا تابع لنشاط المستثمرين الصناعيين الذين ينتجون حسب توجه الطلب المحلي والعالمي على منتجاتهم . ونلاحظ في الفترة الأخيرة ، لتتراجع الصادرات إلى القطر أمام الصادرات إلى الخارج ، وتتراجع في الوقت نفسه المستوردات من القطر لجهة المستوردات ، وهذا ما يوضحه تحليل مستوردات وصادرات المصانع في المناطق الحرة السورية :

جدول رقم (٣٣) تطور مستوردات وصادرات المصانع في المناطق الحرة السورية للأعوام (١٩٩٣- ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤)

	المستوردات	ألف ليرة سورية				الصادرات ألف ليرة سورية					
عام	من القطر		من خارج القطر		المجموع	إلى القطر			إلى خارج القطر		القيمة المضافة من الصادرات
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	المستوردات
١٩٩٣	٣١٣١٠	٥٨,٩	٢١٨٣٦	٤١١	٥٣١٤٦	٦١٢٥٦	٢٦	١٧٤٦٧٤	٧٤	٢٣٦٢٠٠	١٨٣٠٤٥
٢٠٠٢	١١٥٩١٧٣	١٠	١١٣٨٦٩٥	٩٠	١٢٥٤٦٧	١٥٦١٧٠٦	٦٥,٣	٨٢٩٢٩٤	٣٤,٧	٢٣٩١٠٠٠	١١٣٦٣٣٠
٢٠٠٤	١٠٩٦٧٥	١١,٥	٨٤١٦٣٥	٨٨,٥	٩٥١٣١٠	٦٠٨٢٤١	٤٧,٦	٦٦٨٥٠٩	٥٢,٤	١٢٧٦٧٥٠	٣٢٥٤٤٠

المصدر : إحصاءات حركة البضائع في المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) مديرية الإحصاء والتخطيط .

من تحليل المستوردات في الجدول رقم (٣٣) نلاحظ :

١- عام ١٩٩٣ بلغت نسبة المستوردات من القطر أكثر من (٨٥%) بينما المستوردات من الخارج حوالي (٤١%) من قيمة المستوردات الإجمالية وهذا دليل ارتباط مصانع المناطق الحرة بالاقتصاد الوطني لجهة المستوردات وتغذية الصناعات القائمة وبالتالي فالروابط الخلفية ايجابية من حيث تأمين مستلزمات الإنتاج من مواد أولية خام أو نصف مصنعة .

٢- تراجعت المستوردات من القطر إلى (١٠%) وارتفعت من الخارج إلى (٩٠%) من مستوردات المصانع الإجمالية لعام ٢٠٠٢ . وبالتالي تراجعت الروابط الخلفية لصالح الروابط الأمامية مما يعني انكشاف الصناعة في المناطق الحرة على الاقتصاد العالمي وضعف صلتها بالاقتصاد الوطني .[2]

---

[1] – **أديب ، بهيج : الجديد في نظام استثمار المناطق الحرة المصدق بالمرسوم ٤٠ لعام ٢٠٠٣ ص ٢٦ .**

[2] – **ظافر ، محمد سعيد – اقتصاديات المناطق الحرة ، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى اقتصاديات المناطق الحرة – دمشق ٢٩- ٣١ أيار ٢٠٠٢ .**

٣- تراجعت قيمة المستوردات ولكن ارتفعت نسبتها إلى (١١,٥%) عام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٢ ، وتراجعت المستوردات من الخارج إلى (٨٨,٥ %) من قيمة المستوردات الإجمالية ولكنها بقيت النسبة الأكبر ، حيث بقيت الصناعة في المناطق الحرة مرتبطة بالخارج أكثر منها ارتباطاً بالاقتصاد الوطني لجهة مستوردات المصانع .

وفي تحليلنا لصادرات المصانع في المناطق الحرة السورية:

١- بلغت نسبة صادرات المصانع إلى القطر (٢٦%) وإلى خارج القطر (٧٤%) من قيمة الصادرات الإجمالية لعام ١٩٩٣ ، وتكون المناطق الحرة بذلك تساهم في تحقيق الغرض من إقامة الصناعات التصديرية .

٢- عام ٢٠٠٢ انعكست الصورة وبلغت قيمة نسبة الصادرات إلى القطر أكثر من (٦٥ %) من قيمة صادرات المصانع الإجمالية ، بينما الصادرات إلى الخارج أقل من (٣٥%) وبالتالي فإن المناطق الحرة السورية خلال عشر سنوات أصبح مركزاً للتصنيع والتصدير إلى القطر وبالتالي انحراف الصناعة في المناطق الحرة عن هدفها الأساسي وهو التصدير إلى الخارج ، مما أدى إلى مزاحمة ومنافسة الصناعات المحلية وخصوصاً أن أغلب صناعات المناطق الحرة تقليدية موجود مثلها في القطر .

٣- بالرغم من تراجع القيمة الإجمالية للصادرات في عام ٢٠٠٤ عن عام ٢٠٠٢ ، إلا أن نسبة الصادرات في القطر تحسنت نوعاً ما لتصبح (٤٧,٦ %) والصادرات إلى الخارج تراجعت نسبتها لتصل إلى (٥٢,٤ %) من قيمة صادرات المصانع لعام ٢٠٠٤ .

وبذلك نجد أن النشاط التجاري في المناطق الحرة السورية يكمل النشاط الصناعي داخل سورية لأن المستثمر وفق أحكام القانون رقم (١٠) يستفيد من المناطق الحرة في تخزين مواده الأولية ومن ثم يقوم بإدخالها إلى القطر .

٢-٢-٥-٣ – تجارة الترانزيت :

تعتبر تجارة الترانزيت أحد جوانب النشاط التجاري الهامة في القطر، انطلاقا من الفائدة التي تنعكس على الاقتصاد الوطني ، ولاسيما أن القطر يتمتع بموقع جغرافي يصل بين القارات الثلاث ، وما يزال يحافظ على أهميته بالنسبة لتجارة الترانزيت ، ويوضح الجدول التالي حركة الترانزيت عبر الأراضي السورية :

جدول رقم/ ٣٤ / حركة الترانزيت عبر الأراضي السورية للفترة (1981-2005)

البيان / الأعوام	تجارة الترانزيت		نسبة تجارة الترانزيت إلى إجمالي التجارة الخارجية السورية %	
	القيمة مليون ليرة سورية	الكمية ألف طن	القيمة	الكمية
١٩٨٠	٢٠٠١٢	١١١٥٥	٨١,٨	٦٠,٦
1981	5252	14321	90	71.3
١٩٨٢	٥٢٥٢	١٤٣٢١	٦٤,٣	٦٩,٢
١٩٨٣	١١٨٢٢	٦٥٠١	٤٦,٦	٣٢,٥
1984	3782	1304	16.1	6.7
1985	3426	1183	15.6	6.7
١٩٨٦	٢٦٧١	١١٣١	١٦,٧	٨,٤
١٩٨٧	٣٦٦٣	١٢١٣	٨,٤	٨,٢
1988	1853	789	4.6	5.7
1989	2317	588	4	3.3
1990	2299	546	3	2.8
1991	8881	796	12.7	3.7
1992	17185	8016	23.2	32.8
1995	14778	1375	15.2	4.9
1997	13529	1156	19.1	3.8
1998	16338	1442	21.4	5.2
1999	16253	1688	19.8	6
2000	18888	1924	4.6	6.7
2001	37085	2606	7.9	7.2
2002	155837	4238	29	10
2003	91774	4292	18.2	11.6
٢٠٠٤	١٧٥٢٤٢	٦٣٣٩	٣٠,٤	١٩,٤
٢٠٠٥	٢٠٧٣٤٦	٩٢٧١	٣١,٥	٢٣,٥

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (1982-2006) ،المكتب المركزي للإحصاء.

من قراءة الأرقام الواردة في الجدول السابق نجد تراجعاً ملحوظاً في نسبة تجارة الترانزيت (قيمة وكمية) من إجمالي التجارة الخارجية (قيمة وكمية) بعد عام 1982 فقد انخفضت هذه النسبة من (90%) قيمة و(71.3%) كمية عام 1980 إلى (3 %)عام ١٩٩٠ قيمة و(2.8 %) كمية ولا شك أن لهذا الانخفاض أسباباً وعوامل كثيرة نذكر من أهمها : (١)

١- انخفاض حجم التجارة السلعي بين الدول العربية في المنطقة و الدول الأجنبية بسبب ركود الحركة الاقتصادية من جهة ونفقات الحرب العراقية والإيرانية من جهة أخرى .

٢- ضعف التسهيلات الممنوحة للترانزيت .(٢)

[1] -أصلان، غياث، 1995 : دور مرفأ اللاذقية في تطور التجارة الخارجية السورية ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دمشق ص٦ .

[2] - تطور قطاع التجارة الخارجية في سورية ، 1995 المكتب المركزي للإحصاء ص 26.

٣- تراجع عوائد مرور النفط نتيجة انخفاض كميات النفط الخام التي تمر عبر الأنابيب السورية وتصب في بانياس طرابلس .

٤- إلا أنه وبعد صدور المرسوم 25 في عام 1989 القاضي بتعديل جداول التعرفة الجمركية نتيجة فتح عمليات الاستيراد ، والقانون رقم 7 لعام 1991 القاضي برفع بدلات الخدمات للبضائع المارة في القطر (ترانزيت) ، ارتفعت نسبة تجارة الترانزيت(قيمة وكمية) في فترة التسعينات مقارنة مع فترة الثمانينات .[١]

٥-كما كان للنشاط الكبير الذي شهده كل من مرفأ اللاذقية ومرفأ طرطوس خاصة حركة السيارات التي قدم(70%) منها عبرت المرفأ متجهة إلى العراق و(30 %) ترانزيت داخلي إلى المناطق الحرة في القطر ،[٢]بالإضافة إلى رسوم العبور في سورية ما زالت أرخص من رسوم الدول المجاورة ، و هذا ما يسهل دخول الشاحنات الأجنبية و تحميل الحمولات السورية على حساب الشاحنات السورية [٣] ، دورا" هاما" في تنشيط حركة الترانزيت في سورية ، وبالتالي ارتفاع مساهمتها في تنشيط حركة التجارة الخارجية إذ أن فجوة الصادرات و المستوردات التي ولدت عجزا" في الميزان التجاري السوري ، أي أن قيمة الصادرات لا تغطي أكثر من ثلاثة أرباع المستوردات (٧٦,١%)عام ٢٠٠٥[٤]. وتلعب تجارة الترانزيت دورا" في تصحيح آثار اختلال الصادرات إلى المستوردات . و إن تراجع هذه النسبة في عامي(2001-1999) يمكننا إرجاعه إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أخذت تعاني منها الدول المجاورة للقطر العربي السوري[٥].

٢-٢-٥-٤- الإدخال المؤقت وإعادة التصدير :

مواد إعادة التصدير ،هي البضائع المستوردة التي يعاد تصديرها بعد دفع الرسوم الجمركية عنها وبدون أن يطرأ عليها تصنيع محلي ، أو البضائع التي يعاد تصديرها من مستودعات المناطق الحرة مباشرة قبل دفع الرسوم الجمركية . والإدخال المؤقت هو أن توضع البضائع الأجنبية داخل البلاد، أو أن تودع بالمنطقة الحرة أو في مستودع حقيقي لمدة معينة ،فإذا بقيت بعد هذه المدة للاستهلاك فإنها تخضع حينئذ للرسوم الجمركية ، وإذا أعيدت للخارج أعفيت من الرسوم .

بالرغم من قدم هذا النظام في نظامنا الجمركي ، إلا أن سعر الصرف المحدد لتسديد القيمة المضافة جعل من هذه القيمة خاسرة ،و بالتالي مستحيلة لذلك كان لا بد من إدخال بعض التعديلات عليها بخصوص سعر القطع ، و كذلك تحديد نسب القيمة إضافتها إلى الداخل ، كما تم السماح بالاستعاضة عن استيفاء القيمة المضافة بالقطع الأجنبي بالسماح باستيرادها يقابلها من المواد الأولية المصنعة والمسموح باستيرادها نظامياً[٦]. و بموجب

---

[1] -كنعان ،علي، 2004 : النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ص 37

[2] - العمادي ،محمد ،٢٠٠٤ :تطور الفكر التنموي في سورية .... مرجع سابق ، ص١٧٨ .

[3] - -النقل البري في سورية ، ٢٠٠٦ مأخوذ عن الموقع الالكتروني www.iqtissadya.com

[4] - المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦ ،المكتب المركزي للإحصاء .

[5] - النقل البري في سورية ، مرجع سبق ذكره ص١٢

[6] -العمادي، محمد ،١٩٩١ :سياسات التجارة الخارجية وافاق تطويرها في التسعينات ،... مرجع سبق ذكره ، دمشق ، ص١٥ .

القرار رقم (٢٨٢٨) لعام ١٩٨٧ تم إعفاء عمليات الإدخال المؤقت للتصنيع وإعادة التصدير لحساب غير المقيمين من شرطي المؤمنة وفتح الاعتماد المستندي على أن يجري التعهد بإعادة القطع الأجنبي للقيمة المضافة والأرباح وبحد أدنى لا يقل عن ٤٠ %من القيمة الإجمالية وعلى أساس السعر الموازي . وكذلك نص على تنظيم عمليات الاستيراد على سبيل الإدخال المؤقت للتصنيع وإعادة التصدير لحساب غير المقيمين أو لحساب المقيمين الذين يستوردون المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج عن طريق التسهيلات الائتمانية أو بنسبة مئوية تحددها بشكل مسبق ولكل منتج لجنة وذلك للمواد التي لا تكتسب الصفة الوطنية لعدم بلوغها نسبة ٤٠% من القيمة الإجمالية . وفي حالة التصدير لحساب المقيمين التعهد على أساس إعادة كامل القيمة الإجمالية ، ثم جاء القرار رقم (٥٢٦) لعام ٢٠٠١ لتحديد نسب القيمة المضافة الناجمة عن عملية التصنيع في الداخل ،ويسمح باستعاضة إيفاء القيمة المضافة بالقطع الأجنبي بالسماح باستيراد ما يقابلها من المواد الأولية المصنعة أو المسموح باستيرادها نظامياً. والجدول التالي يبين تطور المواد المعاد تصديرها والمواد التي دخلت بشكل مؤقت وقد كانت مساهمة المناطق الحرة تشكل قسطاً وافراً بلغت ما يزيد عن(25%) بالنسبة لقيمة مواد إعادة التصدير وما يعادل (17%) من مواد الإدخال المؤقت [١]

جدول رقم /٣٥/ تطور قيمة وكمية المواد المعاد تصديرها ومواد الإدخال المؤقت خلال الفترة (1981-2005)

القيمة : مليون ليرة سورية الكمية : ألف طن .

العام	الإدخال المؤقت		إعادة التصدير		العام	الإدخال المؤقت		إعادة التصدير	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية		القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
١٩٨٠	٩١٣	٥٩	١١٥٢	٨٨	1994	1011	26	2480	70
1981	917	60	1572	25	1995	1143	24	2685	59
١٩٨٢	٥٨٠	٣٠	٥٨٠	٦٩	١٩٩٦	١١٤٣	٢٤	٢٦٨٥	٥٩
١٩٨٣	٦٨٢	٣٥	٧٧٠	٣١	1997	989	21	2262	73
١٩٨٤	٥٤٢	٣٠	٥١٤	٥٤	1998	882	17	3129	108
١٩٨٥	300	19	304	46	1999	2003	40	4220	130
1987	322	19	244	27	2000	2402	78	5474	130
1988	273	18	247	21	2001	3076	60	5857	80
1989	461	18	610	47	2002	3416	90	9232	208
1990	1622	62	1337	15	2003	5255	52	2488	33
1991	867	30	697	36	٢٠٠٤	٨٦٠٤	٩٤	١١١٣١	١٦٢
1992	958	38	846	59	٢٠٠٥	٩٣٢٤	١٠٥	١٢٥٩٦	٢٦٣
١٩٩٣	٩٥٨	٣٨	٨٤٦	٥٩					

المصدر :المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1982-2006)،المكتب المركزي للإحصاء

يبين الجدول رقم (٣٥) أن قيمة المواد المعاد تصديرها قد تراجعت بشكل مستمر خلال الفترة (1981-1987) وذلك بسبب تجميد عمل المناطق الحرة خلال تلك الفترة . ولقد كان للقرار رقم ٨٥٧٣ لعام ١٩٩٠ الذي

[1] – دور المناطق الحرة في سورية ، المكتب المركزي لإحصاء ، نشرة صادرة عن المكتب ص 28

أوضح " بأن الأنظمة المتعلقة بعمليات الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير تطبق على عمليات الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير الجارية من المناطق الحرة إلى القطر وفق الأنظمة والقطع النافذة لحساب المستثمرين في المناطق الحرة ".[١] دوراً هاماً في رفع قيمة هذه المواد من(1337) مليون ليرة سورية عام 1990 إلى(9232) مليون ليرة سورية عام 2002 لتنخفض بشكل حاد في عام 2003 إلى (2488) مليون ليرة سورية لتعاود الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٠٤ إلى(١١١٣١) مليون ليرة سورية . وبالتالي يمكننا اعتبار البضائع المراد تصديرها عنصراً هاماً في الدخل القومي باعتبارها عاملاً مساعداً لخفض العجز التجاري وكذلك لهما فوائد عن طريق التشغيل والتصنيع ومكافحة البطالة .

ونظراً لأهمية عملية الإدخال المؤقت في الدخل القومي وما يتأتى عنها حسب استخدام المواد التي كان نصيب المناطق الحرة منها ما يعادل(17%) عام 1990 و(20 %)عام ١٩٩٩ ، و(13%) عام 2003 لذلك فقد تزايدت قيمة مواد الإدخال المؤقت من (1622) مليون ليرة سورية عام 1990 إلى (5255) مليون ليرة سورية عام 2003 بمعدل زيادة بلغ(89%) وتعزى هذه الزيادة إلى السماح بالاستعاضة عن استيفاء القيمة المضافة بالقطع الأجنبي بالسماح باستيراد ما يقابلها من المواد الأولية المصنعة ، أو المسموح باستيرادها نظاميا وفقا للقرار ٥٢٦ باعتماد استراتيجية التصدير .[٢] وكذلك فقد تم إدخال بعض التعديلات على سعر القطع المستخدم فيها على اعتبار أن الإدخال المؤقت بقصد التصنيع ومواد إعادة التصدير يشكلان عنصرا هاما في الدخل القومي لما يجنيه القطر من أرباح مادية ونسب القيمة المضافة الناجمة عن عملية التصنيع في الداخل .

إن هذا التزايد في قيمة مواد الإدخال المؤقت وإعادة التصدير يبين السياسة التي تؤمن المزيد من الحرص على تزايد الدخل القومي ، إذ تم ربط الاستيراد بالتصدير وعقد اتفاقيات الدفع في إطار شروط الأسواق العالمية وزيادة إنتاج بدائل المواد المستوردة وتشجيع القطاع الخاص في عمليتي الاستيراد والتصدير ، وهذا ما يؤكد دور المناطق الحرة ونشاطها في العمليات الإنتاجية والاستثمارية في الصناعة والتجارة .

٢-٢-٥-٥- دور المرافئ السورية في تنشيط حركة التجارة الخارجية :

إن أهمية المرافئ لا تنبع من كونها تشكل المرآة التي تعكس النشاط الاقتصادي في البلدان التي تستخدمها ، وإنما أيضاً من كونها تساهم في حركة التبادل التجاري بين مختلف بلاد العالم ، فمن خلالها يمكن تنشيط عمليات التصدير التي تعتبر المصدر الأساسي لتوفير القطع الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات من مختلف السلع والخدمات الضرورية لانجاز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

والمرافئ تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الموازنة العامة للدولة وتتمثل هذه المصادر في الضرائب والرسوم المختلفة التي يتم تحصيلها من عمليات الاستيراد والتصدير وعمليات مرور البضائع (الترانزيت) وما يرافقها من تخزين وتحميل ... الخ .

وانطلاقاً من ذلك فقد زاد اهتمام الدول بالنقل البحري الذي تشكل المرافئ مراكز انطلاق له . ويحتل المرتبة الأهم إلى جانب كل من النقل البري والنقل الجوي ، وقد ساعد على ذلك التكلفة الاقتصادية المنخفضة

[1] – **العمادي ، محمد ، ١٩٩١ : سياسات التجارة الخارجية في الثمانينات وآفاقها في التسعينات ، ... مرجع سبق ذكره، ص ١٦ .**

[2] – **العمادي ، محمد، ٢٠٠٤ : تطور الفكر التنموي في سورية ... مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٦ .**

نسبياً للنقل عن طريق المرافئ قياساً إلى تكاليف النقل البري أو النقل الجوي . ناهيك عن الكميات الكبيرة من البضائع التي يمكن نقلها دفعة واحدة بواسطة السفن العملاقة . [١]

هذا وتختلف أهمية المرافئ من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً للنظم الاقتصادية التي تخضع لها تلك المرافئ وترتبط هذه الأهمية وفق ما يلي :

١- الموقع الجغرافي الذي يسمح ببناء المرافئ وفق التقنيات الحديثة .

٢- طول الشريط الساحلي لكل دولة والذي يسمح باستقبال الأعداد الكبيرة من السفن .

٣- توفر الشروط النظامية للمرافئ يسمح بتطبيق أحدث منجزات الثورة التقنية العلمية والتكنولوجية واستخدام أفضل الطرق والوسائل الحديثة في عمليات التفريغ والشحن .

٢-٢-٥-٥-١-أهمية المرافئ في سورية ودورها في تنشيط حركة التجارة الخارجية :

تتعدد المرافئ في سورية وتعتبر ذات أهمية اقتصادية ، تلعب الدور البارز في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل مرفأ اللاذقية ، مرفأ طرطوس ، مرفأ بانياس النفطي ، حيث برزت أهمية كل مرفأ على حدى من خلال موقعه الجغرافي على البحر المتوسط ، بالإضافة إلى حجم الصادرات والمستوردات التي تؤم كل مرفأ، ونتيجة لذلك فإنها تسهم في زيادة عمليات التجارة الخارجية .

وتكمن أهمية المرافئ السورية تبعاً للنمو الصناعي والزراعي في القطر وتأثيره على نشاط النقل البحري ، لذلك فإن الاستيراد يتزايد إذا لم تتوفر في القطر المصانع للسلع الاستهلاكية التي يتم استيرادها عن طريق المرافئ أو يتزايد باستيراد المواد والآلات اللازمة لإقامة المصانع الجديدة والتصدير يتزايد حينما يتوفر فائض في الإنتاج الزراعي والصناعي والخامات .وبما أن حركة النمو في القطر برزت بشكل واضح في القطاع الزراعي ، فإن عملية التصدير لتلك المواد والسلع ستنعكس بشكل إيجابي على تشغيل المرافئ وبالتالي على زيادة الدور الذي يلعبه المرفأ في تنمية الاقتصاد الوطني .

أما بالنسبة للاستيراد فإنه ينشط عند تحقيق النمو المطلوب في المواد المصنعة وبالتالي سيكون له تأثير على عملية الاستيراد عبر المرافئ . وستنشط بذلك حركة الصادرات والمستوردات عبر المرافئ السورية تبعاً للنشاط الاقتصادي الذي يشهده القطر . [٢]

ويعتبر النقل البحري العصب الفعلي للتجارة الخارجية وجميع ما يتعلق من أسطول ومرافئ وخدمات المناولة والنقل والتسهيلات التي تقدمها الجهات المعنية ، لتحديث هذا القطاع والارتقاء به إلى مستوى عالمي .

وتحتل الخدمات التي تقدمها المرافئ مكانة هامة في اقتصاد الدول ، على اعتبار أن معظم المصاريف والرسوم المرفئية التي ستدفع لقاء شحن البضائع عن طريق البحر سوف ينعكس على أسعار السلع المصنعة في تلك الدول ، فالخدمات تعكس بشكل كبير مدى التطور الذي يسود في مرفأ كل دولة ، إضافة لذلك فإنها

---

[1] – **مخلص ، أبو حمود ، ١٩٩٢ : التجارة الخارجية والنقل البحري في سورية ، العلاقة التخطيطية ، معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية ص ١٥٨ .**

[2] – **فهمي، سمير ،، ١٩٩٨ : أفكار في شؤون المرافئ والنقل البحري ، مطابع أخبار اليوم ، القاهرة ، ص ٩١ .**

تتعلق بحجم المرافئ سواء كانت كبيرة أو صغيرة على اعتبار أن المرافئ الكبيرة تحتاج إلـــى تقـــديم خـــدمات ضخمة لكي تستطيع استقبال كميات أكبر من السفن ذات الحمولات الثقيلة إضافة إلى استقبال الـــسفن الـــضخمة التي لا يمكنها الدخول إلى المرافئ الصغيرة .[1]

ونتيجة للتطور الكبير الذي حدث في العالم وخصوصاً في أساليب شحن البضائع فقد تطورت تلك الأساليب إلى أسلوب جديد وهو الشحن ضمن الحاويات حيث اختصت نماذج من السفن بهذا النوع من الشحن لما له مـــن انعكاس إيجابي على سلامة البضاعة المشحونة .

إضافة إلى سهولة تحميلها وتفريغها ونقلها إلى مراكز الاستهلاك وإضافة إلى ذلك أيضاً تؤدي إلى انخفاض معدل التأمين عليها نتيجة لتلك الميزات التي تمنح لسلامة البضاعة .

ونتيجة لهذه الخدمات والأساليب المستخدمة فإنها تعمل بشكل مباشر أو بآخر في تحريك عمليـــات التبـــادل التجاري وزيادتها وبالتالي تلعب دوراً ضاغطاً على نشاط المرافئ فتحقق الأهداف الأساسية للتجارة الخارجيـــة عبر هذه المرافئ .

إذ يتم عن طريق المرافئ السورية تأمين احتياجات القطر من المستوردات وبالتالي تصريف الإنتاج المحلي عن طريق التصدير ، ومن ملاحظة حركة البضائع المفرغة والمشحونة عبر مرافئ القطر ، نلاحظ أن أغلـــب السلع المفرغة (المستوردة) هي على الشكل التالي : معدات حديد – خشب – إسمنت – مواد كيماوية – وهذه السلع تشكل المجموعة الأساسية للبضائع المفرغة في مرافئ القطر منذ أكثر من عشر سنوات ، أمـــا البـــضائع المشحونة (المصدرة) هي : – فوسفات – قطن – أقمشة – دخان – حبوب – مخلفات نفطية ويقوم القطر في الوقت الحاضر بتصدير الإسمنت من منتجات معمل الإسمنت في طرطوس .

وقد ساعدت الإجراءات المشار إليها على زيادة حركة العمل في المرافئ السورية (اللاذقية وطرطـــوس) بشكل ملحوظ ، إذ تم عن طريق هذه المرافئ تأمين حاجات القطر من المستوردات وبالتالي تـــصريف الإنتـــاج المحلي عن طريق التصدير .

والجدول رقم(٣٦) يشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه المرافئ السورية في المساهمة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى في تنمية الاقتصاد الوطني، ويبين الجدول التالي كمية البضائع المصدرة والمستوردة عبـــر المرفأين خلال الفترة (1981-2005) :

---

[1] – **حسن النصير ، عبد القادر ، ١٩٩٣ : الحاويات وأثرها في تنفيذ عقد النقل البحري ، الأكاديميـــة العربيـــة للنقـــل البحـــري ، قسم الدراسات البحرية ، ص ٣٢ .**

يلاحظ من الجدول رقم (٣٦) أن هناك انخفاضاً واضحاً في كميات البضائع المصدرة عبر المرفأين ونسبتها إلى إجمالي الصادرات السورية ، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر أهمها :

- إن عملية تصدير المنتجات السورية عبر المرافئ السورية تتطلب إجراءات معقدة ، فالصناعي حتى يحصل على حاوية فارغة عبر مرفأ اللاذقية أو طرطوس عليه أن يقوم بحجز الحاوية عن طريق شركة النقل البحري بالإضافة إلى الموافقة الجمركية .[١]
- هناك ضعف شديد في شبكة الخطوط الملاحية مع سورية – فلا يوجد خطوط مباشرة مع الدول العربية ومع الدول الإفريقية .
- حصر وكالة الخطوط المحلية بالشركة العامة للتوكيلات الملاحية أضعف مستوى أداء خدمات مثل هذه الشركات .[٢]
- إن الخطوط الملاحية مع ميناء اللاذقية وطرطوس قليلة جداً وهذا ما يؤثر على التصدير ، لأن البضائع المصدرة تتطلب وقتاً طويلاً لوصولها إلى وجهتها مما يؤدي إلى زيادة تكلفتها .
- انخفاض كميات البضائع المفرغة في المرفأين خلال فترة الثمانينات مقارنة مع سنوات العقد الماضي (عقد التسعينات) ويعزى هذا الانخفاض إلى :

❖ ترشيد السياسة الاقتصادية فيما يخص الاستيراد بانخفاض مستوى مستوردات القطاع الخاص .

❖ تبني سياسة الاعتماد على الذات .

❖ تردي وضع النقل البحري مما انعكس على حركة المرافئ السورية .

❖ إن قطع العلاقات السورية العراقية أدى إلى تراجع حجم الترانزيت عبر المرافئ السورية .

على الرغم من ارتفاع كميات البضائع المفرغة في المرفأين في فترة التسعينات وما بعدها إلا أن واقع الحال يشير إلى عدم تجاوبها مع الكميات المفرغة والمشحونة إ ذ إن هناك معوقات تواجه الصادرات والكميات المصدرة والمستوردة عبر المرفأين من أهمها :

١- ارتفاع أجرة الحاوية المشحونة إلى مرفأ اللاذقية تزيد (500) دولار عن قيمتها المشحونة إلى مرفأ بيروت وذلك لأن السفن القادمة إلى مرفأ اللاذقية تنتظر أياماً قبل أن يتم تفريغها نتيجة لتعقيد الإجراءات ونقصان الآليات في المرافئ السورية .[٣]

٢- إنه عندما يتم استيراد المواد الأولية على أساس إدخال مؤقت بقصد التصنيع في سورية والإعادة لابد من وضع رسوم المرفأ عن إعادة التصدير عن طريق المرافئ السورية بالقطع الأجنبي والذي يعادل 85.2 ضعف عن رسم المرفأ الفعلي وهذا يؤدي إلى تحمل أعباء ونفقات إضافية .

---

[1] –الفضل، أبو زيد ، 2003 : مقومات الصناعة السورية ، www.mowaten.com .

[2] – سلامة ،يوسف ، رسوم المرافئ البحرية في سورية ، ٢٠٠٤ ، www.Alalam.ekt.org .

[3] – جواد ، خليل ، 2003 : معوقات الصناعة السورية ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ، ص ١٧ .

٣- ارتفاع رسوم التخزين في مرافئنا يمثل عاملا لا يشجع على استخدام هذه المرافئ ، ويدفع التجار إلى البحث عن طرق نقل بديلة ، وكذلك فإن هذه الرسوم تسبب ارتفاعا في القيمة الإجمالية للبضاعة المستوردة .[١] قد يكون القرار رقم /2569/ لعام 2004 القاضي بالتعرفة الجديدة للمرافئ ذو أهمية كبيرة ، فقد أعطى بموجبه صلاحية للجنة الإدارية المشتركة لمرفأي طرطوس واللاذقية في حال ارتأت تخفيض أو رفع الرسوم بنسبة 25% وكلما دعت الحاجة لذلك وهذا يدل على المرونة الكبيرة في تطبيق قرار التعرفة الجديدة لكي يبقى متماشياً مع الدول المجاورة ومطوراً لعمل المرفأين ، لما لذلك من دور هام في تطوير وتحديث المرافئ ورفع كفاءة خدماتها .

٤- لا تزال الإجراءات المتبعة في تخليص البضائع جمركياً والمعاملات المرفئية تسير وفق إجراءات معقدة ، ولا سيما مع عدم تطبيق نظام البوابة الالكترونية من أجل إتمام المعاملات المرفئية والتخليص الجمركي مثل أكثر دول العالم التي لا تأخذ أكثر من ساعة في أصعب الظروف[٢] .

٥- إن الإنتاجية الكبيرة للمرفأين في عام ٢٠٠٣ في مجال البضائع العامة كان بسبب الظروف الدولية وتوجه المعونات ومواد إعادة البناء إلى العراق ، مما فرض تطورا"ظرفيا"قام به المتعاقدون المعنيون من القطاع الخاص في نقل البضائع وتفريغها من السفن مما أدى إلى إنتاجية يومية تتعدى ١٠٠٠٠طن للباخرة الواحدة .مما أدى إلى رفع إنتاجية مرفأ طرطوس إلى (٧) مليون و (٩٥٠) ألف طن في عام ٢٠٠٣ ،مما جعله يقارب مرفأ دبي في إنتاجية البضائع العامة .وهذه نظرة ملفتة إلى الإمكانيات المتاحة عند وجود القليل من المرونة والتسهيلات[٣] .

وبدراسة للعلاقة بين قطاعي النقل والتجارة الخارجية ، وجدنا أن معامل الارتباط بين المتغيرين (مستوردات وسائط النقل ، المستوردات السلعية للفترة ١٩٨٤- ٢٠٠٣) هي علاقة طردية إيجابية $r_{xy} = 0.91$ ، وهذا يعني أن (٨١ %) من التغير في مستوردات القطر السلعية يعود إلى تغير في وسائط مستوردات النقل وأن الباقي يعود إلى متغيرات أخرى .

ولاختبار قيمة معامل الارتباط نجد أن : $t_r = \frac{r\sqrt{n-m}}{\sqrt{1-r^2}} = 8.513 > 2$

فهو معنوي وبالتالي فإن قطاع النقل بجميع أقسامه (البري والبحري والجوي) يلعب دورا هاما في تطوير قطاع التجارة الخارجية مما يعني أن دور قطاع النقل والمواصلات في التجارة الخارجية يتوقف إلى حد كبير في مدى التطور الذي يشهده قطاع التجارة الخارجية جنبا إلى جنب مع قطاعي الزراعة والصناعة ووجود الأسواق الخارجية اللازمة لتصريف فائض الإنتاج المحلي (التصدير) .

---

[1] – ممدوح، سكر ، ٢٠٠٥ : رسوم المرافئ السورية ، مأخوذ من الموقع الالكتروني www.Iqtissad.com .

٢- صبرا ،عبد القادر ،٢٠٠٥:آفاق تطوير قطاع النقل البحري السوري في ضوء احتياجات اتفاقية الشراكة الأوروبية – السورية ، المحاضرة ألقيت في الندوة الأوروبية –السورية .

٣- المرجع السابق، ص٣٤.

المبحث الثالث

ربط مؤشرات التجارة الخارجية بالحسابات الاقتصادية

ترافق تطور البنية الهيكلية للتجارة الخارجية مع تطور البنية الهيكلية للإنتـاج المحلـي ، إذ إن التجـارة الخارجية تعتبر مرآة تعكس التحولات الجارية في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار الوطني ، كمـا أن علاقاتهـا بالحسابات الاقتصادية الإجمالية تعتبر علاقة تبادلية مباشرة وخاصة من ناحية المبادلات التجاريـة مـن الـسلع والخدمات وانعكاساتها على الاستهلاك بنوعيه(العام والخاص) والاستهلاك الوسيط والفائض المتـاح لعمليـات التنمية والاستثمار على التجارة الخارجية بشقيها الاستيراد والتصدير أوفي توزيع وتداول السلع النهائية للـشعب وأسعارها بما يكفل تحقيق التوازن بين فروع الاقتصاد .

ونظراً لتغير أسعار السلع والخدمات في كل عام لابد من عرض هذه البيانـات بالأسـعار الثابتـة فـي عام 2000 للتعرف على حقيقة التطور في المصادر والاسـتخدامات لهـذا المتـاح ، كمـا هـو مبـين فـي الجدول رقم(٣٧) (باعتبار عام ٢٠٠٠ كسنة أساس) :

يبين الجدول رقم (٣٧) :

١- تزايد مستمر ومتنامي في قيمة مستوردات القطر من السلع والخدمات بوتائر عالية حيث وصلت نسبة الزيادة إلى (14.4%) في عام 1990 مقارنة مع عام 1980 نتيجة لما حققته عملية التنمية الاقتصادية ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (25.6 %) في عام 2001 مقارنة مع عام 1990 إلا أنه نتيجة لسياسة ترشيد الاستيراد والاعتماد على الذات انخفض حجم المستوردات نسبياً في عام 2001 إلى (7%) مقارنة مع عام 1995.

٢- ارتفاع نسبة حجم التصدير إلى حجم الفائض المتاح من(9.2%) عام 1980 إلى (23.3 %) عام 2001 وذلك بسبب التطور الاقتصادي الذي حققه القطر في قطاعي الزراعة والنفط بشكل خاص.

٣- إن الفائض المتاح يمثل الفرق بين قيمة الصادرات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وقيمة المستوردات وقد تم استخدام هذا الفائض في عمليات تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك الوسيط والنهائي (الحكومي والشعبي) ، حيث كان أثر حجم المستوردات في كل منها على الشكل التالي :

أ- تذبذب في نسب تكوين رأس المال الثابت إلى الاستيراد إذ بلغت أعلى نسبة لها في عام 1985 (٧٩,٧%) من إجمالي الاستيراد للسلع والخدمات لتتراجع هذه النسبة إلى (45.7%) عام ١٩٩٠ ، مما يدل على استمرار اعتماد القطر على العالم الخارجي وعدم قدرة الصادرات على الوفاء في تغطية احتياجاتنا من المستوردات على الرغم من أن قيمة الصادرات في عام 2003 كانت تفوق قيمة المستوردات بما يعادل 30216 مليون ليرة سورية ، الأمر الذي يدل على عدم وجود خطط واضحة المعالم في مجال الاستيراد والتصدير نتيجة ارتفاع مستورداتنا من الأصول الثابتة من الآلات والمعدات.

ب- تراجع نسب الاستيراد إلى الاستهلاك الوسيط من (66%) عام 1980 إلى (39.2%) عام 2000 و (42.5%) عام 2001 مما يدل على أنه يتم التركيز على تشجيع الصناعات التي تغذي الاستهلاك الوسيط بحيث تستطيع سورية أن تخفض من استيرادها لمستلزمات الإنتاج ، من أجل أن تكون منتجاتنا من الاستهلاك السلعي الوسيط تفيض عن حاجتنا الاستهلاكية الداخلية ، وأن تكون مواصفاتها عالية بحيث يمكن تصديرها إلى الخارج وأن تدخل السوق العالمية .

ج- انخفاض نسبة المستوردات إلى إجمالي الاستهلاك النهائي للشعب من (59%) عام1980 إلى (49%) عام 2000 لترتفع قليلاً إلى (51.4%) عام 2001 وذلك نتيجة :

١"- التوجه الإيجابي في تقليص تركز الاستيراد على المواد من السلع الكمالية وغير الأساسية ، وانخفاض قيمة مستوردات القطر من السلع الاستهلاكية نتيجة لتطور قطاع الزراعة وتأمين المواد الغذائية بالاعتماد على موارد القطر الزراعية .

٢"- انخفاض الميل إلى الاستهلاك نظراً لانخفاض دخول الطبقات الفقيرة وسوء توزيع الدخل القومي وعدم وجود سوق للأوراق المالية للاحتفاظ بالنقد المخصص للاستهلاك على شكل أسهم وسندات قابلة للتحويل إلى سيولة .

ويلاحظ من عام 1990 وحتى الوقت الحاضر كان إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنيـاء نظـراً إلـى الإعفاءات والمزايا المقدمة للمستثمرين من جهة وارتفاع الضرائب المباشرة على ذوي الدخل المحدود مـن جهة أخرى ، وبالتالي انخفض الاستهلاك الشعبي في سورية سنوياً وتدريجياً وتكاد العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك والادخار تختل بشكل مستمر إذ انخفضت نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الإنفـاق علـى النـاتج المحلي الإجمالي من (93%) عام 1980 إلى (73.7 %) عام 2001 .[١]

د- تأرجحت نسبة الاستهلاك النهائي الحكومي إلى المستوردات حيث سجلت أعلى نسبة لهـا فـي عـام 1985 حيث بلغت (99.3%) لتتراجع هذه النسبة إلى (30 %) عام 1995 لتنـسجم هـذه النـسبة المتدنية مع توجهات السياسة العامة في القطر الرامية إلى تقليص دور الدولة في الإنتاج والتوزيع وإيلاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي .

إذاً إن الفجوة بين الإنتاج المحلي للقطر من السلع والخدمات وبين حاجات الاسـتهلاك الوسـيط والنهـائي والتكوين الرأسمالي والتي كانت موجودة في فترة الثمانينات حتى عام 1988 ، قادت إلى عجـز مـستمر فـي تجارتنا الخارجية أي أن صادراتنا من السلع والخدمات كانت أقل من مستورداتنا ، وقد كان هذا العجز صـغيراً في فترة السبعينات ، حيث كانت الصادرات تغطي (80%) من قيمة المستوردات ، ثم أخذت تقل نسبة التغطية في السنوات التالية حيث تراوحت بين (45%) و (٥٦ %) في الفترة ما بين عامي (1987 – ١٩٩٠)[٢].

وقد كان هذا العجز من العوامل الهامة التي جعلت ميزان المدفوعات السوري بحالة عجز مزمن حتى عام 1989 الذي يعود بشكل رئيسي إلى نقص في موارد القطر من العملات الصعبة وعدم كفايتها لحاجات القطر، و هذا النقص يعد من العوامل الهامة التي ساهمت في انخفاض القيمة الخارجية لليرة السورية ومدى تأثير هـذا الانخفاض على التجارة الخارجية .

مما يعني أن للمبادلات من السلع والخدمات مع العالم الخارجي تأثيرات مباشرة ومتبادلة مـع الحـسابات الاقتصادية القومية الإجمالية .

٢-٣-١- الاستثمار والادخار والتجارة الخارجية :

يتأثر تكوين رأس المال الثابت بالقدرة الادخارية للاقتصاد والتي تمارس آثارها في بناء الأنشطة الصناعية الجديدة ، كما يتأثر الاستثمار بما توفره له التجارة الخارجية من مواد أولية وسلع مصنعة ونصف المـصنعة ، بالإضافة إلى المعرفة الفنية والتكنولوجية الحديثة ، وغير ذلك في مجـال تنفيـذ الاسـتثمارات مـن إمكانـات ومستلزمات قد لا يستطيع الناتج المحلي تهيئة معظمها ، ويساهم ارتفاع الإنفاق على التكوين الرأسمالي بشكل عام، (والذي يتأثر بالمدخرات في تمويل المشروعات الاستثمارية) وفي التأثير الإيجابي على الناتج المحلـي ، وكلما ارتفع هذا الأخير ارتفع بالتالي حجم التسرب إلى الخارج في شكل حجم المستوردات لارتفاع الميل الحدي للاستيراد في الدول النامية مما يضعف معه تأثير أي إنفاق داخلي كالإنفاق على التكوين الرأسمالي على مستوى

[1] – **المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١ – ٢٠٠٢)**

[2] – **المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨٨ – ١٩٩١)**

الناتج المحلي ، ويبقى للتجارة الخارجية دائماً دورها الهام في التأثير على بنود الإنفاق وعلى أنشطة الناتج المحلي.[١]

يتميز القطر العربي السوري كسائر بلدان الدول النامية بانخفاض حجم الأموال المتوجهة للاستثمار نظراً لانخفاض حجم المدخرات وحجم الدخول ، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية بالمقارنة مع معدلات التضخم السائد، ولهذا فقد صدر العديد من التشريعات المتعلقة بالاستثمار رقم /10/ لعام1991 الذي هدف إلى تشجيع استثمار العرب والسوريين منهم والمغتربين [٢] ورعايا الدول العربية والأجنبية في جميع المشاريع الاستثمارية في القطر، منح المستثمرين إعفاءات جمركية عند استيراد المعدات من الخارج ، الاحتفاظ بفتح حسابات بالقطع الأجنبي للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لدى المصرف التجاري السوري ، والسماح للمستوردين من القطاع الخاص بتسديد قيمة مستورداتهم عن طريق المصرف التجاري السوري .

هذا وقد بلغت عدد المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 (1550) مشروع[٣] بتكلفة استثمارية تصل إلى(8.5) مليار دولار (حسب تقرير مدير مكتب الاستثمار) وقد بلغت نسبة التنفيذ (12%) فقط من هذه المشاريع . وارتفع هذا العدد إلى (٣٦٨١) لغاية ٢٠٠٤ مشروع بتكلفة استثمارية٦٠٦٠٢٢ مليون ليرة سورية منه (٤٦٠٣٦٦) مليون ليرة سورية قطع أجنبي [٤] ، لذلك نجد أن حجم الاستثمار في سورية قد بدأ بالتراجع بدءاً من عام 1995 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣٨) :

---

1 – **حبيب ، مطانيوس 2003 : الفرص الاستثمارية في سورية ، الجزء الثاني ، دمشق ص 7**

2 – **عبد العال ، ونيس فرج 1998 : دراسة تحليلية للآثار المتبادلة بين هيكلي الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلة ربع سنوية ، العدد الثاني السنة القاهرة ،-12- ص 44**

3 – **الحمش ، منير 1996 : المناخ الاستثماري في سورية ص 14**

4 – **الاقتصاد السوري .. والأرقام تتحدث عن نفسها ، wwwALiqtissdya.com .**

يبين الجدول رقم (٣٨) :

١"- إن أجمالي الاستهلاك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض خلال الفترة المدروسة (1980-2001) من(96.7%) عام 1980 إلى (69.3%) عام 2002 و (٨٤,٦%) في عام ٢٠٠٥ ويفسر الانخفاض في الاستهلاك إلى الفجوة بين معدلات النمو في دخل الفرد ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك لأن دخل الفرد لم يزدد بالنسبة نفسها التي تزايد بها الإنتاج .

٢"- تراجع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من(32.3%) عام 1980 إلى(18%) عام 2001 ، (٢٦,٣ %) عام ٢٠٠٥ وتعود أسباب انخفاض حجم الاستثمارات الوطنية خلال الفترة المدروسة إلى ما يلي :

- ❖ مرحلة الركود الاقتصادي في بداية عام 1995 وحتى الآن .
- ❖ تزايد الأعباء الضريبية على المنتجين رغم حالة الركود السائدة في القطر .[١]
- ❖ تراجع حجم الصادرات بشكل كبير خلال الفترة (1996-1999) حيث انخفضت من(44887) مليون ليرة سورية عام 1996 إلى (38880) مليون ليرة سورية عام 1999 مسجلة بذلك نسبة انخفاض بمقدار (13.4%).
- ❖ اتباع سياسة مالية انكماشية وعدم فعاليتها في تغيير بنية الإنفاق العام واتجاهاته واستخدام الضريبة كأداة لتحفيز وتشجيع التنمية وليس لتثبيطها .
- ❖ تعدد أسعار الصرف .
- ❖ نظرا إلى انخفاض سعر الفائدة بنسبة تتراوح بين (٧ %-٩ %) فقد أهمل المستثمرون حسابات سعر الفائدة ، واعتبروه عنصرا ثابتا ،لكن تكاليف الحصول على القرض المصرفي أصبحت تفوق سعر الفائدة أي إن المستثمر يدفع فوق سعر الفائدة نصف هذا السعر ليحصل على القرض المطلوب.[٢]
- ❖ ارتفاع تكاليف الآلات المستوردة والمواد الأولية اللازمة للصناعة نظرا إلى ربط الاستيراد بالتصدير ، وارتفاع سعر دولار التصدير إلى (٦٠) ليرة سورية تقريبا ، مما يعني ارتفاع تكاليف المستوردات (٢٠ %) مقارنة بسعر السوق المجاورة ، مما أدى إلى انخفاض قدرة الصناعة على المنافسة في السوق الدولية .
- ❖ الافتقار إلى المؤسسات الخاصة بالاستثمار وترويجه وقنوات الاستثمار الملائمة .
- ❖ غياب البنية التحتية والتنظيمية الخاصة بالاستثمار .[٣]

---

[1] – **الحمش ، منير، ٢٠٠٣ : النظام الضريبي في سورية ، دمشق ،www.Iqtissadya.com .**

2 – **كنعان ، علي ٢٠٠٣ : النظام النقدي و المصرفي السوري ..... مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣.**

3 – **عبد النور ، خالد ١٩٩٩ : تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية و الخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشر ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، من ١٦ / ٢ / ١٩٩٩ لغاية ١/٦/١٩٩٩ ، ص ٢ .**

❖ فرض أسعار جديدة على المواد الأولية اللازمة للصناعات المحلية تفوق الأسعار العالمية ، مثل أسعار القمح ومشتقاته وأسعار القطن ومشتقاته ، كما تم فرض البيع بالدولار للقطاع العام نفسه وللقطاع الخاص .[١]

❖ تراجع حجم الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي من (١٥,٣١%) عام ١٩٩٥ إلى(٦,٥ %) عام ٢٠٠٠ مسجلا بذلك نسبة انخفاض قدرها(٥٧,٥ %) ويرجع سبب انخفاض استثمارات القطاع الخاص إلى تراجع صادراته ، انكماش الطلب على السلع والخدمات وتراكم المخزون السلعي .

❖ جاء ارتفاع حجم الاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية والخدمات نتيجة إحجام القطاع الخاص عن القيام بها حيث بلغ حجم الاستثمار العام (٧ %) من الناتج المحلي عام ١٩٩٣ ، وارتفع إلى (١٠ %) ثم استقرت النسبة على(١٢ %) عام ٢٠٠١ وارتفع إلى(١٥ %) عام٢٠٠٣، وإن تراجع معدل الاستثمار إلى (١٨ %) حتى عام ٢٠٠١ وأقل من معدل الادخار المحلي البالغ (٢٦,٢ %) خلال الفترة (١٩٩٨ – ٢٠٠١) مما يدل على حالة الركود الاقتصادي والمناخ الاستثماري غير الملائم كما أن الإنتاجية الحدية لإجمالية رأس المال انخفضت من(٣٤ %) للفترة (١٩٩٠– ١٩٩٦) إلى(١٤ %) للفترة بين (١٩٩٧ – ٢٠٠٣) والاتجاه العام لهذه النسبة في تراجع.

٣– يعكس صافي التعامل مع العالم الخارجي الذي يمثل الفرق بين الصادرات والمستوردات تحسناً في وضع القطاع الخارجي الذي عانى من عجز مستمر خلال الفترة المدروسة ما عدا الفترة (1997-2004) حيث سجل صافي التعامل مع العالم الخارجي فائضاً ملحوظاً بمقدار (75927+) مليون ليرة سورية عام 2001، ليحقق عجزا كبيرا في عام ٢٠٠٤ ويعود هذا العجز الحاصل في التعامل مع العالم الخارجي إلى الاختلال بين الإنتاج ، والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار ، وبالنظر إلى الجدول رقم (٣٨) ، تبين لنا التحسن الملحوظ الذي حققه صافي التعامل مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وتقلص العجز بشكل مستمر طول الفترة (1990-1998)، حتى انقلب إلى فائض في الأعوام (2000-2003) وتشير أرقام الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة إلى تحسن ملحوظ في وضع الصادرات ، فقد ارتفعت نسبتها من (16.3%) عام 1980 إلى (39.5%) عام 2001 ، وبالمقابل فقد سجلت أرقام المستوردات انخفاضاً خلال نفس الفترة من (45.3%) عام 1980 إلى (31.4%) عام2001، ويرجع ذلك إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي بشكل رئيسي ، فقد تجاوزت معدلات عرض السلع والخدمات معدلات الطلب عليها ، وبالتالي فإن فجوة الإنتاج المحلي التي كانت سائدة في السابق قد تلاشت ، وأدت إلى انخفاض الطلب المحلي على السلع المستوردة لسد فجوة الإنتاج المحلي ، وهذا ما أكدته الأرقام والإحصائيات التي ذكرناها سابقاً .

1 – كنعان ، علي ٢٠٠٣ : النظام النقدي و المصرفي السوري ... مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

٤- إن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل المستوى الملائم للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية المنشودة أدت إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل مشاريع التنمية إذ وصلت نسبة تمويل المدخرات المحلية للاستثمارات إلى (6.7%) فقط عام 1990 ، وهذا ما أدى إلى حدوث فجوة في العلاقات الخارجية أي (المستوردات – الصادرات) وتكون هذه الفجوة مطابقة لفجوة الموارد المحلية (الاستثمار – الادخار) .

٢-٣-٢- العلاقة بين الاستثمار والادخار وقطاع التجارة الخارجية :

هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي ، فكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف ، زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح .

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي إذاً تتم بغرض سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار ، أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية ، لا بد أن تتم بواسطة الاستعانة بتمويل خارجي .

ويمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية وأن الفجوتين لا بد لهما ان يتساويا خلال أي فترة ، مضت ويمكن إثبات ذلك كما يلي :

$$Y + M = C + I + X \qquad (١)$$

حيث: y الناتج المحلي .

M المستوردات من السلع والخدمات .

C الاستهلاك .

I الاستثمار ، X الصادرات من السلع والخدمات .

ومن هذه المعادلة يمكننا ان نستنتج أن :

$$Y = C + I + X - M \qquad (٢)$$

وحيث أن الناتج المحلي يقابل دخلا مساويا له ينقسم إلى استهلاك جاري (C) ومدخرات (S) فإن :

$$Y = C + S \qquad (٣)$$

ومن المعادلتين (١) و (٣) نستنتج أن : C+S = C+I+X-M ومنها نجد أن:

$$I = S + M - X \qquad (٤)$$

ومن المعلوم أن زيادة المستوردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وبميزان المدفوعات ، وإن هذا العجز لا بد أن يمول عن طريق تدفق صاف للرأسمال الأجنبي أي أن :

$$F = M - X \qquad (٥)$$

وهكذا نجد أن المعادلة رقم (٤) يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$I - S = M - X = F \qquad (٦)$$

وهذه المعادلة تبين أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يـوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في المستوردات تمول عن طريق تدفق صاف للرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها . وهذا هو المعنى المقصود " إن فجوة الموارد المحلية لا بد وأن تتساوى مع فجـوة التجارة الخارجية وذلك في أية مدة سابقة " .

ولكن ليس شرطا أن يتم التبادل بين هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة قادمة ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار – الاستثمار – الصادرات –المستوردات) . لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات ذاتها ، وقد ينعدم التنسيق بينهم وإن حصيلة الصادرات تتحدد في عوامل متغيرة تتعلق بظروف السوق العالمي ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها [1] .

وطبقا لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وحدد المجتمع معدلا معينا للنمو في مـدة مقبلـة ، وكانـت إحـدى الفجوتين اكبر من الأخرى ، في تلك المدة ، فإن الفجوة الأصغر لابد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبـر وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف .

وبالطبع فإن تحقيق ذلك يتطلب سياسات مرنة لأسعار الصرف الأجنبـي ، أو أن تطبـق الدولـة سياسـة جمركية تهدف إلى زيادة المستوردات وتخفيض الصادرات .

أما إذا لم تلجأ الدولة إلى إتباع هذه السياسة ، فإن حجم الاحتياجات الأجنبية سوف يزداد ، ويتزايد أيـضا حجم الطلب الداخلي ، فيقل حجم المخزون السلعي ، وتبدأ الأسعار في الارتفاع وتبـدأ الـضغوط التـضخمية وسيؤدي ارتفاع الأسعار في الداخل إلى تخفيض حجم الطلب الخارجي على المنتجات المحلية ، وبالتالي تدهور حجم الصادرات وبذلك تتسع فجوة التجارة الخارجية إلى أن تتعادل مع فجوة المـوارد حينمـا تنتهـي الفتـرة الجارية.

وإذا لجأت الدولة إلى زيادة وراداتها من السلع الإنتاجية ، فهذا يعني زيادة في الاستثمار ، وهنا فإن فجـوة الموارد المحلية سوف تتسع ، وهذا ما يزيد الموقف صعوبة نظرا للصعوبات التي قد تعترض الاقتصاد القومي في الحصول على القدر الكافي من رأس المال الأجنبي لتغطية هذا الاتساع في فجوة الموارد المحلية .

٢-٣-٣- تقدير فجوة التجارة الخارجية :

لتقدير فجوة التجارة الخارجية علينا تقدير رصيد ميزان المدفوعات الجاري التجاري الذي يشمل أرصـدة ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة بالإضافة إلى التحويلات وعوائد رأس المال ثم ميـزان حركـة رؤوس

---

[1] – **مهرة ، علي، ١٩٩٦ : الادخار ودوره في التنمية مع إشارة خاصة في القطر العربـي الـسوري ، دار الفكـر الاقتـصادي ، دمشق، ص ٣ .**

الأموال . والعلاقة وطيدة بين فجوة الميزان التجاري (ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة) والتـــي تـــسمى بفجوة التجارة الخارجية وبين ميزان حركة رؤوس الأموال الذي يعكس حجم الديون و مقدارها. [١]

١- **تقدير قيمة المستوردات :** هناك علاقة بين حجم المستوردات وحجم الدخل القومي في أي مجتمـــع ، وهذه العلاقة يعكسها ما يسمى بمعامل المستوردات ويطلق عليه عادة الميل المتوسط للاستيراد .

ويعبر عن هذه العلاقة كما يلي : $M= m(y)$

حيث :M = المستوردات .

m = معامل المستوردات (الميل المتوسط للاستيراد)

Y= الدخل القومي .

وعند تقدير المستوردات خلال فترة مقبلة لابد لنا أيضا من معرفة العلاقة القائمة بين الزيادة التي تحدث في المستوردات والزيادة في مستوى الدخل القومي .

وتقاس هذه العلاقة عن طريق ما يسمى بمعدل الاستيراد الحدي $(\overline{m})$:

الزيادة في المستوردات $\Delta M = \overline{m}(Y_t - Y_o)$ (١)

ومن ثم فإن المستوردات في الفترة t عبارة عن المستوردات في بداية الفترة M_o مضافا إليهـــا الزيـــادة التي حدثت في المستوردات خلال الفترة نتيجة لزيادة الدخل ΔM

أي أن : $M_t = M_o + \overline{m}(Y_t - Y_o)$ (٢)

إذا إن تقدير المستوردات خلال فترة مقبلة يتطلب على المستوى القومي حساب الميل المتوسط للاســـتيراد m والميل الحدي للاستيراد $(\overline{m})$ وعند حساب هذين المعاملين يمكن اللجوء إلى البيانات التاريخية في السنوات السابقة للتعرف على حجم هذين المعاملين في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فـــي الماضـــي . وعند اختيار المعادلة التي يتم على أساسها التقدير لابد من مراعاة التغيرات المتوقعة في المستقبل مثل [٢] :

أ- الإمكانيات المتوقعة للإنتاج المحلي البديل عن المستوردات .

ب- التغير في هيكل الصناعة وباقي فروع الإنتاج الأخرى .

ج- التغير المتوقع في هيكل الطلب الاستهلاكي .

٢- **تقدير حصيلة الصادرات :** إن تقدير الصادرات المتوقعة للدولة في فترة مقبلة يتوقـــف أساســـا علـــى الظروف والعوامل الخارجية ، ولذلك فإن التقدير يتطلب إجراء دراسات دقيقة حول مستقبل الطلب العالمي على

---

[1] - **المهايني محمد، خالد، ١٩٩٣ :خلفية موضوع الاقتراض الخارجي ، بحث حول الاقتراض الخارجي مقدم إلـــى (نـــدوة إدارة الديون الخارجية) ، البنك الإسلامي للتنمية ، دمشق ، ص ٨.**

[2] - **زكي ، رمزي، ١٩٩٦ : أزمة الديون الخارجية ، رؤية العالم الثالث ، دار الفكر الاقتصادي ، ص ٦٦ .**

السلع التي تصدرها الدولة ، وعلى موقعها النسبي في السوق العالمي لهذه السلع وعلى اتجاهات حركة الــدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تصدر إليها .

إن كثيرا من الخبراء والاقتصاديين يلجؤون في تقدير حصيلة الصادرات خلال الفترة على أســاس الدالــة الأسية الآتية :

$$X= X_o (1+r)^n \qquad (٣)$$

حيث: X = مستوى الصادرات المتوقعة في نهاية الفترة .

X_o = مستوى الصادرات في بداية الفترة .

r=معدل نمو الصادرات المتوقع .

n= عدد السنوات .

وبذلك يمكننا قياس فجوة المستوردات والصادرات كما يلي :

$$F = M_O + \overline{m}(Y_t - Y_O) - X \qquad (٤)$$

وهذه الفجوة تظهر كعجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وهذا العجز لابد وأن يغطى عن طريــق تدفق صاف لرأس المال الأجنبي (F) ويمكننا كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي : (٥) $F=I-S = M-X$

بمعنى أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من مــدخرات عملية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في المستوردات تمول عن طريق تدفق صاف للرأسمال الأجنبي خلال الفترة نفسها . وهذا هو المقصود بأن فجوة الموارد المحلية تنعكس في فجوة التجــارة الخارجيــة ، و لابــد أن تتساويا في أية فترة.

والجدول رقم (٣٩) يبين العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك مع الصادرات والمستوردات من خلال تقديرنا لفجوة الموارد المحلية ومساواتها مع فجوة التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) :

يظهر لنا الجدول رقم (٣٩) وجود فجوة ضخمة في الموارد المحلية وأيضا" فجوة في التجـارة الخارجيـة والتي وصلت إلى(133807) مليون ليرة سورية عام 1985 لتتناقص هذه الفجوة إلى(75927) مليون ليـرة سورية عام 2001 وقد نتج ذلك عن مجموعة من الأسباب أهمها [١] :

- ❖ التدهور الذي حدث منذ مطلع الثمانينات في أسعار الصادرات والتردي الكبيـر فـي شـروط التجارة الخارجية نتيجة للكساد الذي خيم على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة .
- ❖ انخفاض نسبة تغطية الادخارات المحلية للاستثمارات المحلية إلى (٨,٧%) عام 1990 لترتفـع وتتحسن بشكل ملحوظ إلى (150%) عام 2002 وهذا من شأنه أن يقلل من الاعتماد على العالم الخارجي في مشاريع التنمية ، وأن العجز في الميزان التجاري الخارجي قد تحول إلى فـائض بمقدار(98917) مليون ليرة سورية في عام 2002 .
- ❖ إن حجم المدخرات الوطنية يتأثر بلا شك بالظروف الاقتصادية المحيطة وبكل من الاسـتثمار والإنتاج وسعر الفائدة وحجم السندات المتداولة وحجم الاستهلاك الوطني وغيرها . [٢]

  وبما أن الاستثمار يتراجع فإن المدخرات تخرج إلى دول أجنبية للاستثمار في الأسواق المالية أو المضاربات أو الاستثمارات الصناعية للسوريين ... مثل لبنان ومصر والأردن وقبرص ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية .
- ❖ تقلص العجز في فجوة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج بأسعار 2000 الثابتة من(28.9%) عام 1980 إلى(8.1 %) عام 2001 يعني أن هناك تحسناً واضحاً في وضع القطاع الخارجي نتيجة تغطية الصادرات للمستوردات بمقدار(125%) في عام 2001 بعد أن كانت هذه النـسبة تشكل فقط (36%)عام 1980 لاشك أن ذلك ناجم عن زيادة الصادرات النفطية بشكل خاص ، لتتراجع هذه النسبة إلى (٩٢ %) عام (٢٠٠٤) .

٤- تحسن مستوى الادخار إذ ارتفع كنسبة من إجمالي الناتج من (3.3%)عـام 1980 إلـى(30.6 %) عام 2002 وساهمت المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات خلال الفتـرة (1997-2002) وذلـك نتيجة :

- ❖ سوء توزيع الدخل القومي ، الأمر الذي نتج عنه زيادة مستوى الأربـاح وانخفـاض حـصة الرواتب والأجور فانخفض الاستهلاك وازداد الادخار[٣] .
- ❖ انخفاض الطلب الاستهلاكي أدى إلى زيادة الأموال المدخرة على حساب الأمـوال المخصـصة للاستهلاك .
- ❖ ارتفاع حجم التحويلات الصافية من العالم الخارجي ، حيث وصلت في عام 2001 إلـى (16) مليار ليرة سورية.

---

[1] – مهرة ،علي، 1996 : الادخار ودوره في التنمية ، دار الفكر الاقتصادي ، دمشق 17 .

[2] – كنعان، علي، 2000 : الكتلة النقدية والادخار والاستثمار ، سلسلة دار الرضا للمعلومات، ص 203.

[3] – كنعان، علي ،٢٠٠٠: العولمة و النظام المصرفي السوري ،... مرجع سبق ذكره ،دمشق ص٢٠٣.

- عدم وجود مشاريع استثمارية لتوظيف المدخرات الصغيرة سواء في شركات مساهمة أوفي الأسواق المالية .
- تراجع معدل التضخم من (18.6 %)عام 1990 إلى(4.6%)في عام 2004 .[١]
- إن الزيادة الفائضة في الادخار من الممكن أن تكون قد ذهبت إلى الاكتناز والتكديس ، أو أنها توجهت إلى القنوات المصرفية على شكل ودائع ، أو ذهبت للتوظيف خارج القطر ، وتجدر الإشارة إلى أنّ إيداع الودائع في البنوك يعتبر أكثر ربحية من استثمارها خارج البنوك بسبب انكماش الطلب المحلي الإجمالي وتراكم المخزون السلعي ، كما أن معدل الفائدة المصرفي حالياً أكبر بكثير من معدل التضخم السائد في القطر ، وبالنتيجة فإن المدخرات المحلية ساهمت بشكل كبير في تمويل الاستثمارات في سورية وقللت من الاعتماد على المصادر الخارجية (القروض والمساعدات) والمصادر الداخلية (الإصدار النقدي) .

وهكذا نجد ازدياد حدة الاختلالات بين كل من الإنتاج والاستهلاك ، والادخار والاستثمار خلال عقد الثمانينات وخصوصاً في النصف الثاني من العقد المذكور وأوائل عقد التسعينات ، وقد انعكس ذلك سلباً على القطاع الخارجي الذي عانى من عجز تجاري كبير ، إلا أنه نتيجة لتراجع الإنفاق الاستهلاكي وتزامن صادرات المواد الأولية بشكل رئيسي فقد تحسن وضع القطاع الخارجي حيث تراجعت فجوة التجارة الخارجية من (+133807) مليون ليرة سورية عام 1985 إلى (75927) مليون ليرة سورية عام 2001 و(٩٤١٠) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٣، لتعاود الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٠٥ فقد بلغت (١٧٤٨١١) مليون ليرة سورية، مما لا شك فيه أن ذلك يعود إلى عدم قدرة الصادرات على تغطية المستوردات وذلك نتيجة تراجع قيمة الصادرات مقابل ارتفاع أسعار المستوردات.

---

[1] – **حوراني، أكرم ،٢٠٠٥ : مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار الإصلاح المالي والنقدي في سورية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، ص ٣٩ .**

المبحث الرابع

دراسة علاقة الاقتصاد السوري مع العالم الخارجي

إن سمات وطبيعة قطاع التجارة الخارجية ، تختلف عن تلك التي تميز بقية قطاعات الاقتصاد فالعديد من مشكلات هذه القطاعات تنعكس وتجد تفسيرها في التجارة الخارجية لذا يمكن اعتبار التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي .وهذا يعني أن أبعاد التجارة الخارجية يعكس بدوره تحليلاً للعلاقات الاقتصادية الدولية ، من حيث مستوى تطورها ، ودرجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي .

ولما كان الوجه الآخر للتجارة الخارجية هو في قدرتها على المساهمة الفعالة في التنمية ، لذا فإن هذه الأهمية المزدوجة قد أدت بدورها إلى أن تكون مقاييس التجارة الخارجية ذات معان مزدوجة .أي أن مهمة تحليل العلاقات الاقتصادية للاقتصاد السوري ، على الرغم من أنها توفر مؤشرات اقتصادية لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي إلا أن هذه المؤشرات تفسر بالضرورة الكثير من المواقف والقرارات السياسية ، وذلك لأنها تلقي الضوء على توجهات الأنظمة المعنية . في كيفية مواجهة مهمة إعادة بناء هياكلها الإنتاجية ، وتقليص تبعيتها في إطار سياساتها الاقتصادية ، والتي تشكل السياسة التجارية جزءاً منها .وإذا ما نظرنا إلى نسبة قيمة التجارة الخارجية السورية إلى قيمة إجمالي التجارة العربية والعالمية فسنجدها ضئيلة جداً وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم /٤٠/ التركيب النسبي للتجارة الخارجية السورية إلى قيمة التجارة العربية والعالمية خلال الفترة (1992-2004) القيمة مليار دولار

البيان / الأعوام	قيمة التجارة الخارجية السورية ١	قيمة التجارة الخارجية العربية٢	قيمة التجارة الخارجية العالمية٣	% 2/1	% 3/1
1992	3.344	285.4	7636.8	1.17	0.04
1993	3.963	251.7	7505.1	1.57	0.05
1994	4.395	254.0	8564.4	1.73	0.05
1995	4.446	281.5	10226.7	1.57	0.04
1996	4.617	311.7	10731.6	1.48	0.04
1997	4.924	312.7	10987.4	1.57	0.04
1998	6.784	270.7	10785.4	2.50	0.06
1999	7.296	306.3	11215.9	2.38	0.06
2000	8.053	700.9	12217.3	2.00	0.06
2001	11.842	406.1	12218.3	2.91	0.09
2002	12.708	417.9	12200.4	3.04	0.1
٢٠٠٣	١١,٩٢٣	٤٣٠,٠	١٠١٦٣,٣	٢,٨	٠,١
٢٠٠٤	٧,٣١٢	٤٩٨,٣	١١٣٧٠,٤	١,٥	٠,٠٦

المصدر :العفوري، عبد الواحد، 2000 : العولمة والجات والتحديات والفرص ، ص 164 .

– بالنسبة لقيمة التجارة العالمية للأعوام 1992-1997 . الأمم المتحدة ،. 2003 : الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الأقليمي .

– بالنسبة لقيمة التجارة الخارجية العربية والسورية للأعوام (1997-2002) ص 21+23 التقرير الاقتصادي الموحد 2004 .

ـ التجارة البينية العربية وسبل تطويرها ، 2005 ، مأخوذ عن الموقع www.Alalam.ekt.com .

يبين الجدول رقم (٤٠) :

أن نسبة التجارة الخارجية السورية إلى التجارة الخارجية العربية ضئيلة جداً ،على الرغم من ارتفاع قيمتها خلال الفترة المدروسة من /3/ مليار دولار إلى /12/ مليار دولار بمعدل(14.3%) , حيث لم تتجاوز هذه النسبة في أعلى مدلولها 3 % فقط عام 2002 ولاشك أن ذلك يعود إلى :

١-أن 58% من الصادرات السورية و 35.9 % من المستوردات السورية تذهب من وإلى السوق الأوروبية المشتركة .

٢- وجود مشاكل ومعوقات تحول دون تنمية التجارة الخارجية السورية و التجارة العربية نذكر منها :

أ- تشابه هياكل الإنتاج وضعف القاعدة الإنتاجية والافتقار إلى أساس مادي للتجارة .

ب- اختلاف الأنظمة الاقتصادية وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية

ج- اختلاف القوانين المالية والتجارية وعدم توفر نظام لتسوية المدفوعات .

د- المشاكل الإجرائية على منافذ الحدود (القيود الجمركية والإدارية) .

ومما يزيد الوضع الاقتصادي السوري حرجاً أن هذه الزيادة والبالغة حوالي (1.87%) أتت على حساب زيادة الصادرات النفطية .

وتتضح حالة الاقتصاد السوري عند مقارنة إجمالي قيمة التجارة الخارجية السورية إلى إجمالي قيمة التجارة العالمية والتي لم تتجاوز 0.1 واحد بالألف عام 2002 والأسوأ أن هذه النسبة ظلت ثابتة خلال فترة طويلة وهو مؤشر على أن الارتفاعات المتتالية في معدلات نمو التجارة الخارجية السورية وإن بدت كبيرة قياساً إلى أوضاعنا الاقتصادية فإن دلالاتها الاقتصادية الحقيقة النهائية قياساً لما كان يجب أن تكون عليه أو إلى ما هو قائم بالفعل بالنسبة للاقتصاديات القوية ضئيلة للغاية إن لم تكن منعدمة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فثبات هذه النسبة يعد مؤشراً على معدلات النمو المرتفعة للحجم الهائل للتبادل التجاري الدولي .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن من الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة التجارة الخارجية السورية إلى التجارة العالمية هو عدم تحسن النسبة المذكورة وتحديداً زيادة أهمية الصادرات يعود إلى تراجع الأهمية النسبية للمواد الأولية (النفط) والتي تكون أكثر من 60% من الصادرات السورية . وبالمقابل الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الجديدة ، وقد نمت هذه الصناعة نمواً ملحوظاً في الفترة الأخيرة وهي تقريباً التي تقود نمو التجارة العالمية ، ومعظم الدول النامية (ومنها سورية) تفتقر إلى هذه الصناعة وتعد مستورداً صافياً لهذه السلع .

وفي تحليلنا للعلاقات الاقتصادية السورية – الدولية سنلقي الضوء على مجموعة من مقاييس التجارة الخارجية ، والتي تتمثل في المؤشرات التالية : [١]

---

[1] – **السماك محمد أزهر، سعيد ، 1998 : قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة ، سلسلة كتب المستقبل العربي – 13 – دراسات في التنمية العربية ، الواقع والآفاق – بيروت ص 181 .**

٣-٤-١ –درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج :

يعكس هذا المؤشر أهمية الصادرات و المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي ، **و** العلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي ، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول على حاجاته من سلع وخدمات استهلاكية ، وبالتالي التبعية للخارج ، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية .

وتعطى بالعلاقة[١]:

$$T = \frac{X + M}{Y} \times 100$$

حيث : T تشير إلى درجة الانكشاف الاقتصادي (معدل الانفتاح الاقتصادي السوري على العالم الخارجي).

X قيمة الصادرات

M قيمة المستوردات

Y الناتج المحلي الإجمالي

وبتطبيق العلاقة الرياضية على بيانات الاستيراد والتصدير والناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة نجد أن درجة انكشاف الاقتصاد السوري قد ارتفعت بشكل واضح خلال الفترة (1980-2005) ، حيث كانت تشكل (61.6%) عام 1980 ثم ارتفعت وبلغت ذروتها (75.4%) عام 2002 ثم تراجعت إلى 60.3% عام 2003 لتعاود الارتفاع مرة أخرى و تبلغ نسبة مرتفعة وصلت إلى أكثر من ٨٠% في عام ٢٠٠٥ وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

[1] – **السماك ، محمد زهير ،١٩٩٨ :قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي ....مرجع سبق ذكره ، ص١٨٢ .**

جدول رقم / ٤١/درجة انكشاف الاقتصاد السوري على العالم الخارجي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة

البيان / الأعوام	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة%	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الجمالي بالأسعار الثابتة %	درجة الانكشاف الاقتصادي %*
1980	16.3	45.3	٦١,٦
١٩٨١	١٠,٧	٢٣,٥	٣٤,٢
١٩٨٢	١١	١٩,٣	٣٠,٣
١٩٨٣	١١,٣	١٨,٨	٣٠,١
١٩٨٤	١١,٣	١٩,٤	٣٠,٧
1985	15.7	41.6	٥٧,٣
1990	27.9	45.8	٧٣,٧
1993	27	40.6	٦٧,٦
1994	31.1	38.8	٦٩,٩
1995	29.9	36.3	٦٦,٢
1996	30.9	31.7	٦٢,٦
1997	33.8	29.7	٦٣,٥
1998	31.0	26	٥٧,٠
1999	36.1	30	٦٦,١
2000	36.1	29.2	٦٥,٣
2001	39.5	31.4	٧٠,٦
2002	42.8	32.5	٧٥,٣
2003	30.6	29.7	٦٠,٣
٢٠٠٤	٣٣,٥	٣٦,٥	٧٠,٠
٢٠٠٥	٣٢,٥	٤٧,٦	٨٠,١

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (2003-2006) ، المكتب المركزي للإحصاء .

- بالنسبة للأعوام (١٩٨١-١٩٨٤) بأسعار ١٩٨٥ الثابتة.

***قيمة الصادرات من السلع والخدمات + قيمة المستوردات من السلع والخدمات/ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000الثابتة × 100**

توضح بيانات الجدول رقم (٤١)أن الاقتصاد السوري ، اقتصاد عالي الانكشاف التجاري على الخارج بمعنى آخر ، إن الاقتصاد السوري شديد التبعية للأسواق الخارجية . ذلك أن الصادرات تشكل (٣٢,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ ، في حين شكلت المستوردات في ذات العام (٤٧,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي ،فيكون معدل الانكشاف الاقتصادي في سورية (٨٠,١%) من حجم الناتج ، هذا يعني أن الاقتصاد في سورية يعتمد في نموه وتطوره على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلي . ومع بدء تراجع كميات إنتاج النفط الخام في عام 2003 وانخفاض أسعاره تراجعت نسبة إجمالي التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي إلى(60.3 %) إلا أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة وتشير إلى ارتباط عملية التنمية بالعالم

الخارجي، إذ لا تتجاوز هذه النسبة في البلدان المتقدمة (10-20%) من ناتجها المحلي الإجمالي.[١] وإن ضلوع ومساهمة المستوردات في ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي إنما يرجع أساساً إلى السياسة التي استخدمتها الحكومة في تمويل المستوردات فقد ساهمت الإجراءات الانكماشية في الاستيراد منذ مطلع الثمانيات في ضوء ضعف مرونة الطلب على السلع المستوردة ساهمت بشكل كبير في انخفاض حجم العرض اللازم ، مما أدى إلى التضخم وزيادة نشاط الاستيراد غير النظامي وزيادة عمليات التحويل والهروب إلى العملات الأجنبية وذلك إما حماية للمدخرات أو لتمويل صفقات الاستيراد غير النظامي ، ولذلك اتجه سعر صرف الليرة السورية إلى الانخفاض ثم جاءت القرارات اللاحقة خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات التي هدفت إلى إعفاء الحكومة من مهمة تأمين القطع اللازم لتمويل مستوردات القطاع الخاص دفعه إلى الأسواق الخارجية لشراء القطع اللازم أو إلى قطع التصدير وبأسعار تراوحت ما بين (55-70) ليرة سورية لكل دولار ولذلك فقد نمت المستوردات في بعض السنوات بمعدل تجاوز معدل نمو الصادرات ، ولذلك تحملت المستوردات مسؤولية كبرى في ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد السوري على الخارج ، كما إن السياسة التجارية وسياسة أسعار الصرف لعبت دروا هاماً في تدهور سعر صرف الليرة السورية وتضخم المستوردات وبالتالي ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد ورفع نسبة التضخم المستورد من الخارج .

على الرغم من انخفاض هذا المؤشر إلا أن ذلك لا يدل على تحسن في الهيكل الإنتاجي وإنما يعود إلى انخفاض درجة مرونة الصادرات السلعية ، والتي ترجع إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري الناتجة عن تبني استراتيجية التوجه التصديري ، وانخفاض مرونة المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية ، والنظام الجمركي ، السياسات النقدية ، سعر الصرف وغياب التمويل المتخصص طويل الأجل ، بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية القطاعين العام والخاص .

٣-٤-٣- درجة أهمية الصادرات :

تتمثل أهمية الصادرات بالفوائد التي تعود على البلاد وفي خفض للعجز في الميزان التجاري للدولة ، وتوفير في العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تؤدي إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية و البشرية ، وتزيد من حجم التنمية الاقتصادية و جذب الاستثمارات الأجنبية ، وتحقيق نتائج ايجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية و المالية ، بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف. [٢]

يعد مؤشر أهمية الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الانكشاف الاقتصادي، وقد تم احتسابه على النحو التالي : [٣]

$$\text{درجة أهمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times ١٠٠$$

---

[1] – الحمش، منير : 1990 : هيكل الصادرات والمستوردات السورية وتوزعها الجغرافي ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق،ص5

[2] –حنيفي ،محمد صبحي ،١٩٩٨: دور التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول النامية مع دراسة تطبيقية بالنسبة لسورية ،كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،ص٢٥٦ .

[3] – الرشيد ،عبد الوهاب ، 1984 : التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، دراسات اقتصادية ، بيروت ، ص ٢٨ .

والجدول التالي يبين هذا المؤشر خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٥):

جدول رقم / ٤٢/ درجة أهمية الصادرات في سورية خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٥)

السنة	درجة أهمية الصادرات %
١٩٨٠	١٦,٣
١٩٨١	١٠,٢
١٩٨٢	٩,٧
١٩٨٣	٩,٧
١٩٨٤	٩,٢
١٩٨٥	١٥,٧
١٩٨٦	١٢,٣
١٩٨٧	١٢,٩
١٩٨٨	١٨,٧
١٩٨٩	٢٧,٩
١٩٩٥	٢٩,٩
١٩٩٦	٣٠,٩
١٩٩٧	٣٣,٨
١٩٩٨	٣١,٨
١٩٩٩	٣٦,١
٢٠٠٠	٣٨,١
٢٠٠١	٣٩,٥
٢٠٠٢	٤٢,٨
٢٠٠٣	٣٠,٦
٢٠٠٤	٣٣,٦
٢٠٠٥	٣٢,٥

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية :(1985-2006) ،المكتب المركزي للإحصاء .

من تحليل الجدول رقم /٤٢ / نجد أن الاقتصاد السوري اعتمد بدرجة كبيرة على النشاط التصديري بنسبة تجاوزت 40% عام 2002 في حين لا تزيد هذه النسبة عن 8% في الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من ضخامة الصادرات الأمريكية .[١]

الواقع أن اتجاه حصيلة الصادرات للارتفاع منذ عام (1989-2003) إنما كـان نتيجـة سياسـة تـشجيع التصدير التي تعتبر أبرز و أهم أشكال ممارسة دعم الصادرات التي تمارسها الدول مع الإشارة إلـى أن تكلفـة هذا الدعم يتحملها أو تنعكس مباشرة على أصحاب الدخل المحدود من جراء ارتفاع أسعار الـسلع المـستوردة بقطع التصدير ، وبهذا يتم إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الطفيلية العاملة في ميدان التصدير .

وعلى صعيد آخر إن عملية دعم الصادرات بهذه الطريقة تنعكس أيضاً في كلـف الإنتـاج خاصـة تلـك المنتجات التي تعتمد بشكل كبير على مستلزمات إنتاج مستوردة بقطع التصدير مما يؤدي إلى إضـعاف القـدرة التنافسية للصادرات ، وكان هذا من أبرز العوامل التي أعاقت نمو الصادرات في فترة التسعينات .

٢-٤-٣- درجة التركز السلعي للصادرات :

يعبر هذا المؤشر عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع ، ويعتبر القطـر العربي السوري من الدول التي تعتمد على تصدير سلعة رئيسية واحدة فقط هي النفط بمعدلات مرتفعة ، وقد تم احتساب هذا المؤشر : درجة التركز السلعي للصادرات = $\frac{\text{قيمة صادرات السلعة الرئيسية}}{\text{قيمة الصادرات الإجمالية}} \times 100$

هذا ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم / ٤٣/ درجة التركز السلعي للصادرات السورية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)

السنة	التركز السلعي للصادرات%
١٩٨٠	٦٣,٣
١٩٨١	٦١
١٩٨٢	٥١
١٩٨٣	٥٤
١٩٨٤	٤٩
١٩٨٥	٦٣,٣
١٩٩٠	٤٨,٥
١٩٩٥	٣٤
١٩٩٦	٥٥
١٩٩٨	٦٤

[1] – **السماك ، محمد أزهر، 1998 : قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة ، الوحدة العربيـة ، مرجع سبق ذكره ، بيروت، ص 186**

٤٨	١٩٩٩
٦٣	٢٠٠٠
٧٥	٢٠٠١
٦٩,٥	٢٠٠٢
٦٢,١	٢٠٠٣
٥٤,٥	٢٠٠٤
٤٢,١	٢٠٠٥

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية :(1981-2006) المكتب المركزي للإحصاء .

يبين الجدول رقم (٤٣) أن ارتفاع هذا المؤشر إلى(٧٥ %) عام ٢٠٠٠ و(٦٢,٥ %)عام ٢٠٠٣ و إنما يدل على أن اقتصاد سورية يعتمد بشكل رئيسي في صادراته على مادة النفط الخام . مما يخضع الاقتصاد السوري للتقلبات السريعة في السوق الدولية ويشكل عائقاً أمام تنفيذ خطط التنمية المرسومة نتيجة التقلبات الحادة في قدرة القطر الاستيرادية وبخاصة بالنسبة للسلع الرأسمالية ،وعليه فإن قطاع التصدير يرتبط هيكلياً باقتصاديات الدول المتقدمة ، وسوف يظل قاصراً على توفير متطلبات الاقتصاد الداخلي . ومن الجدير بالذكر أن الدولة التي يبلغ فيها هذا المؤشر بحدود (60%- 70%) يعني أن اقتصاد تلك الدولة يكون غير قادر على تحمل أعباء الإجراءات الاقتصادية .ولعل القطر العربي السوري لا يشابه حتى نظرائه من الدول النامية فدرجة التركيز السلعي للصادرات في البرازيل لم تتجاوز(12%)وفي تركيا (12%) أما في الاقتصاديات المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية فتبلغ درجة هذا المؤشر 20% [١].

٣-٤-٤- مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات :

يعبر هذا المؤشر عن مدى تركز مستوردات دولة ما من عدد قليل من الشركاء في التجارة الدولية . لأنه بقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعا"يعني أن اقتصاد الدول سيكون مكشوفا" لإجراءات و سيطرة الشركاء التجاريين في حالة الأزمات و لاسيما إذا كانت السلع المستوردة ذات حساسية إستراتيجية كالمواد الغذائية أو المصنوعات أو معدات أخرى وما إلى ذلك ، وعليه فان ارتفاع هذا ا لمؤشر يبين حالة الضعف للدولة. ويعطى من خلال المعادلة التالية :

$$\text{مؤشر التركز السلعي للمستوردات} = \frac{\text{قيمة المستوردات من أهم الشريكين التجاريين}}{\text{قيمة المستوردات السلعية}} \times ١٠٠$$

والجدول التالي يبين هذا المؤشر كما يلي :

جدول رقم / ٤٤ / التركز الجغرافي للمستوردات السورية خلال الفترة (1980-2005)

التركز الجغرافي للمستوردات%	السنة
٨٠	١٩٨٠

---

[1] – **السماك ، محمد ، ١٩٩٨ : قياس التبعية الاقتصادية .... مرجع سبق ذكره ص 168 .**

١٩٨١	٤٩,١
١٩٨٢	٣٢,٣
١٩٨٣	٢٢,٩
١٩٨٤	٣٤,١
١٩٨٥	٤٩
١٩٨٦	٤٥,٦
١٩٨٨	٤١,٨
١٩٩٠	٤٨,١
١٩٩١	٤١,٨
١٩٩٢	٤١,٩
١٩٩٣	٤١,٩
١٩٩٤	٣٨,٩
١٩٩٥	٤٦,٨
١٩٩٦	٤٧,١
١٩٩٧	٤٨,٩
١٩٩٨	٥٢,٥
١٩٩٩	٥١,٦
٢٠٠٠	٥٦,٣
٢٠٠١	٤٨
٢٠٠٢	٤٩,٦
٢٠٠٣	٤٤,٦
٢٠٠٤	٤١,٤
٢٠٠٥	٥٥,٩

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١ – ٢٠٠٦) ،المكتب المركزي للإحصاء . مع العلم أن الجهتان الرئيسيتان للمستوردات السورية (الاتحاد الأوروبي+ البلدان مختلفة).

تبين لنا من الجدول أن أكثر من 40 % من إجمالي مستوردات القطر العربي السوري السلعية هي من أسواق بلدان السوق الأوربية المشتركة والبلدان المختلفة (اليابان ، الهند ، الصين ، هونغ كونغ ، قبرص ...) وجميع أسواق هذه الدول تعاني من عدم الاستقرار والتقلبات في أسعار الفائدة والصرف والسياسات الضريبية ، والإجراءات الحمائية التي تتخذ بين الحين و الآخر من جانب الدول المتقدمة الصناعية .

٣-٤-٥- مؤشر التركز الجغرافي للصادرات :

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات = $\frac{\text{قيمة الصادرات من أهم الشريكين التجاريين}}{\text{قيمة الصادرات الإجمالي}} \times ١٠٠$

إن هذا المؤشر يعبر عن مدى تركز صادرات الدولة إلى عدد محدود جداً من شركائها فـــي التجـــارة الدوليـــة. وينطلق هذا المؤشر من اعتبار أساسي هو ضرورة تنويع صادرات البلد للتقليل من المخـــاطر المحتملـــة فـــي فترات الأزمات الاقتصادية و السياسية، فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب ،بـــل فـــي الأســـواق المـــستوردة والمصدرة على حد سواء . وقد تمثل حساب هذا المؤشر في الجدول التالي :

جدول رقم / ٤٥/ التركز الجغرافي للصادرات السلعية للفترة (1980-2005)

السنة	التركز الجغرافي للصادرات%
١٩٨٠	٦٥,٧
١٩٨١	٧٥,٩
١٩٨٢	٨٩
١٩٨٣	٧٦
١٩٨٤	٧٩,٢
١٩٨٥	٦٨,٨
١٩٨٦	٦٥,٣
١٩٨٧	٧٦,٧
١٩٨٨	٧١,٨
١٩٩٠	٤٥,٥
١٩٩١	٦٨,٢
١٩٩٢	٧٠,٤
١٩٩٣	٨٧,٦
١٩٩٤	٨٤,٣
١٩٩٥	٨٢
١٩٩٧	٨٠,٥
١٩٩٨	٧٨,١
٢٠٠٠	٧٦,٥
٢٠٠١	٧٩,٨
٢٠٠٢	٧٨,٩
٢٠٠٣	٧٨,٨
٢٠٠٤	٨٣,٧
٢٠٠٥	٧٥,٨

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١ -٢٠٠٦) ،المكتب المركزي للإحـــصاء . أهـــم شريكين (بلدان السوق الأوروبية المشتركة + الدول العربية)

من تحليل الجدول رقم (٤٥) نجد أن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تعتبر أهم سوق للصادرات السورية خلال فترة التسعينات وما بعدها ، نتيجة للتحول في السياسة الاقتصادية السورية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و توسيع دور القطاع الخاص و تشجيع رأس المال العربي و الأجنبي ، حيث مثلت صادرات سورية إلى الدول المتقدمة نحو(٥٢,٤%) بالمتوسط من إجمالي الصادرات السورية إلى العالم ، ويلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت في عام٢٠٠٥ إلى(٧٥,٨%) مقارنة بعام ١٩٩٠ والتي بلغت فيه(٤٥,٥%) .

٣-٤-٦- مؤشر التبعية التكنولوجية :

إن التبعية التكنولوجية تعرف بأنها : العلاقة غير المتكافئة بين البلدان النامية والدول الرأسمالية المتقدمة ، والتي تعتمد فيها الدول النامية اعتماداً كاملاً على الدول الرأسمالية المتقدمة .

والتبعية التكنولوجية عادة تحسب من خلال مؤشرات ثلاثة هي :

أ- نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي .

ب- نسبة العلماء والمهندسين إلى إجمالي السكان .[١]

ج- نسبة مساهمة البحث العلمي في تكوين رأس المال الثابت .

ولا نعتقد بأننا في حاجة ماسة إلى قياس التبعية التكنولوجية للقطر العربي السوري فهذا أمر يقره الواقع بشكل بارز، ولا سيما مع غياب سياسات الاعتماد على الذات في ميدان التكنولوجيا .

إن التبعية وضع دينامي تتفاعل فيه عوامل التبعية الداخلية وعوامل التبعية الخارجية بشكل دائري ، يبقي الدول النامية داخل حلقات تخلفها ، والأقطار العربية وبما فيها سورية تعاني من هذه الظاهرة بحدة .

٣-٤-٧- متوسط الميل للاستيراد :

يتحدد هذا المؤشر بنسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويبين هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على مستورداتها ، ومدى الاعتماد على الإنتاج العالمي الذي يزود البلاد بسلع الإنتاج والاستهلاك التي تنقصه ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة ، كلما كانت نسبة اعتماد الدولة على مستورداتها كبيرة أيضاً .[٢] دل ذلك على النسبة الكبيرة التي تقتطع من الدخل القومي السوري للشراء من الخارج . و ذلك في ضوء العلاقة التالية:

$$\textbf{متوسط الميل للاستيراد} = \frac{\textbf{قيمة المستوردات}}{\textbf{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

والجدول التالي يبين هذا المؤشر :

[1] -لا تتوفر أية معلومات عن هذه النسب .

[2] – حشيش، عادل أحمد ، شهاب، مجدي، لا يوجد عام للنشر : الاقتصاد الدولي ، بيروت ، مرجع سبق ذكره ص 36

جدول رقم /٤٦/ متوسط الميل للاستيراد في سورية للفترة (1980-2005)

السنة	متوسط الميل للاستيراد%
١٩٨٠	٤٥,٤
١٩٨١	٢٣,٥
١٩٨٢	١٩,٣
١٩٨٣	١٨,٦
١٩٨٤	١٩,٤
١٩٨٥	٤٥,٦
١٩٩٠	٤٥,٨
١٩٩١	٤٢,٢
١٩٩٢	٤٥,٣
١٩٩٣	٤٥
١٩٩٤	٣٩,٥
١٩٩٥	٣٨,٨
١٩٩٨	٢٦
١٩٩٩	٣٠
٢٠٠٠	٢٩,٢
٢٠٠١	٣١,٤
٢٠٠٢	٣٢,٥
٢٠٠٣	٢٩,٧
٢٠٠٤	٣٣,٥
٢٠٠٥	٤٧,٦

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (1985-2006) ،المكتب المركزي للإحصاء .

يوضح الجدول رقم (٤٦) لجوء أو حاجة سورية للاستيراد ويدل ارتفاع هذه النسبة خلال الفترة (١٩٨٥–١٩٩٥) بحيث وصلت إلى (٤٥,٤٣ % – ٣٨,٨ %) على التوالي ، مدى اعتماد سورية على المستوردات بشكل كبير ، فإذا علمنا أن أهم الدول المتقدمة تخصص(٢٠ %) من دخلها القومي للشراء من الخارج ، فإننا نعلم أن هذه النسبة في سورية تتراوح بين (٢٦ % – ٤٧,٦ %) و هي نسبة مرتفعة عما تخصصه الدول الناجحة في تجارتها الخارجية . ومع ذلك ، يمكن اعتبار هذه النسبة دليلا على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج القومي .

وارتفاع الميل المتوسط للاستيراد يعود الى مجموعة من الأسباب تتمثل في نمو الاستيراد بمعدل يتجاوز معدل نمو الدخل القومي ، وإلى السياسة التجارية وسياسة أسعار الصرف التي ساهمت في تدهور سعر صرف الليرة السورية وتضخم المستوردات السلعية، ورفع نسبة التضخم المستورد من الخارج .

٣-٤-٨- معدل التبادل التجاري لسورية مع العالم الخارجي:

تعتبر نسب أو شروط التبادل الدولي من العوامل الأساسية في تحديد مدى الانتفاع من التجارة الخارجية ، حيث يتحدد من خلالها أثر التجارة الخارجية على المتغيرات الاقتصادية ، والتي عن طريقها يتحدد ما يمكن أن تكتسبه كل دولة من الدول التي يقوم التعامل التجاري بينها ، والكيفية التي تمارس من خلالها هذا الدور في

تحديد الربح من التجارة الخارجية .[١]

والمقصود بنسب أو شروط التبادل التجاري أو الدولي ، العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار المستوردات ، ويتم اللجوء إلى قياس هذه العلاقة عن طريق المقارنة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار المستوردات .

بما أن الصادرات السورية تتكون من المواد الأولية بشكل أساسي وخصوصاً النفط والتي تتميز أسعارها بالانخفاض في السوق الدولية مقارنة بأسعار المستوردات التي تتجه للارتفاع دائماً ، لذلك فإن شروط التجارة الدولية سوف تكون في غير صالح سورية ، والجدول التالي يبين تطور معدل التبادل الدولي لسورية مع العالم .

جدول رقم /٤٧/ الرقم القياسي لقيم و كميات الصادرات والمستوردات السورية ومعدلات التبادل مع العالم

(سنة الأساس 1990 = 100) للفترة 1981-2004 .

السنوات	الرقم القياسي لأسعار قيمة الصادرات (١)	الرقم القياسي لأسعار قيمة المستوردات (١)	معدل التبادل الصافي*	الرقم القياسي لكمية الصادرات(٢)	الرقم القياسي لكمية (٢)المستوردات	**معدل التبادل الإجمالي	***معدل التبادل الدخلي
1981	103	62	169	55	132	240	93
1985	95	69	137	46	160	347	63
1989	77	99	77	78	161	207	60
1990	100	100	100	100`	100	100	100
1991	81	104	77	109	107	98	84
1992	68	105	64	105	143	136	67
1993	67	105	63	158	225	142	99
1994	72	107	67	171	276	161	114
1995	90	122	73	167	248	148	122
1996	95	138	68	164	250	152	111
1997	75	163	46	183	218	119	84
1998	53	99	53	185	255	137	99
1999	68	170	40	162	238	146	64.8
2000	69	95	72	133	40	30	96
2001	88	99	88	124	83	66	110
2002	95	137	69	156	71	45	108
٢٠٠٣	١٠٠	٩٤	١٠٦	١٠١	٩١	٩٠	١٠٧
٢٠٠٤	١٢٤	١٢٧	٩٨	٨٥	٨٨	١٠٣	٨٣

المصدر : . United Nation International trade statistics , year book , volume II , 1998- 2004 ،

*** الرقم القياسي لأسعار قيمة الصادرات /الرقم القياسي لأسعار قيمة المستوردات *١٠٠.**

**** الرقم القياسي لكمية المستوردات / الرقم القياسي لكمية الصادرات .**

***** الرقم القياسي لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار المستوردات × الرقم القياسي لكمية الصادرات .**

---

[1] – **خلف ، حسن ، فليح ، ٢٠٠٤ : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن .**

١-تم حساب الرقم القياسي للصادرات و المستوردات بترجيح القيمة بمؤشر سعر الصرف الفعلي الذي يقيس التنافسية السعرية بالنسبة للشركاء التجاريين .

٢-تم ترجيح الرقم القياسي للكميات بأسعار سنة الأساس حسب صيغة لاسبير للأرقام القياسية .

يلاحظ من الجدول رقم (٤٧) أن الرقم القياسي لأسعار الصادرات قد اتجه للانخفاض خلال فترة التسعينات حيث انخفض بنسبة (25 %)بين عامي(1990 -1997) فقد أخذ في التذبذب صعوداً وهبوطاً ولكن ظل أقل من السعر في سنة الأساس (1990) حيث بلغ أدنى قيمة له(67)عام 1993 وأعلى قيمة(124)عام ٢٠٠٤ (حيث ارتفع بنسبة ٢٤% فقط عن عام 2000)

أما بالنسبة للرقم القياسي لأسعار للمستوردات فقد اتجه للتزايد من(100)عام 1990 إلى(163)عام 1997 و(170)عام 1999 أي ارتفع بنسبة(63%- 70 %) مقارنة بسنة الأساس ، لتنخفض هذه النسبة إلى (٢٧ %) عام ٢٠٠٤ .

كما يبين الرقم القياسي لكمية الصادرات أنه قد ارتفع إلى (185) بنسبة(83 %)عام 1998مقارنة بسنة الأساس 1990 ،(69 %)عام 2002 أي بنسبة(69 %) مقارنة بسنة الأساس 2000 . كما أن الرقم القياسي لكمية المستوردات يبين أنه ارتفع ليبلغ أعلى قيمة له(276)عام 1994 ويرجع ذلك إلى تزايد المستوردات من السلع الاستثمارية والوسيطة – الخاصة بالمشاريع التي نفذت بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ثم انخفض الرقم القياسي لكمية المستوردات ليبلغ(218) عام 1997 أي بنسبة (58 %) مقارنة بعام 1994 وبنسبة (38 %) عام 1999 مقارنة بعام 1994 .

وبناء على ما تقدم فقد اتجه معدل التبادل الصافي أو الدولي (السلعي) إلى الانخفاض من 100 عام 1990 إلى (46%)عام 1997 ، أي انخفض بنسبة (54 %) هذا ما يعكس تدهور شروط التبادل التجاري لسورية مع العالم خلال فترة التسعينات ، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي هو في غير صالح سورية ، إلا أن هذا المعدل قد انخفض من(100) عام 2000 إلى(69%)عام 2002 ، أي انخفض بنسبة(31 %) إلا أن هذه النسبة لا تزال في غير صالح سورية ، ذلك أن هذه النسبة تصبح في صالح البلد عندما تزيد عن ١٠٠% .[1]

مما يشير إلى تدهور شروط التجارة الخارجية نظرا"لأن أغلب صادرات سورية من المواد الأولية و التي اتجهت أسعارها إلى الانخفاض مقارنة بأسعار المستوردات التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع . كما أن تزايد المستوردات لم يترافق بزيادة في الصادرات .

ونظراً لأن معدل التبادل الدولي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أسعار الصادرات مقارنة بأسعار المستوردات ولا يأخذ التغيرات في حجم التجارة ، فقد يرتفع معدل التبادل الدولي في حالة انخفاض كمية الصادرات فيزيد الكسب عن كل وحدة من وحدات الصادرات ولكن يقل الكسب الإجمالي ، كما أن هناك تحفظات على الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والمستوردات باعتبارها تخفي التغيرات في نوعية السلع

[1] – رضوان ، حمدي، لا يوجد عام للنشر : الاقتصاد الدولي ، دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٤١٤ .

وتركيبها.لذلك يتم اللجوء إلى حساب معدل التبادل الدخلي على أساس ضرب معدل التبادل الصافي بالرقم القياسي لكمية الصادرات ، على اعتبار أن معدل التبادل الدخلي يقيس مقدرة البلد على الاستيراد .

ويلاحظ أن معدل التبادل الدخلي لسورية اتجه إلى الانخفاض مقارنة بسنة الأساس حيث بلغ أدنى قيمة له(67%)عام 1992 ثم اتجه إلى الارتفاع في العام التالي ليبلغ(99) ثم ارتفع بعد ذلك ليبلغ(122%) عام 1995 ثم لينخفض في العام التالي إلى(111%) ويستمر في الانخفاض ليبلغ (84%)عام 1997. وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي كان في غير صالح سورية في أعوام (1991 -2000) حيث كانت قدرة سورية على الاستيراد أقل مقارنة بسنة الأساس بنسبة (16 % , 23 % , 1 % , 4 %) على التوالي . حيث كانت الوحدة من الصادرات تحصل على كمية أقل من المستوردات مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٠ .

بينما كانت قدرة سورية على الاستيراد في أعوام (1994 -2004) أكبر من سنة الأساس (١٤ % ، ٢٢%، ١١ %، ١٠ %، ١٠٨ %، ١٦ % ، ٣٦ %) على التوالي ، ثم انخفضت بنسبة (16 %)عام 1997، (١٧ %) عام ٢٠٠٤ . وذلك بسبب ارتفاع أسعار الصادرات النفطية التي يعتمد القطر عليها بشكل رئيسي في صادراته ،هذا الأمر ساهم في أن القطر تمكن من استيراد كميات أكبر من الكمية نفسها من الصادرات لأن الوحدة من الصادرات أصبحت تحصل على ما يعادل ٣٦ وحدة من المستوردات عام ٢٠٠٣ مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٠ ،وبالتالي زادت قدرة سورية على الاستيراد بنسبة ٣٦ % .

كما أن معدل التبادل الإجمالي قد اتجه إلى الارتفاع ليبلغ أعلى قيمة له(161%) عام 1994 ثم اتجه للانخفاض في العام التالي ليعود ويرتفع ثم انخفض إلى(119%) عام 1997 و(١٠٣%) عام ٢٠٠٤ وهذا ما يبين تحسن شروط التجارة إلا أن هذا المؤشر يتضمن التحويلات بدون مقابل كتصدير رأس المال وغيره .إن النتائج السابقة تعتبر غير دقيقة لأن أسعار وحدات الصادرات والمستوردات لا تعبر عن السعر الحقيقي ،حيث أن سعر الصادرات يزيد مع انخفاض كمية الصادرات و ينخفض سعر المستوردات مع زيادة كميتها .

ويمكن تحديد مقدار الكسب أو الخسارة من التجارة الدولية من خلال قياس ربحية الاقتصاد القومي من التجارة الدولية . من خلال العلاقة التالية :

$$\text{ربحية الاقتصاد القومي}^{(1)} = \text{إجمالي قيمة الصادرات} - \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستوردات}} \times ١٠٠$$

كما هو مبين في الجدول التالي :

[1] **السيد، صابر، محمد، ١٩٩٩: دور العلاقات الاقتصادية بين أقطار عربية مختارة والسوق الأوروبية المشتركة من تنمية الاقتصاد العربي والمصري، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص٣١٧**

جدول رقم/ 48/ ربحية الاقتصاد السوري من التجارة الدولية للفترة(1991 – 2004)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات (١) مليون دولار	الرقم القياسي لأسعار المستوردات (٢) %	قيمة الصادرات / الرقم القياسي لأسعار المستوردات (٣)	ربحية الاقتصاد القومي السوري (١) – (٣) مليون دولار
1991	3438	104	3305.8	132.2
1992	3100	105	2952.4	147.6
1993	3253	105	3098	155
1994	3329	107	311.2	217.8
1995	3858	122	3162.3	965.7
1996	4178	138	3027.5	111505
1997	4057	163	2488.9	1568.1
1998	3176	99	3208	32-
1999	3848	170	2263.5	1584.5
2000	4819	95	5072.6	253-
2001	4490	99	4535.3	45.3-
٢٠٠٢	٦١٣٦	١٣٧	٤٤٧٨,٨	٢١,٤-
٢٠٠٣	٣٣٥٦	٩٤	٣٥٧٠,٢	٢١٤-
٢٠٠٤	٢٥٥٩	١٢٧	٢٠١٤,٩	٥٤٤١

المصدر : united Nation , statsical , dorty – jourth issue year book 2005

يلاحظ من الجدول أن ربحية الاقتصاد السوري كانت إيجابية ولم يكن هناك خسارة إلا أن هذه المكاسب كانت متواضعة نوعاً ما حيث تراوحت بين (155-1568.1) مليون دولار باستثناء الأعوام (1996, 2002,2001) كانت هناك خسارة تراوحت بين (32-45) مليون دولار إلا أن المكاسب كانت أكبر من الخسائر ، مما يدل على تحسن شروط تجارة سورية مع العالم .

وتعتبر التغيرات في معدلات التبادل السلعية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية . فالرفاهية الاقتصادية يمكن النظر إليها من خلال أثر التبادل السلعي على الدخل القومي الحقيقي . فإذا تحسن معدل التبادل السلعي لدولة ما ، فان معنى ذلك أن الدخل الحقيقي لهذه الدولة يزداد بأسرع من المنتج ، حيث تزداد القوة الشرائية لوحدة التصدير . وهذه الزيادة في الدخل الحقيقي تضاف إلى الذي تحصل عليه الدولة من خطط تنميتها الاقتصادية .وإن هناك عوامل كثيرة تؤدي إلى حدوث تغيرات في معدلات التبادل الدولية في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة. فعلى المدى القصير تتغير معدلات التبادل نتيجة للتغير في السياسة التجارية واختلافات أسعار الصرف و المدفوعات يرتبط بالتغيرات الأساسية في هياكل الإنتاج و الاستهلاك .

الفصل الثالث

الخصائص العامة للسكان في سورية وانعكاساتها على التجارة الخارجية

المبحث الأول: التزايد السكاني في سورية .

المبحث الثاني: انعكاسات التزايد السكاني على حركة التجارة الخارجية السورية .

الفصل الثالث

الخصائص العامة للسكان في سورية و انعكاساتها على التجارة الخارجية

إن معظم علماء الاقتصاد والاجتماع يؤكدون في الوقت الحاضر أن المشكلة الأساسية التـــي تعــاني منهـــا معظم الدول النامية ، هي التباين بين مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة ومستوى النمو الـــسكاني من جهة أخرى . ذلك أن النمو السكاني في معظم الدول النامية (ومنها سورية) يبدو أعلى من المستوى الملائم لعملية التنمية في تلك البلدان ، وتتجلى عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة في دفـــع العوامل السكانية ، والعوامل الاقتصادية إلى وضع ملائم من التوازن ، ومن البديهي أن عملية التوازن هـــذه لا يمكن أن تتم بصورة تلقائية في كل الأحوال ، بل لابد من اعتماد بعض الخطط والبرامج والـــسياسات الملائمـــة التي ترتكز على تخفيض معدلات الزيادة السكانية ، وتطوير القاعدة الإنتاجية إلى أن تتوافق حركة التحضيرات الاقتصادية مع حركة التغيرات السكانية .إن دراسة الخصائص الديمغرافية للسكان تكتسب أهمية خاصة ، فهـــي تعتبر المنطلق الرئيسي في وضع البرامج والخطط التنموية والاجتماعية ، كما تعطي وصـــفاً دقيقـــاً للمجتمـــع السكاني من خلال رصد عدد السكان ومعدل نموهم وتركيبهم العمري والنوعي ، وحجم القوة البشرية ومعـــدل الولادات ومعدل الوفيات ، وما إلى ذلك من متغيرات ديمغرافية .وتؤدي دراسة الخصائص الديمغرافيـــة إلـــى استخلاص عدد من المقاييس والمؤشرات الديمغرافية التي تصف ملامح المجتمع السكاني ، مما تعطي لنا فرصة مقارنة المجتمعات السكانية بعضها بالآخر ، كما تتيح هذه المقاييس معرفة العوامل المحـــددة للتغيـــر الـــسكاني وتركيب السكان وأنماط توزيعهم مما يفيد بدرجة كبيرة في التنبؤ بالعديد من الظواهر الديمغرافية ، ويساهم فـــي فهم المتغيرات السكانية ، والتأثير عليها مستقبلاً ، وبالتالي وضع الحلول المناسبة للمشكلات السكانية .

و تظهر أهمية العلاقة بين السكان والتجارة الخارجية من خلال مدى اعتماد التجارة الدولية على الإنـــسان لأنه عامل مهم في الإنتاج ، كما أنه عامل هام في الاستهلاك أيضا ، وترتبط التطورات التجارية بالتعليم ارتباطا وثيقا ، إذ أنه كلما اكتسب البلد مستويات أعلى من التعليم والتقدم العلمي والمعرفة الفنية كلما أمكـــن المـــشاركة بدرجة أكبر في التجارة الدولية بصورة متكافئة أو على أساس القوة التنافسية مع البلدان المتقدمة ، ويثير التزايد السكاني الكثير من المخاوف لدرجة أن عددا من الباحثين يحملونه مسؤوليات ومشكلات ناجمـــة عـــن التـــضخم ونقص الغذاء وقصور خطط التنمية عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان والنمو السكاني . وقد تصدت المنظمات الدولية لهذا الموضوع فمنهم من يطالب بترشيد النمو ووضع قيود تحدد مستوى الإنجاب وعقدت لهـــذا الأمـــر الندوات والمؤتمرات الدولية والقطرية ، وخرج كل منها بالكثير من التوصيات التي تبحث بضرورة تنبه العـــالم أفراد ومؤسسات وحكومات إلى ما ينطوي عليه المستقبل من مؤشرات تؤكد أن زيادة السكان مسألة حتمية فـــي ظل غياب الوعي وعمليات تنظيم الأسرة وغير ذلك ، و بالمقابل هناك من يتحدث عن مخاطر العولمة والنظـــام

الاقتصادي العالمي الجديد الذي يعطي المناخ المناسب لسيطرة الآلة وإلغاء دور الإنسان في عملية التصنيع والتنمية .[1]

المبحث الأول

التزايد السكاني في سورية

إن معدل نمو السكان وليس الحجم المطلق ، هو المؤشر الذي له أكبر قدر من التأثير على التنمية ، فالمشكلة ليست في التزايد السكاني ، إنما في معدل هذا التزايد ، بحيث يفوق قدرة المجتمع والاقتصاد الوطني على مواجهة وإشباع الحاجات الأساسية وإحداث التطور الاقتصادي المقابل ، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاه الاجتماعي ، ويتحول النمو السكاني عندها إلى عنصر معيق للتطور عوضاً عن أن يكون داعماً له .

في هذا السياق تعتبر علاقة النمو السكاني بالموارد الطبيعية من أهم محددات مسارات التنمية ، لأن زيادة السكان تعني استهلاكاً أكبر للموارد واستنزافاً لغير المتجدد منها ، وبالتالي النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد ، وإلى اختلاف التوازن بين السكان والتنمية والموارد المتاحة مما يؤثر سلباً على قطاعات الإنتاج المادية . لذلك فإن المسألة السكانية في سورية أخذت تحظى باهتمام كبير ، وقد تجلى ذلك بصدور القانون (٥٤) لشؤون الأسرة لعام ٢٠٠٢ ، واعتبر المسألة السكانية مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما أن سورية تنتمي إلى مجموعة لدول ذات الحجم السكاني المتوسط .وتشير بيانات التعدادات الرسمية الواردة في الجدول رقم (٤٩) إلى أن القطر العربي السوري من الدول التي تتميز بتزايد سكاني :

جدول رقم / ٤٩/ عدد السكان في سورية للفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٥)

السنوات	عدد السكان ألف نسمة	السنوات	عدد السكان
١٩٨٠	٨٧٠٤	١٩٩٣	١٣٣٩٣
١٩٨١	٩٠٤٦	١٩٩٤	١٣٦٩٦
١٩٨٢	٩٤١٣	١٩٩٥	١٤٢٨٥
١٩٨٣	٩٦١١	١٩٩٦	١٤٦١٩
١٩٨٤	٩٩٣٤	١٩٩٧	١٥١٠٠
١٩٨٥	١٠٢٦٧	١٩٩٨	١٥٤٧٣
١٩٨٦	١٠٦١٢	١٩٩٩	١٥٨٩١
١٩٨٧	١٠٩٦٩	٢٠٠٠	١٦٣٢٠
١٩٨٨	١١٣٣٨	٢٠٠١	١٦٧٢٠
١٩٨٩	١١٧١٩	٢٠٠٢	١٧١٣٠
١٩٩٠	١٢١١٦	٢٠٠٣	١٧٥٥٠
١٩٩١	١٢٥٥٨	٢٠٠٤	١٧٧٩٣

[1] – **خوري عصام، ١٩٩٦ :ربط التجارة الخارجية بمتطلبات التنمية ، الواقع والإمكانيات ، جمعية العلوم الاقتصادية ،دمشق،ص١٨.**

١٩٩٢	١٢٥٢٩	٢٠٠٥	١٨٢٦٩

المصدر: نتائج التعدادات الرسمية للأعوام (١٩٨١– ١٩٩٤– ٢٠٠٤) . المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨٠–٢٠٠٦) .

يبين الجدول رقم (٤٩) أن عدد سكان سورية قد ارتفع من (٩٠٤٦) ألف نسمة عام ١٩٨١ إلى (١٣٧٨٢) ألف نسمة عام ١٩٩٤ ، وتشير نتائج التعداد العام للسكان لعام (٢٠٠٤) إلى أن عدد سكان سورية في عام ٢٠٠٤ قد بلغ (١٧٧٩٣) ألف نسمة وهذا يعني زيادة مطلقة مقدارها (١٣٢٢٨) ألف نسمة في غضون (٤٤) عاماً . وفي الجدول رقم / ٥٠ / بيانات عن المعدلات السنوية الوسطى لنمو سكان سورية بين عدة فترات:

الجدول رقم /٥٠/ تطور معدلات النمو السكاني في سورية منذ عقد الستينات

الفترة	معدل النمو السكاني بالألف
١٩٦٠ – ١٩٧٠	٣٢,٨
١٩٧٠ – ١٩٨١	٣٣,٤
١٩٨١ – ١٩٩٤	٣٢,٩
١٩٩٥ – ٢٠٠٣	٢٧,٣
١٩٩٤ – ٢٠٠٤	٢٥,٨
٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٤,٥

المصدر : حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم / ٥٠ / وذلك بتطبيق المعادلة $p_n = p_0\left(1+r\right)^n$ **وبفرض أن النمو السكاني يجري حسب معدل ثابت ومستقر .**

تشير بيانات الجدول رقم (٥٠)أن معدل النمو السنوي لسكان سورية قد حافظ تقريباً على مستواه المرتفع خلال الفترة (١٩٦٠– ١٩٩٤) ، فقد بلغ (٣٢,٨) بالألف بين عامي (١٩٦٠ – ١٩٧٠) وارتفع إلى (٣٣,٤) بالألف بين عامي (١٩٧٠ – ١٩٨١) وانخفض بشكل طفيف ليبلغ (٣٢,٩) بالألف بين عامي (١٩٨١– ١٩٩٤) . ثم تابع انخفاضه ليصل إلى (٢٧,٣) بالألف بين عامي(١٩٩٥ – ٢٠٠٣) كما يشير المكتب المركزي للإحصاء إلى أن معدل النمو السنوي للسكان قد بلغ (٢٥,٨) بالألف خلال الفترة (١٩٩٤– ٢٠٠٤) . وإذا استمر النمو السكاني مستقبلاً بمعدله الحالي (٢٤,٥) بالألف ، فإن عدد السكان سوف يتضاعفون في سورية كل (٢٨,٨)سنة تقريباً ، وهي فترة قصيرة وغير كافية لتنمية مواردها أو ربما المحافظة على مستواها الاقتصادي والاجتماعي ، وإن مثل الوضع يفرض علينا العديد من الآثار السلبية والايجابية على العديد من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

ويعتبر النمو السكاني في سورية من بين المعدلات العالية إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة والدول النامية ، كما تشير بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الواردة في الجدول رقم (٥١) .

جدول رقم /٥١ / المعدلات السنوية للنمو السكاني في بعض الدول المتقدمة والنامية والعالم للفترة (١٩٨١ – ٢٠٠٤)

البيان	معدل النمو السنوي للسكان بالألف
سورية	٣١
الدول المتقدمة	٧
الدول النامية	١٨
الدول العربية	٢١
العالم	١٦

المصدر : UNDP , 2004 - Human Devlopment Report , PD , 152 -155

نلاحظ من الجدول رقم (٥١) أن المعدل السنوي المنخفض للسكان كان يشاهد بشكل في الدول التي حققت مستوى متقدم من تنميتها البشرية ، وأن معدل المرتفع كان يشاهد في الدول التي لم تحقق المطلوب حتى الآن في تنمية مواردها البشرية ، وأن معدل النمو السنوي للسكان في سورية يعتبر من المعدلات المرتفعة ، ويعتقد أن ارتفاع معدل النمو السكاني في سورية خلال الفترة الماضية يعود للأسباب التالية : [1]

– ثبات المعدلات المرتفعة للولادات وبشكل خاص في المناطق الريفية رغم ميلها للانخفاض في الفترة الأخيرة .

– الانخفاض الحاد في معدلات الوفيات بسبب تطور الوضع الاقتصادي وتحسين مستوى الخدمات الصحية ، وزيادة الوعي الاجتماعي ، وتطور بعض الخدمات الأخرى ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون السنوات الخمس وكذلك بقية الفئات العمرية .

وإذا كان ارتفاع معدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٦٠- ١٩٩٥) يعود إلى الارتفاع الكبير في مستوى الخصوبة والانخفاض في مستوى الوفاة ، وبالتالي اتساع الفجوة بينهما ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان . فإن تراجع معدل النمو السكاني إلى حدود معتدلة خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات ، يعود إلى الانخفاض الحاد في مستوى الخصوبة بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع السوري منذ مطلع السبعينات وكان في مقدمتها انخفاض نسبة الأمية عند المرأة وارتفاع نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي واستخدام وسائل تنظيم الأسرة ، والتي ظهرت آثارها بشكل واضح في هذه الفترة ، وأدت بعد ذلك إلى انخفاض ملموس في معدل النمو السكاني .ولعل دراسة العوامل المؤثرة في معدل النمو السكاني والتغيرات التي طرأت على هذه العوامل في الماضي تلقي مزيداً من الضوء على ذلك .

٣-١-١-محددات النمو السكاني في سورية :

من المعلوم أن عوامل النمو السكاني متعددة ومتشابكة إلى درجة كبيرة ، إلا أن العوامل الرئيسية التي تساهم في تشكيل معدل النمو السكاني وتحديد مستواه هي الخصوبة والوفاة والهجرة .

---

[1] – خوري ، عصام ، ١٩٩٨ : العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية في الجمهورية العربية السورية – ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي يقيمها مركز الدراسات السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول السكان والتعليم وسوق العمل ، دمشق ، ٤-٥ / ١٩٩٨/١١ ، ص ٣-٤

وتدل كافة القرائن والمؤشرات المستخلصة من نتائج التعدادات والمسوح السكانية المتخصصة في سورية ، على حدوث تغيرات جوهرية في عوامل النمو السكاني خلال النصف الثاني من القرن الماضي ، كانت بطيئة في العقود الثلاثة الأولى ، ثم أصبحت حادة في النصف الثاني من عقد الثمانينات وبداية التسعينات ، والتي تتميز بانخفاض معدلات الخصوبة والوفاة بعد أن كانت مرتفعة في الماضي ، وفيما يلي عرض لأهم مكونات النمو السكاني :

٣-١-١-١-الخصوبة :

تعد الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني التي تعكس أنماط السلوك الإنجابي السائد في المجتمع ، وأكثرها تأثيراً على حجم السكان ، وتتأثر الخصوبة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأسرة والمجتمع وهي تلعب دوراً أساسياً في تشكيل معدل النمو السكاني بشكل عام .

ولقياس ظاهرة الخصوبة في المجتمع يستعملون عدة مقاييس ، ولكن في بحثنا من أجل دراسة ظاهرة الخصوبة في المجتمع السوري سنركز على مقياسين هما : معدل المواليد الخام ، ومعدل الخصوبة الكلية [1].

أ- معدل المواليد الخام :

أظهرت نتائج التعدادات العامة للسكان والمسوح السكانية التي أجريت في سورية أن معدل المواليد الخام بلغ (٤٨) بالألف عام ١٩٧٠ وبدأ بالانخفاض ليصل إلى (٣٩) بالألف عام ١٩٨١ ، وتشير المعطيات الإحصائية الصادرة عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٤ إلى أن معدل المواليد الخام في سورية قد انخفض إلى (٢٩) بالألف عام ٢٠٠٢ ، وتابع انخفاضه إلى (٢٧,٤) بالألف عام ٢٠٠٤ وكما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم /٥٢/ تطور معدل المواليد الخام في سورية خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٥) بالألف

السنوات	معدل المواليد الخام	السنوات	معدل المواليد الخام
١٩٧٠	٤٨	٢٠٠٠	٣٠,٠
١٩٨١	٣٩	٢٠٠١	٢٩,٦
١٩٩٠	٤٣	٢٠٠٢	٢٩,٠
١٩٩٤	٣٤,٣	٢٠٠٣	٢٨,٣
١٩٩٧	٣٢,٢	٢٠٠٤	٢٧,٤
١٩٩٩	٣٠,٤	٢٠٠٥	٢٥,٣

المصدر : United Nation, world population prospects : The 2004 Revision Department of Economic , New york 2005 .

نلاحظ من الجدول رقم (٥٢) أن معدل المواليد الخام في سورية سجل انخفاضاً ملحوظاً في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥) من (٤٨) بالألف عام ١٩٧٠ إلى (٢٥,٢٩) بالألف عام ٢٠٠٥ ، ويعود هذا الانخفاض إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أحوال السكان ولاسيما لدى الإناث حيث ارتفع المستوى التعليمي والثقافي لديهن بصورة أصبحت أكثر استجابة لتنظيم الأسرة ، وتقليل عدد الأطفال بهدف تأمين متطلباتهم الأساسية في ظل الوضع الاقتصادي .

وتتفاوت معدلات المواليد من مجتمع لآخر ، كما أنها تتوقف على معدلات الخصوبة ، حيث يعتبر معدل المواليد الذي يقل عن /٢٠/ بالألف منخفضاً ، وطبقاً لذلك نجد أن سورية تعد من البلدان ذات معدلات المواليد المرتفعة حتى عام ٢٠٠٥ .

---

[1] -الكسواني ، ممدوح ، ١٩٨٦ :الإحصاء السكاني ، مطبعة طربين ، دمشق ، ص ١١٥

ب- معدل الخصوبة الكلية :

يعرف معدل الخصوبة الكلية في سنة معينة – بأنه ((متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم امرأة افتراضية واحدة خلال حياتها إذا مرت ف يكل سنة من عمرها بتجربة الخصوبة الخاصة بالفئة العمرية المعينة في تلك السنة ، لهذا فإن معدل الخصوبة الكلية يستخرج من معدلات الخصوبة العمرية بأخذ مجموع هذه المعدلات بعد ضرب كل منها بـ ٥ (طول الفئة العمرية بالسنوات) وقسمة الناتج على ١٠٠٠).[1]

في الجدول رقم (٥٣) بيانات عن معدل الخصوبة الكلية في سورية بدءاً من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٤. ونلاحظ أن معدل الخصوبة الكلية في سورية يميل للانخفاض بشكل مستمر ، وكان هذا الانخفاض بطيئاً خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨١) حيث بلغت نسبة الانخفاض (١١,٨ %) بالنسبة لسنة الأساس ، إلا أن انخفاضه كان واضحاً وكبيراً خلال الفترة (١٩٨١- ٢٠٠٥) ووصلت نسبة الانخفاض إلى (٥٣,٢) في عام ٢٠٠٤ بالنسبة لسنة الأساس .

جدول رقم (٥٣) معدل الخصوبة الكلية في سورية لعدة أعوام

المصدر	معدل الخصوبة الكلية	مقدار التغير عن سنة الأساس ١٩٧٠	نسبة التغير في معدل الخصوبة بالنسبة لسنة الأساس
التعداد العام للسكان ١٩٧٠	٧,٧	–	–
مسح الخصوبة العالمي ١٩٧٨	٧,٥	-٠,٢	- ٢,٦ %
التعداد العام للسكان ١٩٨١	٦,٨	- ٠,٩	- ١١,٨%
المسح الديمغرافي المتكامل لعام ١٩٩٣	٤,٢	-٣,٥	-٤٥,٥%
نتائج مسح صحة الأسرة لعام ٢٠٠١	٣,٨	-٣,٩	- ٥٠,٦ %
التعداد العام للسكان ٢٠٠٤	٣,٦	-٤,١	- ٥٣,٢ %
إحصائيات منظمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ٢٠٠٦	٣,٦	- ٤,١	- ٥٣,٢%

رغم أن الخصوبة في المجتمع هي ظاهرة بيولوجية إلا أنها تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتصف بها هذا المجتمع ، وبشكل عام تتباين معدلات الخصوبة الكلية حسب مكان الإقامة والمستوى التعليمي للمرأة ،وفقاً لنتائج التعدادات العامة للسكان ونتائج المسوح الخاصة بظاهرة الخصوبة ، تبين أن معدل الخصوبة الكلية أعلى في الريف مقارنة بالحضر ، وهذا ما يظهره الجدول رقم (٥٤) .وإذا ما نظرنا إلى هذا الجدول نلاحظ مدى تأثير مكان الإقامة في معدل الخصوبة الكلية ، فعلى سبيل المثال نجد في عام ٢٠٠١ أن معدل الخصوبة الكلية قد بلغ (٣,٤) طفلاً في الحضر مقابل (٤,١) طفلاً في الريف ،

---

[1] – **الأشقر ، أحمد ، ١٩٩٠ – علم السكان ، منشورات جامعة حلب ، ص ٦٦**

وهذا يشير إلى أن السلوك الإنجابي للنساء في الريف مختلف عن السلوك الإنجابي للنساء في الحضر نظراً لاختلاف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها المجتمعات الحضرية عن المجتمعات الريفية .

جدول رقم / ٥٤/ معدل الخصوبة الكلية في سورية لعدة سنوات حسب الإقامة .

السنة	مكان الإقامة		
	حضر	ريف	مجموع
١٩٧٠	٦	٨,٧	٧,٧
١٩٨١	٥,٧	٨,٣	٦,٨
١٩٩٣	٣,٥	٥,٠	٤,٢
١٩٩٤	٣,٣	٤,٤	٣,٩
٢٠٠١	٣,٤	٤,١	٣,٨
٢٠٠٤	٣,٢	٤,١	٣,٦

المصدر : - بالنسبة لأعوام (١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤) التعدادات العامة للسكان

- بالنسبة لعام ١٩٩٣ - ٢٠٠١ المجموعة الإحصائية لعامي (١٩٩٤ - ٢٠٠٢)

- بالنسبة لعام ٢٠٠٤ النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤ ، ص ٩

والواقع أن التباين في مستوى الخصوبة بين الحضر والريف يمكن أن يعزى إلى مجموعة الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها المجتمعات الحضرية عن المجتمعات الريفية ، فالنساء في الحضر أكثر استعمالاً لوسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة . كما أن أثر العادات والتقاليد في سلوك النساء الحضريات غير فعال نسبياً وليس ذا أهمية كبيرة بالمقارنة مع ما هو عليه الحال لدى النساء الريفيات . وكل ذلك يجعل الخصوبة في الحضر أقل منها في الريف .

أما المستوى التعليمي للمرأة فيعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة في الخصوبة ، فمع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يميل معدل الخصوبة الكلية للانخفاض بشكل واضح .إلا أنه وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية في سورية ، إلا أنه لا يزال مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة ، وقريباً من مثيله في بعض الدول المتخلفة ، ومما سبق نستنتج أن المجتمع السوري واحد من أكثر دول العالم ارتفاعاً في معدل الخصوبة الكلية ، وهذا ما يظهره الجدول رقم (٥٥) .

جدول رقم / ٥٥ / معدل الخصوبة الكلية في عدد من دول العالم بين عامي (١٩٧٠ -١٩٧٥) وتوقعاتها بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)

الدولة	معدل الخصوبة الكلية		الدولة	معدل الخصوبة الكلية	
	١٩٧٠- ١٩٧٥	٢٠٠٠-٢٠٠٥		١٩٧٠-١٩٧٥	٢٠٠٠ - ٢٠٠٥
الجزائر	٧,٤	٢,٨	اليابان	٢,١	١,٣
الأردن	٧,٨	٣,٦	فرنسا	٢,٣	١,٩

الكاميرون	٦,٣	٤,٦	الدول المنخفضة الدخل	٤,٥	٢,٧
مصر	٥,٧	٣,٣	الدول المتوسطة الدخل	٤٥,٩	٣,٧
الهند	٥,٤	٣,٠	الدول عالية الدخل	٤,٥	٢,١
سورية	٧,٥	٣,٣	العالم	٢,٢	١,٧

المصدر : UNDP , 2004 – Human Development Report , PP , 152-155

ويعود سبب ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في سورية إلى أن المجتمع السوري فتي مع وجود نسبة كبيرة من النساء في المجموعات العمرية القادرة على الإنجاب ، أي النساء بين سن الخامسة عشرة وسن التاسعة والأربعين ، حيث بلغت نسبتهن (٤٠,٦ %) في عام ١٩٧٠ و (٤١,٩ %) عام ١٩٨١ و (٤٩,١%) في عام ٢٠٠٤ .[1] من إجمالي عدد الإناث في المجتمع ، وارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخصوبة العمرية[2] ، وبالتالي ارتفاع معدل الخصوبة الكلية وهذا ما يظهره الجدول رقم (٥٦) الذي يعرض بيانات عن معدلات الخصوبة العمرية في سورية حسب النتائج العامة للسكان في أعوام (١٩٧٠–١٩٨١ –١٩٩٤ – ٢٠٠٤) ونتائج المسح المتعدد الأغراض لعام ١٩٩٩ ، ونتائج مسح صحة الأسرة لعام ٢٠٠١ .

بالإضافة إلى ما سبق يمكن القول إن سبب ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في سورية يعود إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يتصف بها المجتمع السوري ، وبشكل خاص في الريف ، فالأمية مازالت مرتفعة نسبياً بين الإناث وخاصة في الريف وانتشار التعليم بينهن محدود مما ينعكس إيجاباً على الخصوبة ، كما مارست العادات والتقاليد المتوارثة تأثيراً إيجابياً في النمو السكاني ، من خلال تأثيرها في مستويات الخصوبة ، إلا أن تأثير تلك العادات والتقاليد قد بدأ يخف تدريجياً في سورية .

جدول رقم / ٥٦ / معدلات الخصوبة العمرية في سورية لعدة أعوام

الفئة	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٤
١٥–١٩	٠,٠٨٣	٠,٠٨٠	٠,٠٤٤	٠,٠٣٧	٠,٠٥٨	٠,٠٥٧
٢٠–٢٤	٠,٣٥٧	٠,٢٤٩	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٦٥	٠,١١٧
٢٥–٢٩	٠,٣٨٨	٠,٣١٤	٠,١٩٥	٠,١٩٥	٠,١٨٩	٠,١٢٨
٣٠–٣٤	٠,٣٣٥	٠,٢٩٤	٠,١٧٠	٠,١٩٤	٠,١٧٧	٠,١٠٣
٣٥–٣٩	٠,٢٣٦	٠,٢٣٧	٠,١٢١	٠,١١٦	٠,١٢١	٠,٠٦٢
٤٠–٤٤	٠,١٢٣	٠,١٣٣	٠,٠٦٥	٠,٠٤٩	٠,٠٤٢	٠,٠٢٠
٤٥–٤٩	٠,٠١٢	٠,٠٥٩	٠,٠١٧	٠,٠٢٠	٠,٠١٧	٠,٠٠٤

[1] – **المصدر : التعدادات العامة للسكان لأعوام (١٩٧٠– ١٩٨١ – ٢٠٠٤)**

[2] – **تعتبر معدلات الخصوبة العمرية أحد المقاييس الهامة للخصوبة في المجتمع وأكثر شيوعاً ، فهي تفيد في تحليل نمط الخصوبة في المجتمع المدروس ، من خلال معرفة عدد الولادات التي تحدث لكل ألف من النساء في فئة عمرية معينة ، ويحسب هذا المعدل للنساء في سن الحمل من العمر [٤٩– ١٥] وذلك بتقسيم عدد المواليد المنجبين من نساء في فئة عمرية معينة خلال سنة على عدد النساء تلك الفئة في نفس السنة .**

المصدر : – بالنسبة لأعوام ١٩٧٠– ١٩٨١ – ١٩٩٤ نتائج التعدادات العامة للسكان .

– بالنسبة لعام ١٩٩٩ – ٢٠٠١ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٠– ٢٠٠١ .

– بالنسبة لعام ٢٠٠٤ النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤ .

يعتقد أن ارتفاع مستويات الخصوبة يؤدي إلى مجموعة من النتائج السلبية علـى نطـاق الأسـرة ومنهـا إضعاف مقدرة الأسرة على تأمين مستوى معيشي لائق ورعاية صحية مثلى .

في النهاية ، يمكن القول : إن تفاعل العوامل السابقة يقرر فيما إذا كان عدد الولادات سيميل إلى الانخفاض أو يحافظ على مستواه السابق ، هذا بالإضافة إلى أن تحسين مستوى الخدمات الصحية سيساهم فـي انخفـاض معدل وفيات الرضع ومعدل الوفيات الأطفال ، وبالتالي سيلعب دوراً هاماً في تقليل عدد الوفيات ، وباعتقادنا إن ذلك سيحتاج إلى فترة زمنية غير قصيرة في سورية .

٣–١–١–٢–الوفيات :

تأتي ظاهرة الوفاة في المرتبة الثانية من حيث أهميتها في عملية النمو السكاني بعد ظـاهرة الخـصوبة ، والوفاة ظاهرة حتمية ترتبط بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية . ولقياس مستوى الوفيات بين السكان يستخدم عدة مقاييس ، [1] وسنذكر في بحثنا من أجل دراسة ظاهرة الوفيات في المجتمع على مقياس معدل الوفيات الخام .

أ–معدل الوفيات الخام :

وهو من أبسط المقاييس ويحسب بقسمة عدد الوفيات خلال سنة معينة على عدد السكان في منتصف السنة ويضرب الناتج بألف.في الجدول رقم (٥٧) بيانات عن معدل الوفيات الخام في سورية :

جدول رقم / ٥٧ / معدل الوفيات الخام في سورية لعدة أعوام بالألف

السنة	معدل الوفيات الخام
١٩٧٠	١٥,٣
١٩٨١	٨,٢
١٩٩٤	٦,٠
٢٠٠٢	٤,٠
٢٠٠٤	٣,٨٥
٢٠٠٥	٣,٨٤

المصدر : – المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٩ والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨ .

– المكتب المركزي للإحصاء – نتائج مسح صحة الأسرة لعام ٢٠٠٢

- The world bank 2005 - world Development indicators pp , 44

[1] – الأشقر ، أحمد ، ١٩٩٣ : علم السكان – مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ وما بعد – الشلقاني مصطفى ، ١٩٩٤ – طرق التحليل الديمغرافي ، منشورات جامعة الكويت ، ص ١٦٥ ، وما بعد .

يلاحظ من الجدول رقم (٥٧) أن معدل الوفيات الخام قد انخفض من (١٥,٣) بالألف عـام ١٩٧٠ إلـى (٦) بالألف عام ١٩٩٤ ، وتابع انخفاضه ليصل إلى (٣,٨٤) بالألف عام ٢٠٠٥ .ويعتبر معدل الوفيات الخـام في سورية منخفضاً جداً إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، بل ويعتبـر مـن أخفض المعدلات في العالم ، حيث بلغ (٣,٨) بالألف في عام ٢٠٠٥ ، وكان متقدماً على كل دول العالم ، كما تشير إحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠٠٤ باستثناء دولتي عمان والكويت حيث بلغ (٣) بالألف في كل منهما.[1] وبلغ هذا المعدل في فرنسا وألمانيا /١٠/ بالألف ، وعلى المستوى العالمي ٩ بالألف ، والدول عاليـة الـدخل /١٢/ بالألف ، وهذا ما يظهره الجدول رقم (٥٨) والملاحظ من هذا الجدول أن معدل الوفيات الخام في سورية هو أقل مما هو عليه في الدول المتقدمة مثل فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، ويمكن أن يفـسر ذلـك علـى ضـوء الاختلاف في التركيب العمري بين سورية وتلك الدول . فأغلب المجتمعات المتقدمة هرمة ترتفـع فيهـا نـسبة السكان بأعمار /٦٥/ سنة فأكثر ، حيث بلغت هذه النسبة في فرنسا /١٦١%/ واليابـان / ١٨,١ %/ وفـي ألمانيا / ١٦,٨ %/ ولم تتجاوز في سورية /٣,١ %/ عام ٢٠٠٢ . [2] وهذا يجعل معدل الوفيات الخام فـي تلك المجتمعات يميل للارتفاع بسبب ارتفاع نسبة المسنين .

الجدول رقم /٥٨/ معدل الوفيات الخام في عدد من دول العالم في عام ٢٠٠٢ بالألف

الدولة	معدل الوفيات الخام	الدولة	معدل الوفيات الخام
سورية	٤	السويد	١١
عمان	٣	ألمانيا	١٠
الأردن	٤	فرنسا	١٠
الجزائر	٥	الصين	٨
الكويت	٣	الدول عالية الدخل	٩
البرازيل	٧	الدول منخفضة الدخل	١١
الهند	٩	الدول متوسطة الدخل	٨
المغرب	٦	العالم	٩

المصدر : The world bank 2004 – world Development I ndicators . PP , 38-41

في النهاية يمكن القول إن انخفاض معدل الوفيات العمرية أو وفيات الأطفال خلال الفتـرة الـسابقة يعـود بشكل أساسي إلى أن سورية شهدت تطورات هامة ولاسيما القطاع الصحي ، تجلت في انتشار الخدمات الصحية انتشاراً واسعاً وخاصة في الريف وانتشار خدمات رعاية الأمومة والطفولة .

٣-١-١-٣- الهجرة :

[1] - The world bank 2004 – world Development indicators . PP , 38-41

[2] The world bank 2004 – world Development indicators . PP , 38-41–

بالإضافة إلى الخصوبة والوفيات ، تعد الهجرة من العوامل المؤثرة في نمو السكان وتركيبه ، نظراً للآثار التي تتركها في المكان الذي يهاجر منه ، وللآثار التي تنشأ عنها في المكان الذي ينتهي المهاجرون إليه ، وعلى هذا الأساس أخذت هذه الظاهرة مزيداً من الاهتمام في مختلف الدراسات الديمغرافية والإنسانية وعلم الاجتماع .

وتعرف الهجرة بأنها ((انتقال السكان من مكان إقامتهم الحالية إلى مكان آخر لفترة محددة وستة أشهر على الأقل، أو برغبة الإقامة الدائمة في المكان الجديد)) .[١]

ويميز بين نوعين من الهجرة : الهجرة الخارجية ، الهجرة الداخلية .

تعرف الهجرة الخارجية(بأنها انتقال السكان عبر الحدود الدولية لفترة محددة أو برغبة الإقامة الدائمة) .[٢]

أما الهجرة الداخلية فهي ((انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة وذلك بقصد الإقامة الدائمة أو المؤقتة)) .[٣]

أولا"- الهجرة الداخلية : و قد شكلت الهجرة من الريف إلى المدينة في سورية أكثر أنماط الهجرة شيوعاً، وأصبحت معالم الهجرة من الريف إلى الحضر أكثر وضوحاً ، وأكثر قبولاً للقياس عما كانت عليه قبل عام ١٩٩٥ .وتشير نتائج مسح الهجرة الداخلية في سورية لعام ٢٠٠٠ إلى أن عدد المهاجرين بلغ (٢٩٥) ألف نسمة يشكلون ٢,١ % .

ويعرض الجدول رقم (٥٩) واقع الهجرة بين المحافظات السورية حسب نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨١ ، وإذا نظرنا إلى هذا الجدول نلاحظ أن محافظات دمشق ، ريف دمشق ، حمص ، اللاذقية ، الحسكة ، الرقة ، هي المحافظات الجاذبة للسكان ، وكانت محافظات دمشق ، ريف دمشق ، الحسكة ، الرقة من أكثر المحافظات جذباً للسكان ، حيث بلغ معدل الهجرة الصافية فيها (٦,٧ % ، ١٠,٢ % ، ٥,٦ % ، ٥,٢ %) على الترتيب .[٤]

ويمكن أن يعزى سبب جذب مدينة دمشق للمهاجرين إلى كونها العاصمة ، وتضم كل الوزارات وأغلب المؤسسات والإدارات العام ، مما شجع على اتجاه المهاجرين نحوها .

أما محافظة الرقة فقد كان لسد الفرات ومشاريع الري الأثر الأكبر في جذب المهاجرين إليها . أما بقية المحافظات فقد كانت طاردة للسكان تتميز محافظات دير الزور ، إدلب ، حماة ، بأنها محافظات ذات هجرة طاردة مرتفعة حيث كان معدل الهجرة الصافية في تلك المحافظات سالباً ، وبلغ (٤,٦ %- ٥,٦ %-٣,٦-%) على الترتيب ، وكذلك تتميز بقية المحافظات لهجرة طاردة ولكن بمعدل أقل .

---

[1] - علي، ابراهيم ، ١٩٩٢ : خصائص السكان في الجمهورية العربية السورية ، في كتاب : الكتاب المرجعي في التربية السكانية ، دار الجمهورية للطباعة والنشر ، دمشق ، ص ٤٣ .

[2] - علي، ابراهيم ، ١٩٩٢ : خصائص السكان في الجمهورية العربية السورية ، ... مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

[3] -الأشقر ، أحمد ، ١٩٩٣ : علم السكان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤ .

[4] - يحسب معدل الهجرة الصافية من خلال العلاقة التالية :

معدل الهجرة الصافية = عدد الوافدين إلى المحافظة خلال مدة معينة – عدد المهاجرين من المحافظة خلال مدة معينة / عدد سكان المحافظة في منتصف تلك المدة × ١٠٠

أما بالنسبة للهجرة الداخلية لعام ٢٠٠٠ فيشير الجدول رقم (٦٠) المتضمن بيانات عن مسح الهجرة الداخلية إلى أن الهجرة الداخلية بين المحافظات كانت نشيطة جداً ، فجميع المحافظات كانت طاردة للسكان باستثناء محافظتي ريف دمشق والحسكة اللتين كانتا جاذبتين لهما ، في حين كانت محافظة حلب هي المحافظة الوحيدة ذات الاستقرار السكاني .

من خلال هذا البحث يمكننا تحديد المحافظات الجاذبة للسكان والمحافظات الطاردة للسكان والمحافظات المستقرة سكانياً كما يلي: [١]

أ – المحافظات الجاذبة سكانياً :

محافظة ريف دمشق : تعتبر محافظة ريف دمشق من أكثر المحافظات جذباً للسكان حيث بلغ عدد الوافدين إليها حتى عام ٢٠٠٠ (٣٨٨١٨٠) نسمة يشكلون (٢٠,٢ %) من سكانها فيما بلغ عدد المهاجرين منها (٨٧٦٦٧) نسمة يشكلون نسبة (٤,٦ %) من عدد سكانها ، وبذلك يكون صافي الهجرة (٣٠٠٥١٣) نسمة أي ما يعادل (١٥,٦ %) من إجمالي عدد السكان ، ويمكن أن يعود السبب في ارتفاع نسبة المهاجرين إليها لقربها من العاصمة بعد أن تحولت العاصمة من محافظة جاذبة للسكان في عام ١٩٨١ إلى محافظة طاردة للسكان عام ٢٠٠٠ نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة ، إضافة إلى ازدياد الضغوط على مرافقها وخدماتها وارتفاع أسعار المساكن وأجورها ، مما جعل محافظة ريف دمشق تتحول في جذب السكان إلى المرتبة الأولى بين المحافظات جميعاً .

محافظة الحسكة : تحتل محافظة الحسكة المرتبة الثانية من حيث جذبها للسكان بسبب تمركز صناعة استخراج النفط والغاز فيها وتطور القطاع الزراعي فيها وبشكل خاص زراعة القمح والقطن ، وقد بلغ عدد المهاجرين إلى هذه المحافظة (٦٤٧٦٢) نسمة يشكلون (٥,٥ %) من عدد سكانها ، وبلغ عدد المهاجرين منها (٣٨٨٧٣) نسمة يشكلون (٣,٣%) من عدد سكانها ، ونتيجة لذلك بلغ معدل صافي الهجرة في هذه المحافظة (٢,٢%) من عدد سكانها أي ما يعادل (٢٥٨٩٠) نسمة .

ب– المحافظات الطاردة سكانياً :

تأتي محافظة القنيطرة بالمرتبة الأولى من حيث كونها طاردة للسكان ، وقد بلغ عدد المهاجرين حتى عام ٢٠٠٠ من محافظة القنيطرة (٨٦٣١٠) نسمة يشكلون (٥٨,١ %) من سكانها ، بينما بلغ الوافدين إليها حتى ذلك العام (٦٥٥٣) نسمة يشكلون (٦,٩%) من عدد سكانها البالغ ٣٧٤ ٠) ألف نسمة ، وبذلك بلغ صافي الهجرة (٧٩٧٥٧) نسمة يشكلون (٧٨,٢%) من سكان المحافظة وهذا ما جعلها تشكل المركز الأول بين المحافظات الطاردة للسكان . كما تعتبر محافظات مدينة دمشق ، إدلب ، اللاذقية ، السويدا ، طرطوس ، حماة ، درعا ، الرقة ، حمص ، دير الزور ، من المحافظات الطاردة للسكان وقد بلغ معدل الهجرة الطاردة [٢] في هذه

---

[1] – **المكتب المركزي للإحصاء ، ٢٠٠١ – نتائج مسح الهجرة الداخلية في سورية لعام ٢٠٠٠ ص ١٠ .**

[2] – **يحسب معدل الهجرة الطاردة من خلال العلاقة التالية : معدل الهجرة الصافية = عدد المهاجرين من المحافظة خلال مدة معينة / عدد سكان المحافظة في منتصف تلك المدة × ١٠٠**

المحافظـــــات حتــــى عــــام ٢٠٠٠ (٧,٣% ، ٨,٣ % ، ٧,٤ %، ٧,٢ %، ٧,١ %، ٦,٩ % ، ٦,٧ %، ٦,٣%،٥,١،% ، ٣,٧ %) على الترتيب أو كان معدل الهجرة الصافية في تلك المحافظات ســالباً (٣,٤ % – ٦,٤ % – ١,٥ % – ١,٤ % –٣,١ % – ٤,١ % ٠,٦ % – ٢,٢ % – ٠,٢ % – ٢,٣ %) على الترتيب .

ج- المحافظات المستقرة سكانياً :

تعتبر محافظة حلب هي المحافظة الوحيدة التي شهدت استقراراً سكانياً بسبب التساوي التقريبي بين عــدد المهاجرين منها والمهاجرين إليها ، حيث بلغ عدد الوافدين إلى محافظة حلب حتى عام ٢٠٠٠ (٩٠٩٧٣)نسمة أي ما يعادل (٢,٦ %) من إجمالي عدد سكانها ، وبلغ عدد المهاجرين منها حتى ذلك العام (٩٠٩١١) نسمة وما يعادل (٢,٦%) من إجمالي عدد سكانها .

جدول رقم /٥٩ / الهجرة بين المحافظات حتى عام ١٩٨١ .

البيان / المحافظة	الهجرة بين المحافظات					
	الهجرة الوافدة	الهجرة الطاردة	معدل الهجرة الوافدة %	معدل الهجرة الطاردة %	صافي الهجرة	معدل الهجرة الصافية %
دمشق	١٧٤١٨١	٩٩٩٤٣	١٥,٧	٩,٦	+ ٧٤٢٣٨	+ ٦,٧
ريف دمشق	١٤٩٦٥٧	٥٦٠٠٨	١٦,٣	٦,٨	+ ٩٣٦٤٩	+١٠,٢
حلب	١٩٧٣٢٧	٢٢٤٣٤٠	١٠,٥	١١,٨	-٢٧٠١٣	-١,٤
حمص	٩١٠٢٣	٩٠٠٧٢	١١,٢	١١,١	+ ٩٥١	+ ٠,١
حماة	٣٦٢٦٧	٦٠٨٥٠	٤,٩	٨,٠	- ٢٤٤٨٣	- ٣,٦
اللاذقية	٦٦١٨٨	٦١٩١٤	٢,٠	١١,٣	+ ٤٢٧٤	+ ٠,٩
دير الزور	١١١٩١	٢٨٨٠٤	٢,٧	٦,٨	- ١٧٦١٣	- ٤,٦
إدلب	٢٨٣٦٢	٦٠٦٩٧	٤,٩	٩,٩	- ٣٢٣٣٥	- ٥,٦
الحسكة	٩٥٠٢٤	٨٥٨٩٤٣	١٤,٢	١٣,٠	+ ٩١٣٠	+ ٥,٦
الرقة	٥٥٩٢٩	٣٧٦٣٨	١٦,٠	١١,٣	+ ١٨٢٩١	+ ٥,٢
السويداء	١٩١٦١	٢٤٦١٨	٩,٦	١٢,٠	- ٥٤٥٧	- ٢,٧
درعا	٢٠٦٦٠	٣٠٢٥٩	٥,٧	٨,١	- ٩٥٩٩	- ٢,٦
طرطوس	٣٤٨٣٩	٣٦٧٧٧	٧,٩	٨,٣	- ١٩٣٨	- ٠,٤
القنيطرة	٤٦٦	٨٢٤٦١	١,٨	٧٦,٢	- ٨١٩٩٥	- ١٤٦,٢
مستوى القطر	٩٨٠٢٧٥	٩٨٠٢٧٥	١٠,٨	١٠,٨	-	- ١٤٦,٢

المصدر : التعداد العام للسكان لعام ١٩٨١ ص ١٤٩ – ١٥٨ وتم حساب المعدلات من قبل الباحث .

جدول رقم / ٦٠/ الهجرة بين المحافظات حتى عام ٢٠٠٠

البيان / المحافظة	الهجرة بين المحافظات					
	الهجرة الوافدة	الهجرة الطاردة	معدل الهجرة الوافدة %	معدل الهجرة الطاردة %	صافي الهجرة	معدل الهجرة الصافية %

معدل الهجرة الوافدة = عدد المهاجرين إلى المحافظة خلال مدة معينة / عدد سكان المحافظة في منتصف تلك المدة × ١٠٠

دمشق	٢٢٣٨٣٩	٢٧٩٣٢٦	١٣,٩	١٧,٣	٥٥٤٨٧ -	٣,٤ -
ريف دمشق	٣٨٨١٨٠	٨٧٦٦٧	٢٠,٢	٤,٦	٣٠٠٥١٣ +	١٥,٦ +
حلب	٩٠٩٧٣	٩٠٩١١	٢,٦	٢,٦	٦٣+	٣,٢+
حمص	٦٩٩٥٨	٧٢٨٥٨	٤,٩	٥,١	٢٩٠٠-	٠,٢ -
حماة	٣٦٨٣٤	٨٩٩٩٦	٢,٨	٦,٩	٥٣١٦٢ -	٤,١-
اللاذقية	٤٩٥٢٢	٦٢٨٩٨	٥,٩	٧,٤	٥٣١٦٢ -	٤,١-
دير الزور	١١٦٩٤	٣٢٢١	١,٤	٣,٧	٢٠٥١٧ -	٢,٣ -
إدلب	٢٠٩٢٣	٩٠٧٣٥	١,٩	٨,٣	٦٩٨١٢ -	٦,٢ -
الحسكة	٦٤٧٦٢	٣٨٨٧٣	٥,٥	٣,٣	٢٥٨٩٠ +	٢,٢
الرقة	٢٧٢١٤	٤١٥٣٨	٤,١	٦,٣	١٤٣٢١ -	٢,٢ -
السويداء	٦٤٧٦٢	٢١١١١	٥,٨	٧,٢	٤١٥٢ -	١,٤
درعا	٤٣٨٣٠	٤٩٢٣٥	١,٦	٦,٧	٥٤٠٥ -	٠,٦-
طرطوس	٣٨٤٢٤	٤٥٩٩٩	٥,٨	٧,١	٧٥٧٥ -	٣,١ -
القنيطرة	٦٥٥٣	٨٦٣١٠	٦,٩	٨٥,١	٧٩٧٥٧ -	٧٨,٢ -

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء – جداول مسح الهجرة الداخلية في سورية ٢٠٠١ .

ثانيا"-الهجرة الخارجية :

تعرف بأنها "انتقال السكان عبر الحدود الدولية لفترة محددة أو برغبة الإقامة الدائمة ".و قد تميزت هجرة السوريين إلى خارج البلاد في النصف الثاني من القرن العشرين بأنها كانت هجرة مؤقتة للأيدي العاملة . ولم تفلح كافة المحاولات التي جرت في الماضي لتوفير بيانات موثوقة حول حجم الهجرة الخارجية وخصائص المهاجرين وتوزيعهم الجغرافي ،والتي تتطلب وضع آلية لضبط و قياس الهجرة الخارجية . لذلك بقيت التعدادات السكانية وسجلات الأحوال المدنية المصدران الوحيدان لبيانات الهجرة الخارجية ،فالتعدادات السكانية توفر بيانات عن عدد السوريين المتواجدين داخل البلاد و خارجها إضافة لغير السوريين ، بينما تشمل سجلات ا؟لأحوال المدنية السوريين في الدخل و الخارج ."و قد جرت محاولات في سورية لقياس ظاهرة الهجرة الخارجية ،كان آخرها بطاقة المغادرين و القادمين التي قام بتنفيذها المكتب المركزي للإحصاء في بداية الثمانينات . ولقد تضمنت هذه البطاقة العديد من البيانات الخاصة بالمغادرين و القادمين والتي كان من الممكن أن تكون أساسا"لقياس ظاهرة الهجرة في المستقبل . إلا أن عدم التزام المغادرين و القادمين بملء هذه البطاقة أدى إلى محدودية البيانات التي توافرت عن هذا المصدر .كما تضمنت استمارة تعداد السكان لعام عدة بيانات تتعلق بعدد الأفراد المهاجرين وبعض خصائصهم الديمغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية ،إلا أن البيانات التي توافرت من التعداد كان ينقصها الشمول والدقة ،مما أفقدها قيمتها في مجال قياس ظاهرة الهجرة الخارجية."[١]

٣-١-٢- التوزع الجغرافي للسكان :

يعد التوزع الجغرافي للسكان أحد الظواهر السكانية التي تحظى بكثير من البحث والاهتمام . وتبدو أهمية البحث في هذه الظاهرة من خلال العلاقة التبادلية بين التوزع الجغرافي للسكان من حيث مظاهره ونتائجه من

---

[1] **–علي، ابراهيم ،١٩٩٢: خصائص السكان في الجمهورية العربية السورية ،كتاب : الكتاب المرجعي في التربية السكانية ، ... مرجع سبق ذكره ،ص٤٣ .**

جهة ، وبين التنمية التي تؤثر فيه وتتأثر به من جهة أخرى . ذلك أن توزع السكان غير المتوازن يعتبر أحد المشاكل السكانية التي يعاني منها كثير من الدول النامية ومنها سورية .

إن التوسع الحضري والعشوائي والهجرة غير المنتظمة من المحافظات الأقل تطوراً باتجاه المدن الرئيسية خلق مشكلات عديدة ، من أهمها ظاهرة التفجر السكاني في المدن ، وأصبح تضخم المدن يشكل عبئاً فعلياً تصعب مواجهته . كما أن زيادة السكان وتركز المشاريع الاقتصادية والخدمية في مناطق معينة ، وما نتج عنه من جذب للأيدي العاملة ، قد يتجاوز قدرة تلك المناطق على استيعابها ، ويتجاوز قدرتها على توفير فرص العمل الكافية لها ، أحدث حالة من عدم التوازن الجغرافي للسكان .

وإذا كانت بعض الدول قد نجحت إلى حد ما في رسم سياستها الاقتصادية والاجتماعية بصورة متوازنة ، إلا أن الكثير منها قد تعثرت في إحداث التوازن بين التوزيع الجغرافي للسكان وعملية التنمية ، مما أدى إلى نتائج سلبية على المجتمع وتطوره ونتج عنه عواقب اقتصادية واجتماعية أربكت عملية التنمية ذاتها .

سنقوم في هذه الفقرة بدراسة التوزيع الجغرافي للسكان في سورية من خلال توزيع السكان حسب المحافظات فقط.

لكن قبل البدء لابد من إلقاء بعض الضوء على الخصائص الجغرافية والتقسيمات الإدارية في سورية تبلغ المسحة العامة لأراضي الجمهورية العربية السورية /١٨٥١٧٩٧١/ هكتارا"،مقسمة إداريا" إلى أربع عشرة محافظة تتباين من حيث المساحة و بعض الخصائص الجغرافية و الاقتصادية و السكانية .

٣-١-٢-١- توزيع السكان حسب المحافظات :

إذا نظرنا إلى الجدول رقم (٦١) نجد في عام ١٩٧٠ أن محافظات مدينة دمشق وريف دمشق وحلب تضم (% ٤٤,٠١) من سكان القطر ، في حين أنها تشكل (١٨%) من المساحة الكلية لسورية . بينما تضم محافظات دير الزور والرقة والحسكة (١٥,٩٤ %) من سكان القطر في حين أنها تشكل (٤٢,٥٦ %) من مساحة القطر . وإن محافظة حمص التي لا تضم إلا (٨,٦٦ %) من سكان القطر تستحوذ على مساحة تساوي (٢٢,٩٣ %) من مساحة القطر . وتضم باقي المحافظات(٣١,٣٩ %) من سكان القطر وتشكل مساحتها (١٦,٥١%) من المساحة الكلية لسورية ، وهذا يشير إلى تمركز السكان في المحافظات الثلاث الأولى .

جدول رقم /٦١ / التوزيع النسبي لعدد السكان على مستوى المحافظات ونسبة مساحة كل محافظة من إجمالي المساحة لأعوام (١٩٧٠ – ١٩٩٤ – ٢٠٠٤)

البيان / المحافظة	المساحة ألف كم²	نسبة مساحة كل محافظة من إجمالي المساحة الكلية	التوزيع النسبي للسكان %			
			السكان ١٩٧٠	السكان ١٩٨١	السكان ١٩٩٤	السكان ٢٠٠٤
م. دمشق	٠,١٢	٠,٠٦	١٣,٢٧	١٢,٣	١٠,١٢	٨,٧٢
ر. دمشق	١٨,٠٢	٩,٧٣	٩,٨٥	١٠,١٥	١١,٩٥	١٢,٧
حلب	١٨,٥٠	٩,٩٩	٢٠,٨٩	٢٠,٨	٢١,٥٨	٢٢,٦٩
حمص	٤٠,٩٤	٢٢,١١	٨,٦٦	٨,٩٧	٨,٨٣	٨,٦٢
حماه	١٠,١٦	٥,٤٩	٨,١٦	٨,١	٧,٩٧	٧,٨٢

اللاذقية	٢,٣٠	١,٢٤	٦,١٨	٦,١	٥,٤٢	٤,٩٤
دير الزور	٣٣,٠٦	١٧,٨٥	٤,٦٤	٤,٥	٥,١٦	٥,٧
إدلب	٦,١٠	٣,٢٩	٦,٠٦	٦,٤	٦,٥٧	٧,١
الحسكة	٢٣,٣٣	١٢,٦٠	٧,٤٣	٧,٤	٧,٤٢	٦,٣٧
الرقة	١٩,٦٢	١٠,٥٩	٣,٨٧	٣,٩	٤,٠٢	٤,٤٧
السويداء	٥,٥٥	٣,٠٠	٢,٢٢	٢,٢	١,٩٥	١,٧٦
درعا	٣,٧٣	٢,٠١	٣,٦٩	٤	٤,٤	٤,٧٢
طرطوس	١,٩٠	١,٠٢	٤,٧٩	٤,٩	٤,٢٦	٤,٠١
القنيطرة	١,٨٦	١,٠٠	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٣٥	٠,٣٨
القطر	١٨٥,١٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٠، الجدول رقم ٤/٢ والنتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعامي (١٩٨١ –٢٠٠٤)

وفي عام ١٩٩٤ لم يتغير هذا التوزيع بشكل محسوس إذ بقي التوزيع السابق كما هو تقريباً ، رغم حدوث بعض التغيرات الطفيفة في أعداد السكان .

وفي عام ٢٠٠٤ بقي هذا التوزيع كما هو عليه سابقاً إذ ضمت محافظات دمشق ، ريف دمشق ، حلب (٤٤,١ %) من سكان القطر ، وضمت محافظات دير الزور والحسكة والرقة (١٦,٥ %) من سكان القطر ، كما ضمت محافظة حمص (٨,٦ %) من سكان سورية وباقي المحافظات (٣٠,٨) من السكان . ومما سبق نستنتج أن سكان القطر يتوزعون على المحافظات توزيعاً غير منتظم ، وإن هذا التوزيع لم يتغير بشكل واضح خلال سنوات الدراسة .

ولبيان مدى عدالة التوزع السكاني على المحافظات بشكل موضوعي يمكننا استخدام منحنى لورانز Lorenz . ولرسم منحنى لورانز بالنسبة لعام ٢٠٠٤ نتبع الخطوات التالي :

– نرتب المحافظات حسب الكثافة السكانية المتزايدة ، ثم نحسب نسبة مساحة كل محافظة من إجمالي المساحة في سورية ، ونحسب نسبة سكان كل محافظة من إجمالي السكان في سورية .

– نحسب التوزيع النسبي التراكمي للمساحة والتوزيع النسبي التراكمي للسكان ، كما هي واردة في الجدول رقم /٦١ / .

– نضع نسب السكان التراكمية على المحور الرأسي ونسب المساحة التراكمية على المحور الأفقي ، وبرسم الخط البياني الذي يمثل العلاقة بين نسبة السكان التراكمية ونسبة المساحة التراكمية نحصل على خط بياني هو الخط IJ .... OABC كما هو في الشكل رقم / ٧ / نسميه منحنى لورانز . ومن الواضح أن منحنى لورانز يمثل منحنى التوزيع الفعلي للسكان على المساحة . أما الخط OJ المرسوم في الشكل والذي ينصف الربع الأول في المستوى فيمثل خط التوزيع العادل للسكان على المساحة . ومن الواضح أنه كلما كان منحنى

لورانز OABC ... I J قريباً من خط التوزيع العادل كان توزيع السكان أكثر عدلاً ، وكلما كان منحنى لورانز OABC ... I J بعيداً عن خط التوزيع العادل O J كان توزيع السكان أقل عدلاً .[١]

ولقياس مدى عدالة توزيع السكان على المساحة نستخدم مقياس جيني Gini Coefficient ولنرمز له بالرمز GC . ويعرف معامل غيني بأنه نسبة مساحة الشكل OABC ... IJ الواقع بين خط التوزيع الفعلي وخط التوزيع العادل إلى مساحة المثلث OKJ .

$$GC = \frac{OABC...JO}{OKJ}$$

ولما كانت مساحة المثلث OKJ تساوي ١/٢ فإن معامل غيني يكون مساوياً ضعف مساحة الشكل OABC ... IJ . ويكون معامل GC واقعاً دائماً بين الصفر والواحد : $O \leq GC \leq 1$

ومن الواضح أنه كلما كانت قيمة معامل غيني GC قريبة من الصفر كان توزيع السكان أكثر عدلاً ، وكلما كانت قيمة المعامل قريبة من الواحد كان توزيع السكان أقل عدلاً .

لنحسب أولاً مساحة الشكل الواقع تحت منحنى لورانز (بين منحنى لورانز والمحور الأفقي) ونلاحظ من الشكل رقم (١) أن دالة القوة تمثل العلاقة بين توزيع المساحة وتوزيع السكان أفضل من أي دالة أخرى ، لنضع هذه الدالة بمثابة دالة انحدار كما يلي : $y = x^{\beta} e^{u}$

حيث : X هي نسب المساحة التراكمية .

Y هي نسب عدد السكان التراكمي .

U هي متحول عشوائي .

e هو العدد النيبري .

وبأخذ لوغاريتم الطرفين نجد : $Iny = \beta \ln x + u$

ومنها نجد الدالة المقدرة الآتية : $\ln \hat{y} = b \ln x$

وبحساب قيمة المقدر b باستخدام Minitab 0.13 نجد المعادلة المقدرة الآتية : $\ln \hat{y} = 1.8792 \ln x$

t=14.88، $s.d = 0.1263$

ويكون $\hat{y} = x^{1.8792}$

---

[1] – لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر : الأشقر، أحمد ، ٢٠٠٣ – الاقتصاد الرياضي ، منشورات جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ص ٥٢٢ وما بعد .

أما مساحة الشكل الواقع تحت منحني لورانز فتساوي قيمة التكامل المحدد الآتي :

$$\int_0^1 X^{1.8792} d_x = \left[\frac{1}{2.8792} X^{2.8792} \right]_0^1$$

=٠,٣٤٧٣١٨٦٩٩

بهذا تكون المساحة S بين خط التوزيع العادل ومنحنى لورانز كما يلي :

$$S = \frac{1}{2} - 0.3473 = 0.15268$$

ويكون معامل جيني GC كما يلي : GC=2S

= 0.305

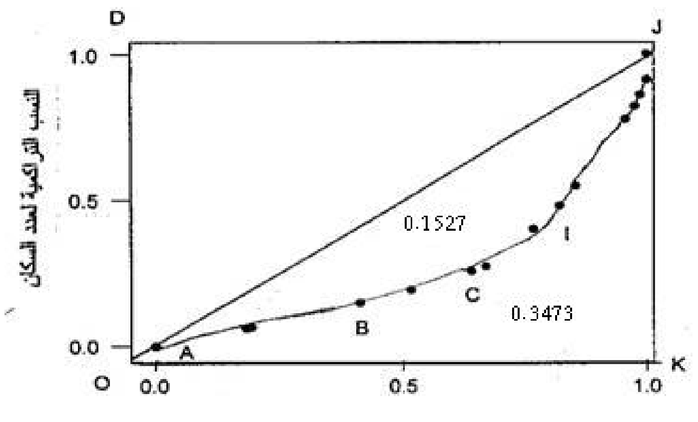
ونلاحظ أن قيمة معامل غيني كبيرة نسبياً مما يعني أن سكان سورية حسب معطيات التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤ موزعون توزيعاً غير عادل على المساحة وهذا يتوافق مع ما توحي به النظرة السريعة الأولى إلى ذلك التوزيع ، كما رأينا سابقاً .

جدول رقم /٦٢/ التوزيع النسبي لعدد السكان والمساحة حسب المحافظات والتوزيع النسبي التراكمي لعدد السكان والمساحة في عام ٢٠٠٤

المحافظة	الكثافة	عدد السكان ألف نسمة	نسبتهم من إجمالي السكان	النسبية التراكمية للسكان Y	المساحة ألف كم٢	نسبتها من إجمالي المساحة	النسبية التراكمية للسماحة X
دير الزور	٣١	١٠١٥	٠,٠٥٧	٠,٠٥٧	٣٣,٠٦٠	٠,١٧٩	٠,١٧٩
القنيطرة	٣٦	٦٧	٠,٠٠٤	٠,٠٦١	١,٨٦١	٠,٠١٠	٠,١٨٩
حمص	٣٧	١٥٣٤	٠,٠٨٦	٠,١٤٧	٤٠,٩٤٠	٠,٢٢١	٠,٤١٠
الرقة	٤١	٧٩٥	٠,٠٤٥	٠,١٩٢	١٩,٦١٨	٠,١٠٦	٠,٥١٦
الحسكة	٤٩	١١٣٤	٠,٠٦٤	٠,٢٥٥	٢٣,٣٣٤	٠,١٢٦	٠,٦٤٢
السويداء	٥٧	٣١٤	٠,٠١٨	٠,٢٧٣	٥,٥٥٠	٠,٠٣٠	٠,٦٧٢
ر . دمشق	١٢٥	٢٢٥٩	٠,١٢٧	٠,٤٠٠	١٨,٠١٨	٠,٠٩٧	٠,٧٦٩
حماة	١٣٧	١٣٩١	٠,٠٧٨	٠,٤٧٨	١٠,١٦٣	٠,٠٥٥	٠,٨٢٤
إدلب	٢٠٧	١٢٦٤	٠,٠٧١	٠,٥٤٩	٦,٠٩٧	٠,٠٣٣	٠,٨٥٧
حلب	٢١٨	٤٠٣٧	٠,٢٢٧	٠,٧٧٦	١٨,٤٩٨	٠,١٠٠	٠,٩٥٧
درعا	٢٢٥	٨٢٩	٠,٠٤٧	٠,٨٢٣	٣,٧٣٠	٠,٠٢٠	٠,٩٧٧
طرطوس	٣٧٩	٧١٣	٠,٠٤٠	٠,٨٦٣	١,٨٩٦	٠,٠١٠	٠,٩٨٧
اللاذقية	٣٨٣	٨٧٩	٠,٠٤٩	٠,٩١٣	٢,٢٩٧	٠,٠١٢	٠,٩٩٩
دمشق	١٣١٥٣	١٥٥٢	٠,٠٨٧	١,٠٠٠	٠,١١٨	٠,٠٠١	١,٠٠٠
مجموع	٩٧	١٧٧٩٣	١,٠٠٠	–	١٨٥,١٨٠	١,٠٠٠	–

المصدر : – بالنسبة لعدد السكان حسب المحافظات ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤ .

– بالنسبة لبقية البيانات حسبت من قبل الباحث .



النسب التراكمية للمساحة .

الشكل رقم (٨)

منحنى لورانتز لتوزيع السكان حسب المحافظات في عام ٢٠٠٤ .

٣-١-٣-التركيب العمري للسكان :

تعد دراسة التركيب العمري للسكان على قدر كبير من الأهمية ، ذلك لأنها توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ، من ولادات ووفاة وهجرة ، وبالتالي النمو السكاني كما أنها تحدد الفئات المنتجة فيه ، والتي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده ، كذلك فإن التركيب العمري هو نتائج للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة ، والتي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر ، بل يؤدي أي تغير من أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخرين . ولذا فإن دراسة التركيب تساعد على فهم دور هذه العوامل في النمو واتجاهها ، وما يرتبط بذلك من دراسة الحالة المدنية والنشاط الاقتصادي والتعليمي وغير ذلك .

ويعد التركيب العمري من أهم المؤشرات الديمغرافية التي تميز شخصية المجتمع ، لأن نمط التركيب العربي هو المحدد الأساسي لكثير من المتغيرات الديمغرافية الاجتماعية والاقتصادية ، فهو الذي يحدد حجم المعروض من القوة البشرية والتغيرات التي تطرأ على حركة السكان داخل قوة العمل وخارجها . بما في ذلك حجم السكان الذين يدخلون سن الدراسة ، والذين يتركون العمل بسبب العمر . كما أنه من المحددات الرئيسية لنسبة الإعالة .

ويؤثر التركيب العمري للسكان على عملية الادخار والاستثمار ، حيث تختلف أنماط الاستهلاك للسلع والخدمات بمختلف أنواعها من عمر لآخر ، وبحسب ما يكون السكان منتجي أو مستهلكين ، وعليه تتوقف الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان بمختلف أنواعها . [1] تقسم أفراد المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسية :

- فئة الصغار حسب تمتد أعمار هذه الفئة من [٠ – ١٤] .
- فئة الأشخاص في سن العمل ، وتمتد من [١٥– ٦٤] .
- فئة المسنين أو الشيوخ وتضم هذه الفئة كل الأشخاص الذين لا تقل أعمارهم عن ٦٥ سنة .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٦٣) الذي يبين تقسيم السكان في سورية حسب التصنيف الأخير ، أن فئة الصغار في العمر [٠ – ١٤] تشكل تقريباً نصف المجتمع ، رغم ميلها للانخفاض خلال سنوات الدراسة . وهذا ما يميز المجتمع السكاني في سورية بكونه مجتمعاً فتياً ، وأن هرمه ذو قاعدة عريضة وذروته ضيقة .

الجدول رقم /٦٣/التركيب العمري النسبي للسكان في سورية للأعوام (١٩٧٠ – ٢٠٠٥)

الفئة العمرية	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥
٠-١٤ %	٤٦,٥	٤٩,٣	٤٨,٤	٤٤,٨	٣٩,٥	٣٩
١٥-٦٤ %	٤٨,٨	٤٦,٦	٤٨,٣	٥٢,٢	٥٧,٢	٥٨,٥
٦٥ فأكثر %	٤,٧	٤,١	٣,٣	٣,٠	٣,٣	٤,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : بالنسبة لأعوام (١٩٧٠ – ١٩٨١) المجموعة الإحصائية السورية ،المكتب المركزي للإحصاء لعام ١٩٩١.

– بالنسبة لعام ٢٠٠٤ المجموعة الإحصائية السورية ،المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٥ ص٦٧ .

---

[1] – **الأشقر، أحمد ، ١٩٩٣ : علم السكان ، منشورات جامعة حلب ، ص ٢٠٥ وما بعد .**

إلا أن ثمة تغييرات معينة قد طرأت على التركيب العمري للسكان في سورية خلال الفتــرة ٢٠٠٤ حيــث تقلصت قاعدة الهرم السكاني فئة [٠-١٤] من (٤٩,٢ %) في عام ١٩٧٠ إلى (٣٩,٥ %) عام ٢٠٠٤ .

أما فئات السكان [١٥-٦٤] فقد اتسعت من (٤٦,٣ %) في عام ١٩٧٠ ، إلى (٥٧,٢ %) عام ٢٠٠٤ ، أما ذروة الهرم السكاني [الفئات السكانية ٦٥ فأكثر] فقد تقلصت من (٤,٥ %) في عام ١٩٧٠ إلى ٣,٣ %) عام ٢٠٠٤ .ويرجع ارتفاع نسبة صغار السن في سورية إلى عامين أساسيين هما ارتفاع معــدل الخــصوبة ، وهبوط معدل الوفيات ، وهذا الواقع خلق وضعاً سكانياً لا يتفق في أغلب جوانبه مع متطلبات عملية التنمية .

وقد أشار أحد الباحثين[١] إلى أن التطور التكنولوجي والاقتصادي يتطلب وجود تركيــب عمــري مناســب للسكان ، والتركيب الأمثل للسكان، برأيه هو أن تكون نسبة من هم في العمــر [٠ – ١٤] ســنة (٢٥ %) ومن هم في فئة العمر [١٥-٦٥] سنة (٦٥ %) ، ونسبة من هم بعمر ٦٥ سنة فأكثر ، (١٠%)،بالإضــافة إلى ذلك يعكس التركيب الفتي للسكان معدلات الإعالة الكبيرة المترتبة على أفراد قوة العمــل فــي المجتمــع . وتشير نتائج التعدادات العامة للسكان إلى أن معدل الإعالة الديمغرافية في سورية قد انخفــض مــن (١٦ %) عام ١٩٧٠ ، إلى (١٠٦ %) عام ١٩٨١ ، وإلى (٩١,٥ %) عام ١٩٩٤ . كما تشير النتائج الأولية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤ إلى أن هذا المعدل قد تابع انخفاضه في سورية ليصل إلى (٧٤,٧ %) ، ورغم هذا الانخفاض إلا أنه مرتفع بالمقارنة مع هو عليه في بعض دول العالم ، فقد بلغ هذا المعدل في فرنسا (٥٢,٤ %) وبلجيكا (٥٢,٦ %) وكان معدل الإعالة في سورية قريباً من مثيله فــي البلــدان الناميــة كمــا فــي الأردن (٦٩,٢%) وفي مصر (٦٦,١ %)[٢].وتختلف دول العالم اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بتركيبها العمــري نظــراً لاختلاف العوامل المؤثرة في النمو السكاني وفي كل عناصره الثلاث الولادات والوفيات والهجرة ، وفي الجدول رقم / ٦٤ / بيانات عن التركيب العمري لعدد من الدول النامية والدول المتقدمة وعلى مستوى العالم فــي عــام ٢٠٠٣ .

جدول رقم / ٦٤/التركيب العمري للسكان في عام ٢٠٠٣ لعدد من دول العالم

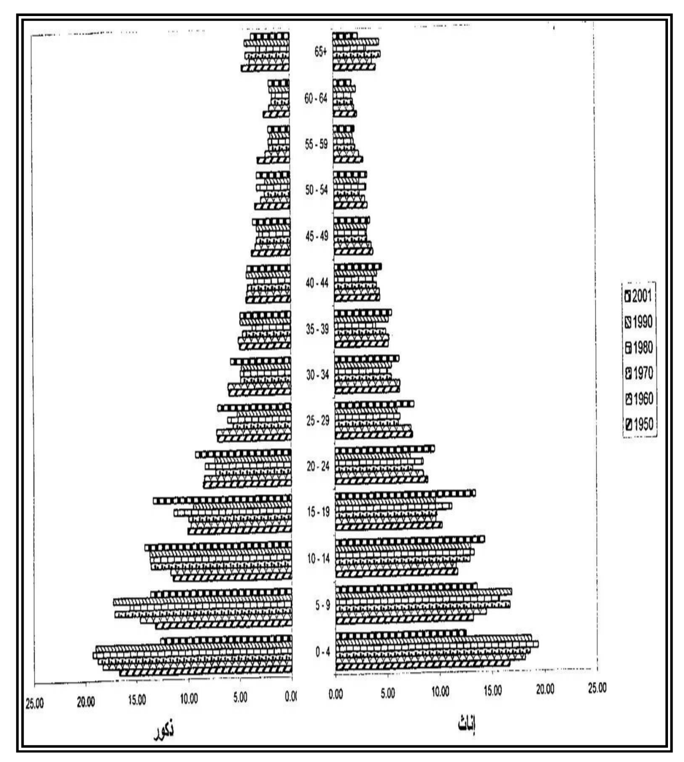
البيان	نسبة السكان الصغار	نسبة السكان في سن العمل	نسبة السكان المسنين
	١٤- ٠	٦٥ – ١٥	65فأكثر
العالم	29.4	63.5	7.1
البلدان المتقدمة	١٨,٣	٦٧,١	14.6
البلدان النامية	٣٧	٥٨,٧	٤,٣
سورية	٣٨,٣	٥٨,٧	٣,٠

المصدر : UNDP , 2004 – Human Development Report . New york , PP , 155 -165

يتضح من الجدول رقم (٦٤) أن نسبة سكان الفئة العمرية (٠-١٤) سنة في سورية كانــت مــن أعلــى النسب في العالم ، فقد زادت عن المستوى العالمي بـــ(٩) نقطة، وعن البلدان المتقدمة بـــ(٢٠%) وعن البلدان

[1] – فاسيلوس، فالوراس ، ١٩٨٥ : أوجه التباين والسياسات المتعلقة بالوفيات في كتاب السكان والتنمية في الــشرق الأوســط ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بغداد ، ص ١٧ .

النامية بـــ(١,٣%) وذلك في عام ٢٠٠٣ ، مما جعل عبء إعالة هذه الفئة العمرية فـــي ســـورية مـــن أعلـــى المعدلات في العالم . أما الفئة العمرية من (١٥- ٦٥) سنة فقد انخفضت في سورية عن المستوى العالمي بـــــ (٤,٨) نقطة في عام ٢٠٠٣ وأيضاً الفئة العمرية (٦٥ فما فوق)، فقد انخفضت في ســـورية عـــن المـــستويات العالمية كافة بسبب معدل النمو السكاني المرتفع ، وانخفاض العمر المتوقع مقارنة مع الدول المتقدمـــة . ويـــبن الشكل رقم (٨) الهرم السكاني العمري والنوعي في سورية وتطوره للأعـــوام (١٩٥٠ – ١٩٦٠ – ١٩٧٠ – ١٩٨٠ -١٩٩٠ -٢٠٠٤)



شكل (٩) الهرم السكاني العمري والنوعي في سورية وتطوره للأعوام (١٩٥٠،١٩٦٠،١٩٧٠،١٩٨٠،١٩٩٠،٢٠٠٤)

رسم الشكل باستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft – Excel 2000

حيث نلاحظ فتوة المجتمع السوري ، وانخفاض في نسبة السكان في الفئة العمرية من (٠-٤ سنوات) في عام ٢٠٠٤ وهذا يتوافق مع انخفاض معدلات الخصوبة التي أشير إليهـــا ســـابقاً ، وأن الفئـــة العمريـــة مـــن (٤-١٤ سنة) تمثل أشخاصاً غير منتجين ، وهذا ما يؤدي إلى نسبة إعالة مرتفعة إضافة إلى تزايـــد الـــضغط على الخدمات وخاصة التعليم والصحة والسكن وغيرها ، مما أدى إلى تحويل قسم كبير مـــن مجمـــل الـــدخل القومي للإنفاق على الخدمات والاستهلاك ، وهذا ما أعاق عملية التنمية في القطر العربي السوري في السنوات السابقة. إذ كلما ازداد السكان الذين يدخلون سن العمل وزاد الإنتاج وقل الاستهلاك ، وبالتالي فإن شكل الهـــرم السكاني سيتغير في السنوات التالي لتضيق القاعدة والاتساع في منتصف الهرم عند الفئة العمرية المنتجة (١٥-٦٤) لتصل إلى (٥٧,٢ %) عام ٢٠٠٤ ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأطفال التـــي أدت إلـــى ارتفـــاع نـــسبة الأشخاص .

٣-١-٤- التنبؤات المستقبلية لواقع السكان في سورية :

تمثل الموارد البشرية عنصرا" هاما" من عناصر الإنتاج ،وهي في الوقت نفسه الغاية التي تستهدف عملية الإنتاج لإشباع حاجات تلك الموارد البشرية من السلع والخدمات .وبالتالي فان الموارد البشرية عنصر ذو شقين، فهي من ناحية تمثل تحديا" للسياسات والبرامج الخاصة بتنظيم تلك الموارد وإعدادها على كافة المستويات ، أما من الناحية الثانية فهي تمثل التحدي لكيفية تنظيم وتخطيط برامج الأسرة ، من حيث المحافظة على الحجم الأمثل للسكان و ضبط زيادة المواليد و تقديم الخدمات الصحية و التعليمية ،وتوفير مصادر الدخل لها للحصول على متطلباتها الاستهلاكية.

من هنا يعتبر تقدير اجمالي السكان و تركيبهم في المستقبل من حيث العمر و النوع و القوة البشرية و قوة العمل و غيرها من الخصائص ،الركيزة الأساسية التي ينطلق منها المخططون و متخذو القرار لصيغة السياسات و إعداد برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمستقبل ، لا سيما في مجال تقدير الاحتياجات المطلوبة من السلع الغذائية و فرص العمل والخدمات التعليمية و الصحية ....الخ .

ومن أجل تقدير عدد السكان في المستقبل تم استخدام طريقة الإسقاط التركيبي (طريقة مكونات الفوج)، وذلك لأن الطريقة الرياضية تقوم بإسقاط مجموع السكان فقط ،و بالتالي لا تعكس الآثار المنفصلة للخصوبة والوفيات و الهجرة أو الآثار المحتملة في المستقبل للتكوين الحالي للسكان من حيث العمر و النوع .ويمكن التوصل إلى هذه المعلومات باستخدام طريقة الإسقاط التركيبي (طريقة مكونات الفوج) .وتعتبر هذه الطريقة أساسية للإسقاطات السكانية ،وقد اعتمدها مكتب الأنشطة السكانية التابع للأمم المتحدة ،بحيث تنفذ على شكل إسقاطات منفصلة لعدد الذكور والإناث في كل فئة عمرية على حدة ،في الحضر والريف ،و ذلك من خلال دراسة اتجاه محددات النمو السكاني (الولادات ، الوفيات ،الهجرة)،و إجراء الإسقاطات المنفصلة لكل منها ، حيث تجمع الهجرة الوافدة و المغادرة في عنصر واحد يسمى صافي الهجرة ،وفي كثير من الحالات يعتبر صافي الهجرة معدوما"عندما لا تتوفر بيانات كافية عنه ،و بالتالي تقتصر الإسقاطات على الولادات و الوفيات التي تستخدم في إسقاط عدد السكان(١).

وللحصول على نتائج هذه الطريقة تم استخدام الحاسوب وبرنامج ٣,٠١ . people verse للإسقاط السكاني الذي يعتمد على المدخلات التالية:

١-عدد السكان الحالي حسب العمر و النوع وفق الفئات العمرية الخمسية أوالأحادية في منتصف العام .

٢-نسبة النوع لمجمل السكان .

٣- معدلات الخصوبة العمرية أو الإجمالية لبداية الإسقاط و نهايته أو لفترات خمسية (خمس أعوام) حيث يتم تحويل معدل الخصوبة الإجمالي إلى معدلات عمرية بصورة آلية من قبل البرنامج .

٤- العمر المتوقع عند الولادة لكل من الذكور و الإناث لبداية الإسقاط و نهايته .

---

[1] –حجازي، حسن ،٢٠٠٠: التحولات الديمغرافية ومخرجات التعليم و حركة التنمية في سورية خلال السنوات من ١٩٦٣-١٩٩٥ دراسة تحليلية إحصائية ،رسالة ماجستير ،جامعة دمشق ،ص٢٠٤.

٥- اختيار جدول الحياة المناسب[١] من نماذج كول و ديمني coal and damny أومن نماذج الأمم المتحدة[٢]في حال عدم توفر معدلات الوفاة العمرية التي يتم بواسطتها الحصول على احتمالات البقاء على قيد الحياة .

٦- ونظرا"لعدم توفر إحصاءات دقيقة عن الهجرة الخارجية و هل ستكون ايجابية أو سلبية في الأعوام القادمة فإننا سنعتمد أن يكون صافي الهجرة الخارجية (صفرا") في كافة فترات الاسقاطات السكانية في سورية .

وفي الواقع فان الإسقاط هو عملية استكمال إحصائي خارج حدود المشاهدة ،بمعنى أنه نتيجة منطقية لعملية التوفيق الرياضي لخط اتجاه البيانات التي تمثل الماضي عند مد هذا الاتجاه للمستقبل . كما أنه يشير إلى ما سيكون عليه المسار المتوقع للواقعات الديمغرافية إذا ما سادت في المستقبل الظروف نفسها التي أثرت على سلسلة البيانات في الماضي ، و الإسقاط لا يكون صحيحا"إذا ما تغيرت هذه الظروف أو إذا ما دخلت عليها عوامل جديدة . وكلما قصرت فترة الإسقاط كانت فرص استمرار قيام الظروف الجارية أكثر واقعية ويكون هامش الخطأ صغيرا" نسبيا" نظرا" لأن المواليد الباقين على قيد الحياة في الفوج المتوقع بعد خمس سنوات هم نتيجة لمواليد فعليين بينما الفترات التي تزيد على خمس سنوات هم يفترض أن يولدوا وفق الإسقاط المتوقع [٣] وكلما طالت فترة الإسقاط انخفضت إمكانية الدقة المتوقعة ،ولكن تصبح الإسقاطات أكثر قيمة في معرفة تحديد العوامل التي قد تؤثر على اتجاه المستقبل .

وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها الاسقاطات السكانية للمخططين ،فإنها لا تعطي تقديرات دقيقة عن السكان بسبب عدم مقدرتها التنبؤ بالتغيرات الكيفية التي تؤثر على حجم السكان ، ويعود السبب في ذلك إلى كون التغيرات الكيفية غير قابلة أساسا"للتوقع وبالتالي فلا يمكن أخذها بعين الاعتبار عند أجراء الاسقاطات السكانية .

وبسبب وجود المتغيرات الكيفية من جهة وتعدد المتغيرات التي يفترض ثباتها من جهة ثانية ، ويؤخذ عند الحاجة إلى إجراء الاسقاطات السكانية على المستوى القومي أو المحلي عدة بدائل لتغير مكونات المتغيرات السكانية . فتعتمد مثلا" فرضيات لمستويات عالية أو متوسطة أو منخفضة لمعدلات الخصوبة أو الوفيات أو الهجرة أو النمو السكاني . ويؤدي اختيار هذه البدائل إلى تقديرات مختلفة و عديدة للإسقاطات السكانية . ويمكن استبعاد بعض النتائج مباشرة لكونها غير محتملة أو غير معقولة أو لا يؤيدها الواقع في حين تعتمد الاسقاطات الأكثر احتمالا"أو واقعية أو قبولا".

---

[1] -**يتم اختيار جدول الحياة المناسب وفقا"للعمر المتوقع عند الولادة في بداية الإسقاط ثم يتم توفيق المعادلة المناسبة التي تحقق العمر المتوقع المفترض في نهاية الإسقاط ضمن البرنامج .**

[2] – **لمزيد من التفصيل عن هذه النماذج راجع :قسم الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للأمم المتحدة ،الأساليب الغير مباشرة للتقدير الديمغرافي ، ترجمة خليفة عاطف ،رشاد هدى ،دراسات سكانية رقم ٨١ ،الكتيب العاشر ، المركز الديمغرافي بالقاهرة ، القاهرة ،١٩٩٤.**

[3] – **الشيخ أوغلي، عصام ، ٢٠٠١ :النمو السكاني و التحديات المستقبلية للفترة(٢٠٠٠-٢٠٢٥) ،ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للسكان ،دمشق ،١٠-١٢ تشرين الثاني ،ص٢ .**

في سبيل الوصول إلى تكوين صورة لواقع السكان في سورية تم الاستعانة بأشكال مختلفة من النماذج الرياضية الإحصائية ، لاختيار أفضلها ، وذلك لتساعد في التعرف على الاتجاهات العامة المستقبلية لتلك الأوضاع ومن ثم رسم السياسات المناسبة لتعظيم الاستفادة من الجوانب الإيجابية والحد من التأثيرات والاتجاهات السلبية ،وتحديد مجالات آفاق تكريس الجهود لمستقبل أفضل ليكون هناك تناسب مقبول بين عدد السكان والنمو الاقتصادي ما أمكن .

من أهم هذه النماذج والتي تأخذ الصيغ الرياضية العامة التالية : [1]

النموذج الخطي (Linear)

$$Y = b_0 + (b_1 \times t)$$

النموذج التربيعي (Quadratic)

$$Y = b_0 + (b_1 \times t) + (b_2 \times t^2)$$

النموذج التكعيبي (Cubic)

$$Y = b_0 + (b_1 \times t) + (b_2 \times t^2) + (b_3 \times t^3)$$

النموذج اللوغاريتمي (Logarithmic)

$$Y = b_0 + (b_1 \times \ln(t))$$

النموذج المقلوب أو المعكوس (Inverse)

$$Y = b_0 + (b_1 / t)$$

النموذج الأسي أو القوة (Power)

$$Y = b_0 \times (t^{b_1})$$

أو $\ln(Y) = \ln(b_0) + (b_1 \times \ln(t))$

النموذج الأسي أو النمو (Growth) $Y = e^{(b_0 + (b_1 \times t))}$

أو $\ln(Y) = b_0 + (b_1 \times t)$

النموذج الأسي أو S– المنحني (S-Curve)

$$Y = e^{(b_0 + (b_1 / t))}$$

أو $\ln(Y) = b_0 + (b_1 / t)$

---

[1] – **تم أخذ صيغ النماذج الرياضية من (١) إلى (٨) من Help برنامج SPSS 10.0 for Windows** .

نموذج هولت (Holt) أو نموذج الضارب بمعاملين (١) وهو مكون من كثير حدود ذي معاملين تم حسابهما بالشكل التالي :

$$\hat{a}_0 = \alpha_1 \times t + (1-\alpha_1)(\hat{a}_{0,t-1} + \hat{a}_{1,t-1})$$

$$\hat{a}_1 = \alpha_2 (\hat{a}_{0,t} + \hat{a}_{1,t-1}) + (1-\alpha_2)\hat{a}_{1,t-1}$$

عندئذ فإن نموذج هولت عن التنبؤ يأخذ الشكل التالي :

$$\hat{a}_{0.t} = \hat{a}_{0,t-1} + \hat{a}_{1,t-1} + \alpha_1 e_t$$

$$\hat{a}_{1.t} = \hat{a}_{1,t-1} + \alpha_2 e_t$$

نموذج براون (Brown) أو نموذج الضارب بمعامل واحد (٢) وهو يعتبر حالة خاصة من نموذج هولت ويتحدد هذا النموذج بمعامل واحد فقط حيث يتم تحديد هذا النموذج بالعلاقات التالية :

$$\hat{a}_{1.t} = \hat{a}_{1,t-1} + \hat{a}_{2,t-1} + (1-\alpha^2)e_t$$

$$\hat{a}_{2.t} = \hat{a}_{2,t-1} + (1-\alpha^2)e_t$$

وقد تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية لاختيار النموذج الأفضل والأدق من النماذج الرياضية السابقة ، ويعتبر الاختيار الصحيح للنموذج هو الذي يعطي نتائج موضوعية منطقية ومبررة إحصائيا . ومن هذه المقاييس التي اعتمدناها (٣):

متوسط الأخطاء النسبية (M . A . P . E) وهو المقياس الأكثر شيوعا في تحديد دقة النموذج حيث أن الخطأ يساوي إلى :

$$M.A.P.E = l/n \ f_{t=1}^{n} \frac{|e_t|}{d_t} \times 100$$

ويستخدم هذا المؤشر في المقارنة لتحديد دقة النموذج حيث كلما كانت قيمة هذا الخطأ صغيرة كان النموذج أدق واستخدامه أفضل وتعتبر دقة النموذج

عالية جدا عندما تكون $M.A.P.E < 10\%$

وجيدة عندما تكون $10\% \leq M.A.P.E < 20\%$

ومقبولة عندما تكون $20\% \leq M.A.P.E \leq 50\%$

متوسط الأخطاء المعيارية (M . S . E) وهو مؤشر يعبر أيضا عن دقة النموذج ويساوي إلى :

---

[1] – **لمزيد من التفصيل راجع : عامر ، إحسان صابر : النمو السكاني والمسألة الغذائية في الجمهورية العربية السورية ، رسالة ماجستير ، جمعة حلب ص ٣٣ -٣٤ .**

[2] – **لمزيد من التفصيل راجع : المرجع السابق نفسه ، ص ٣٥ .**

[3] – **لمزيد من التفصيل راجع : المرجع السابق نفسه ، ص ٢٩ – ٣٠.**

$$M.S.E = \sqrt{\frac{\sum_{t=1}^{n} e_t^{\,2}}{n-k-1}}$$

ويجب اختيار النموذج الذي تكون فيه قيمة M . S. E أقل ما يمكن

متوسط الأخطاء المطلقة (M . A. E)

$$M.A.E = \frac{\sum |e_t|}{n}$$

وكلما كان ذا قيمة أقل كان النموذج أدق وأفضل .

وكما أن قوة معامل الارتباط r ومعامل التحديد R^2 وقيمة معامل فيشر F تؤكد صحة اختيار النموذج الأدق إحصائيا .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في سبيل الحصول على نتائج النماذج والمقاييس الرياضية الإحصائية السابقة استخدمنا الحاسوب والبرامج التالية :

. Microsoft – Excel 2000

. SPSS 10.0 for Windows

. Statgraphics vers . 5.0

وقد اعتمدنا في تقدير عدد السكان حسب فئات العمر والنوع وحتى عام ٢٠١٥ على طريقة الإسقاط التركيبي ، وذلك بالاستعانة ببرنامج ٣,٠١. people verse للإسقاط السكاني و الذي اعتمد في عملية الإسقاط على المدخلات الخاصة بسورية وهي :

١- عدد سكان سورية حسب العمر و النوع وفق الفئات العمرية الخمسية عام ٢٠٠٠ .

٢- نسبة النوع لمجمل السكان و البالغة ١٠٤,٥٩ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في عام ٢٠٠٠.

٣-معدل الخصوبة الإجمالي لسنة الأساس والبالغ ٣,٦٦ مولود لكل امرأة في عام ٢٠٠٠.

٤-معدل الخصوبة الإجمالي المتوقع في نهاية الإسقاط وفقا"لأربعة بدائل :

أ- البديل الأول :خصوبة منخفضة ٢,٤٢ مولود لكل امرأة في عام ٢٠١٥ وفقا"لنموذج هولت (holt) للتنبؤ .

ب- البديل الثاني : خصوبة متوسطة ٢,٩٢ مولود لكل امرأة في عام ٢٠١٥ وفقا"للنموذج الخطي (linear) للتنبؤ .

ج- البديل الثالث : خصوبة مرتفعة ٣,٢١ مولود لكل امرأة في عام ٢٠١٥ وفقا"لنموذج براون (brown) للتنبؤ .

د- البديل الرابع :استمرار معدل الخصوبة الإجمالي نفسه و البالغ ٣,٦٦ مولود لكــل امــرأة فــي عام ٢٠١٥ .

٥- تم اختيار نموذج south من نماذج كول و ديمني لأنه أقرب نموذج يمثــل المجتمــع الــسوري وفقا"للعمر المتوقع عند الولادة للذكور و الإناث خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) .

٦- تم استبعاد الهجرة الخارجية في إسقاط السكان نظرا"لعدم وجود تقديرات ســابقة و حاليــة حــول الهجرة في سورية .

وبذلك نكون، بالاعتماد على هذه الطريقة ، قد قدرنا عدد سكان سورية حسب فئات العمر والنوع حتى عام ٢٠١٥ وفقا"لأربعة بدائل . واعتمادا" على المدخلات السابقة توصلنا إلى النتائج التالية :

٣-١-٤-١- التزايد العددي المتوقع للسكان في سورية:

تشير نتائج الإسقاط إلى تزايد سكان سورية من(١٦,٣٢)مليون نــسمة فــي عــام ٢٠٠٠ إلــى حــوالي (٢٢,٣٤) ، أو إلى (٢٣,١٦)، أو إلى(٢٣,٦٣) ، أو إلــى (٢٤,٠٤)مليــون نــسمة فــي عــام ٢٠١٥ وفقا"للبدائل الأربعة (أ) و(ب) و(ج)و (د) على التوالي، أي بنسبة زيادة مقدارها (٣٦,٨٧%) ، أو (٤١,٩٠%)، (٤٤,٧٧%) ، أو(٤٧,٣٢ %)خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥) وفقا" للبدائل الأربعة على التوالي ، وهــذا مــا يوضحه الجدول رقم (٦٥) :

جدول رقم /٦٥/ تقديرات عدد سكان سورية خلال الفترة(٢٠٠٧- ٢٠١٥)وفقا للبدائل الأربعة*

عدد السكان المقدر : ألف نسمة

السنة	ا	ب	ج	د
٢٠٠٧	١٩٠٣٢	١٩٢٥٠	١٩٣٧٦	١٩٤٨٩
٢٠٠٨	١٩٤٣٧	١٩٧١١	١٩٨٦٨	٢٠٠٨
٢٠٠٩	١٩٨٤٦	٢٠١٨١	٢٠٣٧٣	٢٠٥٤٣
٢٠١٠	٢٠٢٥٩	٢٠٦٦٠	٢٠٨٩٠	٢١٠٩٤
٢٠١١	٢٠٦٧٤	٢١١٤٨	٢١٤١٩	٢١٦٥٩
٢٠١٢	٢١٠٩١	٢١٦٤٤	٢١٩٥٩	٢٢٢٣٩
٢٠١٣	٢١٥٠٨	٢٢١٤٥	٢٢٥٠٨	٢٢٨٣٠
٢٠١٤	٢١٩٢٤	٢٢٦٥١	٢٣٠٦٥	٢٣٤٣٢
٢٠١٥	٢٢٣٣٧	٢٣١٥٨	٢٣٦٢٦	٢٤٠٤٢

*** حسبت التغيرات باستخدام الحاسوب وبرنامج People verse . 3.01 .**

٣-١-٤-٢- التغير المتوقع في معدل النمو السنوي للسكان :

من المتوقع أن ينخفض معدل النمو السنوي لسكان سورية من ٢,٧٠ % خــلال الفتــرة(١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى (١,٩٧%)،أو إلى (٢,٣١%) ،أو إلى (٢,٤٩ %) ، أو إلــى(٢,٦٥%) خــلال الفتــرة(٢٠١٠- ٢٠١٥) وفقا"للبدائل الأربعة على التوالي ، وذلك نتيجة للتغيرات المرتقبة في العامل التي يتشكل منها هذا المعــدل فــي

المستقبل ، وفي مقدمتها انخفاض مستويات الخصوبة ، والجدول رقم (٦٦) يبين معدل النمو السنوي للسكان في سورية حتى عام ٢٠١٥ مقرن بمعدل النمو السنوي للسكان في العالم .

جدول رقم /٦٦/ تقديرات معدل النمو السنوي (%) لسكان سورية والدول العربية والدول النامية والدول المتقدمة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ وفقا للبدائل الأربعة

الفترة	سورية*				الدول العربية **				الدول النامية **				الدول المتقدمة **			
	ا	ب	ج	د	ا	ب	ج	د	ا	ب	ج	د	ا	ب	ج	د
٢٠٠٠–٢٠٠٥	٢,٢٤	٢,٣٨	٢,٦٤	٢,٥٤	١,٤٦	١,٦٧	١,٨٩	٢,٠٥	١,٠٥	١,١٩	١,٣١	١,٣٢	٠,١٥–	٠,١٣–	٠,١١–	٠,٠٠
٢٠٠٥–٢٠١٠	٢,١٣	٢,٣٩	٢,٥٤	٢,٦٦	١,٠٤	١,٤٣	١,٨٠	٢,١٦	٠,٨٤	١,٠٨	١,٣٠	١,٣٠	٠,٢٤–	٠,١٩–	٠,١٣–	٠,٠٨–
٢٠١٠–٢٠١٥	١,٩٧	٢,٣١	٢,٤٩	٢,٦٥	٠,٨٧	١,٢٦	١,٦٣	٢,١٤	٠,٦٥	٠,٩٥	١,٢٤	١,٢٤	٠,٢٧–	٠,١٨–	٠,٠٩–	٠,٠٨–

*** حسب معدل النمو السنوي (%) لسكان سورية بالاعتماد على بيانات الجدول (٩١) وباستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft- Excel 2000 وبتطبيق قانون الفائدة المركبة :**

**** United Nations , world Population Prospects : The 2000 Revision , Volume 1 : Comprehensive Tables , Department of Economic and Social Affairs Population Division ,New York , 2001 .**

ونتيجة لانخفاض معدل النمو السكاني لسكان سورية ستزداد الفترة اللازمة لتضاعف عدد السكان إلى (٣٥) ، أو إلى (٣٠) ،أو إلى (٢٨) ، أو إلى (٢٦) عاماً"وفقاً"لمعدلات النمو المتوقعة خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠١٥) على التوالي ، مقابل ٢٦ عاماً"وفقاً"للمعدل (٢,٧٠ %)خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٥) ،وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٦٧):

جدول رقم /٦٧/ عدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد سكان سورية والدول العربية والدول النامية والدول المتقدمة وفقا للبدائل الأربعة *

سورية				الدول العربية				الدول النامية				الدول المتقدمة			
ا	ب	ج	د	ا	ب	ج	د	ا	ب	ج	د	ا	ب	ج	د
٣٥	٣٠	٢٨	٢٦	٨٠	٥٥	٤٣	٣٢	١٠٧	٧٣	٥٦	٥٦	٢٥٧–	٣٨٥–	٧٧٠–	٨٦٦–

*** حسبت عدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد السكان على معدل النمو السنوي للسكان (%) خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٥ الوارد في الجدول (٤٧) وباستخدام الحاسوب وبرنامج ٢٠٠٠ Microsoft –Excel 2000**

وبتطبيق المعادلة التالية $[T = LOG 2 \backslash (R.LOG \quad e)]$

حيث إن : T= عدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد السكان . R= معدل النمو السنوي للسكان . e= ٢,٧١٨٢٨

ولمزيد من التفصيل حول كيفية استخراج المعادلة انظر : (الكسواني ، ممدوح الخطيب : الإحصاء السكاني ، مطبعة طربين ، دمشق ، ١٩٨٦ ، ص ٢١٦ وما بعدها)

٣–١–٤–٣– معدل المواليد الخام المتوقع :

من المتوقع أن يرتفع معدل المواليد الخام خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى (٢٧,٨١ بالألف)،أو إلى (٢٩,٢٥ بالألف)، أو إلى (٣١,٥١ بالألف)وفقاً"للبدائل الثلاثة (ب) و(ج) و(د) ،بينما سينخفض انخفاضاً طفيفاً إلى (٢٥,٢٤ بالألف) وفقاً"للبديل (أ)،و يعود سبب الارتفاع إلى دخول عدد كبير من الإناث اللواتي ولدن قبل انخفاض معدل الخصوبة الإجمالي في مرحلة الإنجاب ، مما سيؤدي إلى ازدياد عدد المواليد ، و بالتالي ارتفاع معدل المواليد الخام ، ثم بعد ذلك سينخفض معدل المواليد الخام خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) مع انخفاض معدل الخصوبة الإجمالي إلى (٢٤,٠٨ بالألف) ، أو إلى (٢٧,٣٣ بالألف)، أو إلى(٢٩,٠٩ بالألف) وفقاً"للبدائل الثلاثة (أ)و (ب) و(ج) على التوالي ، بينما سيرتفع إلى(٣١,٠٩بالالف) وفقاً"للبديل (د) ، أي في حال استمرار المؤشرات الديمغرافية نفسها لعام ٢٠٠٠ ، وهذا ما نلحظه في الجدول رقم (٦٨) :

جدول رقم/٦٨/ تقديرات معدل المواليد الخام (لكل ١٠٠٠ من السكان) في سورية وفقا للبدائل الأربعة

الفترة	البدائل			
	أ	ب	ج	د
٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٥,٢٤	٢٧,٨١	٢٩,٢٥	٣١,٥١
٢٠١٠-٢٠١٥	٢٤,٠٨	٢٧,٣٣	٢٩,٠٩	٣١,٩٠

حسبت التقديرات باستخدام الحاسوب وبرنامج People verse 3.01

٣-١-٤-٤- معدل الوفيات الخام المتوقع :

من المتوقع أن يرتفع معدل الوفيات الخام من (٤,٣٠ بالألف)خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلى (٤,٥٤بالألف)، أو إلى (٤,٤٨ بالألف)، أو إلى (٥,٧٤ بالألف)،خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)وفقاً" للبدائل الأربعة على التوالي ، و يعود ارتفاع معدل الوفيات في سورية ليس بسبب انخفاض المستوى الصحي في سورية ، و إنما بسبب انتقال المجتمع السوري إلى مرحلة النضج و ازدياد عدد الأفراد في سن الشيخوخة بالمقارنة مع انخفاض عددهم في سن الطفولة و الذي يعود إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلية ،إذ من المتوقع أن تكون الوفاة الطبيعية هي العامل الوحيد المسبب للوفاة بعد أن انحسرت الأمراض و الأوبئة ،ومما يؤكد هذا الكلام انخفاض معدل وفيات الرضع من (٢٧ بالألف)خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) ، إلى(٢٢ بالألف) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) ، و إلى (١٩بالالف)خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)،ثم إلى (١٦ بالألف) خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٦٩) :

جدول رقم /٦٩/ تقديرات معدل الوفيات الخام (لكل ١٠٠٠ من السكان) في سورية وفقا للبدائل الأربعة

الفترة	البدائل			
	أ	ب	ج	د
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٣,١٠	٣,١٣	٣,١٥	٣,٦٨
٢٠٠٥-٢٠١٠	٤,١٩	٤,٢٠	٤,٢١	٥,٢٥
٢٠١٠-٢٠١٥	٤,٥٤	٤,٥٠	٤,٤٨	٥,٧٤

حسبت التقديرات باستخدام الحاسوب وبرنامج People verse 3.01

٣-١-٤-٥- التغير النسبي المتوقع في التركيب العمري للسكان :

من المتوقع أن تطرأ تغيرات ملحوظة في التركيب العمري لسكان سورية ،تتمثل بانخفاض نسبة السكان ممن هم دون سن ١٥ عاما"من (٤٠,٥٥%)في عام ٢٠٠٠ إلى (٣١,٢٩%)، أو إلى (٣٣,٧٢%) ، أو إلى (٣٥,٠٤ %) ، أو إلى (٣٦,٦٠ %) في عام ٢٠١٥ وفقا" للبدائل الأربعة . وستزداد نسبة ممن تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما" من (٣,٠٦%) في عام ٢٠٠٠ إلى (٤,٥٣ %)، أو إلى (٤,٣٦٥%) ، أو إلى (٤,٢٨ %) ، أو إلى (٤,٠١ %) في عام ٢٠١٥ وفقا" للبدائل الأربعة على التوالي .

بينما ستزداد نسبة السكان ممن هم في سن (١٥-٦٤) عاما" من (٥٦,٣٩%) في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٤,١٨%) ، أو إلى (٦١,٦٨ %) ، أو إلى (٥٩,٣٩ %) في عام ٢٠١٥ وفقا" للبدائل الأربعة (أ) و (ب) و(ج) و(د) على التوالي، والجدول رقم (٧٠) التركيب النسبي للسكان في سورية حسب فئات الأعمار :

جدول رقم /٧٠/ تقديرات التركيب النسبي (%) لسكان سورية حسب الفئات العمرية خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥) وفقا للبدائل الأربعة *

السنة	أ			ب			ج			د		
	أقل من ١٥	١٥-٦٤	+٦٥	أقل من ١٥	١٥-٦٤	+٦٥	أقل من ١٥	١٥-٦٤	+٦٥	أقل من ١٥	١٥-٦٤	+٦٥
٢٠٠٧	٣٣,٦٢	٦٢,٣٢	٤,٠٦	٣٤,٣٨	٦١,٦١	٤,٠١	٣٤,٨٠	٦١,٢٢	٣,٩٨	٣٥,٣٠	٦٠,٧٩	٣,٩١
٢٠٠٨	٣٣,٠٧	٦٢,٨٧	٤,٠٦	٣٤,٠٠	٦٢,٠٠	٤,٠٠	٣٤,٥١	٦١,٥٢	٣,٩٧	٣٥,١٣	٦٠,٩٩	٣,٨٨
٢٠٠٩	٣٢,٦٢	٦٣,٣٢	٤,٠٦	٣٣,٧٢	٦٢,٢٩	٣,٩٩	٣٤,٣٤	٦١,٧٠	٣,٩٦	٣٥,١٠	٦١,٠٥	٣,٨٥
٢٠١٠	٣٢,٢٤	٦٣,٦٧	٤,٠٩	٣٣,٥٦	٦٢,٤٤	٤,٠٠	٣٤,٣٠	٦١,٧٤	٣,٩٦	٣٥,١٦	٦١,٠١	٣,٨٣
٢٠١١	٣١,٩٥	٦٣,٩١	٤,١٤	٣٣,٤٨	٦٢,٤٨	٤,٠٤	٣٤,٣٢	٦١,٦٩	٣,٩٩	٣٥,٣١	٦٠,٨٦	٣,٨٣
٢٠١٢	٣١,٧٢	٦٤,٠٥	٤,٢٣	٣٣,٤٧	٦٢,٤١	٤,١٢	٣٤,٤٢	٦١,٥٢	٤,٠٦	٣٥,٥٥	٦٠,٥٩	٣,٨٦
٢٠١٣	٣١,٥٤	٦٤,١٤	٤,٣٢	٣٣,٥١	٦٢,٢٩	٤,٢٠	٣٤,٥٩	٦١,٢٨	٤,١٣	٣٥,٨٥	٦٠,٣٢	٣,٩٢
٢٠١٤	٣١,٤٠	٦٤,١٧	٤,٤٣	٣٣,٦٠	٦٢,١٠	٤,٣٠	٣٤,٨٠	٦٠,٩٩	٤,٢١	٣٦,٢١	٥٩,٨٢	٧٩,٥
٢٠١٥	٣١,٢٩	٦٤,١٨	٤,٥٣	٣٣,٧٢	٦١,٩٢	٤,٣٦	٣٥,٠٤	٦٠,٦٨	٤,٢٨	٣٦,٦٠	٥٩,٣٩	٤,٠١

*** حسبت التقديرات باستخدام الحاسوب وبرنامج Microsoft – Excel 2000 .**

وسيترتب على هذا التغير في التركيب العمري المتوقع لسكان القطر العربي السوري تزايد في أعداد من هم في سن دخول العمل، وبالتالي زيادة في الاستثمارات الديمغرافية من اجل تلبية احتياجات هؤلاء السكان من تأمين الخدمات والمرافق العامة وتأمين لفرص العمل، وتحسين لظروف معيشة الأجيال القادمة في ظل تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على أفراد في عصر أخذت التكنولوجية تأخذ الحيز الأكبر في عملية التنمية.

المبحث الثاني

انعكاسات التزايد السكاني على حركة التجارة الخارجية السورية

إن زيادة معدلات نمو السكان لا تعد ظاهرة سلبية طالما تستجيب لمتطلبات واحتياجات التنمية أما إذا كانت زيادة معدل النمو السكاني تؤدي إلى التقليل من نصيب الفرد من الناتج فإن الحد منها يعد شرطا ضروريا للانطلاق نحو تنمية مستدامة قادرة على الاستمرار وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة دوما .

يتسبب النمو السكاني المرتفع – وهذا ما نراه في الدول النامية – مشاكل اقتصادية معقدة ، لكن هذا النمو السكاني ، إذا كان موجودا في دولة صناعية متقدمة ، فإنه يؤثر ايجابيا على التنمية . إذ إن زيادة عدد السكان لا يعني فقط زيادة عدد المستهلكين ولكن ينتج عنه زيادة في القوة الإنتاجية للمجتمع وخاصة إذا ما توفرت الشروط المناسبة لذلك . كما يمكن لهذه الزيادة السكانية أن تسهل الانتقال إلى الإنتاج الكبير سواء كان ذلك في إنتاج وسائل الإنتاج أم إنتاج المواد الاستهلاكية .(١)

هذا ، ويعمل النمو السكاني السريع في الدول النامية على إنفاق استثمارات ديمغرافية كبيرة ، بحيث يتوجب على الدولة في هذا المجال إيجاد مراكز عمل للسكان القادرين على العمل ، ويتطلب أيضا تشييد وتجهيز المساكن والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الاجتماعية . وإن قسما كبيرا من السكان القادرين على العمل في الدول النامية لا يدخل في عملية الإنتاج ، بل يظهر كمستهلك فحسب ، وليس كمنتج جديد ، فالنمو السكاني إذا يسبب مشكلة للدولة تجعلها تخصص موارد كبيرة لتأمين احتياجات السكان من تلك الخدمات مما يخفض القدرة على بناء المنشآت الصناعية وتخفيض الإنفاق في مجالات حيوية يحتاجها القطر في تقدمه وتطوره .

وبما أن القطر العربي السوري يعتبر من الدول النامية التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني ولا يزال من المعدلات العالية التي كانت لها آثار غير مباشرة على قطاع التجارة الخارجية ، حيث إن توجيه معظم استثمارات الدولة إلى قطاع الخدمات لتأمين المستوى المعيشي الأفضل للسكان وهذا ما نلحظه في :

١- إن تلبية متطلبات الأعداد المتزايدة للسكان من الحاجات المختلفة كانت تتم على حساب تقليص رصيد الادخار وإبطاء عملية التنمية ذاتها وزيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية ، الأمر الذي ساهم في زيادة المستوردات و عجز في الميزان التجاري في معظم السنوات المدروسة إذا تم استثناء الصادرات النفطية .

٢- يتميز القطر العربي السوري بتركيب سكاني يغلب عليه صفة الفتوة ، فالسكان ١٥ سنة فما فوق يشكلون ٦٢,٤ % من إجمالي عدد السكان منتصف عام ٢٠٠٥ ، وهذه النسبة المرتفعة تضغط على

---

[1] – **وهب علي، ١٩٩٦ : سلسلة الجغرافية البشرية والاقتصادية والسياسية ، معوقات الإنتاج والإنماء الاقتصادي ، الجامعة اللبنانية ، دار الفكر اللبناني ، الطبعة الأولى ، ص ١٦٥ .**

البرامج الحكومية وتجعل فرص تأمين الخدمات و الاحتياجات الأساسية لهؤلاء تضعف تدريجيا وخاصة فيما يتعلق بفرص العمل . إن هذا الوضع يعني أن أعداد السكان الذي يدخلون سن العمل تتجاوز معدلات نموهم لمعدل النمو السكاني ، هذا يعني الكثير إذ إنه يزيد من جهة احتياطي قوة العمل لمصلحة التنمية ومن جهة أخرى فإنه يشير إلى مقدار الحجم الكبير للجهود التي يجب أن تبذل لإعداد وتأهيل الأعداد المتزايدة الداخلة في سن العمل وتأمين فرص العمل لهم إلى جانب عبء تأمين المزيد من الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية .

وتعتبر مشكلة البطالة بين السكان في سن الشباب من أهم منعكسات ارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بمعدلات النمو الاقتصادي المتواضع ، وما يترتب على هذه الظاهرة من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية . إذ تمثل نسبة المتعطلين حوالي (٨٠%) من الفئة العمرية أقل من ٣٠ عام ١٩٩٠كذلك تبلغ نسبة المتعطلين من مستويات التعليم الابتدائي والإعدادي والأميين (٧٢ %)وذلك للعام ٢٠٠٤ .[١] وتبلغ معدلات البطالة حسب مسح خارطة البطالة التي أجرته هيئة مكافحة البطالة (١١,٧%)للعام ٢٠٠٢ و (١٦,٢ %) من القوى العاملة لعام ٢٠٠٤ .

ويترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية الضارة بالفرد والمجتمع ، وبالنسبة للآثار الاقتصادية فتتجسد بتزايد أعداد العاطلين، وبتردي الوضع الاقتصادي، وبسوء مستوى المعيشة وتعمق الركود الاقتصادي ، فالمستثمرون يحجمون عن الاستثمار إذا لم يتوافر الطلب الفعال على منتجاتهم . ويتراجع مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ، حيث تهدر الطاقات الإنتاجية وينخفض مستوى الناتج المحلي والدخل وتختل الأسعار . الأمر الذي ينجم عنه زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية للسكان ،و مزيدا" من اللجوء إلى القروض والمعونات لتمويل شراء هذه الاحتياجات مما يعيد إنتاج التبعية لمراكز الاقتصاد العالمي، وتضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الخارجية[٢].
إن الزيادة السكانية التي واكبتها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ولاسيما في فترة الثمانينات ساهمت في تزايد رصيد الاستهلاك الخاص وبما يتجاوز معدل نمو الناتج خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٥) ، وبرغم أن مسار التنمية كان يعاني في ذلك الوقت من صعوبات اقتصادية ناجمة عن انخفاض إنتاجية العمل وانخفاض مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية وتراجع الصادرات وانخفاض موجودات القطر من القطع الأجنبي بصورة حادة أحيانا .[٣]

أي أن العامل السكاني ساهم في زيادة الاستهلاك بالرغم من قصور عملية التنمية عن مجابهة ذلك ، وبالتالي فإن تلبية متطلبات الأعداد المتزايدة للسكان من الحاجات المختلفة كانت تتم على حساب تقليص رصيد الادخار وإبطاء عملية التنمية ذاتها وزيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة المستوردات

---

[1] – التقرير السنوي لهيئة مكافحة البطالة ، رئاسة مجلس الوزراء – لعام ٢٠٠٥ ، ص ٢٤ .

[2] – حبيب، مطانيوس ،٢٠٠٤ :مداخلة في مسألة البطالة ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية ،جمعية العلم الاقتصادية ،من الموقع الالكتروني www.syrianconomy.org

[3] – خوري، عصام ، ٢٠٠٢: التزايد السكاني والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، عن الموقع الالكتروني للجمعية www.syrianconomy.org .

واستمرار العجز في الميزان التجاري السوري .والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك ونسبة الاستهلاك إلى الناتج على الإجمالي خلال الفترة(١٩٨٠ –٢٠٠٥) :

جدول رقم /٧١/ نصيب الفرد من الاستهلاك خلال الفترة(١٩٨٠– ٢٠٠٥)

البيان / الأعوام	إجمالي الاستهلاك النهائي للشعب مليون ليرة سورية	نصيب الفرد من الاستهلاك ليرة سورية	نسبة الاستهلاك إلى الناتج الحلي الإجمالي %
١٩٨٠	٦٦٨٨٠	٧٦٨٤	٩٦,٧
١٩٨٥	٧٣٩٤٠	٧٢٠١	٩٢,٧
١٩٩٠	٣٨٦٢٠٨	٣١٨٧٥	٨٦,٧
١٩٩٥	٤٥٥٥٣٢	٣١٨٨٩	٨٠,٠
١٩٩٩	٤٨٠٨٤٠	٣٠٢٥٩	٧٦,٦
٢٠٠٠	٤٩١٢٤٤	٢٤٩٨٢	٧٥,٨
٢٠٠٤	٨٢٨٧٢٦	٣٨٣٦٩	٧٩,٥
٢٠٠٥	٨١٨٣٤٢	٤٤٧٩٤	٧٠,٨

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١– ٢٠٠٦) ، المكتب المركزي للإحصاء.

من خلال الجدول رقم (٧١) نجد انعكاس وتائر النمو السكاني المرتفعة على الاستهلاك وعلى نصيب الفرد من الاستهلاك ، حيث يلاحظ انه في الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤) انخفضت حصة الفرد من الاستهلاك وينسجم هذا مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

لقد ساهم انخفاض دخل الفرد الذي يعكس تراجع مستوى معيشة فئات متزايدة من السكان إلى تراجع في حصة الفرد من الاستهلاك الأمر الذي أدى إلى تلبية لاحتياجات الأساسية للسكان عن طريق الاستيراد . ومع تحسن الوضع الاقتصادي ازدادت حصة السكان من الاستهلاك من (٣١٨٧٥) ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى (٣٨٣٦٩) مليون ليرة سورية في العام ٢٠٠٤ وانخفضت نسبة الاستهلاك إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من (٨٦,٧ %) عام ١٩٩٠ إلى (٧٩,٥ %) في عام ٢٠٠٤ [١].

إن تراجع نسبة الاستهلاك إلى الناتج القومي لا تعبر عن تراجع الميل الحدي للاستهلاك بقدر ما يعبر عن سوء توزيع الدخل الأمر الذي ينتج عنه تقلص الطلب الفعال نتيجة انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للشريحة الكبرى من أفراد المجتمع .

٤–إن ضخامة الطلب المستقبلي سيسجل ارتفاعا مرهقا للاقتصاد الوطني وربما يمثل عائقا يحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد بالنسبة لبعض السلع الغذائية الرئيسية ، مما يحمل الدولة أعباء اقتصادية وسياسية في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للسكان عن طريق الاستيراد ، إذ أن التزايد

[1] – **المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٥ ، المكتب المركزي للإحصاء.**

المستمر في الإنفاق على تمويل المستوردات يلتهم جزءا كبيرا من الدخل القومي ويعرقل تنمية القطاعات الأخرى

٣-٣-١- نصيب الفرد في سورية من التجارة الخارجية :

يعد من المؤشرات الهامة التي تبين الأهمية الخاصة بالتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي ، و يبين هذا المؤشر متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع تجارة الدولة الخارجية ، فتجمع قيمة الصادرات إلى المستوردات ، نقسم المجموع على عدد السكان[١]

$$\text{نصيب الفرد} = \frac{\text{قيمة الصادرات الإجمالية + قيمة المستوردات الإجمالية}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times ١٠٠$$

وسنقوم بحساب نصيب الفرد من الصادرات والمستوردات كل على حدة والجدول التالي يبين نصيب الفرد من مؤشرات التجارة الخارجية السورية (الصادرات والمستوردات) :

جدول رقم / ٧٢/ نصيب الفرد من الصادرات والمستوردات للفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥)

السنوات	عدد السكان مليون نسمة (١)	قيمة الصادرات مليون ليرة سورية (٢)	قيمة المستوردات مليون ليرة سورية (٣)	نصيب الفرد من	
				الصادرات ليرة سورية ٢÷١	المستوردات ليرة سورية ٣÷١
١٩٨٠	٨,٧٠٤	٨٢٧٣	١٦١٨٥	٩٥٠	١٨٥٩
١٩٨٥	١٠,٢٦٧	٦٤٢٧	١٥٥٧٠	٦٢٦	١٥١٧
١٩٩٠	١٢,١١٦	٤٧٢٨٢	٢٦٩٣٦	٣٩٠٢	٢٢٢٣
١٩٩٥	١٤,٢٨٥	٤٤٥٦٢	٥٢٨٥٦	٣١١٩	٣٧٠٠
١٩٩٩	١٥,٨٩١	٣٨٨٨٠	٤٣٠١٠	٢٥١٣	٢٧٠٧
٢٠٠٠	١٦,٣٢٠	٢١٦١٩٠	١٨٧٥٣٥	١٣٢٤٦	١١٤٩١
٢٠٠١	١٦,٣٢٠	٢٤٣١٧٩	٢٢٠٧٤٤	١٤٥٤٤	١٣٥٢٦
٢٠٠٢	١٧,١٣٠	٣١٥٩١٩	٢٣٥٧٥٤	١٨٤٤٢	١٣٧٦٣
٢٠٠٣	١٧,٥٥٠	٢٦٥٠٣٩	٢٣٦٧٦٨	١٥١٠٢	١٣٤٩١
٢٠٠٤	١٧,٧٩٣	٢٤٩٠١٤	٣٢٧٠١٩	١٣٧٧٠	١٨٣٩٧
٢٠٠٥	١٨,٢٦٩	٤٢٤٣٠٠	٥٠٢٣٦٩	٢٣٢٢٥	٢٧٤٩٨

المصدر : حسب بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨٢ –٢٠٠٦) ،المكتب المركزي للاحصاء.

يلاحظ من الجدول رقم (٧٢) ارتفاع معدلات نمو الصادرات للفرد الواحد ،على حساب الاستهلاك النهائي نتيجة إتباع سياسة تصدير ما يمكن تصديره لتوفير القطع الأجنبي اللازم لتغطية المستوردات التي انخفض نصيب الفرد منها بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها مقارنة مع نصيب الفرد من الصادرات، نتيجة انخفاض الطلب على السلع الكمالية والمواد الغذائية المستوردة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية النباتية

---

[1] –حشيش ، عادل – شهاب، مجدي ،٢٠٠٥ : العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.

والحيوانية .[١]وقد تم وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي، وحددت الفتـــرة الزمنيـــة اللازمـــة لتنفيـــذها بـــين (٢٠٠٤ –٢٠١٠). وعلى مرحلتين ، المرحلة الأولى تشمل (٢٠٠٤– ٢٠٠٦) ، المرحلة الثانية وتشمل أعوام (٢٠٠٧– ٢٠١٠).وقد حددت لهذا البرنامج عدة أهداف : [٢] " المواءمة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية تزيد عن معـــدل النمو السكاني خلال رفع الصادرات الزراعية والصناعية بنسبة (١٠ %) وإمكانية تنفيذ سياسة التحـــول نحـــو الصادرات غير النفطية لمواجهة استحقاق تراجع الصادرات النفطية من خلال السنوات المقبلة ، مما يعنـــي ان قطاع التجارة الخارجية (من خلال الصادرات) يلعب دورا" هاما" في تنشيط الأداء الاقتصادي لمعظم قطاعات الاقتصاد وبالتالي تأثيره على المستوى المعاشي للسكان ، إذ إن تناقص نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي تؤدي إلى تخفيض في معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي وتأثيره على الدخول الفردية للسكان " .

كما أن الزيادة السكانية ستستهلك القسم الأكبر من الأموال المخصصة للاستثمار على الرغم من ضآلة هذه الأموال كونها ستوجهه من أجل المحافظة على نفس مستوى المعيشة ومستوى الدخل وكان ذلـــك قبـــل زيـــادة السكان (استثمار ديمغرافي) ولن يكون للاستثمار الاقتصادي إلا الجزء الضئيل وهو الاستثمار الذي ننتظره منه تطوير القاعدة المادية للإنتاج وتحسين المستوى المعاشي للسكان ورفع الإنتاجية ومستوى الدخل الفردي ومـــن خلال تحليل نتائج الحسابات القومية في القطر خلال الفترة (١٩٨٥–٢٠٠٤) تبين أن الاســـتثمار الـــديمغرافي يستهلك حوالي (٨٥%) من الاستثمار المحلي ولا يبقى سوى(١٥%) للاستثمارات الاقتصادية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٧٣) :

جدول رقم /٧٣/ التركيب النسبي للاستثمارات الديمغرافية والاقتصادية في سورية من إجمالي الاستثمارات المحلية خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٥)

السنة	الاستثمارات الديمغرافية	الاستثمارات الاقتصادية
١٩٨٠	٩٢,٧	٧,٣
١٩٨١	٩١,٠	٩,٠
١٩٨٢	٨٩,٠	١١,٠
١٩٨٣	٨٤,٧	١٥,٣
١٩٨٤	٨٤,٠	١٦,٠
١٩٨٥	٨٩	١٥
١٩٩٠	٨٣,٧	١٦,٣
١٩٩٣	٧٩,٣	٢٠,٧
١٩٩٤	٨٣,٦	١٦,٤
١٩٩٥	٨٧,٧	١٢,٣
١٩٩٧	٨١,٢	١٨,٨

[1] – العمار، رضوان ، ٢٠٠٤ : ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ص ٣ .

[2] – سكر، نبيل ، ٢٠٠٦ : الإصلاح الاقتصادي في سورية ، مأخوذ عن الموقع الالكتروني WWW.ALWATAN.COM

١٩٩٨	٨٠,٣	١٩,٧
١٩٩٩	٨٣,٥	١٦,٥
٢٠٠٠	٨٠,١	١٩,٩
٢٠٠١	٨١,٩	١٨,١
٢٠٠٢	٦٤,٤	٣٥,٦
٢٠٠٣	٦٥,٩	٣٤,١
٢٠٠٤	٦٥,٩	٣٤,١
٢٠٠٥	٦٤,٨	٣٧,٧

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٦ ،المكتب المركزي للاحصاء .

من خلال الجدول السابق نجد أن هذه الزيادة العالية في النمو السكاني والتي تعرقل جهود الاستثمار والتنمية جعلت من الدولة تلجأ إلى المساعدات الخارجية والقروض الدولية لتمويل مشاريع التنمية ولا يخفى على أحد مخاطر هذا التمويل وتلك القروض، إلا أنه على الرغم من ارتفاع الاستثمارات الديمغرافية التي هدفت إلى تحسين المستوى المعاشي للسكان وزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية فقد ساهمت هذه الإجراءات في تحسين نوعية الخدمة، إلا أنها لم تتمكن من تخفيض نسبة البطالة واحتواء الأعداد المتزايدة ومع بداية عام ٢٠٠٠ وسياسة الإصلاح الاقتصادي التي اتخذت، تم التوجه إلى الاهتمام نحو القطاعات والفروع الاقتصادية لامتصاص معدلات النمو السكاني المرتفع لتخلق الظروف المناسبة للاستثمار الاقتصادي وزيادة الإنتاج واحتواء أنواع توسيع السوق الذي يزيد بدوره من ربحية الاستثمارات وتطبيقا لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تم اتخاذها وبالتزامن مع السياسة المالية الانكماشية وضغط الدوائر المالية في فرض وتحصيل الضريبة ساد في السوق المحلية نوع من الركود والتراجع في النشاط التجاري زاد من حدة وقع ذلك إلغاء أو تخفيض الدعم التمويني المقدم لبعض السلع الضرورية وهذا ما يؤكد انخفاض فرص الاستثمارات المحلية وازدياد العاطلين عن العمل. وبالنسبة لنظام التعليم في سورية نجد أنه فقط(٠,٤٠%) من عدد السكان اتبعوا تعليما علميا في الرياضيات والكمبيوتر والهندسة عام ١٩٨٧ و (٢,٤%) عام ٢٠٠٣ [١] وتشير الإحصاءات أن مستخدمي الانترنت بلغ في عام ٢٠٠٣ (٦٣٠٠٠) شخص فقط [٢]وما يؤثر ذلك على إدخال للتقنيات الجديدة بشكل واسع وإدخال أنظمة متطورة الإنتاج وتطوير القدرات والمواهب الوطنية من أجل إقامة نشاطات وصناعات تكنولوجية وتطوير الشركات المحلية وخاصة المنافسة منها وما تأثير ذلك على قيمة الصادرات السورية الصناعية والزراعية المتطورة بدلا" من الاعتماد فقط على تصدير المواد الأولية (الخام) ومقابل ارتفاع قيمة المستوردات وكمياتها والارتباط والاعتماد على العالم الخارجي ولقد انعكست السياسة الاقتصادية على الخارطة الاجتماعية وبرز ذلك على وجه الخصوص في :

- سوء توزيع الدخل والثروة .
- الضغط على أصحاب الدخل المحدود والفئات المتوسطة.

---

[1] – **الحمش، منير ، ٢٠٠٣: الإصلاح الاقتصادي في سورية .... مرجع سبق ذكره ص١٨ .**

[2] – **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في غربي الاسكوا ، نيويورك .**

❖ اتساع دائرة الفقر وتزايد البطالة .

ومن دراسة كيفية توزع الدخل في سورية يلاحظ أن انخفاض حصة العمل وارتفاع نسبة البطالة في صفوف قوة العمل يؤديان إلى تفاقم نقص الطلب على السلع والمواد بشكل يؤدي إلى معاناة الاقتصاد السوري من الركود ، يفسر ذلك بأن تلك الفئة من المجتمع التي تتقاضى الرواتب والأجور ، تمتاز بارتفاع ميلها للاستهلاك وارتباط استهلاكها بشكل رئيسي بحجم دخولها ، لذلك فإن انخفاض دخلها يؤدي إلى انخفاض استهلاكها وبالتالي تراجع مستوى طلبها .أما الفئة الثانية من أصحاب الدخول فإنها بشكل عام تمتاز بانخفاض ميلها للاستهلاك مع ارتفاع دخولها ، ولكن يلاحظ أن هذه الفئة في البلدان النامية تمتاز بارتفاع ميلها للإنفاق الاستهلاكي وخاصة الترفي والذي تعجز المنتجات المحلية عن تأمينه مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المستورد من الخارج لتلبية احتياجات هذه الفئة ، وهذا يعني نقصا في الطلب على المنتج المحلي ويؤدي ذلك إلى زيادة

الطلب على العملات الصعبة ، فتهبط أسعار الصرف الوطنية لترتفع الأسعار الداخلية .[١]

وفي سورية تتكون هذه الفئة من طبقة كبار الملاك والتجار الذين يمتازون بإنفاقهم الاستهلاكي الترفي على المباني الفخمة والسيارات الحديثة ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتج المستورد على حساب المنتج المحلي ، لذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي المرتفع لهذه الفئة لا يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتج المحلي ، وإنما العكس يساهم في نقص الطلب باعتباره يشكل هروبا للقوة الشرائية .

وفي بداية التسعينات تراجعت حصة أصحاب قوة العمل من الدخل لصالح أصحاب الملكية ترافق ذلك بتراجع نصيب إجمالي الاستهلاك من الناتج المحلي لصالح زيادة حجم المستوردات فحسب المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥ ، تراجع الاستهلاك من(٩٨,٣ %)عام ١٩٩٠ إلى(٨٤,٢ %) عام ١٩٩٥ في حين حققت المستوردات من الخارج زيادة سنوية مقدارها (١١,٩ %) سنويا خلال السنوات (١٩٩٠ –١٩٩٥)، كما تزايد استيراد السلع الاستهلاكية بما يعادل(١٢,٨ %) سنويا خلال نفس الأعوام .[٢]أي أن زيادة دخل الطبقات الميسورة لم يتحول إلى طلب على السلع المنتجة محليا بل على العكس توجه إلى الطلب على السلع الفاخرة المنتجة في الخارج على حساب الطلب على سلع الاستهلاك المحلي ، ولا تتوفر الإحصاءات الرسمية المطلوبة لحساب نسبة استيراد هذه الفئة من إجمالي المستوردات ، ولكن يمكن أن نستدل على ارتفاع حجم طلبها على الاستيراد من خلال زيادة طلبها على بعض السلع الكمالية وبخاصة السيارات السياحية .

ففي عام ١٩٩٤ بلغ حجم المستورد من الأصول الثابتة ٢٢٨٣١,٥ مليون ل س منها (٧١٢١,٤) مليون ليرة سورية للمركبات البرية (السيارات المختلفة) وبنسبة(٣١ %) من إجمالي الأصول الثابتة وهي نسبة مرتفعة جدا، ترافق ذلك بهبوط في أسعار الصرف المحلية فبعد أن كان سعر الصرف (٥٤) ليرة سورية للدولار في بداية الثمانينات ، وصل إلى أكثر من ٥٠ ل س للدولار بسبب زيادة الطلب على القطع اللازم لعملية

[1] – **رجب، هدى، ٢٠٠٥ : الطلب الكلي والركود الاقتصادي ، دراسة في الاقتصاد السوري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، ص ٧٩ .**

[2] – **مرزوق، نبيل ، ١٩٩٩ : توسيع حجم السوق الداخلي من اجل تفعيل النشاط الاقتصادي في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية، ص ١٥ .**

الاستيراد ، كما ارتفعت الأسعار المحلية نسبة(٨٥ %)لأسعار التجزئة و (٦٧ %) لأسعار الجملة (لاســبير) بين عامي (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) **.مما سبق** نجد أن تركز الثروة في أيدي قليلة من أفراد المجتمــع ، وانــصرافها لتلبية احتياجاتها من السوق الخارجية بدلا من السوق المحلية يؤدي إلى انحسار الطبقة الوسطى المهمة في عملية التنمية وإلى تباطؤ في الحركة التجارية وبتأثير عاملين بآن معا [١] :

الأول : ناجم عن ضعف القوة الشرائية لدى أصحاب الدخول المحدودة الذين يشكلون النسبة العظمى مــن أفراد المجتمع .

الثاني : انصراف أصحاب الدخول المرتفعة لتلبية احتياجاتهم من الخارج ، وهذا ما يؤدي إلــى إضــعاف البنية الاقتصادية ويحد من قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة . والجدول التالي يبين نصيب الفرد من حجم التجارة الخارجية .

و سنقوم بدراسة العلاقة بــين عــدد الــسكان و الــصادرات و المــستوردات الــسلعية خــلال الفتــرة (١٩٩٥–٢٠٠٥) ، و بعد إدخال البيانات إلى الحاسب ، و إتباع برنامج SPSS نجد ما يلي :

١– العلاقة بين التزايد السكاني و الصادرات السلعية :

– معامل الارتباط : $r = 0.91$

– ولاختبار فيما إذا كانت قيمة **r** تدل على وجود علاقة ارتباط بين عدد الــسكان x والــصادرات y عنــد مستوى دلالة ٠,٠٥ :

نأخذ الفرضيات :

فرضية العدم : $H_0: r = 0$

لا توجد علاقة بين X و Y

الفرضية البديلة : $H_1: r \neq 0$

توجد علاقة بين X و Y

– نحسب قيمة t فنجد أن[٢] :

$$\tilde{t} = \frac{r}{\sqrt{(1-r^2)(n-2)}} = 6.62$$

أما t الجد ولية فقد بلغت :

$$t_{\left(1-\frac{\alpha}{2},n-2\right)} = t\left(0.97,9\right) = 2.62$$

بالمقارنة نجد أن $\tilde{t} > t_{\left(1-\frac{\alpha}{2},n-2\right)}$ ولذلك نرفض الفرضية H_0 ونستنتج أن هناك علاقة بين الزيادة السكانية والصادرات عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

---

1 – **الضرير، موس، ٢٠٠٢ : التنمية البشرية في سورية ، وبعض الملاحظات على تقرير التنمية الإنسانية ، دمشق ، ص ٦ .**

2 - **العلي ، ابراهيم ، العكروش ، محمد : الإحصاء التطبيقي ، منشورات جامعة تشرين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٨**

ولقياس مدى استجابة الصادرات للتزايد السكاني نقوم بحساب مرونة الصادرات بالنسبة لعدد السكان :[١]

$$E_{\chi}(Y) = Y'_{\chi}\,\frac{\overline{X}}{\overline{Y}}$$

$$\tilde{Y} = -1363833.744 + 94448.99351X$$

$$Y' = 94448.9935$$

$$E_{x}(Y) = y'_{(x)}\,\frac{X}{Y} = 8$$

$$E_{x}(Y) = 4$$

وعند النقطة التي يكون فيها عدد السكان X=18.269مليون نسمة عام ٢٠٠٥ نجد أن المرونة $E_X(Y) = 8$.بما أن المرونة كبيرة و بنفس الاتجاه ، فهذا يعني أنه إذا تغير عدد السكان بمقدار ١% فإن الصادرات سوف تتغير بنفس الاتجاه وبمقدار ٨%.

٢–**العلاقة بين والتزايد السكاني و المستوردات السلعية** خلال نفس الفترة نجد :

– معامل الارتباط : $r = 0.90$

نأخذ الفرضيات :

فرضية العدم : H_0: r= 0

لا توجد علاقة بين المتحولين X و y

الفرضية البديلة : H_1: r ≠0

توجد علاقة بين المتحولين X و y

نقوم بحساب قيمة:

$$\tilde{t} = \frac{r}{\sqrt{(1-r^2)(n-2)}} = 6.2$$

أما قيمة t الجدولية :

$$t_{\left(1-\frac{\alpha}{2},n-2\right)} = t(0.975,9) = 2.62$$

بالمقارنة نجد أن $\tilde{t} \rangle t_{\left(1-\frac{\alpha}{2},n-2\right)}$ ولذلك نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة قوية الزيادة السكانية وحجم المستوردات عند مستوى دلالة ٠,٠٥ . ولا شك أن هذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي تعمل على زيادة حجم المستوردات مما يؤدي إلى تزايد عجز الميزان التجاري ومن ثم تزايد عجز ميزان المدفوعات أو تفاقمه .

– و للتأكد من استجابة أو حساسية المستوردات للتزايد السكاني نقوم بحساب مرونة المستوردات بالنسبة لعدد السكان باستخدام الأوساط الحسابية للمتحولين ومرة أخرى باستخدام نقطة معينة عند قيم xعدد السكان وليكن عام ٢٠٠٥ .

---

[1] ـ ملاحظة : أخذت الأوساط الحسابية بدلا" من الكميات الأساسية لأن المرونة تتغير عند كل نقطة من الدالة .

و أن المعادلة الممثلة للعلاقة بين المتحولين x,y حيث أن X تمثل التزايد الـسكاني ،y تمثـل $E_X(Y) = Y'_X \frac{\overline{X}}{\overline{Y}}$
قيمة المستوردات السلعية ، هي من الشكل :

$$\tilde{Y} = -1455670.973 + 100294.4778X$$

$$Y'_X = 100294.4778$$

$$E_X(Y) = 9$$

و عند النقطة X=18.269 نجد أن المرونة $E_X(Y) = 3.6$

إن المرونة كبيرة ، وهذا يعني أنه بتغير السكان ١%فان طلبهم على المستوردات سوف يزداد بمقدار ٩% وهذا يفسر ظاهرة اتجاه السكان نحو شراء السلع المستوردة ، الأمر الذي يساهم في زيادة حجم المستوردات مع زيادة عدد السكان .

٣- **العلاقة بين الإنفاق على الصادرات و المستوردات من السلع و الخدمات و التزايد السكاني :** عنـد دراستنا للعلاقة الارتباطية بين المتحولين (الصادرات +المستوردات) و عدد السكان ، و بإدخال البيانات إلـى الحاسوب نجد :

- باستخدام معامل بيرسون لحساب معامل الارتباط بين عدد السكان (مليون نسمة) والإنفاق على التجارة الخارجية (مليون ل. س) نجد أن :

$$r=0.96$$

و أن المعادلة الممثلة للعلاقة هي من الشكل : $y = bx+a$

وبحساب الثوابت نجد أن المعادلة تأخذ الشكل التالي : $\hat{y} = 49715.468x-19740.469$

تدل القيمة ٤٩٧١٥,٤٦٨ على الزيادة المتوقعة في عدد السكان وبالتـالي الزيـادة علـى الـصادرات و المستوردات من السلع و الخدمات أي إذا زاد عدد السكان بمقدار مليون نسمة فان متوسط الإنفاق على التجارة الخارجية ستزداد بمقدار ٤٩٧١٥٤٦٨ مليون ليرة سورية .

إن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.92$ وهي تؤكد صحة التمثيل و متانة المتغير المستقل x و المتغير التـابع y و تدل على أن ٩٢% من التغير في الإنفاق على التجارة الخارجية يمكن تحديده من خلال هذا المتغير .

و إن الرقم القياسي لهذا الارتباط يساوي $R = 0.96$ وهذا يظهر لنا جودة التمثيل ومتانة الارتبـاط مـن خلال المعادلة المفروضة وللتأكد من موضوعية I نحسب قيمة F فنجد :

$$F = \frac{\delta^2_{\tilde{y}}}{S^2_{y\tilde{y}}} \cdot \frac{n-m}{m-1} = 131$$

أما قيمة F' الحرجة المقابلة $v_1 = 1$ و $v_2 = 12$ هي $F' = 4.75$ وهذا يعطينا أن $F \rangle F'$

أي التمثيل يعتبر مقبولا" ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أنه لا توجد علاقة بين التزايد السكاني و حجم التجارة الخارجية ونقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع Y (التجارة الخارجية) والمتغير المستقل X (التزايد السكاني) هي علاقة طردية ايجابية .

أما إذا أردنا التنبؤ عن حجم الإنفاق على التجارة الخارجية من السلع و الخدمات مع الزيادة السكانية نجد أن :

$\tilde{Y}_{2010} = 809783.1972$ و أن مدى الثقة الذي يتضمن القيمة الحقيقية Y_{2010} باحتمال قدره ٠,٩٥ هو : $[\ \tilde{Y}_{2010} - 2s_{\tilde{y}y}, \tilde{Y}_{2010} + 2s_{\tilde{y}y}\ ] = [773411.0593, 846155.336\ ]$.

وكذلك بالنسبة لعام ٢٠١٥ نجد أن : $Y_{2015} = 913091.9397$ وان مدى الثقة الذي يتضمن القيمة الحقيقية Y_{2015} باحتمال قدره ٠,٩٥هو المجال التالي :

$$\left[\tilde{Y}_{2015} - 2S_{\tilde{y}y}, \tilde{Y}_{2015} + 2S_{\tilde{y}y}\ \right] = \left[876719.8018, 949464.0776\ \right]$$

وكذلك الأمر بالنسبة للتنبؤ لعام ٢٠٢٠ حيث إن : $Y_{2020} = 1164037.968$ و أن مدى الثقة $[\ 112766.83, 1200410.106]$ مما يعني أن حجم التجارة الخارجية يتغير مع التغير الذي يحدث في عدد السكان ، حيث إنه مع التزايد السكاني يزداد الإنفاق على الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات وتزداد الحاجة إلى تأمين متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان ، سواء أكانت الغذائية ، الصحية ، أم الخدمية بشكل عام، وذلك بغض النظر عن معدلات النمو الاقتصادي التي يكون فيها البلد ، وإننا نعتقد أن المعضلة الأساسية التي تعاني منها سورية في الوقت الراهن تتمثل في انخفاض مستوى النمو الاقتصادي مقارنة مع معدلات زيادة السكان حيث يبدو الاقتصاد عاجزا في كثير من الأحيان عن إمكانية استيعاب الزيادة السكانية وتحقيق التشغيل الأفضل لعوامل الإنتاج وتأمين احتياجات السكان المتزايدة .

٤- و إذا قمنا بدراسة لبيان العلاقة بين السكان و الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة ،و بعد إدخال البيانات إلى الحاسب يمكننا إيجاد ما يلي :

- معامل الارتباط الخطي بين التزايد السكاني و الناتج المحلي الإجمالي : $r_{xy} = 0.97$

إن قيمة r تشير إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرين X عدد السكان و Y الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة .

-لاختبار فيما إذا كانت قيمة r تدل على وجود علاقة ارتباط بين المتحولين :

*فرضية العدم : $H_0 : r = 0$

لا توجد علاقة بين X و Y .

* الفرضية البديلة : $H_1 : r \neq 0$

توجد علاقة بين المتحولين X و Y .

- قيمة $\tilde{t}$: $\tilde{t} = \frac{r}{\sqrt{(1-r^2)/(n-2)}} = 11.2$

- قيمة t الجدولية : $t_{\left(1-\frac{\alpha}{2},n-2\right)} = t(0.975,8) = 2.306$

- بالمقارنة نجد أن : $\tilde{t} \rangle t_{\left(1-\frac{\alpha}{2},n-2\right)}$ و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة والتـــي تـــنص على أنه توجد علاقة بين التزايد السكاني و الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى دلالة ٠,٠٥ .

مدى استجابة الناتج المحلي الإجمالي مع التزايد السكاني حيث أن المعادلة الممثلة للعلاقة هي :

$$y = a_0 + bX$$

$$\tilde{Y} = -569867.316 + 91596.76838X$$

$$E_X(Y) = b\frac{\bar{X}}{\bar{Y}} = 1.6$$

بما أن $E_X(Y) \rangle 1$ فان هذا يعني أن التغير النسبي في عدد السكان بمقدار ١%فان التغير الــذي ســيرافقه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي هو ١,٦ % و هذا ما يؤكد أن مستوى الاستهلاك بشقيه العــام و الخــاص يستوعب الجزء الأكبر من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، و لكن يلاحــظ بوجــه خــاص أن زيــادة نــسبة الاستهلاك (الخاص) ، يعني أن هناك حاجة ملحة لدى السكان تستدعي الإشباع إضافة إلى بعض الهدر الــذي تمارسه بعض الفئات الخاصة .

إن الزيادة التي حققها الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة ساهمت في رفع متوسط دخل الفرد في سورية، و يؤكد الاقتصاديون أن نمو نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار ١%يحتاج إلى نمو الناتج المحلــي الإجمالي بمقدار ٣%[1] لكي تتم المحافظة على مستوى الدخل . فعندما يكون التزايد في الدخل القومي أعلى من معدل تزايد السكان عندئذ يمكن لمستوى المعيشة أن يتحسن . و يوضح الجدول التالي اتجاهات نمو الــسكان و الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب من الناتج :

جدول رقم (٧٤)متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠الثابتة

البيان / الأعوام	عدد السكان ألف نسمة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة ملين ليرة سورية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠	٨٧٠٤	٣٧٢٩٩٢	٤٢٨٥٢,٩
١٩٩٠	١٢١١٦	٣٨٩٤٦٩	٣٧٢٩٩,٢
١٩٩٩	١٥٨٩١	٩٣١٦٦٠	٦٠٢١٢
٢٠٠٠	١٦٣٢٠	٩٠٣٩٤٤	٥٦٥٤٥
٢٠٠١	١٦٧٢٠	٩٣٤٦٦٩	٥٥٣٨٩
٢٠٠٢	١٧١٣٠	٩٦٤٥٧٤	٥٥٩٠١

[1] -عبد الحميد ، عبد المطلب ، ٢٠٠٦ : النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،ص٤٩٨ .

٥٦٣٠٩	١٠٠٤٣٤٨	١٧٥٥٠	٢٠٠٣
٥٨٣٦١	١٠١٣٨٤٢١	١٧٧٩٣	٢٠٠٤
٦٣٢٤٣	١١٥٥٣٨٦	١٨٢٦٩	٢٠٠٥

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩١– ٢٠٠٦) ، المكتب المركزي للإحصاء .

يلاحظ من الجدول السابق أن الأداء الاقتصادي كان متواضعا" خلال الفترة المدروسة ، فقد ازداد معدل نمو السكان (٣,٣٦%) ، بينما نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ فقط (٠,٤٣%) ، الأمر الذي ساهم في تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى (–٢,٨ %) ، أي أن الأداء الاقتصادي أدى إلى نتيجة سالبة بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، إضافة إلى أن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يعني تدني مستوى معيشة السكان أصحاب الدخول المحدودة ، مما يضعف قدرتهم على الادخار ، كما أن متوسط الدخل الفردي معيار مضلل إذ تنخفض دخول الشرائح الاجتماعية الأدنى إلى مستويات أقل من هذه القيمة بكثير .

أما في فترة التسعينات فقد ارتفع متوسط دخل الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الوفورات الاقتصادية التي تحققت في تلك الفترة ناجم عن ارتفاع أسعار النفط باستثناء عام ١٩٩٨ ، بالإضافة إلى المواسم الزراعية الجيدة نسبيا" .

إلا انه في الفترة الواقعة ما بين عامي (٢٠٠٠–٢٠٠٥) نجد تراجعا" واضحا" في معدل نمو الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من تناقص معدل نمو السكان إلا أننا نجد أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض أيضا" . وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٧٥) معدل النمو السنوي لعدد السكان ، الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

٢٠٠٠– ٢٠٠٥	١٩٩٨–١٩٩٠	١٩٩٠–١٩٨٠	البيان
٢,٣	٣,٢	٣,٣٦	معدل النمو السنوي للسكان %
٥	٦	٠,٤٣	معدل النمو السنوي للناتج المحلي %
٢,٣	٧,٢	٢,٨–	معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج %

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٠–٢٠٠٥) .

و يعزى الانخفاض الحاد في الدخل الفردي إلى بعض النتائج السلبية التي تخللت مسيرة التنمية الاقتصادية في القطر خلال هذه الفترة يمكننا تلخيصها :

- نمو القطاعات الخدمية بمعدلات أعلى من نمو القطاعات السلعية المادية و الإنتاجية و زيادة المساهمة النسبية للقطاع الثالث (قطاع الخدمات) و تقلص المساهمة النسبية للقطاع المادي .

- عدم التناسب الكلي و الهيكلي بين الاستثمار و الناتج المحلي بسب التشتت في توزيـــع الاســـتثمارات وعـــدم تكاملها من حيث الطاقات ، أو من حيث التوسع في الاستثمار بما يتلاءم مع الطاقات الاستيعابية للقطر .
- تراجع مستويات النمو الاقتصادي أدى إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي و تـــردي مـــستوى المعيـــشة ، و بالتالي التقليل من فرص الادخار و التراكم و إمكانيات تطوير القاعدة الإنتاجية للبلاد .
- التباطؤ الكبير في معدلات الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدل النمو السكاني مما ينعكس سلبيا" على دخـــل الأفراد .

ومن الجدير ذكره أن هذه الزيادة بالقيمة المطلقة في متوسط دخل الفرد كانت محصورة في فئات محددة ، بينما كانت الزيادات في متوسط دخول أصحاب الرواتب و الأجور محددة .

٣-٤-٣- دور تحويلات العاملين السوريين في الخارج على حركة التجارة الخارجية :

تتسم تحويلات العاملين في الخارج بكونها ذات طبيعة خاصة تتصف بعدم استقرارها بين عام وآخر إلـــى درجة يصعب عليها إجراء توقعات دقيقة بشأنها في المستقبل ، ذلك أن تحويلات المهـــاجرين ليـــست بـــالمعنى الدقيق ، تدفقا ماليا يتولد سنويا ، حيث لا يقوم العاملون في الخارج بتحويل مبالغ منتظمـــة كـــل عـــام ، بـــل يحتفظون في الغالبية العظمى من الأموال على شكل مدخرات بالنقد الأجنبي في البلدان المضيفة ، ثم يقومـــون بتحويل جزء منها إذا ما دعتهم الحاجة إلى ذلك لأغراض استهلاكية أو استثمارية محددة في بلدان المنـــشأ ، أو بفعل منحهم تسهيلات نقدية من جانب حكوماتهم كتخفيض قيمة العملة الوطنية لاجتذاب مدخراتهم ، وبالتالي قـــد يحدث ان تزداد قيمة التحويلات في إحدى السنوات زيادة كبيرة مع قيام عدد كبير من العاملين بتحويل جزء من مدخراتهم لشراء الأراضي أو الإيداع في البنوك ، أو بسبب عودة مجموعات كبيرة منهم تبعا لتدهور العلاقـــات السياسية بين بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال ،كما قد يتراجع معدل الزيادة في التحويلات في سنوات أخرى بسبب إحجام المهاجرين عن التحويل بنفس المعدلات السابقة نتيجة استقرارهم في الخارج ، أو التحاق أفراد عـــائلاتهم بهم ، لذلك فإن التحويلات لا تمثل تدفقا ماليا" سنويا بصورة منتظمة ،وإنما هي خليط بين التدفق والرصيد ، مما يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في حجمها والجدول رقم (٧٦) يبين تطور صافي التحويلات الخارجية للعـــاملين في القطر العربي السوري :

جدول رقم / ٧٦ / تطور قيمة تحويلات العاملين في الخارج ونسبة تغطيتها للمستوردات السلعية والعجز في ميزان السلع والخدمات للفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥)

السنوات	قيمة التحويلات مليون ليرة سورية	قيمة المستوردات من السلع والخدمات من ميزان المدفوعات مليون ليرة سورية	نسبة التحويلات إلى المستوردات من السلع والخدمات%	نسبة التحويلات إلى العجز في ميزان السلع والخدمات %
١٩٨٠	٥٣٥,٩	١٥٧٣٨,١	٣,٤	٨,٩
١٩٨٢	١٨٣٩,٨	١٨٥٨٤,٩	٩,٨	٢٦,٨
١٩٨٢	١٧٢٤,٩	١٥٨٦٩,١	١٠,٨	١٩,٧
١٩٨٣	١٦٠٠,١	١٦٦٥٩,٤	٩,٦	٢٠,١
١٩٨٤	١٣٧٥,٦	١٥٧٨١,٢	٨,٧	١٤,٧
١٩٨٥	١٥٣٨,١	١٧٣١١,٣	٩,٨	١٣,٩
١٩٨٦	٢٢٧٣,٩	١٦٦٣,٩	١٣,٦	٢٥,٧

١٩٨٧	٣٣٩٠,١	٢٢٥٩١,٩	١٥,٠	٣١,٩
١٩٨٨	٥٩٨٣,٢	٣٣٠١٢,٣	١٨,١	٢٢,١
١٩٨٩	٨٥٣١	٣٦١٢٨	٢٣,٦	٣٦,٩
١٩٩١	٨٧٢٢	٥٨٦٦٢	١٤,٩	٢٥,٩
١٩٩٢	٢٨٧٤٠	٨٣١١٣	٣٤,٥	٣٦,٩
١٩٩٣	١٤٦٠٩	١٠٤٤٨٨	١٣,٩	٣٥,٧
١٩٩٤	١٦٥٠٨	١٥١٤٦٢	١٠,٩	٤٣,٥
١٩٩٥	١٤٧٧١	١٣٧٧٥٤	١٠,٧	٤١,٨
١٩٩٦	١٧٦٨٠١	٢٤٤٣٠	١٣,٨	٣٨,٤
١٩٩٧	٢٢٣٩٥	١٦١٧٠٣	١٣,٨	٢٩,٩
١٩٩٨	٢٥٦٧٩	١٦٢٣٧٤	١٥,٨	٣٤,٠
١٩٩٩	٢٣٨٧٨	١٧٥٣٠٠	١٣,٦	٢٣,٨
٢٠٠٠	٧٢١٤	١٧٧٨٤٨	٨,٠	١٠,٤
٢٠٠١	٢٣٢٤٢	٢٨٨٥٢٨	١١,٢	٣٣,٣
٢٠٠٢	٢٣٣٦١	٣١١٨٥٠	٧,٥	٢٥,٢
٢٠٠٤	٣٣١٨٤	٣٩٧٥٩٤	٨,٣	١٧,٩
٢٠٠٥	٣٢٦٧٨	٤٥٦٣٨٩	٧,١	١٥,٩

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١ – ٢٠٠٦) ،المكتب المركزي للاحصاء .

يلاحظ من الجدول رقم (٧٦) :

١- ارتفاع تحويلات العاملين من (٥٣٥,٩) مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ إلى (٨٥٣١) مليون ليرة سورية في عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوي بلغ (٣٦ %) نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين السوريين إلى الخارج في فترة السبعينات والثمانينات، إذ يتوقف حجم التحويلات على أعداد المهاجرين وخصائصهم وكذلك على متغيرات كلية تتعلق باقتصاد البلد ، فالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الدول الخليجية نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، ساهمت إلى حد كبير في زيادة الطلب على العمالة السورية وبالتالي إلى زيادة حجم التحويلات والتي ساعدت على تغطية العجز في ميزان السلع والخدمات خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٨) إذ بلغت (٣٤,٤%) في عام ١٩٨٨ و(١٨,١ %)[1] من تغطيتها لقيمة المستوردات السلعية وهي نسب تعتبر عالية وتدل على أهمية تحويلات المغتربين من السوريين في تغطية العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات .

٢- إن الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل زيادة حجم التحويلات في فترة الثمانينات لم تحافظ على ارتفاعها إذ نلاحظ من الجدول تراجع حجم التحويلات من (١٦٥٠٨) مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٤ إلى (٧٢١٤) مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٠ ويمكن تفسير التناقص في هذه التحويلات إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

أ- تدني مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان التي يعملون بها ، وبخاصة في الدول العربية الخليجية.

---

[1] -غيبة، حيدر ،١٩٩٩: أهمية و مستقبل تحويلات العاملين السوريين خاصة ،المعد العربي ، الكويت ،ص٣٧٣. .

ب- انخفاض سعر صرف الليرة السورية في أسواق الدول المجاورة ، الأمر الذي مكن العاملين من تـــأمين احتياجاتهم وتلبية نفقات أسرهم في سورية بتحويلات أقل من العملات الأجنبية .

ت- ركود أسواق العمل في الدول المصدرة الرئيسية للنفط من حيث تضاؤل فرص العمل وانخفاض معدلات الأجور ، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية .

ث- تشير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتعليمية في الدول النفطية ، وحتى في معظم دول العالم أن حجم التحويلات خلال السنوات القادمة سيميل إلى التضاؤل بعد أن انخفضت عوائد النفط في الدول العربيـــة النفطية الرئيسية اعتبارا من عام ١٩٩٦ ، وتوقع ركودها في السنوات التالية، و انخفاضها خلال العقــد الثاني من القرن الحالي بسبب انخفاض أسعار النفط العالمي مع نزوع هذه الدول نحو إقـــلال اعتمادهـــا على العمالة غير المحلية وزيادة اعتمادها على العمالة المحلية والآسيوية ذات الأجور المنخفــضة جــدا مقارنة مع أجور العمالة السورية ،وقد بدأت الدول المذكورة فعلا بتخفيض عمالتها غير المحلية ، كمـــا هو الحال في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية والكويت وليبيا . اعتبـــارا مـــن عـــام١٩٩٥، وأعلنت الخطة السعودية على سبيل المثال عن تخفــيض العمالـــة الأجنبيـــة فيهـــا بنـــسبة (٢٢,٦ %) والاستغناء عن حوالي (٦٠٠ ألف) عام ١٩٩٨ خلال سنوات الخطة [1] بالإضافة إلى الأحداث السياسية التي تمر بها منطقة الخليج العربي. ومن المقدر أن تنخفض العمالة السورية في الدول المذكورة ، وكذلك تحويلات السوريين العاملين فيها بنسبة لا تقل عن (٢٥ %) خلال السنين القادمة وأن لا تتجـــاوز هـــذه التحويلات (٦٥٠) مليون دولار وسطيا في المستقبل القريب ما لم تتخذ الإجراءات الكفيلـــة بالاحتفـــاظ بمستواها أو تنميتها ، وإذا لم يتم تنفيذ ذلك ، عندها يصبح من الضروري العمل على سد الفجوة التـــي يسببها انخفاض التحويلات ، سواء بتقليص الإنفاق الخارجي ،أو بالعمل الجـــاد علـــى إنمـــاء المـــوارد الخارجية . وإذا علمنا أن الإنفاق الخارجي من قبل القطاع الخاص هو في حدوده الدنيا ، نظرا للقيـــود الموضوعة على الاستيراد ، لاسيما استيراد الكماليات والمواد التي ينتج ما يماثلها محليا ، فإن تقلـــيص الإنفاق الخارجي لا بد أن يتجه نحو القطاع الرسمي والعام . أما زيادة الموارد الخارجية فإنهـــا تعتمـــد على سياسة متوسطة وطويلة الأمد لأنها تتوقف على زيادة إنتاجية قطاعي الزراعة والصناعة ، وتحسين مناخ الاستثمار وبناء المؤسسات الخدمية المناسبة ، مما يستغرق وقتا غير قصير .

ج- اتساع الفجوة بين أسعار الصرف في سوقي الصرف النظامي وغير النظـــامي لـــصالح الـــسوق غيـــر النظامي الأمر الذي حول قسما من هذه التحويلات بعيدا عن قنوات الجهاز المصرفي، وذلك على الرغم من إحداث عدة أسعار صرف جديدة طبقت على هذه التحويلات حيث إن هذه الأسعار لم تقلـــص تلـــك الفجوة ، واقتصرت بذلك التحويلات على نسبة الـــ ٢٥ % من تحويلات العاملين الحكوميين في الخارج على سبيل الإعارة أو الاستيداع وبعض التحويلات التي ترد حصرا" عن طريق الجهاز المصرفي .

وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتشجيع تحويلات المغتربين السوريين إلى ســـورية ،أولا بمعاملـــة هـــذه التحويلات على أساس السعر السياحي التشجيعي للصرف الذي كان (٧) ليرة سورية لكل دولار بدلا من السعر

---

[1] – **غيبة، حيدر، ١٩٩٩ : أهمية ومستقبل تحويلات العاملين السوريين خاصة ...... مرجع سبق ذكره، ص٣٨٢**

الرسمي المحدد بـــ(٣,٩٥) ليرة سورية، ثم رفع السعر التشجيعي المذكور إلـــى حـــوالي(٨) ليـــرة ســـورية و نحو(٨,٢٥) ليرة سورية في النصف الأول من الثمانينات .

وقد أحدثت سوق الصرف التشجيعية في آب ١٩٨٦ وقد نقلت إليها جميع المعاملات التي كان يطبق عليها سعر الصرف السياحي وهدفت السوق التشجيعية إلى تعديل سعر صرف الليرة السورية وفـــق معـــدل صـــرف اقرب إلى سعر صرف الليرة السورية في أسواق الدول المجاورة وكان الهدف من إحداث هذه الـــسوق تـــشجيع تحويلات السوريين العاملين خارج سورية وقد بدأت هذه السوق بسعر صرف معـــدل بـــين (٢٢–٢٣) ليـــرة سورية (شراء وبيع) مقابل الدولار الأمريكي ، وارتفع إلى(٢٣– ٢٤) ليرة سورية بتـــاريخ ٣٠ / ٨ / ١٩٨٦ وانحدر بعد ذلك إلى (١٨,٥ – ١٧,٥) ليرة سورية في تشرين أول / ١٩٨٦ ثم عـــاود صـــعوده فـــي عـــامي (١٩٨٧– ١٩٨٨) حين سجل معدل بين (٣٠ – ٣٣) ليرة سورية ولينخفض فيما بعد إلى مستوى (٢٠ – ٢٢) ويستمر على ذلك وتعتبر هذه السوق بحكم الملغاة اعتبارا من حزيران ١٩٩٤ ذلك أن تلبية المعاملات التي كان يطبق عليها هذا السعر تم تحويلها إلى سوق الصرف المجاور[1]

وتعزى عودة التحويلات التي كان يتم شراؤها حـــسب الـــسعر التـــشجيعي إلـــى التزايـــد فـــي عـــامي (٢٠٠١–٢٠٠٣) إلى الإجراء الذي تم اتخاذه في توحيد أسعار الـــصرف الـــسورية وإلغـــاء ســـعر الـــصرف التشجيعي، الذي لعب دورا هاما في تزايد حجم تحويلات السوريين العاملين في الخارج .

لذلك فإن عملية التنمية المستهدفة خلال العقدين القادمين يجب أن تحل باتجاه تقليص معدلات النمو السكاني للحد من ضغطها على عملية التنمية الشاملة وتحقيق معدلات مرتفعة في التنمية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة ومواجهة التحديات المفروضة على سورية داخليا وخارجيا والتي تتمثل بتدني مستوى التنمية البشرية ومحدودية الموارد الطبيعية والدخول في الاتفاقات الدولية (اتفاقات التبادل والجماعات الاقتصادية) .

[1] – **صالح جمعة ، محمد، ٢٠٠٠ : السياسة النقدية في سورية ، كلية الاقتصاد ، منشورات جامعة دمشق ، ص ٢١٦ .**

الفصل الرابع

التجارة الخارجية السورية في ظل النظام الاقتصادي الجديد

المبحث الأول : الشراكات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية السورية .

المبحث الثاني : تمويل التجارة الخارجية في سورية .

الفصل الرابع

التجارة الخارجية السورية في ظل النظام الاقتصادي الجديد

إن شيوع ظاهرة تحرير التجارة على الصعيد الدولي أدى إلى اتجاه غالبية الدول لتحرير تجارتها على ثلاث مستويات متداخلة :[١]

- المستوى الأول : القطري وذلك من خلال تنفيذها برامج لتصحيح القطاع الخارجي .
- المستوى الثاني : ويتعلق بتحرير التجارة الخارجية من خلال إبرام اتفاقيات على المستوى الإقليمي، مثل إقامة منطقة تجارة حرة بين عدد محدود من الدول .
- المستوى الثالث : وهو الأكثر شمولاً لتحرير التجارة الخارجية ، فيتعلق بالمشاركة في تحرير التجارة الخارجية في إطار متعدد الأطراف من خلال الانضمام إلى الغات ومنظمة التجارة العالمية.

ومنذ الثمانينات من القرن الماضي أصبح مبدأ تحرير التجارة – الذي ينص على تخفيض للرسوم الجمركية ثم إزالتها نهائياً ، إنهاء التدخل الحكومي في الاقتصاد مع الالتزام بقواعد حماية الملكية الفكرية يلقى مزيداً من القبول ، على اعتباره إحدى الوسائل التي قد تسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية فضلاً عن الانفتاح على المنافسة الأجنبية . [٢]

إن مسألة تحرير التجارة الخارجية مسألة ذات أبعاد عديدة مؤثرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن مهما كانت الظروف المحلية غير ملائمة لتحرير التجارة ، فسوف تجد سورية في المستقبل القريب أنها أمام تحد اقتصادي يدفع إلى البدء بتحرير التجارة الخارجية تحت ضغط عوامل عدة أهمها الاستجابة للتطور التجاري العالمي ، وضرورات النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة وازدياد قوة وفعالية القطاع الخاص التجاري الذي سينمو وفق التوجه إلى آلية السوق .

وإن أي تحرير تجاري وآلية تنفيذه في سياسات تجارية مستحدثة وفق المفهوم الإصلاحي للاقتصاد السوري وتجنباً للعديد من المخاطر التي سيأتي بها تحرير التجارة الخارجية كما رأيناها في العديد من الدول العربية (مصر– الأردن – الجزائر) و ما تحمله هذه المخاطر من آثار على مجمل الاقتصاد في تلك الدول ، يجب أن تستوفي جملة من الشروط التي توفر بعض الاستقرار الاقتصادي في مجال تحرير التجارة السورية ، والتي من أهمها [٣] :

---

[1] – زروق ،جمال الدين، ١٩٩٩ ، **الغات ومنظمة التجارة العالمية ، ندوة حول بناء المؤسسات من أجل صياغة السياسة الاقتصادية ، وزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي – دمشق ، ص ١٥–١٦**

[2] – حبيب، مطانيوس، ٢٠٠٢ : **النظرية الاقتصادية وتحرير التجارة ، ندوة الثلاثاء السادسة عشرة ، جميعة العلوم الاقتصادية، دمشق ، ص٢٢٨**

[3] – مسالمة ،أديب ، ٢٠٠٢ : **أهمية تحري التجارة الخارجية السورية ، مأخوذ عن الموقع الالكتروني WWW ALI qtissdya com**

❖ معالجة الاختلالات المالية والنقدية التي قد تصل إلى مستوى لا يمكن الوثوق بـه علـى صـعيد ميـزان المدفوعات والاحتياطي وأعباء الالتزامات الخارجية للدولة .

❖ إزالة العوائق التي تحد من نمو التجارة الخارجية عن طريق :

١- الحد من الرقابة على التجارة الخارجية ، تحديداً الرقابة على المستوردات ، ومن مساوئ هذه الرقابة تعيق المنافسة وزيادة الإنتاج ، وتحول دون الإطلاع على التكنولوجية الحديثة ، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية .

٢- تلعب سياسة التصدير الناجحة أهمية قصوى في تحرير التجارة ، وبناء اقتصاد قادر على المواجهة ، فمـن جهة تؤدي إلى فتح أسواق جديدة في حالة إزالة القيود المفروضة على بعض السلع والمواد الداخلـة فـي الصناعة التحويلية وبعض الصناعات الأخرى ، إضافة إلى خفض الرسوم الجمركية ، والتخلي جزئياً عـن مبدأ الحماية لبعض الصناعات التحويلية ، و إن تمويل التصدير وتنمية قطاع الصادرات يضمن من خـلال تأمين النقد الأجنبي اللازم لتنمية موارد التصدير نفسه ، وتنمية موارد أخرى للاستثمار.

إن ما ذكر سابقاً يخفف من مخاطر تحرير التجارة ويؤهل الاقتصاد مع المتغيرات التي تحـدث مـن جـراء تحرير التجارة بشكل تدريجي والحد من تأثيرها على المستوى الاجتماعي إضافة إلى التقليـل مـن الانكمـاش الاقتصادي والكساد و زيادة معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة .

وإن سورية تمر في هذه الفترة مثلها مثل دول عديدة في العالم النامي ، بمرحلة انتقال من نظـام الاقتـصاد الموجه إلى نظام السوق ، ساعية إلى تخفيض القيود على التجارة والاستثمار، وقد قامت باتخاذ إجراءات عديدة في هذا الصدد يمكن إجمالها بما يلي [1] :

- زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، دون اللجوء إلى الخصخصة ، وبدء اعتماد الإنتـاج علـى الاستثمار الخارجي المباشر .
- توحيد في سعر الصرف مع تقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً .
- تخفيض الضريبة على الدخل وتخفيض القيود على الأسعار والتحرير الجزئي في التجارة الخارجية .
- التوجيه نحو تشجيع التصدير مع الاستمرار بسياسة إحلال المستوردات بمنتجات محلية .
- رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية و العمل على تصنيعها.
- اعتماد سياسة مالية متقشفة .

ففي إطار التحديات الداخلية والخارجية تعمل سورية على تطوير اقتصادها مستفيدة من التجارب الـسابقة على المستويين العربي والعالمي ، وذلك ، انطلاقاً من عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع البلـدان العربيـة ، وتحديث هذه الاتفاقيات في ظل المستجدات الدولية ، والعمل على توقيـع الـشراكة الـسورية – الأوروبيـة ، ومحاولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

---

[1] – **سـكر، نبيـل ، ٢٠٠٥ : الإصـلاح الاقتـصادي فـي سـورية ، جمعيـة العلـوم الاقتـصادية ، دمـشق ، ص ١٨ ، www.Economy,syria.com .**

المبحث الأول

الشراكات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية السورية

ليست التكتلات التجارية الإقليمية ظاهرة حديثة ، فوجود علاقات تجارية بين الدول وخصوصاً دول الجوار يؤدي إلى زيادة التعاون بينها تبعاً للفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذا التعاون ، ويمكن اعتبار مثل هذه العلاقات التجارية أول أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت ظاهرة بارزة في النظام التجاري متعدد الأطراف .

وقد ظهر جيل جديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية شمل بعضها دولاً متطورة ، ودولاً نامية ، و البعض الآخر دولاً متطورة و نامية معاً ، ووصلت الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين الدول المتطورة لمرحلة التكامل الاقتصادي فشملت بالإضافة إلى تحرير التجارة في السلع تحرير التجارة في الخدمات و تجاوزت التجارة لتشمل الاستثمار و المنافسة و المعايير المتعلقة بالبيئة و العمالة ، كما في حالة الاتحاد الأوروبي حيث جرى تجاوز التكامل الاقتصادي وصولاً إلى التكامل السياسي .[١]

٤-١-١- الشراكة الأوروبية –السورية وأثرها على التجارة الخارجية السورية :

يعد موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية من الموضوعات التي تحتاج إلى دراسة شاملة لتقرير مدى استجابتها لمصلحة الأطراف وخاصة الطرف العربي (سورية) في شتى المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ذلك أن الدخول في مشروع الشراكة يقتضي رفع القيود الإدارية والكمية عن المنتجات الصناعية الأوروبية المستوردة إلى سورية ، كما سيتم تحرير بعض المنتجات الصناعية المقيد استيرادها بجهات القطاع العام ، وترتكز اتفاقية الشراكة الأوروبية – السورية على أسس أهمها [٢] :

١- التحرير الاقتصادي هو شرط أساسي كي يستطيع الاقتصاد السوري الاندماج في النظام التجاري والاستجابة لمتطلبات الشراكة .

٢- إصلاحات تتعلق بنظام الاستيراد والتصدير وبالقواعد والمعاملات الجمركية ، وتغيير للنظام المصرفي، وإصلاح النظام المالي ، ومراجعة بعض بنود الميزانية، و نظام الدعم الذي تقوم به سورية و نظام القطع .

٣- تحرير تبادل المنتجات الصناعية المتبادلة بين أطرافه من كافة القيود الإدارية والكمية فور تنفيذ الشراكة .

---

[1] –الغول، تمام علي، ٢٠٠٣ اتفاقيات التجارة الإقليمية وقواعد منظمة التجارة العالمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الأمم المتحدة نيويورك ص ١ .

[2] – حبيب، مطانيوس ، ٢٠٠٢ : الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة الأوروبية ، السورية ، محاضرة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة ، دمشق ، ص١٨

المنذري ، سليمان، ١٩٩٩ : السوق العربية المشتركة في عصر الدولة ، مكتبة المدبولي ، القاهرة .

٤- تخفيض الرسوم الجمركية المتوجبة على المنتجات الصناعية الأوروبية المستوردة من قبل الدول الأعضاء في الشراكة بشكل تدريجي خلال فترة (١٠-١٢) عاماً من بدء تنفيذ الشراكة إلى أن يتم الإعفاء من هذه الرسوم في نهاية المدة المحددة لتنفيذ هذه الشراكة .

٥- أن يتم تبادل المنتجات الزراعية في إطار الشراكة وفق ما تضمنه الملحق ، وقد جرى البحث لتبادل المنتجات الزراعية بعد مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ الشراكة مع الالتزام بقواعد المنشأ الملحقة بالاتفاقية .

٦- الالتزام بقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية .

إن النتيجة المتوقعة لمثل هذه الإجراءات ،أن أغلب المنعكسات السلبية لشراكة سورية مع الاتحاد الأوروبي ستبرز في المدى القريب ، في حين المنعكسات الإيجابية ستحقق على المدى المتوسط و البعيد ، ذلك أن المصاعب الحقيقية جعلت سورية البلد المتوسطي الوحيد الذي لم يوقع على اتفاقية الشراكة [1]. فعلى المدى المتوسط يتوقع أن تؤدي اتفاقية الشراكة المقترحة إلى زيادة مهمة في المستوردات السورية من الاتحاد الأوروبي ،مقابل زيادة معتدلة في الصادرات ، و ستكون زيادة المستوردات جزئيا"على حساب المستوردات من بلدان أخرى و جزئيا"كنتيجة لإزالة القيود الكمية و التعرفة العالية المفروضة حاليا"على السلع الاستهلاكية . ومن المرجح ألا ترتفع الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي .

وتضمنت الاتفاقية استمرار تدفق المنتجات المصنعة السورية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي (كما هو الحال منذ عام ١٩٧٨) ،وكذلك دخولا"جديدا"إلى أسواق الدول العشر المنضمة حديثا" إلى الاتحاد الأوروبي . لكن هذه الصادرات ستواجه معوقات العرض والطلب .

فمن ناحية الطلب ، يبدو أن مستقبل أسواق الاتحاد الأوروبي سيكون أكثر تنافسية ، نظرا" لتخفيض الدول الأكثر رعاية للرسوم الجمركية في الاتحاد الأوروبي .كما ستواجه الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ الحالية منافسة متزايدة من الأعضاء الجدد ،إضافة إلى أن المنتجات الزراعية السورية لن تمنح دخولا "مجانيا"إلى أسواق الاتحاد في ظل اتفاقية الشراكة .

أما من ناحية العرض ، فستستمر الصادرات السورية في مواجهة العقبات لسنوات عدة بسبب غياب إستراتيجية تصدير حكومية شاملة ،وضعف المستوى التكنولوجي للصادرات وتدني مواصفاتها ،وضعف معرفة المصدرين السوريين بالأسواق العالمية وبقوانين التجارة الدولية وقواعدها .

أما التأثير على المدى الطويل ، فهناك فوائد تتعلق بزيادة تدفق الاستثمارات الخارجية و انتقال التكنولوجية المرافق لها ، وزيادة فعالية القطاع الصناعي من خلال نشوء صناعات وقيام اتفاقات إنتاج مشترك ،وزيادة في الفعالية على المدى البعيد نتيجة الانفتاح التجاري ونقل التكنولوجية ،بالإضافة إلى زيادة المساعدات إلى سورية ، إذ تنص الاتفاقية على التزام الاتحاد الأوروبي بمساعدة سورية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

---

[1] - **EL – I mam , M , M , 1999 ; " Arab European EconomiC part nership with particular reference to Syria , Egypt "Arab Economic , Journal , NO , 16 , sum , 99**

إن علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري القائمة بين سورية والاتحاد الأوروبي ينظمها الاتفاق الموقع بين الجانبين منذ عام ١٩٧٧ ، الذي تضمن إعفاء المنتجات الصناعية السورية من الرسوم الجمركية الواجب دفعها في دول الاتحاد حين استيرادها من تلك الدول ، وقد غطت هذه الاتفاقية جوانب مختلفة سواء في المجال الاقتصادي أو المالي أو التجاري . وبالرغم من هذه الميزة الممنوحة لسورية بموجب هذا الاتفاق المذكور ، إلا أن نسبة المنتجات السورية المصنعة المصدرة ، لم تتجاوز (١٥%) من إجمالي الصادرات السورية حتى عام ٢٠٠٤، وأن المنتجات من المواد الخام المصدرة بلغت نسبتها في نفس العام بحدود (٦٤%) [١] من إجمالي الصادرات السورية .

ويمكننا التعرف على الوضع التجاري بين سورية والاتحاد الأوروبي من خلال الجدول رقم (٧٧) الذي يوضح الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي :

جدول رقم /٧٧/ الميزان التجاري بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) القيمة مليون ليرة سورية

البيان العام	قيمة المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي	قيمة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي	الميزان التجاري
١٩٩٠	١٠٨٠١	٢٠١١٦	٩٣١٥+
١٩٩٥	١٨٣٨٢	٢٦٠٩٤	٧٧١٢+
١٩٩٩	١٣١٢٥	٢٣٦٦٩	١٠٥٤٤+
٢٠٠٠	٥٢٠٠٢	١٤٠٢٦١	٨٨٢٥٩+
٢٠٠١	٧٢٩٧٥	١٥٦٣٩٧	٨٣٥٢٢+
٢٠٠٣	٤٤٩٦٣	١٥١٢٦٧	١٠٦٣٠٤+
٢٠٠٤	٥٣٢٨٤	١٣٤٠٦٨	٨٠٧٨٤+
٢٠٠٥	٦١٥٤١	١٨٨٨٣٩	١٢٧٢٩٨+

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩١-٢٠٠٦) المكتب المركزي للإحصاء .

يظهر الجدول أن الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وسورية هو لصالح الاتحاد الأوروبي وأن هناك ميزة نسبية يتمتع بها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع سورية خصوصاً ، لأن قيمة الصادرات تفوق قيمة المستوردات بمقدار ٢,٥ مرة حتى تتمكن سورية من استيراد احتياجاتها من دول الاتحاد الأوروبي حيث أن معظم مستوردات سورية من الاتحاد الأوروبي عبارة عن معدات ووسائل وتجهيزات ومنتجات ذات قيمة مضافة عالية مقابل صادرات أولية (نفط خام ، غاز طبيعي ، قطن غير مصنوع) لا تحمل قيمة مضافة تذكر.[٢] والجدول رقم (٧٨) يوضح قيمة الصادرات السورية من المواد الأولية إلى دول الاتحاد الأوروبي للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٤) :

---

[1] – **المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٥ المكتب المركزي للإحصاء .**

[2] – **الشرقاوي يوسف، ٢٠٠٣ : سياسة الاتحاد الأوروبي ، عن موقع مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية عن الانترنت**
WWW.acc pss. org / Arabic /a kurasat / ka461 htm

جدول رقم /٧٨/ قيمة الصادرات السورية من المواد الأولية إلى دول الاتحاد الأوروبي للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٤) القيمة مليون دولار

البيان / العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
نفط خام	٣٧٣٩	٣٦٣٤	٤٢٢٠	٣٥٦٤	٣٠٠٩
غاز طبيعي	٤٠٨	٣٦٩	٥٨٨	٥٠٥	٤٣٤
قطن خام	٢٢٩	٢٠٤	٢٠٣	١٤٤	١٠٢

المصدر : الشاعر، محمد ، ٢٠٠٥ : المؤتمر الوطني الأول للصناعة في سورية ، الصناعة واتفاقية الشراكة الأوروبية – السورية مأخوذة عن الانترنت : www . AL mowaten. org / society / working /8-04/ working – 26-8/

وبما أن حجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر بدءا"من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو بلغ(١٣,٧ %) فان هذا دليل على عمق العلاقة التجارية معه ، وفي الوقت نفسه إن هناك دولاً داخل الاتحاد ، وهي ايطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال ، هي السبب في جعل الاتحاد الأوروبي أهم مستقبل للصادرات السورية ، والسبب هو حاجة هذه الدول بشكل رئيسي إلى النفط السوري الذي يعتبر أهم مادة تصدرها سورية إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن ميزان التبادل التجاري يحقق حالة سلبية ، أي أنه خاسر بالنسبة لسورية ، مع بقية دول الاتحاد الأوروبي ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على قلة حجم المواد التي يستوردها الاتحاد الأوروبي من سورية وتركزها على النفط .والجدول التالي يبين نسبة الصادرات و المستوردات السورية إلى ومن أهم دول الاتحاد الأوروبي :

جدول رقم /٧٩/ التركيب النسبي للصادرات والمستوردات السورية إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤)

الدولة / البيان	نسبة الصادرات%	نسبة المستوردات%
ايطالية	٥٥	٢١,٧
ألمانيا	٤,٨	٢٦
فرنسا	٢٧,٣	١٧
اسبانيا	٩,٤	٧,٨

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩١-٢٠٠٥) المكتب المركزي للإحصاء .

يظهر الجدول رقم (٧٩) أن **إيطالية** تعد شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لسورية ، حيث بلغت حصتها من الصادرات (٥٥%) في حين بلغت حصتها (٢١,٦%) من المستوردات السورية . أما **فرنسا** ، فإن العلاقات الاقتصادية معها في ازدياد مستمر و وقد تم توقيع اتفاقيات من أجل توسيع التبادل التجاري في مجال الاستثمارات النفطية والغاز . وقد بلغ متوسط الصادرات السورية إلى فرنسا (٢٧,٣%) للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤)، و(١٧%) من مستورداتنا من فرنسا لنفس الفترة .

تثير الشراكة السورية – الأوروبية وخاصة في مجال المفاوضات عدداً من المسائل الاقتصادية الناتجة عن هذه الشراكة ، كما تشير أيضاً إلى مسألة قدرة الاقتصاد على الاندماج في النظام التجـاري الأوروبـي ومـدى استجابته في وضعه الحالي لمتطلبات الشراكة .

٤-١-١-١ المنعكسات الايجابية المتوقعة للشراكة الأوروبية – السورية على التجارة الخارجيـة السورية :

تتمثل الآثار الايجابية المتوقعة للشراكة الأوروبية – السـورية علـى قطـاع التجـارة الخارجيـة الـسورية فيما يلي :

- ❖ على المدى القصير ستزداد مستوردات سورية من دول الاتحاد الأوروبي أكثر من صادراتها إلى تلك الدول ، وهذا قد يخلق عجزاً في الميزان التجاري ، يمكن أن نتجاوزه على المدى البعيد من خلال إعادة توجيه الاستثمارات السورية نحو الصناعات التي تتمتع بها سورية بميزات نسبية مقارنة مع شـركائها الأوروبيين ، وأيضاً ستتجذب استثمارات جديدة إلى سورية للاستفادة من الميزة النسبية ، وهذا سيخفف من حدة العجز في الميزان التجاري السوري ، والصادرات السورية سوف تزداد نتيجـة لـذلك إلـى الأسواق الأوروبية .[1]
- ❖ أن تحرير تبادل المنتجات الصناعية ورفع قيود منع الاستيراد النافذة في سورية لحماية الإنتاج المحلي من المنتجات الصناعية الأوروبية المستوردة إلى سورية ، يمثلان حافزاً للمنشآت الصناعية القائمة فـي سورية لتطوير إنتاجها وتنظيم إنتاجيتها وتقليل تكاليفها ، وتنمية المهارات الفنية والإداريـة والتـسويقية لديها ، وغير ذلك من الوسائل والإجراءات اللازمة لتقوية المركز التنافسي للمنتجـات الـسورية تجـاه المنافسة الصناعية الأوروبية المستوردة إلى سورية طبقاً لاتفاقية الشراكة الأوروبية .[2]
- ❖ من المتوقع أن تؤدي عملية هيكلية الأسواق السورية إلى زيادة حجم التجارة المتبادلة بسبب التخفيضات الجمركية ، وإزالة التدابير غير الجمركية ، ومن جهة أخرى ، فإنه من المتوقع أن تؤدي الشراكة إلـى الاندماج في النظام التجاري الأوروبي ، وهذا يعني البدء بالتحرير السوري وصولاً إلى نتائج مطلوبـة من الشراكة هدفها تكوين السوق التنافسي في القطر في مجال الإنتاج ، وهذا يعتبر مـن وجهـة نظـر أوروبية الأداة الرئيسية التي تؤمن التحرير التجاري المتبادل بين سورية والأسواق الأوروبية ، ودمـج سورية في إطار التجارة العالمية .
- ❖ هناك فرصة كبيرة لزيادة الصادرات السورية الى الاتحاد الأوروبي للأسباب التالية :
  - سعي الدولة لتشجيع التصدير وإيجاد البيئة المساعدة

---

[1] – **حبش ،غسان ، ٢٠٠٥ : تحرير التجارة الخارجية ، منعكسات الشراكة الأوروبية – السورية على الاقتصاد الـسوري ، نـدوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة . جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ص ٦**

[2] **Philippe , Bermard , (1997) " . Syrian – European Ymion Economic and jinacial partnership " paper presented**

- انخفاض تكلفة المنتجات السورية الناجم عن تخفيض الرسوم الجمركية ، وتخفيض الضرائب.
- سعي الصناعيين لزيادة التصدير والتسويق الخارجي ، ومحاولة إعادة هيكلة منشأتهم ورفع سوية الجودة والنوعية لديهم .
- سعي الصناعيين للاستفادة من أحكام قواعد المنشأ .
- احتمال إقبال الشركات الأوروبية المتخصصة في التسويق على العمل في سورية في هذا المجال .
- ستكون الاتفاقية مدعاة لتوجه المستوردين نحو السوق الأوروبية خصوصاً السلع التي كانت ممنوعة الاستيراد ، ولا سيما تلك السلع التي ستحظى بتخفيض جيد لرسومها الجمركية . وتبقى احتمالات زيادة الصادرات الصناعية للدول الأوروبية مرهونة بالسياسات و التحولات الصناعية .

على ضوء هذا التصور العام للوضع الاقتصادي التجاري السوري في حال الشراكة ، فإنه لابد من إقرار مبدأ المعاملة التفضيلية للقطر في الشراكة التجارية القادمة ، لأنه سوف يسهل الدخول إلى الأسواق الأوروبية بعد الاتفاق الثنائي ، ويتيح للتجارة السورية الكثير من المزايا في سوق الاتحاد الأوروبي ، فهذه الأفضلية تمنح دخول معظم المواد الخام والمنتجات التقليدية من دون رسوم جمركية ، كما أنها لا تجبر على تقديم امتيازات تبادلية إلى الاتحاد الأوروبي على أساس المعاملة بالمثل نظراً لأن الاتفاقيات الثنائية تحتوي على عنصر المعونة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول النامية . [(١)]

٤-١-١-٢- المنعكسات السلبية للشراكة الأوروبية – السورية على التجارة الخارجية السورية :

تتلخص الآثار السلبية للاتفاقية في النقاط التالية :

- ❖ إن الشراكة ستعطي انعكاسات سلبية على التجارة بين سورية والاتحاد الأوروبي من خلال الإقدام على طلب السلع الأوروبية المستوردة ، مما يؤدي إلى حصول عجز في الميزان التجاري ، وخلل في القطاع الصناعي العام والخاص على السواء ، أو إلى تصفية بعض المنشآت الصناعية غير القادرة على المنافسة خاصة في حال زيادة الصادرات الصناعية إلى سورية ، وعدم تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى سورية ، وتكون النتيجة بالتأكيد انعكاساً سلبياً خطيراً على الاقتصاد الوطني خلافاً لأهداف اتفاقيات الشراكة .
- ❖ إن الأسواق الأوروبية ستكون مفتوحة أمامنا ، لكن إمكانية الاستفادة من منطقة التجارة الحرة وسوق الاتحاد الأوروبي الواسعة ، محدودة ، لأن قدرتنا الحالية على التصدير إلى الاتحاد لا تزال

---

[1] – **الشاعر،محمد ٢٠٠٥ : الصناعة واتفاقية الشراكة الأوروبية السورية – محاضرة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة ، في ضوء المؤتمر الوطني الأول للصناعة – دمشق ص ١٤ .**

محدودة ، في حين أن القدرة على الاستيراد كبيرة ، فصادراتنا في سورية هي بشكل أساسي مـــواد خام والصادرات الأخرى ذات درجة متدنية من التصنيع.

- ❖ إن التعرفة الجمركية للمواد الخام هي صفر – هذا يعني أننا لن نستفيد كثيراً مــن إلغــاء الرســوم الجمركية حسب اتفاق الشراكة في حال عدم تحديث وتطوير جهازنا الإنتاجي .[١]
- ❖ إن صادراتنا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي سوف تواجه منافسة من بعض الدول العربية(تونس) التي كانت أسبق بتحقيق الشراكة الأوروبية ، وتتمتع بحق الأفضلية من قبل الاتحـــاد الأوروبـــي ، فقــد منحت صادراتها من الحيوانات الحية والأسماك واللحوم والحمضيات والقطــن وزيــت الزيتــون تخفيضات جمركية لدى دخولها إلى دول الاتحاد الأوروبي تتراوح بين (١٠٠-٢٠٠%) .[٢]
- ❖ إن تحرير المستوردات الصناعية الواردة إلى سورية من الرسوم الجمركية يعطيها مزايا تفــضيلية على المستوردات من الدول الصناعية الأخرى ، ما دامت سورية غير منضمة إلى منظمة التجـــارة العالمية ، وهذا ليس فقط يساعد في زيادة الاستيراد من أوروبة ، وإنما يكلف الاقتــصاد الــسوري أعباء إضافية تتمثل في رفع أسعار الصادرات الصناعية الأوروبية بسبب غياب منافــسة البــضائع الأجنبية الأخرى المنافسة لأنها سوف تبقى خاضعة للرسوم الجمركية ، ويحرم سورية مــن مزايـــا توزيع المستوردات مما يشكل تكلفة إضافية على الاقتصاد السوري .
- ❖ إذا أخذنا بالحسبان ضعف التصنيع في سورية وقــدرنا حاجــة ســورية إلـــى الاســتثمارات مـــن التكنولوجية من أجل رفع إنتاجية العمل وزيادة قدرة الإنتاج الصناعي التنافسية ، إذا درسنا نصيب الفرد السوري من التكوين الرأسمالي وقارناه بمثيله الأوروبي ، لوجدنا النسبة منه(٣%) فقــط . لتبين لنا كم تتسع الفجوة التكنولوجية بين سورية والاتحاد الأوروبي ، ولأدركنا أن الإنتاج الصناعي السوري سيكون عاجزاً عن دخول سوق الاتحاد الأوروبي ، مما سيبقي هيكل التجـــارة الخارجيـــة على وضعه الراهن ، كما أن فتح السوق السورية للمنتجات الصناعية الأوروبيـــة وتحريـــر هـــذه الأخيرة من القيود الكمية والرسوم الجمركية إضافة إلى وجود البضائع الأوروبية مقارنة بمثيلاتهـــا السورية من شأنه أن يخنق الصناعة السورية ويزيد من تردي حدود التبادل مما هو عليه الآن .[٣]
- ❖ تفاقم العجز في ميزان التجارة الخارجية الخاص بالمنتجات الصناعية مع الاتحاد الأوروبي نتيجـــة التحول الجزئي عن استهلاك منتجات محلية إلى استهلاك منتجات بديلـــة مـــستوردة مـــن الاتحـــاد الأوروبي وارتفاع الميل إلى الاستهلاك ، وكذلك نتيجة إقامة اســتثمارات جديـــدة لتطـــوير البنيـــة التحتية، كما يتوقع حدوث تحول في بعض المستوردات السورية لصالح الاتحاد الأوروبـــي علـــى حساب الدول الأخرى .

---

[1] – **حبيب، مطانيوس ، ٢٠٠٠ : الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة الأوروبية – السورية بحــث مقــدم إلـــى نـــدوة الثلاثـــاء الاقتصادية الثالثة عشرة . دمشق ،ص ١٨ .**

[2] – **خضور ، رسلان ١٩٩٧ : التحديات التي يطرحها مشروع الشراكة الأوروبية – المتوســطية وآفاقـــه المـــستقبلية ، النـــدوة الاقتصادية بين جامعتي دمشق وبيروت ، ومنشورات جامعة دمشق ، ص١٥٧ .**

[3] – **صارم ، سمير ٢٠٠٣ : الشراكة الأوروبية المتوسطية " سورية نموذجاً " دار الفكر ، دمشق ، ص٣١**

❖ إن تحرير تجارة الخدمات بين الاتحاد الأوروبي ذي التاريخ العريق في خدمات المـال والتـأمين سيعني بحكم الضرورة السيطرة على القنوات الادخارية في سورية و توجيه الموارد المتاحة إلـى القطاعات الاقتصادية المتفوقة على مستوى منطقة التجارة الحرة نتيجة اتجاه رؤوس الأموال غالبـاً نحو المراكز داخل الاقتصاديات الوطنية المتفوقة في هذا المجال على صعيد الاقتـصاد العـالمي ، فآلية السوق في سورية لن تكون قادرة على توجيه الاستثمارات الأوروبية والمحلية إلى قطاعـات الاقتصاد السوري لفترة طويلة لن تكون قصيرة .[١]

❖ إن تحرير التجارة المتبادلة بين سورية والاتحاد الأوروبي من خلال إقامة منطقة التجـارة الحـرة خلال عشر سنوات كما لوحظ في إعلان برشلونة لن يعطي الصادرات السورية أية ميزة في السوق الأوروبية للأسباب التالية :

١- لأن أوروبة منضمة إلى منظمة التجارة العالمية مما يلزمها منح جميع الـدول الأعـضاء فـي المنظمة المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى تنفيذاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، الأمر الـذي يبقي الصادرات السورية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية .

٢- لأن الاتحاد الأوروبي يستعيض عن الرسوم الجمركية بمعايير صحية وبيئية وشروط فنية يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول البضائع السورية إلى السوق الأوروبية .

٣- بالإضافة إلى ذلك فإن التكتل الأوروبي سوف يفضل منتجات الدول الأعـضاء الأقـل تقـدماً (البرتغال – اسبانيا – اليونان) وإعطاءها أولوية على اسـتيراد منتجـات الـدول العربيـة والإفريقية والنامية (وبالتالي سورية) . كما أن التكتل الأوروبي سوف يؤدي إلـى تفـضيل العمالة الأوروبية على العمال المهاجرة إليه من دول عربية وافريقية ونامية .[٢]

❖ إن الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥ الحالية ستواجه منافسة متزايـدة مـن الأعضاء الجدد ، إضافة إلى أن المنتجات الزراعية السورية لن تمنح دخولاً مجانيـاً إلـى أسـواق الاتحاد في ظل اتفاقية الشراكة الصادرات السورية ، و ستستمر في مواجهة العقبات لسنوات عـدة بسبب غياب استراتيجية تصدير شاملة ، وضـعف المـستوى التكنولـوجي للـصادرات وتـدني مواصفاتها ، وضعف معرفـة المـصدرين الـسورين بالأسـواق العالميـة وبقـوانين التجـارة الدولية وقواعدها .[٣]

بهذه الشراكة قد يتعرض الاقتصاد السوري لاسيما في المرحلة الأولى من تطبيق الاتفاقية إلى منعكـسات سلبية في بعض قطاعاته كانخفاض الفائض في الميزان التجاري أو حتى تحوله إلى عجز نتيجة تحرير التجـارة الخارجية ، وهذا ستعوضه الاستثمارات الأجنبية .

---

[1] – **حبيب، مطانيوس ، ٢٠٠٢ : الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة ... مرجع سبق ذكره ص ٢٤ .**

[2] – **عبد العظيم ، حمدي، ١٩٩٩ : اقتصاديات التجارة الدولية ، دار التعاون والتجارة ، القاهرة ، ص٢٢١ .**

[3] **دراسة أجريت من قبل مركز الأعمال السوري الأوروبي ، SEBC في دمشق عن تأثير الاتفاقيـة علـى القطاعـات الاقتـصادية السورية مأخوذة من الانترنت .www.ArabBorsa.org\Enps\ht24.htm .**

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من وجود موقفين من اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية لـدى البـاحثين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض ، إلا أننا نجد أن دخول سورية في شراكة مـع الاتحـاد الأوروبـي تـستلزم مجموعة من الشروط إذا أريد لها النجاح ، **ومن هذه الشروط في رأينا :**

- تضمين اتفاقية الشراكة مبدأ رعاية الاقتصاد السوري بالطريقة والأسلوب اللذين ربحت بهمـا الجماعـة الأوروبية الدول الأوروبية الأقل نمواً (أسبانية والبرتغال واليونان) لتأهيلها لعضوية الاتحاد الأوروبي ، وكذلك معاملة الاقتصاد السوري معاملة المناطق الأوروبية الأقل نمواً (تكثيف المـساعدات ، تقـديم المزايا لتوضع الاستثمارات ... الخ).
- عدم إدخال قيم المواد الأولية والخامات في حسابات الرصيد التجـاري لتحقيـق الفـوائض التجاريـة الأوروبية .
- التدرج في تحرير تجارة السلع الصناعية وإطالة فترة التخفيضات الجمركية لكي تـستطيع المؤسـسات الصناعية تكييف نفسها أمام منافسة المؤسسات الأوروبية .
- تضمين اتفاقية الشراكة تحقيق التوازن في الميزان التجاري ، أي أن يضمن نظام المـساعدات الماليـة استثمار فائض الميزان التجاري الأوروبي في سورية ، وهذا المبدأ عملت به أمريكا في علاقاتهـا مـع منطقة النافتا للتجارة الحرة وتعتزم تطبيقه على كل علاقاتها مع أمريكا الجنوبية .

و لتشجيع الاستثمارات الأوروبية المباشرة لدخول الاقتصاد السوري يمكن تضمين الاتفاقية الأحكام التالية :

- إعفاء منتجات الفروع الصناعية التي تتمتع بها سورية بمزايا نسبية من الرسوم الجمركية عند دخولها دول الاتحاد الأوروبي دون شرط المعاملة بالمثل وضرورة تحديد المدة الانتقالية ، مما يدفع بالشركات الأوروبية لفتح فروع لها في سورية أو إقامة مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص السوري يـستفيد من الخبرة التكنولوجية الأوروبية العالمية ، وبالتالي قدرة المنتجـات الـصناعية التـصديرية علـى المنافسة.
- الحصول على مساعدات كافية من دول أوروبا لتنفيذ تعهـدها تجـاه التحريـر التجـاري وإجـراء الإصلاحات في السوق الداخلي في غضون فترات المفاوضـات وتنفيـذ اتفاقيـة الـشراكة إضـافة المساعدات الفنية في مجال الإدارات والخبرات التنظيمية في مجال التجارة .

وبما أن الاقتصاد السوري يواجه مجموعة من تحديات الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين ، هذا الانتقال الذي يقوم على مواجهة تحديات داخلية ، تحديات إقليمية ، تحديات الشراكة الأوروبية ، وإن تطوير الاقتـصاد وتنميته في سورية يتطلب مرحلة زمنية قد تمتد إلى عقدين ، وإذا ما نظرنا إلى تجارب الدول الأخرى حيـث احتاجت ماليزيا إلى ٥٠ سنة لحصول التغيير الفعلي ، وإن تغيير المناخ الاقتصادي العالمي في ظـل العولمـة وتحوله إلى اقتصاد السوق قد أدى إلى تغيير عميق في نماذج النمو الوطني ، وحلت الأسواق الخارجية محـل الأسواق المحلية، وزيادة الديون الخارجية .لذلك لابد من الإطلاع والاستفادة من تجارب الدول التي دخلت في الشراكة لتدارك الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني ، لذا فإن توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية – السورية يمثل مدخلاً للعبور السوري في العولمة بدلاً من الانضمام المباشر إلى الغات ، ومن هنا يأتي قرار سورية بتعزيـز

روابط الشراكة مع أوروبا خياراً استراتيجياً ، فلم يعد هناك مجال للتباطؤ في اتخـــاذ قـــرار الانـــضمام إلـــى المجموعة الأوروبية لأن ذلك يعني خسارة مضاعفة من فرص الاستفادة من الايجابيات التي ستتيحها الشراكة، فأوروبا استمرت خمسين سنة في مفاوضات شاقة حتى دخلت إلى منظمة التجارة العالمية بمعظمها .

وبشكل عام إن اتفاقية الشراكة السورية – الأوروبية هي تحد مهم للاقتصاد السوري، والأهم هو تحويـــل هذا التحدي إلى فرص لتحقيق مكاسب تنموية في الأجل الطويل بما في ذلك تحسين تنافسية الاقتصاد في كافـــة المجالات ، وخاصة الصناعية منها ، وبالتأكيد ستكون هناك آثار سلبية في الأجـــل القـــصير علـــى الـــصناعة المحلية ، ولكن لابد من السعي في الفترة الانتقالية (١٢ سنة) إلى تأهيل الصناعة الوطنية ، وتشجيعها للمنافسة من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب والاستثمار في رأس المال البشري ، والذي يعتبر جوهر المنافـــسة على الأجل الطويل ، بالإضافة إلى اتخاذ سياسات تشجيعية على الصعيد المالي والنقـــدي بمـــا يخـــدم القطـــاع الإنتاجي وبالتالي قطاع التجارة الخارجية .

ولعل التوسع في مجال السياحة سيكون من وجهة نظرنا من أهم الانعكاسات الايجابية لاتفاقيات الـــشراكة في المدى القصير والطويل . إذا ما تم استغلال هذا المورد بشكل اقتصادي سليم آخذين بالحسبان ما تتمتع بـــل وتتفرد به المنطقة من مقومات سياحية ، وإذا تحقق هذا فإنه سيكون رافداً قوياً للاقتصاد السوري .

٤-١-٣- الآثار المتوقعة لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) :

يعتبر الاقتصاد السوري مثل اقتصاديات الدول العربية الأخرى جزءا" لا يتجزأ من الاقتصاد العـــالمي ، يتأثر بما يحدث فيه سواء كانت سورية عضواً أم لم تكن في منظمة التجارة الدولية، لذلك فإن الاتفاقات التـــي تم التوقيع عليها في إطار منظمة التجارة العالمية سوف تؤثر على الاقتصاد السوري ليس فقط بحكـــم تمثيـــل تجارة الدول الأعضاء لأكثر من(٩٠%) من حجم التجارة الدولية بل أيضاً كنتيجة حتمية ، لأن ســـورية لهـــا مصالح تجارية بالغة الأهمية مع أطراف الاتفاق التي عليها الالتزام به أمام باقي الأطـــراف أعـــضاء منظمـــة التجارة العالمية ، وخاصة مع التسامح في نطاق ومجالات الاتفاقيات الموقعة في إطار المنظمة .

وقد تقدمت سورية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كطرف كامل العضوية في تشرين الثـــاني ٢٠٠١ [1] . ويعزى عدم تحمس سورية فيما سبق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى خـــشيتها مـــن أن تؤدي عضويتها في المنظمة إلى التزامها بفتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية أكثر من تمكين صـــادراتها مـــن دخول الأسواق الأجنبية ، وخصوصاً أن منتجاتها كانت تتمتع بمعاملة تفضيلية لدى دخولها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاقيات التعاون التي كانت تربطها بالمجموعة الأوروبية .[2]

وقد تضمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية التي تتيح انفتاح الأســـواق المحلية والأجنبية بدرجة مماثلة ، ومن أهم قواعد السلوك التجاري التي تنص عليها كل مـــن الاتفاقيـــة العامـــة

---

1 – **الحبش محمد ، غسان ، ٢٠٠٥ : الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مـــأخوذ مـــن الموقـــع الالكتروني : WWW. mowaten . org / society / working / 8-04/ htm**

2 – **صارم ، سمير ، ٢٠٠٠ : معركة سياتل من أجل الهيمنة ، دار الفكر ، دمشق ، ص ٢٤**

لتجارة السلع (GATT 1994) والاتفاقية العامة للخدمات :[١]

أ- مبدأ عدم التمييز في تطبيق السياسات التجارية ويشمل مبدأ المعاملة بالمثل وشرط الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية للسلع المستوردة وذلك عند فرض الضرائب غير المباشرة على هذه السلع ، أما القيود الكمية على المنتجات الزراعية فقد تم تحويلها إلى رسوم جمركية وتثبيتها ، ويمكن اللجوء إلى رفع التعرفة الجمركية إذا اقتضت الضرورة كتقييد واردات المنتجات الزراعية .

ب- الامتناع عن تقديم الحكومة الدعم والإعانات الرسمية للصناعات التصديرية إلا لبعض مستلزمات الإنتاج والإعلانات المتصلة بخدمات التسويق ، ومنحت الدول النامية فترة خمس سنوات لإلغاء الإعانات الرسمية للصناعات التصديرية .

ج- امتناع الشركات المصدرة عن ممارسة المنافسة غير العادلة المتمثلة في إغراق سوق دول أخرى .

ح- إن أساس التثمين الجمركي للبضائع المستوردة هو الفائدة المقدمة من المستورد وقد أعطيت الدول النامية فترة سماح انتقالية قبل تنفيذ اتفاقية التثمين الجمركي في بداية عام ٢٠٠٠ .

خ- وضعت منظمة التجارة العالمية قواعد لتنظيم إجراء المنح لشهادات المطابقة الفنية للمواصفات وضبط الجودة للبضائع المستوردة وإجراءات منح الشهادات الصحية والحجز الصحي التي تصدر عن المختبرات الغذائية لاستيراد المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والحيوانات ، وتدعو قواعد المنظمة الدول الأعضاء لوضع تشريعات وبرامج واضحة لتأكيد وضبط جودة المنتجات المستوردة وإلغاء الإجراءات الصحية التي تتعارض مع الشواهد العلمية والمواصفات الدولية للسلامة والصحة ، والتي تمثل قيوداً خفية على تجارة السلع والمواد الغذائية .[٢]

ز- وفي مجال حقوق الملكية الفكرية تلتزم الدول الأعضاء بتوفير الحماية الكافية والفاعلة لحقوق الملكية الفكرية لمواطني الدول الأعضاء الأخرى بما في ذلك توفير الإجراءات القضائية اللازمة لرصد مخالفيها واللجوء إلى نظام تسوية المنازعات الدولية التابع للمنظمة . [٣] .

وتعتبر مشاركة الدول العربية محدودة في نظام (الغات) حيث بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ١٣ دولة عربية من أصل ١٢٥ دولة منضمة إلى منظمة التجارة العالمية و وتعزى المشاركة المحدودة إلى أن النفط ، وهو السلعة الرئيسة في قائمة الصادرات العربية لم تخضع لأية مفاوضات تجارية تحت إشراف (الغات) .

---

[1] - **زروق، جمال الدين ، ١٩٩٤ : واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية منشورات المعهد العربي للكويت ص ١٢٣**

[2] - **المرجع السابق ص٢٧ .**

[3] - **سلامة ، مصطفى، ١٩٩٨ : قواعد الجات ، الإنفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والفكر ، القاهرة ، ص١٢٧ .**

غير أن تغير الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية أدى إلى إعادة تغيير موقف الدول العربية من نظـــام (الغات)وقد أخذت بعض الدول العربية (مصر ، المغرب ، الأردن ، تونس) في تحرير تجارتها الخارجية .

٤-١-٢-١ - متطلبات انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية :

إن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا تختلف بجوهرها عن متطلبات الإصلاح الاقتـصادي وعن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وعن متطلبات الشراكة الأوروبية – السورية ، التـي تهـدف جميعها إلى تسريع وتائر النمو الاقتصادي في سورية عن طريق استثمار عوامل الإنتاج في سورية ، وميزاتها النسبية ، الاستخدام الأمثل . [١]

ولاشك أن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هي عديدة ومتنوعة نورد فيما يلي أهمها :

١-تحرير قطاع التجارة الخارجية ، ويتم ذلك بإلغاء كافة القيود الكمية والفنية والإدارية كـالمنع والحظـر والتقييد والحصص ، والاكتفاء بالتعرفة الجمركية كوسيلة وحيدة لحماية المنتجات السورية وعدم التميز في المعاملة بين المنتج الوطني والمنتج المستورد بعد تسديد ما يلحقه من الجمارك . [٢]

٢- إلغاء الرقابة على القطع الأجنبي وتوحيد أسعار العملة السورية وتعويمها وسن حرية تحويل القطع إلى الخارج بما يعني فك الربط القائم بين عمليتي الاستيراد والتصدير.

٣- إن التحرير المطلوب لا يقتصر على السلع لوحدها بل يمتد ليشمل قطاعـات هامـة مـن الخـدمات كالمصارف والتأمين وغيرها من الخدمات المالية والسياحية والنقـل والاتـصالات ، ويـرتبط مـدى التحرير في هذه القطاعات أساساً بنتيجة المفاوضات التي ستجريها سورية مع الدول الأعـضاء فـي منظمة التجارة العالمية .[٣]

بمعنى أن سورية عندما تقوم في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتحرير المـستوردات من القيود الكمية والتعريفية ، فإنها تدفع ثمناً لا يمكن تعويضه إلا عن طريق اسـتثمارات أوروبيـة كثيفة يتم جذبها إلى سورية ، ولكي تستطيع المنتجات السورية المنافسة في السوق الداخلية والخارجيـة عليها أن تنفذ استثمارات ضخمة في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نـسبية واضـحة كالـصناعات الخفيفة والتحويلية وغيرها من الصناعات التي تتطلب يداً عاملـة مـاهرة ورخيـصة ، ومثـل هـذه

---

[1] – **زروق ، جمال الدين، ١٩٩٨ : واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالميـة ، منـشورات المعهد الوطني العربي للكويت ، ص ٢٧ .**

[2] – **الحبش محمد، غسان، ٢٠٠٥ : الاقتصاد السوري ، متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .. مرجع سبق ذكـره ، ص ٨**

[3] – **هلال، محسن، ٢٠٠٠ : الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقيات التجارة الدولية على الدول العربية ، منشورات المعهـد العربـي للكويت ، ص٣٨ .**

الاستثمارات لا يمكن تنفيذها برؤوس أموال سورية لعدم كفايتها وتحتاج سورية إلـى جـذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في هذه المشاريع .[1]

٤- تطوير القوانين الاقتصادية : إن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في سورية ، ولاسيما إصدار وإعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات ، كتعديل قانون الاستثمار رقم / ١٠ / الصادر عام ١٩٩١، والأحكام الجديدة بشأن إدخال وإخراج وحيازة العملات السورية والأجنبية ، والقانون رقم ٢٨ الصادر في ٢٩ / ٣ / ٢٠٠١ الخاص بتأسيس مصارف خاصة في سورية .

٥- يتطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كذلك حماية الملكية الفكريـة فـي سـورية ، حيـث إن الشركات الأجنبية ستحجم عن الاستثمار في سورية ، طالما أن مبادراتها وحقوقها الصناعية والفكرية غير محمية في إطار القانون السوري .[2]

٦- توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها ، وحرية تحويل القطع الأجنبـي إلـى الخـارج ، والتي تعني فك الربط القائم بين عمليتي الاستيراد والتصدير .

٧- بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : لقد تحولت خلال عقد التسعينات بلدان كثيرة ومن بينها بلدان عربية كمصر مثلا ، من استراتيجية اقتصادية موجهـة نحـو الاشتراكية ، إلى استراتيجية أقوى توجها نحو اقتصاد السوق ، والذي تطلب منها إجراء تحويـل فـي الإطار المؤسسي من أجل تحسين خدمة الاقتصاد السوقي ، عبر الأسواق المالية والخصخصة ، والتي تشكل الأدوات الداعمة لاقتصاد السوق .

٤-١-٢-٢- الأهمية الاقتصادية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية :

إن بقاء سورية خارج منظمة التجارة العالمية أصبح غير واقعي في ظل السياسة الحالية باتجاه إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمفاوضات التي تجريها سورية مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة تجارة حـرة بين سورية وبلدان الاتحاد الأوروبي ، خاصة وان أحكام منظمة التجارة العالمية لاتتعارض مع إقامـة منطقـة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اعتمدت في قواعدها وأحكامها القواعد والأحكام الناظمـة لمنظمـة التجـارة العالمية ، وكذلك الحال بالنسبة للاتفاق الأوروبي .

والشيء الملاحظ بوضوح أن سورية تسير بخطوات واسعة نحو التخلي عن السياسات الحمائية وهي فـي مرحلة انتقالية أهمها التخلي عن سياسات المنح والحصر والتقييد في التجارة الخارجية والاكتفاء إلـى حـد مـا بالرسوم الجمركية ، ويتجلى ذلك بما يلي :

[1] – **العسكري، أمين ، ٢٠٠٣ : آثار منظمة التجارة العالمية والمشاركة مع الاتحاد الأوروبي على التجارة السورة ، دار النهـضة العربية ، دمشق ، ص ٩**

[2] – **سليمان، عدنان، ٢٠٠٣: بعد الشراكة هل تنضم سورية إلى منظمة التجارة العالمية ، منشورات كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .**

أ- إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الخارجية سيكون ذا تأثير إيجابي على مجمل النشاط الاقتصادي في سورية ، هذا ما تقول به النظرية الاقتصادية وما أثبتته تجارب الدول النامية التي أعادت النظر في الإجراءات والقيود التي كانت تكبل اقتصادياتها ومنها الإجراءات التي هدفت إلى تحرير تجارتها الخارجية . وقد كان ديفيد ريكاردو أول من دعا في بداية القرن التاسع عشر إلى حرية المبادلات التجارية ووفقاً لنظريته ، فإن لكل بلد ميزة نسبية مقارنة مع غيره من شركائه .[١]

ب- إن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير أكيد وإيجابي . فتحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية ، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار ، كما أن تحرير المستوردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية .

وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لابد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته ، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد السوري سواء" أكانت سورية في إطار منظمة التجارة العالمية أم خارجها ، إذ إن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطاً لازماً للدخول إلى الأسواق الخارجية .

ج- إن من شأن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية وتمكينها من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN) وبالتالي تحرير الصادرات السورية من العوائق التقييدية والجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء في المنظمة على صادرات الدول غير الأعضاء ، ولاشك أن هذه الميزة هي هامة جداً للصادرات الصناعية السورية التي ستشكل عصب الصادرات السورية المستقبلية لتوفير العملات الأجنبية بعد نضوب ثرواتها النفطية التي تشكل حالياً نحو (٦٠%) من مجمل الصادرات السورية .[٢]

د- إن التزام سورية بحماية الملكية الصناعية نتيجة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى تحسين شروط نقل التكنولوجية إلى سورية ، نتيجة اطمئنان الشركات العالمية المتقدمة صناعياً ويؤدي ذلك بالتالي إلى تخفيض تكلفة المستوردات السورية من الآلات والتجهيزات وطرق الإنتاج المتقدمة .

كما يؤدي هذا الالتزام إلى تحسين المناخ الاستثماري في سورية ، وذلك بإعطاء إشارة واضحة لقطاع الأعمال السوري العربي والعالمي بأن سورية ملتزمة بقواعد ثابتة وشفافة ، ويدفع هذا القطاع بالتالي إلى الاستثمار في سورية .

---

[1] – سليمان، عدنان ، ٢٠٠٣ : أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد السوري ، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق، ص ٢٩ . مأخوذ من الموقع www.Syrian economy . org

[2] – حميدي ، ابراهيم ، ٢٠٠٥ : دراسة مقدمة لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة السورية ، احتياط النفط السوري ، دمشق ، ص١١

و– إن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى ارتفاع محصلاتها الجمركية ، نتيجة تحرير التجارة الخارجية واستبدال الإجراءات التقييدية المفروضة حالياً على المستوردات بتعرفة جمركية مناسبة توفر حماية الصناعة الوطنية وتراعي وضع ميزان المدفوعات .

كما سينجم عن ذلك أيضاً زيادة ملموسة في المتحصلات الضريبية الأخرى نتيجة نمو النشاط الاقتصادي الناجم عن تحرير التجارة الخارجية ، أيضاً يمكن لسورية فرض أنواع أخرى من الضرائب الجمركية تحل محلها ويمكن أن تفوقها مثل ضريبة القيمة المضافة VAT التي تفرض على المنتجات الوطنية والمستوردة دون تميز . [١]

وعلى صعيد حماية الصناعة الوطنية الناشئة ، إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لا تشترط إلغاء حماية المنتجات الوطنية ، وإنما تنص على أن مثل هذه الحماية يجب أن تتم عبر فرض تعرفة جمركية مناسبة دون غيرها من الإجراءات الحمائية كالتقيدات الكمية على المستوردات وغيرها من الإجراءات التجارية .[٢]

هـ– وعلى صعيد الميزان التجاري ، فإنه من المتوقع أن تزداد المستوردات السورية نتيجة تحريرها من القيود الكمية التي تخضع لها حالياً ، لكن هذه المستوردات سوف لن تتحرر نهائياً من القيود إذ سيتعين على المستوردين السوريين تسديد الرسوم الجمركية الجديدة التي ستحل محل القيود الآنفة الذكر .

كما أن قراءة سريعة في معدلات الرسوم الجمركية المطبقة حالياً في سورية تظهر أن المستوردات من السلع الغذائية والمواد الأولية والتجهيزات والآليات ، وهي التي تشكل جزءاً كبيراً من المستوردات السورية ليست مثقلة بالرسوم الجمركية ، ولن يتغير وضعها الجمركي نتيجة انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن المستوردات من هذه السلع لن تزداد بصورة كبيرة .

وتبقى المستوردات من السلع المصنعة والسلع الكمالية غير الضرورية، وهي المستوردات التي ستتأثر بتحرير المستوردات ويتطلب وضعها دراسة متأنية ، فالسلع المستوردة ستشكل تحدياً كبيراً للمنتجات الوطنية ، ويمكن لسورية في هذه الحالة فرض رسوم جمركية مناسبة وفق الحاجة لحماية صناعتها الناشئة وفق الحالة ، الأمر الذي يحد من حجم المستوردات ويعطي الصناعة السورية الوليدة الحماية المناسبة إلى حين تمكنها من منافسة المنتجات المماثلة المستوردة .

ز– في مقابل الزيادة المتوقعة للمستوردات ستطرأ زيادة على الصادرات السورية من السلع المصنعة نتيجة تمتع هذه الصادرات بمعاملة الدولة الأكثر رعاية في أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهذه المعاملة هي ميزة هامة جداً لأنها تشكل شرطاً لابد منه لدخول هذه المنتجات إلى الأسواق

---

[1] – **سلامة ، مصطفى، ١٩٩٨ : قواعد الجات ، الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية ، ....مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧**
.

[2] – **العيسوي ، ابراهيم، ١٩٩٥ : الغات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ص ١٣**

الخارجية . لكن هذه الميزة وإن كانت تشكل شرطاً إلزاميا إلا أنها غير كافية لدخول هذه الأسواق نظراً للمنافسة الشديدة التي ستواجهها المنتجات السورية فيها والشروط القاسية التي يتوجب توفيرها ومراعاتها للنجاح في هدفها هذا . الأمر الذي يجعل إنشاء مراكز لتشجيع الصادرات وتوفير المعلومات للمصدرين حول الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية موضوعاً حيوياً .

وفيما يتعلق بمحصلة هذه التأثيرات على الميزان التجاري ، ورغم أن هذه المحصلة ستتأثر بنتيجة المفاوضات التي ستجريها سورية مع منظمة التجارة العالمية حول التعرفة الجمركية والامتيازات التعريفية التي ستقدمها سورية مقابل انضمامها إلى هذه المنظمة ، فإنه من المتوقع بصورة إجمالية ازدياد المستوردات بصورة أكبر من زيادة الصادرات على المدى القصير . لكنه من المتوقع أيضاً تضاؤل هذا العجز التجاري في مرحلة لاحقة مع ازدياد قابلية المنتجات السورية للمنافسة في الأسواق الخارجية .

ومع ذلك ورغم كل ما أوضحناه ، فإن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية لن يحول دون إمكانية لجوء سورية إلى إجراءات الوقاية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية في حال حدوث طوارئ تخل بميزان المدفوعات .

وعلى صعيد المنتجات الزراعية ، فإن منظمة التجارة العالمية تسعى لتخفيض الدعم الحكومي لقطاع الزراعة ولاسيما في الدول المتقدمة ، وقد تم الاتفاق في جولة الأوروغواي على تخفيض مبالغ دعم الإنتاج الزراعي الوطني بمقدار (٢٠%) ودعم التصدير بـ (٣٦%) من حيث القيمة و (٢١%) من حيث الحجم ، كما تم الاتفاق على تحويل كافة التعقيدات الكمية وغيرها على المستوردات الزراعية إلى تعرفة جمركية اتفق أيضاً على إنقاصها بمقدار (٣١%) [١].

إن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية وانعكاس ذلك على أسعار هذه المنتجات في سورية ، سيوفر للمزارعين السوريين حوافز هامة لزيادة الإنتاج ، كما أن سورية تستفيد من خفض الدعم الحكومي المقدم للإنتاج والتصدير الزراعي في الدول الغنية المصدرة للمنتجات الزراعية . ذلك أن مثل هذا الخفض سيدعم مقدرة المنتجات الزراعية السورية للتنافس في المرحلة الأولى في أسواق الدول المستوردة ، وفي مرحلة لاحقة في أسواق الدول المصدرة ذاتها عندما يتمكن المنتجون والمصدرون السوريون من تلبية الشروط الإنتاجية والفنية والصحية المطلوبة في عمليات تصدير هذه المنتجات .

وعلى صعيد المنازعات التجارية ، فإن انضمام سورية وهي الدولة الصغيرة إلى منظمة التجارة العالمية سيمكنها بموجب تسوية المنازعات التجارية في إطار هذه المنظمة ، من مقاضاة وملاحقة الدول حتى الكبيرة منها التي تفرض قيوداً كمية وجمركية وإدارية على الصادرات السورية أو تمنح صادراتها دعماً يضر بالصادرات السورية أو تمارس سياسات إغراقية تجاه المنتجات السورية سواء في السوق السورية أو في أسواق الدول الأخرى .[٢]

---

[1] – **العسكري ، أمين، ٢٠٠٣ : السياسة التفاوضية للدول العربية في المجالات الزراعية ضمن إطار منظمة التجارة العالمية :**
www . iqtissadya . com 25

[2] – **عفاش ، نافع ، ٢٠٠٤ : رؤية مغايرة لمنظمة التجارة العالمية ، انتقادات اقتصادية و مالية ، مأخوذة من الموقع**
www.Alalam.ekt . com

وقد يتطلب هذا الموضوع جهوداً كبيرة وتكاليف مالية باهظة ومعرفة فنية متخصصة واسعة من أجل تمكين سورية من الدفاع عن مصالحها في إطار نظام تسوية المنازعات التجارية لدى منظمة التجارة العالمية ، ولا سبيل آخر لسورية ، وقد استطاعت دولاً نامية رغم ضعف إمكانياتها الدفاع عن مصالحها وفق هذا الأسلوب.

٤-١-٢-٣- مبررات انضمام أو عدم انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية :

اختلفت آراء الاقتصاديين السوريين والجهات الحكومية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو عدمه ، فقد عارضت وزارة المالية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باعتبار أن تخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات سيؤدي إلى انخفاض إيرادات الرسوم الجمركية وبأنها تضر الصناعة ، بينما وافقت وزارة الاقتصاد على الانضمام على أساس أن الآثار الإيجابية يمكن أن تفوق الآثار السلبية ورأت ضرورة وضع السياسات الاقتصادية والإجراءات بما يتناسب مع الوضع الحالي للتجارة الدولية لزيادة الآثار الايجابية لتحرير التجارة .[١]

ويرى معارضو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن ذلك سوف يؤدي إلى ما يلي :

١. عدم قدرة الصناعة السورية على الصمود أمام المنافسة وزوال بعضها بحكم اعتمادها على المكونات من الخارج بسبب تدني قيمتها المضافة .[٢]
٢. انخفاض في إيرادات الخزينة من متحصلات التعريفة الجمركية .
٣. تزايد عدد العاطلين عن العمل نتيجة لتصفية بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة .
٤. ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات .
٥. عدم توفر الاستثمارات المطلوبة لتحديث الصناعة والبنية التحتية اللازمة لتلاؤم الاقتصاد السوري مع الوضع الجديد .
٦. فقدان القرار الاقتصادي وارتباطه بالسياسة الاقتصادية العالمية . [٣]

أما مبررات المؤيدين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فتتلخص في :

١ .عدم إمكانية البقاء خارج النظام التجاري الدولي الجديد .
٢. الاستفادة من مزايا النفاذ إلى الأسواق الدولية التي تمنحها المنظمة .

---

[1] – **عجور الحمصي، عبد الرزاق ، ٢٠٠٣ : دور هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية في مجال مواءمة المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ص٣٠**

[2] – **عبد النور ، خالد، ١٩٩٩ : تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشرة ، دمشق ، ص٨**

[3] –**الرفاعي ، رانية ، ١٩٩٩ : اتفاقية الغات ومنعكساتها الاقتصادية ، مع إشارة خاصة لسورية ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ص ١٦٤ – ١٦٥**

٣. تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية لا سيما في الإنتاج الزراعي .

٤. الاستفادة من عملية نقل التكنولوجيا في ظل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية .

مما سبق يمكن القول إن تقييم آثار الدخول إلى منظمة التجارة العالمية ، يجب ألا يكون محكوماً بالزاوية الضيقة المستمدة من انخفاض حصيلة إيرادات الخزينة العامة للدولة ، نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات ، ذلك أن الانطباع للرسوم الجمركية المرتفعة تقوم بوظيفة زيادات إيرادات الخزينة وحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة هذا الانطباع السائد ناجم عن قناعات خاطئة تماماً ولا ينسجم مع منطق التبادل التجاري العالمي المعزز بالتسهيلات الكثيرة ، إذ إن الحصيلة الجمركية من الإيرادات على السلع والبضائع في حال انخفاض الرسوم الجمركية إلى ما بين (٤%-١٠%) تفوق مرات عديدة تلك فيما لو كانت الرسوم الجمركية بين (٥٠%-١٠٠ %) إذ يزداد في حالة الرسوم المنخفضة حجم التبادل التجاري ويختفي التهرب من الرسم الجمركي عن طريق التلاعب بقيمة البضائع ومنشئها ويختفي كذلك دخول البضائع تهريباً دون رسوم جمركية .

فالمسألة تتعلق بالأهمية المتزايدة التي ينبغي أن يكتسبها الاقتصاد السوري بين الاقتصاديات العربية والإقليمية في ظل تحرير التجارة المتزايد والتحدي الأساسي الذي يواجه الاقتصاد السوري والمتعلق بقدرة المنتجات السورية على المنافسة هو تحد حاصل عملياً قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو بعدها ومن المؤكد أن امتحان قدرة المنتجات السورية على المنافسة سيكون صعباً بفعل نظام الحماية التي عاشت في ظله لسنوات طويلة ، إلا أن التدرج في هذا التمرين : من المناطق التجارية الثنائية مع الدول العربية ثم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ثم دول الشراكة الأوروبية سيجعل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أقل ضرراً ولكن حجم وطبيعة الضرر أو الخسائر سيحددها مستقبلاً ، طبيعة السياسة الاقتصادية المختلفة بخلق المناخ والبيئة الملائمين (تشريعاً وادارياً) لسرعة استجابتها لمتغيرات تحرير التجارة ، لكنه يظل من الثابت أن سقف الالتزامات الوطنية تجاه هذا التحرير هو شأن وطني محض وتحكمه المصلحة الوطنية أولاً .

وفي رأينا أنه عندما تقرر سورية الانضمام إلى المنظمة لابد لها (فيما يخص قطاع التجارة الخارجية) من القيام بدراسة مفصلة للأهداف الأساسية للتفاوض من قبل الدولة و تحديد دور التجارة الخارجية وإسهامها في التنمية حالياً ومستقبلاً وتحديد القطاعات المنافسة عالمياً في الاقتصاد الوطني التي يمكن أن تزيد من إمكانيات التصدير ، وتحديد مدى الحاجة إلى حماية الصناعة الناشئة و تحديد ما هي استراتيجيات التجارة الخارجية وما مدى انسجامها مع اتفاقات مراكش وكيفية الاستفادة منها .

ولا نجد خياراً في التعامل مع النظام العالمي الجديد المتحكم سياسياً واقتصادياً ، وهي مضطرة للعمل بحكمة ومرونة بعيداً عن أسلوب المواجهة لتجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر ، واستثمار بعض المزايا والاستثناءات في نصوص الغات لضمان أكبر المنافع المتاحة .. كما أن التسرع في قرار الانضمام الكامل سيترتب عليه خسائر هائلة في المدى القصير والطويل بسبب عدم استعداد الاقتصاد السوري في الوقت الراهن لمواجهة المنافسة الدولية ولا يمكن اختصار الزمن الطويل الذي احتاجته الدول الصناعية لتحقيق ما وصلت إليه بضع سنوات تعطى للدول النامية (والعربية) لمعالجة ظروفها واعتبارها مهيئة للانضمام .

٤-١-٣- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على التجارة الخارجية السورية :

إن الانضمام إلى الشراكة الأوروبية لا يعني الابتعاد عن العمل العربي المشترك ، فإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي نفذت منذ بداية شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٥ ستوسع من مجالات المنافسة مع المنتجات الأوروبية .

وإذا كانت الشراكة تقوم أساسا على مبدأ الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد وكل من دول المتوسط ، فإنها تتيح مجالاً لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية و إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أساساً للسوق العربية المشتركة ، سيحقق مكاسب إضافية لسورية والدول العربية ، تتمثل في اجتذاب رأس المال العربي للاستثمار داخل المنطقة العربية ، بدلاً من هجرته إلى خارج المنطقة ، مما سيسمح بالاستفادة ليس فقط من الحجم المتزايد للسوق العربية ، وإنما أيضاً من السوق الأوروبية في إطار اتفاقيات الشراكة ، وإذا ما تحقق ذلك فإنه سيؤدي إلى تقوية القدرات العربية ، ويسمح بإقامة مشاريع اقتصاديات الحجم ذات التقنية العالية ، مما سيساهم في جذب المزيد من الرأسمال الأوروبي للاستثمار داخل المنطقة العربية .

٤-١-٣-١- أسباب قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

أ – لقد كان للمتغيرات والتطورات الاقتصادية على الساحتين الدولية والإقليمية وخاصة ما يتعلق بقيام التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية وقيام منظمة التجارة العالمية ، آثار سلبية على اقتصادات الدول العربية . فكانت اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى أهم خطوة حقيقية اتخذتها الدول العربية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية العربية من خلال توسيع الأسواق العربية ونفاذ السلع العربية إلى هذه الأسواق دون صعوبات أو عراقيل . الأمر الذي أدى إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصص الإنتاجي وفق الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة ووصولاً للتكامل الاقتصادي عبر مجالي الإنتاج والتسويق ، بالإضافة إلى خلق المناخ الاستثماري الجيد الذي سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .[١]

ويرتكز البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على إطلاق حرية تبادل المنتجات العربية المنشأ والسماح بنفاذها للأسواق العربية دون أية قيود غير جمركية سواء أكانت قيوداً إدارية أم نقدية أو كمية و إعفاءها من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي [٢] .

ب- إن نتائج تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل بين الدول العربية لعام١٩٨١ ، ظلت متواضعة للغاية ، بسبب ضعف آلياتها وانعدام روح الالتزام في تطبيقها وبطء الانضمام إليها ، مما جعل انعكاسها على نمو وتطور التجارة العربية البينية غير ملموس سواء بالمعيار المطلق (قيمة المبادلات المبينة) أو النسبي (بالمقارنة بإجمالي التجارة الخارجية العربية) وبذلك لم تكن لها فاعلية تذكر في مجال التجارة. والجدول رقم (٨٠) يوضح ذلك :

---

[1] – أبو فخر، شبلي، ٢٠٠٤ : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،وآفاق تطورها ، دار الذاكرة للطباعة والنشر ، دمشق،ص٢ .

[2] – القداح ، عبد الحكيم ، ٢٠٠٤ : استحقاق التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، دار الهاشم للطباعة والنشر، دمشق ، ص١٢ .

جدول رقم (٨٠) تطور التجارة الخارجية العربية البينية ووزنها النسبي في التجارة الخارجية العربية للفترة (١٩٨٥-٢٠٠٤) الوحدة مليار دولار

البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤
الصادرات البينية العربية	٧,٠١١	١٣,٩٠٢	١٣,١٦٤	١٥,٥٩٥	١٤,١٠٠	١٧,٩٠٠	٢١,٣٠٠	٢١,٩٠٠
المستوردات البينية العربية	٨,٢٠٥	٨,٧٨١	١١,٠٧٤	١٢,٨٦٤	١٣,٦٠٠	١٥,٦٠٠	١٧,٨٠٠	١٨,١٠٠
التجارة العربية البينية	١٥,٢١٦	٢٢,٦٨٣	٢٤,٢٣٨	٢٨,٤٥٩	٢٧,٧٠٠	٣٣,٥٠٠	٣٤,٦٠٠	٤٠,١٠٠
التجارة الخارجية العربية الإجمالية	٣٥٣	٢٤١,٤٥٣	٢٧٧,٩٨٢	٣٠٥,٣٧٥	٣٠٥,٣٧٥	٤٠٠,٩١٩	٤٠٦,١٢٠	٤٢١,٨٣٠
نسبة %التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية	٤,٣	٩,٤	٨,٧	٩,٣	٩,٠	٨,٣	٨,٥	٩,٥

المصدر : Escwa , based on IMF , Direction of trades tatistics ycar book (2005-1987)

يبين الجدول رقم (٨٠) أن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٤) ، كانت دائماً أقل من(١٠%) ، وهذه نسبة ضئيلة ، تعكس تردي واقع التعاون الاقتصادي العربي، على الرغم من كثرة الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية بين الدول العربية ، (وهذا يبين أن أغلب المحاولات التي تمت لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي كانت محاولات شكلية أكثر منها موضوعية حيث كان الإعلان عنها هو العنصر الرئيسي فيها دون وجود متابعة لتلك المحاولات ، ومدى التزام الدول العربية بها).[١]

وذلك لأن التجارة العربية البينية تواجه مجموعة من المعوقات التي أعاقت زيادة نسبة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية ، والتي تتلخص فيما يلي :

١. ضيق القاعدة الإنتاجية في معظم البلدان العربية ، خاصة إنتاج السلع المصنعة .
٢. القيود الجمركية و الإدارية التي تواجهها التجارة العربية البينية .
٣. ضعف هياكل الخدمات اللازمة لتعزيز و تنمية هذه التجارة .
٤. غياب استراتيجية عربية قابلة للتطبيق تساعد في توزيع فعال اقتصاديا" للإنتاج بمختلف أنواعه في مناطق و أقاليم الوطن العربي المتنوعة و المتعددة الموارد .
٥. مخاوف الدول العربية من الانعكاسات السلبية لتحرير المبادلات التجارية العربية فيما بينها على اقتصادياتها الوطنية .[٢]
٦. حاجة العديد من الدول العربية إلى العملات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية فيها و تمويل حاجاتها الاستيرادية .
٧. معوقات خارجية ترتبط بالسياسات التجارية ، والتطورات في النظام الاقتصادي الدولي ،التي تؤثر على التجارة العربية البينية ،مثل سياسات الإغراق ، السياسات التي تمارسها الدول الصناعية المتقدمة

[1] – **عمار، سامية، ١٩٩٨: التجارة البينية للدول العربية ، تطورها وإمكانية تنميتها ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء ، القاهرة ، ص١١٥ .**

[2] **- جوني ، عز الدين ،٢٠٠١ :التجارة الخارجية السورية ..... مرجع سبق ذكره ، ص٣٤٦ .**

لصادراتها ......[1].وانطلاقاً من هذه التجربة غير الناجحة جاءت إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تلافي أخطاء الماضي وتطوير آليات العمل العربي المشترك ، بدءاً من عام ١٩٩٨ .

٤-١-٣-٢- الأهمية الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة لسورية :

إن الفوائد التي تتحقق لسورية من جراء عضويتها في منطقة التجارة الحرة العربية تصب مباشرة في صالح برنامج الإصلاح والتطوير ، حيث إن الفائدة الأكثر أهمية لسورية هي تعريض الإنتاج السوري الصناعي منه وغير الصناعي إلى مناخ المنافسة بعد فترة زمنية طويلة من تحصن هذه الصناعة بالحماية الجمركية وتحقيقها لمكاسب غير قليلة دون أن تضطر لبذل جهود لتطور نوعية الإنتاج واكتساب المقدرة على مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي ، إضافة إلى تمكين الإنتاج القطري من مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي بعد انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية أو بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وهذا إلى جانب مجموعة من الفوائد والمكاسب التالية :

١- يؤدي توسيع السوق الداخلية بنتيجة انفتاح الأسواق العربية بعضها على بعض إلى إمكانية مضاعفة القدرات والإمكانات العربية المجتمعة المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية التي تتجاوز القدرات المنفردة لأي من هذه الدول كل على حدة ، وإن تعاظم القدرات يساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة وتحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج تساعد على نمو حجم المبادلات التجارية البينية العربية ومع الدول الأجنبية ، إن حدوث مثل هذه التحولات سيشجع على زيادة حجم الاستثمارات بل وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية وبخاصة الاستثمارات ذات التقنيات المتقدمة .

٢- إمكانية تطوير وإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية وتنويع القاعدة الإنتاجية بفضل تعاظم القدرات المشتركة وتنوع الموارد الطبيعية والمصادر من الحاجات .

ويحقق توفر مثل هذه المقومات في حال توفر برامج تنموية مشتركة إلى زيادة إطار الترابط بين فروع الإنتاج قطرياً وإقليمياً وتحسين مستوى استثمار الموارد وتحقيق الوفورات الاقتصادية ، هذا إلى جانب أن انفتاح الأسواق بعضها على بعض سيعزز من إمكانات التخصص وفقاً لمبدأ الميزة النسبية

٤-١-٣-٣- الإجراءات التي اتخذتها سورية لتطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

تطبيقا"لأحكام المنطقة اتخذ القطر العربي السوري مجموعة من الإجراءات للانضمام إلى منطقة التجارة العربية الكبرى ، **نذكر أهمها** :

١- الموافقة على انضمام سورية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب القرار رقم ٦ لعام١٩٩٧ .

٢- السماح باستيراد المنتجات العربية المنشأ استثناء من أحكام رفع ووقف الاستيراد مع وضع قائمة للسلع التي ترغب سورية استثناءها من أحكام المنطقة منذ عام ١٩٩٨ .

---

[1] **-شحود، عزيز- زنبوعة ، محمود، ١٩٩٧ :المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، .... مرجع سبق ذكره ،ص٢٧٠ .**

٣- التخفيض التدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل باستثناء رسم الترخيص بالاستيراد والتصدير وفقاً لأحكام المنطقة .

٤- تحرير معظم تجارة السلع مع الدول العربية . (١)

ومن أجل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تبادر سورية إلى إقامة اتفاقيات ثنائية بينها وبين الدول العربية مؤكدة على رفع نسب التخفيض الجمركي ، وهذا ما تحقق في الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها مع الدول العربية (العراق ، الأردن ، السعودية ، لبنان ، ... وسواها) والتي ساهمت في زيادة حجم الاستثمارات العربية الوافدة إلى سورية فقد ارتفعت من (٤٦,٥٠) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى (٨٢,٧٠) مليون دولار.(٢) عام ٢٠٠٣ وقد تركزت هذه الاستثمارات العربية في قطاع الخدمات حوالي (٥٠%) من إجمالي الاستثمارات العربية وتلاه قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة .

وفي إطار اتفاقية التعاون والتنسيق مع لبنان فقد تم إلغاء جميع الضرائب و الرسوم بين البلدين ، وأصبحت البضائع اللبنانية تعامل بمثل المنتجات السورية ، كما يجري الإسراع بتعجيل خفض الرسوم الجمركية بين سورية والبلدان العربية الأخرى في إطار الاتفاقات الثنائية المعقودة وبصورة تسهل إنجاح تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ومن الاتفاقات الثنائية التي تمت بين سورية وبعض الدول العربية ،(الأردن وسورية) فقد وقع البلدان على الروزنامة الزراعية بهدف زيادة تبادل المنتجات الزراعية بينهما ،. ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل الزراعي بينهما ، في إطار هذه الروزنامة ، إلى ضعف ما هو عليه بفضل تضمنها عدداً أكبر من المنتوجات الزراعية المعفاة من الرسوم الجمركية . (٣)

الاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة بين سورية ودول مجلس التعاون الخليجي الذي تم توقيعه في نهاية عام ٢٠٠٤ ، حيث تم إعفاء الرسوم الجمركية على البضائع ذات المنشأ الوطني ، إضافة لتوقيع الاتفاقية ، وتفعيل زيادة الاستثمارات الخليجية في سورية ورفع مستوى التبادل التجاري ، والذي يفوق المليار دولار ، فيما كان حجم التبادل التجاري بين سورية ودول المجلس لا يتجاوز(٥)مليون دولار عام ١٩٩٨ ، و وصل عام ٢٠٠٤ إلى حوالي(٥٠) مليون دولار ، وهذا يعني أن سورية تحرز تقدماً ملموساً في هذا المجال ، حث إن الاتفاقية ستؤدي إلى تسريع دخول البضائع السورية لدول الخليج العربي وإزالة العوائق أمام البضائع السورية .(٤) والجدول رقم (٨١) يبين أهم الشركاء التجاريين للقطر العربي السوري في التجارة العربية البينية :

---

[1] – **القشيري، أحمد ، ٢٠٠١ : دراسة خواطر حول دور المنظمات الحكومية العربية العاملة في مجال العلاقات الاقتصادية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ٩٣ .**

[2] – **نظرة عامة إلى بعض اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية وشبه الإقليمية مبينة الدول العربية ، الأمم المتحدة ، ٢٠٠٤ ص ٥٢ ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : www . moft . go**

[3] – **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها في تفعيل التجارة العربية البينية ، ٢٠٠٤ ، الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الأسكوا ، الأمم المتحدة ، ص٣٠**

[4] – **منطقة تجارة حرة بين سورية ودول مجلس التعاون ، ٢٠٠٤ مأخوذ عن الموقع www.Iqtissadya.com .**

جدول رقم (٨١) الشركاء الرئيسيون للقطر العربي السوري في التجارة العربية البينية

السنوات	١٩٩٥ %		٢٠٠٠ %		٢٠٠٤ %	
سورية	لبنان	٢٨,٢٠	السعودية	٣٨,١٦	السعودية	٢٥,٣٦
	السعودية	٢١,٠٣	لبنان	٢٢,٤١	لبنان	٢٤,٤٩
	الأردن	١٢,٢٨	الإمارات	٩,٠٩	الأردن	٩,٠٧

المـــصدر : Escwa , based on IMF , Direction of trade statistics yearbook , 2001 ; IMF , Direction of trade statics quarterly September 2005

نلاحظ من الجدول أن الشريكيين التجاريين العربيين الرئيسيين للجمهورية العربية السورية هما السعودية و لبنان حيث قدرت التجارة البينية بين السعودية وسورية(٢٥,٣٦%) عام ٢٠٠٤ من المجموع الكلـــي للتجـــارة العربية البينية لسورية و(٢٤,٤%) من المجموع الكلي للتجارة البينية لسورية مع لبنان.

إن الهدف من هذه الاتفاقيات الثنائية هو تشكل منطقة تجارة حرة بين هـــذه البلـــدان و تطـــوير العلاقـــات التجارية بينها ، وزيادة الإنتاجية ، وتحسين المستوى المعيشي ، وزيادة صادرات البلدان العربية فيما بينها فـــي إطار إزالة الحواجز الجمركية . وان كثرة هذه الاتفاقات سوف يسهل اندماج الاقتصادات العربية في نمو نـــسبة التجارة العربية البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية .

٤-١-٣-٤- أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجـــاري بـــين الـــدول العربية وسورية :

تشير الإحصائيات أن منطقة التجارة العربية الحرة ساهمت في زيادة نسبة مستوردات القطر من الدول العربية وانخفاض نسبة صادراته إلى الدول العربية . وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨٢) :

جدول رقم /٨٢/ التبادل التجاري بين سورية و الدول العربية للفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٤)

البيان / الأعوام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
إجمالي التبادل التجاري الخارجي السوري مليون دولار	١٥٢٨١	١٢٤٧٨	١٣٤٥١	٥٥١٦٣	٥٨١٢٥	٩٤٩٦٦	٨٧١١٥	١٢٨٦٢٧
نسبة الصادرات السورية إلى الدول العربية %	٢٦,١	١٧,٩	٢١	١٨,٥	١٥,٤	٢١,١	٢٠,٨	٢٩,٩
نسبة المستوردات السورية من الدول العربية%	٨,٥	٧,٩	٨,٣	٧,٣	٩,٤	١١,٩	١٣,٤	١٦,٤

المصدر : حسب بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٥) المكتب المركزي للإحصاء .

يلاحظ من الجدول أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية ساعدت على زيادة المستوردات العربيـــة إلـــى سورية ، بينما انخفضت الصادرات السورية وبشكل ملحوظ خلال الفترة ما بعد تنفيذ وتطبيق الاتفاقية كما يلي :

١- انخفضت نسبة الصادرات السورية إلى الدول العربية من (٢٧,٩ %)عام ١٩٩٨ إلى(١٥,٤ %) عام ٢٠٠١ لترتفع قليلاً عام ٢٠٠٣ لتبلغ (٢٠,٨ %) .

٢- زيادة نسبة الاستيراد من الدول العربية بدءاً من عام ٢٠٠١ بنسب عالية ففي عام ٢٠٠١ كانت نسبة الاستيراد (٩,٤%) أصبحت (١٦,٤%)عام ٢٠٠٤ .

٣- يلاحظ تطور ملموس في التبادل التجاري السوري العربي إذ تراوح إجمالي التبادل بين (١٥,٢٨)مليون ليرة سورية عام ١٩٩٧ و(١٢٨٦٢٧) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو سنوي بلغ(٢٣,٩ %)وهذا يدل على تطور العلاقة بين القطر العربي السوري والبلدان العربية تجارياً.

أما فيما يخص الصادرات والمستوردات الصناعية السورية فنجد أن هناك انخفاضاً واضحاً في نسبة الصادرات الصناعية إلى الدول العربية ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨٣):

جدول رقم /٨٣/ التبادل التجاري الصناعي السوري مع الدول العربية للأعوام (١٩٩٧-٢٠٠٤)

الأعوام / البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
نسبة الاستيراد الصناعي من الدول العربية%	٧,٧٦	٧,٥٧	٧,٤١	١٠,٣٨	٢١,١	١١,٣٢	١٦,٣	٢٠,٧
نسبة التصدير الصناعي إلى الدول العربية%	٣٧,٦٧	٣٧,٩٣	٥٠,١٤	٤٢,٢٣	٥٠,٢٩	٢٤,٠٥	١٩,٨	١٣,٤
إجمالي التبادل التجاري الصناعي العربي في سورية ، مليون دولار *	٥٠٩	٤٩٥	٥١٠	٦٦٨	٨١٥	٤٧٤	٤٥٢	٦٩٨

المصدر : حسب بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٨- ٢٠٠٥) المكتب المركزي للإحصاء .

*** التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (١٩٩٨- ٢٠٠٥) .**

يوضح الجدول رقم (٨٣) أن الاتفاقية شجعت على استيراد السلع العربية أكثر مما شجعت على تصدير السلع السورية وهي أرقام دون الطموح فقد اقترب حجم التصدير من حجم الاستيراد بعد أن كان حجم الصادرات السورية أكبر من حجم المستوردات وذلك كما يلي :

١- ارتفعت نسبة الاستيراد للسلع الصناعية من الدول العربية من (٧,٤١ %)عام ١٩٩٩ إلى(٢١,١ %) عام ٢٠٠١ ثم انخفضت عام ٢٠٠٢ إلى(١١,٣٢ %) و مرد ذلك إلى انخفاض استيراد سورية عام ٢٠٠١ بشكل واضح من (٣,٢١٢)مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى (١,٩٠٣) مليار[1] دولار عام ٢٠٠١ .

٢- ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية إلى الدول العربية بدءاً من عام ١٩٩٩ إذ بلغت(٥٠,١٤ %) من إجمالي الصادرات الصناعية السورية بعد أن كانت (٣٨%)عام ١٩٩٨ ، ثم أصبحت (٤٢,٢٣%) عام ٢٠٠٠ ثم (٥٠,٢٩ %) عام ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى(١٣,٤ %) عام ٢٠٠٤ .

---

[1] - **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ صندوق النقد العربي ص١١٦.**

٣- بالنسبة لإجمالي التبادل التجاري الصناعي نجد أن هناك تزايداً مستمراً في التبادل التجاري الصناعي غير أن القيم متذبذبة ، ويعتبر عام ٢٠٠١ استثنائياً بسبب انخفاض الاستيراد العام السوري .

مما يعني أن الاتفاقية شجعت على الاستيراد من الدول العربية للاستفادة من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة ، وإلغاء المنع المفروض على العديد من السلع ، كما أن الاتفاقية شجعت على التصدير إلى الدول العربية ولكن بشكل طفيف ، إلا أنها لم تتنوع إذ إن أغلب الصادرات الصناعية السورية تتمثل في قطاع النسيج والصناعات الغذائية .

نستنتج مما سبق أن الاتفاقية لم تكن لمصلحة الصادرات الصناعية السورية وذلك للأسباب التالية :

١. عدم استفادة سورية من المرحلة الانتقالية ومرحلة التدرج في تخفيض الرسوم و إعادة هيكلة الصناعة، وتقع المسؤولية في ذلك على القطاع الحكومي المشرف على قطاع الصناعة وعلى القطاع الصناعي العام والخاص ، إذ لم يعط الأمر الاهتمام الكافي .
٢. إن القطاع الصناعي العربي قطاع متنافس وليس متكامل إذ نجد أن(٩٠%) من الصناعات قائمة في الدول العربية ومعظمها صناعات تحويلية وهنا تبدو الحاجة إلى تخطيط وتوجيه للاستثمارات المستقبلية نحو التكامل لا التنافس .
٣. إن الكلف غير المنظورة لعمليات التصنيع في سورية عالية لأسباب إدارية في غياب بنية تحتية من مناطق صناعية أو عمالة مؤهلة أو قوانين مشجعة أو إعفاءات متميزة .
٤. غياب القدرات التسويقية الخارجية ،وإهمال هذا الأمر من قبل الإدارات في الشركات والمؤسسات الصناعية
٥. ضعف البنية المؤسساتية في المنشآت الصناعية وغياب التخطيط والتنظيم ونظم الإدارة .
٦. وجود معوقات مصطنعة من بعض الدول العربية تحول دون دخول المنتجات والسلع السورية إليها .[1]

أما فيما يخص التبادل التجاري مع الدول العربية ذات الاتفاقيات الثنائية مع سورية :إن لسورية اتفاقيات ثنائية ذات ميزات تفضيلية مع بعض الدول العربية وهي (الأردن – البحرين – السعودية– لبنان – الإمارات) .وتظهر الإحصائيات في الجدول رقم (٨٤) بيانات التبادل التجاري لسورية مع هذه الدول:

جدول رقم /٨٤/ التبادل التجاري مع الدول العربية ذات الاتفاقيات الثنائية للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤)

البيان	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
قيمة الاستيرادات السورية من هذه الدول مليون دولار	١٩٩	٢٠٩	١٦٩	٢٧٦	٢٧٨	٢٠٤	٢١٩	١٨٩
قيمة الصادرات السورية إلى هذه الدول مليون دولار	٦٧٥	٥٦٠	٥٩١	٥٥٦	٥٦٩	٣٨٦	٣٧٥	٣٤١
التبادل التجاري مليون دولار	٨٧٤	٧٦٩	٧٥٩	٨٣٢	٨٤٧	٥٩٠	٥٩٤	٥٣٠
نسبة الاستيراد السوري إلى إجمالي الاستيراد من الدول ذات الاتفاقيات %	٥٧,٧٣	٦١,١٠	٥٣,٩٧	٦٥,٠٦	٦١,٦٨	٦٤,٥٩	٦٤,٨	٦٢,٩
نسبة التصدير إلى هذه الدول إلى التصدير إلى الدول	٧٣,٦٠	٦٥,١٠	٧٤,٧٣	٧٢,١٧	٧٠,١٠	٦٤,٤٨	٦٣,٧	٦٣,١

[1] – **الشاعر، محمد ، ٢٠٠٤ : نتائج اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصاد السوري ، محاضرة ألقيت في الندوة التي عقدتها وزارة الصناعة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغرب الاسكوا .**

العربية%								
نسبة التبادل التجاري من هذه الدول إلى التبادل مع الدول العربية%	٦٩,٢٧	٦٧,١٥	٦٨,٨٧	٦٩,٦٥	٦٧,١٠	٦٤,٤٥	٦٣,٧	٦٠,٣

المصدر : الشاعر محمد ، ٢٠٠٥ : وجهة نظر القطاع الخاص في سورية حول تأثير اتفاقية التجارة الحرة العربية على القطاع الصناعي السوري ، محاضرة ألقيت في الندوة التي عقدتها وزارة الصناعة بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة حول تأثير تحرير التجارة العربية والدولية والأوروبية على الاقتصاد الوطني

يبين الجدول رقم (٨٤) :

أ – الاستيراد من دول الاتفاقيات تنامى بشكل ملحوظ بدءاً من عام ٢٠٠٠ قيمة" ونسبة".

ب – التصدير إلى هذه الدول : لم يشهد نمواً ملحوظاً للصادرات السورية إلى هذه الدول ، وبقي حجم الصادرات دون المحقق عام ١٩٩٧ .

ج– ارتفعت حصيلة التبادل التجاري مع هذه الدول بدءاً من عام ٢٠٠٠ غير أنه بقيت دون حجم التبادل المحقق عام ١٩٩٧ .

مما سبق نجد أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تحقق النتائج المرجوة منها في زيادة الصادرات السورية والتخفيف من الاستيرادات من الدول العربية وذلك بسبب عدة معوقات تواجه تنفيذ برنامج المنطقة . والتي تتمثل في [١] :

- ❖ ضعف الإدارة السياسية والخلط الدائم بين العلاقات السياسية التي تتراوح بين مد وجزر وبين ما تتطلبه العلاقات الاقتصادية من استمرارية وعدم التزام الدول الأعضاء بالتنفيذ .[٢]
- ❖ افتقاد التنسيق على المستوى الثنائي .
- ❖ تشابه هياكل الإنتاج وبالتالي التخوف من المنافسة .
- ❖ اختلاف الأنظمة والسياسات .
- ❖ نقص المعلومات وانعدام الشفافية ، نظراً لامتناع العديد من الدول الأعضاء عن تزويد الأمانة العامة بالبيانات والمعلومات عن المستجدات في اقتصادها والتغيرات التي تطرأ على سياساتها التجارية والمالية والإجراءات الإدارية .
- ❖ الاستثناءات المطروحة والرزنامات الزراعية ، وطول فترة التنفيذ التي تتجاوز الفترة المعطاة من منظمة التجارة العالمية .
- ❖ استيراد التكنولوجية وفق الاحتياجات القطرية .

---

[1] – **عمار ، سامية، ١٩٩٨ : التجارة العربية البينية للدول العربية ،تطورها وإمكانية تنميتها ، ... مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣**

[2]- **أبو فخر، شلبي، ٢٠٠٤ : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و آفاق تطورها .. .. مرجع سبق ذكره ، ص١٠**

أما فيما يتعلق بتجارة الخدمات : في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى. و نجد أنها لم تأت على تضمين تجارة الخدمات في أي من مواردها ، ولكن لابد من ذكر أن تجارة الخدمات في الدول العربية تلعب دوراً هاماً في التجارة الخارجية العربية ، حيث تسهم في المتوسط بحوالي (٢٤%) من إجمالي التجارة العربية للسلع والخدمات ، وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي لتجارة الخدمات في التجارة العالمية والبالغ (٢٥%)[1] ولكن حجم تجارة الخدمات متفاوت في الدول العربية ، وكذلك بين الصادرات والمستوردات منها في تلك الدول . ويعزي التقرير الاقتصادي الموحد ذلك إلى طبيعة اقتصادات كل دولة من الدول العربية وتطور قطاعات الخدمات فيها، ففي الدول العربية ذات المقومات السياحية تلعب السياحة دوراً بارزاً في اقتصادها مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب و يلاحظ أن حجم صادراتها من الخدمات يفوق كثيراً حجم صادرات بقية الدول العربية ، كما أن صادراتها من الخدمات تفوق وارداتها خلافاً لبقية الدول .

وتأتي مصر في صدارة الدول العربية المصدرة للخدمات إذ يبلغ متوسط صادراتها نحو(٦٠%)من إجمالي صادراتها للسلع والخدمات ، بينما الأردن (٥٠%) من صادراتها من السلع والخدمات ، وسورية (٢٥%) وتونس(٣٣%) والمغرب(٤٠ %) .[2]

وتمثل الصادرات العربية البينية للخدمات نسبة(١٦,٦%) من صادرات مصر للخدمات وبالمقارنة لشكل صادرات مصر البينية للسلع نسبة (١٢,٦%) من إجمالي صادراتها السلعية ، كما تشكل الصادرات البينية للخدمات لتونس نسبة(١٢,٥) من صادرات تونس للخدمات،مقارنة مع صادراتها البينية للسلع (٧,٦%) من صادرات تونس للسلع ، بينما بلغت الصادرات البينية للخدمات لسورية نسبة (٦,٢%) من إجمالي صادرات سورية للخدمات وبالمقارنة تشكل صادرات سورية البينية للسلع نسبة(١٧,٢%) من إجمالي صادراتها للسلع .[3]

وتجدر الإشارة إلى أن حجم تجارة الخدمات على المستوى الدولي بين الدول الأعضاء بلغ في قطاع السياحة ٩٣% من حجم السوق العالمية وفي قطاع الخدمات المالية ٧٣% من حجم السوق العالمية بينما لم تتجاوز هذه النسبة في سورية سوى ٤% من حجم السوق العالمية .

---

[1] -**المرجع السابق ، ص١٢٦ .**

[2] – **المسالمة، سميرة، ٢٠٠٤ : مراحل تسوية النزاعات في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، دار الفكر الاقتصادي ، دمشق ، ص١١٥ .**

[3] – **الوضع الحالي لتجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤ ، ص٣١**

المبحث الثاني

تمويل التجارة الخارجية السورية

يلعب تمويل التجارة الخارجية في أي بلد ، دوراً هاماً في التأثير على حركة السوق الداخلية وسير العرض والطلب فيها ، وعلى حركة التعامل مع الأسواق الخارجية وتوجيهها بشكل أو بآخر .

وتعكس العلاقة بين التجارة الخارجية والتمويل بصفة أساسية كيفية تأثر التجارة الخارجية بعوامل عدم الاستقرار المالي ، فالتجارة الدولية تعتمد على وجود نظام مالي عالمي يعمل بكفاءة في مختلف الأوجه ، وهكذا تستجيب الأنشطة التجارية بشكل سريع في سعر الصرف ، والتدفقات المالية ، وإجراءات ضبط المدفوعات ، وهي كلها من آليات السوق وآليات التسعير . [١]

وتعتمد التجارة على توفر مصادر التمويل من المصارف والتمويل الخارجي والديون الخارجية ولا سيما أن النظام المصرفي يلعب دوراً هاماً في توفير التمويل وتوفير الخدمات المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية ويعد مصدراً هاماً تعتمد عليه كثير من الدول لتمويل نشاطها التجاري ، ففي التسعينات من القرن الماضي كانت أهمية التدفقات المالية غيرا لرسمية أكبر بكثير من أهمية التدفقات المالية الرسمية ، كما أصبحت وسائل الاستثمار المباشر واستثمارات الأوراق المالية من المصادر الأكثر أهمية مع القروض الخارجية ، وخاصة في الدول ذات الاقتصادات الناشئة .

٤-٣-١- دور المصارف السورية في تمويل التجارة الخارجية السورية :

تسهم المصارف بما تمتلكه من إمكانيات مالية ومدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، فإلى جانب التمويل للقطاع العام تقدم قروضاً للقطاع الخاص ،و تقدم التسهيلات اللازمة للمصدرين ومساعدة المستوردين في تسريع عمليات الاستيراد وتخفيض التكلفة ، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى تسهيلات بيع دولار التصدير للمستوردين وتأمين القطع اللازم للمواد التي يتم استيرادها بتسهيلات ائتمانية أو عبر المصارف السورية وبالسعر النظامي إذا كانت المواد المستوردة هامة للاقتصاد السوري ، كما تقوم المصارف بتمويل خطة التسليف الوطنية التي تعتمد على الاستيراد في بعض المواد الأساسية للقطاع العام أو القطاع الخاص .

ولقد كان لقرار التخصص المصرفي الصادر في عام ١٩٦٦ ، بحصر نشاط كل مصرف من المصارف المتخصصة في مجالات محددة ، دور هام في استئثار المصرف التجاري السوري بالجزء الأكبر من حجم العمل المصرفي في سورية .[٢]

---

[1] – **شمس الدين، اشرف، ٢٠٠٣ : التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية والتمويل ، والمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ،، كالكون ، المكسيك ، ١٠-١٤/ أيلول ٢٠٠٣ .**

[2] – **كنعان، علي، ٢٠٠٠ : النظام المصرفي السوري ومتطلبات التمويل ، سلسلة دار الرضا للمعلومات – دمشق ص ٦٥**

ويعد المصرف التجاري السوري من أكبر المؤسسات المصرفية المتخصصة في سورية ، ويقوم المصرف بخصم الأوراق التجارية بأنواعها ، بتمويل العمليات التجارية في الداخل والخارج وذلك بهدف دعم النشاط التجاري الداخلي والخارجي ، ويعد المصرف الوحيد في التعامل مع العالم الخارجي . [١]

ولاسيما أن النشاط التجاري والخدمي يساهم بحوالي(٥٠%) وسطياً في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت حصته من إجمالي الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي (٨٠%) وسطياً خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) ، ووصلت تسليفاته إلى(٧٥%) من حجم التسليفات المصرفية في سورية ، واستحوذ على(٦٥%) من الودائع المصرفي في عام ٢٠٠٤ .[٢] مما يدل على أن التخصص المصرفي ساعد على نمو وتطور حجم وربحية المصرف التجاري السوري دون المصارف الأخرى .

والجدول رقم (٨٥) يبين حصة المصرف التجاري السوري من إجمالي القروض المصرفية مقارنة مع حصته المصارف الأخرى :

جدول رقم/٨٥/حصة المصارف من إجمالي القروض المصرفية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) القيمة مليار ليرة سورية

الأعوام / البيان	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥
المصرف التجاري السوري	١٣.٦٩	٥٩.٠	٨٩.٩	١١٩.٧	١٣٨.٤	١٤٥.٤	١٦٢.٨	١٩٦.٣٩	١٢١.١١٣	١٢٨.٥١١	١٣٦.٧٢١
المصرف الزراعي	٠.٥	٨.٦	١٣.٣	١٤.٥	١٥.٥	١٥.٥	١٣.٤	٢٣.٢	٢٤.٠٢٠	٢٩.١٣٨	٣١.٢٣٨
المصرف الصناعي	٠.٢	١.٤	٢.٥	٣.٧	٢.٩	٢.٥	٢.٣	٥.١	٦.٨٧٣	٧.٣٣٤	١٢.٣٦٤
المصرف العقاري	٠.٧	٥.١	٨.٧	١٥.٤	١٨.٦	٢٠.٢	٢٢.٦	٢٤.٦	٢٥.١٣٧	٢٥.٩٢٤	٣٥.٧٤١
مصرف التسليف الشعبي	٠.٣	٤.٧	٩.٣	١٠.١	١٠.٧	١٠.١	١١.٤	١٣.١	١٥.٣٤٥	١٦.١٩١	٢١.٢١٣
مجموع القروض	١٥.٦	٧٨.٨	١٢٣.٨	١٦٣.٤	١٨٦.١	١٩٣.٣	٢١٢.٥	٢٦٣.٠	١٩٢.٤٨٨	٢٠٧.٠٩٩	٢٣٨.٢٧٧
نسبة المصرف التجاري إلى المجموع	٨٩	٧٤	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦.٦	٧٥	٦٢.٩	٦٢	٥٧.٣

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١ – ٢٠٠٦) ،المكتب المركزي للإحصاء.

يلاحظ من الجدول رقم (٨٥) أن المصرف التجاري السوري يسيطر على العمل المصرفي ، حيث تبلغ حصته من إجمالي القروض حوالي (١٩٦,٣) مليار ليرة سورية أي ما نسبته(٧٥ %) في عام ٢٠٠٢ ، بينما تقوم المصارف الأربعة الأخرى بما يعادل ربع العمل المصرفي وهذا ا لتركز الشديد جاء نتيجة :

- ❖ مساهمة النشاط التجاري نسبة كبيرة في الاقتصاد السوري بالمقارنة مع بقية النشاطات الأخرى كالزراعة والصناعة .
- ❖ تعامل القطاع العام الصناعي بشكل كامل مع المصرف التجاري السوري بغض النظر عن حجم المؤسسات الحكومية وطبيعتها .

[1] – **حساني، عبد الرزاق ، ٢٠٠٥ : المصارف المتخصصة في سورية ، منشورات كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ص٢٢ .**

[2] – **التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري للأعوام (١٩٩١-٢٠٠٥) .**

- تعامل القطاع التجاري (العام والخاص) مع المصرف التجاري السوري نظراً إلى تزايد دوره في مجال التجارة والى تزايد خبرته .
- ارتفاع حجم الصادرات السورية وخاصة المواد الخام (النفط ، القطن ، الحبوب ، المنسوجات) والتي تنفذ عن طريق هذا المصرف .
- يعد المصرف الوحيد المتخصص في التعامل مع العالم الخارجي (الاستيراد والتصدير) الأمر الذي يزيد من حركة أعماله ونشاطاته .
- تملك المصارف التجارية القدرة على إصدار نقود الودائع أو إصدار وسائط الدفع " خلق النقود " والتوسط بين المقرضين و المقترضين .

الأمر الذي يفسر ضخامة دور المصرف التجاري في الجهاز المصرفي ويؤدي إلى زيادة الأرصدة التجارية على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وفي ضوء ذلك تتبع أهمية بحث إلغاء مبدأ الحصر والتخصص المصرفي وترك المصارف تعتمد على الخبرة والمنافسة والقدرة على اجتذاب الزبائن ولاسيما بعد صدور القانون رقم /٢٨/ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ المتضمن السماح بإحداث مصارف خاصة ومشتركة .

وتتميز بنية التسليف المصرفي في سورية بهيمنة القروض الممنوحة إلى القطاع العام وقطاع التجارة ، بالإضافة إلى القروض القصيرة الأجل على مجمل التسهيلات المصرفية ، وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم (٨٦) :

جدول رقم /٨٦/ التسليف الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥) القيمة مليار ليرة سورية .

البيان / الأعوام	التجارة	الزراعة	الصناعة	البناء والتشييد	إجمالي القروض الممنوحة	نسبة التجارة إلى إجمالي القروض %
١٩٨٠	٧,٨٠٤	٠,٨٥٣	٠,٦٦٣	١,٦٣٤	١٠,٩٥٤	٧١,٢
١٩٨٥	١٣,٢١٧	١,٥٥٧	٣,١٤٣	٤,٢٠١	٢٢,١٢	٥٩,٧
١٩٩٠	٥٧,٨	٨,٩	٥,٣	٥,١	٧٩,١	٧٣
١٩٩١	٧١,٥	١٢,١	٥,٩	٦,٩	٩٩,١	٧٢
١٩٩٢	٩٠,٣	١٥,٦	٦,٨	٨,٧	١٢٥,١	٧٢
١٩٩٣	١١٤,١	١٧,٥	١٦,٨	١١,٣	١٦٣,٦	٦٩
١٩٩٤	١٢٤,٨	١٩,٧	٤,٨	١٥,٤	١٧٨,٧	٧٢
١٩٩٥	١٤٢,٧	٢١,٢	٤,٨	١٨,٦	٢٠١,١	٧١
١٩٩٦	١٥٢,٦	٢٢	٤,٩	٢٠,٤	١٢٤,٦	٧١
١٩٩٧	١٦٩,٢	٢٤,٤	٥,٩	٢٢,٨	٢٣٨,٨	٧١
١٩٩٨	١٦٣,٢	٢٣,٤	٤,٩	٢٤,١	٢٤٣,٦	٦٦,٤
٢٠٠٠	١٩١,٣	٢٣,٣	٦,٤	٢٤,٩٧	٢٦٣,٩٦٧	٧٢,٥
٢٠٠١	١٦٨,٩	٤٧,٥	٨,٣	٢٤,١	٢٦٩,٧٥٧	٦٢,٦
٢٠٠٢	١٢٥,٩	٦٧	٩,٦	٢٥,٣	٢٤٥,٥٧٤	٥١,٣
٢٠٠٣	١٢٤,٨	٨٢,٤	١٩,٨	٣٥,١	٢٨٦,٩٨٠	٤٣,٥
٢٠٠٤	١٣١,٤	٨٥,٣	٢٦	٤٧,٣	٣٣٠,١٠٠	٣٩,٨

٢٠٠٥	١٥٦,٥٨١	٨٠,٣٤٢	٢٧,٩٠٠	٦٤,١٧٣	٤٢١,٥٣٣	٣٩

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٨١ – ٢٠٠٦) المكتب المركزي للإحصاء.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٨٦) سيطرة القروض التجارية على بقية التسليفات حيث مازالت تشكل نسبة مرتفعة على الرغم من تراجع نسبة القروض الممنوحة لقطاع التجارة الخارجية من ٧٢,٥% عام ٢٠٠٠ إلى٩,٨% في عام ٢٠٠٤ من حجم القروض المصرفي ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

١- توجه القسم الأعظم من القروض إلى تمويل قطاع الاستيراد والتصدير .

٢- الاقتراض من المصرف التجاري السوري لتمويل عمليات شراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية (القطن – الحبوب – الشوندر السكري) .

٣- ازدياد حجم النشاط التجاري عن بقية النشاطات حيث تشكل التجارة مع الخدمات حوالي ٤٧ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية و لهذا تزداد القروض الموجهة إلى التجارة .

٤- توجه الفوائض المالية المتحققة في الزراعة إلى الأنشطة التجارية بأشكال مختلفة .

و إن التراجع الحاد في نسبة القروض الممنوحة إلى قطاع التجارة الخارجية يعود إلى أسباب عديدة نذكر أهمها :١- عجز المصرف التجاري السوري عن تقديم التمويل اللازم لفتح الاعتمادات اللازمة للاستيراد جعلت المستوردين يلجؤون إلى المصارف الأخرى في الدول المجاورة لفتح الاعتمادات المستندية و الاكتفاء بدفع عمولة المصرف التجاري السوري و تقديم فواتير صورية لتخفيض العمولة و قيمة الجمارك التي تدفع قيمة المستوردات [1] . و هذا ما يوضحه الجدول رقم (٨٧) :

الجدول رقم /٨٧/ حصة التجارة الخارجية السورية من إجمالي تسليفات المصرف التجاري السوري للفترة(١٩٩٠ – ٢٠٠٥)

العام	إجمالي تسليفات المصرف التجاري السوري (١) مليون ليرة سورية	إجمالي التجارة الخارجية السورية بالأسعار الجارية (٢) مليون ليرة سورية	حصة قطاع التجارة الخارجية من إجمالي تسليفات المصرف التجاري%
١٩٩٠	59030.4	٧٤٢١٨	79.5
١٩٩٢	89860.3	٧٣٨٩٨	82.2
١٩٩٥	138397.3	٩٧٤١٨	١٤٢
١٩٩٨	158665.5	٧٥٤٥٣	٢١٠
٢٠٠٠	196393	٤٠٣٧٢٥	48.6
٢٠٠١	187973	٤٦٣٩٢٣	40.4
٢٠٠٢	187340.2	٥٤٨٦٨٣	34.1
٢٠٠٣	١٢١١١٣	٥٠١٨٠٧	24.1

[1] – كنعان، علي ، ٢٠٠٥ : الإصلاح المصرفي في سورية عن موقع الانترنت : www.alalam.ekt.com

٢٠٠٤	١٢٨٥١١	٥٧٢٠٣٣	22.5
٢٠٠٥	١٣٤٢٦٣	٩٢٦٦٦٩	١٤,٥

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام (١٩٩١ –٢٠٠٦) المكتب المركزي للإحصاء .

هذا الانخفاض المفاجئ في عملية تمويل التجارة الخارجية يعني أن هناك قنوات غير رسمية تـشارك فـي تمويل هذا القطاع و تلعب دوراً واضحاً في تمويل المستوردات حتى مع وجود المصارف الخاصة ، إذا لم تبلغ حصة المصارف الرسمية من عملية التمويل سوى (14.5 %) عام ٢٠٠٥ .

٢- إن الجهاز المصرفي السوري (التجاري خاصة) لم يعد يوفر إلا بنسبة منخفضة جداً من التسليفات لتمويل التصدير و التي وصلت إلى ٦٣ % فقط عام ٢٠٠٤ و تبني نظام التسليف على سياسة متحفظة و ضيقة و تستند بشكل كبير على موجودات المصدر و ملاءمته المادية الثابتة ، و الحديث عن التسهيلات الائتمانيـة التي يمنحها المصرف التجاري للتصدير لم يعد يعني القروض التي يقدمها المصرف إلـى المـصدر بـل أصبح يعني الحدود العليا لما يمكن للتاجر تصديره لقاء تعهد لإعادة القطع دون أن يـدفع قيمتهـا بـالقطع الأجنبي مقدماً و رغم اعتماد السياسة المرنة في الفترة الأخيرة إلا أن هذه التسهيلات بقيت فـي حـدودها الضيقة و المحدودة . و قد أصدرت وزارة الاقتصاد و التجارة القرار (رقم ١١٠٠) لعام ٢٠٠٣ و التي ألزمت المستوردين بموجبه بفتح اعتمادات مستندية عن طريق المصرف التجاري السوري و ألغت نظـام التسهيلات الائتمانية مما انعكس على آلية الاستيراد .

٣- إن المصرف التجاري السوري الذي يمتلك ٧٥% من سوق الائتمان المصرفية في سورية لا يقـرض بـل يقدم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل إلى القطاع الخاص في حين أن النسبة الكبيرة من مجموع حقيبـة القروض والتسهيلات الائتمانية تذهب إلى مؤسسات وشركات حكومية .

٤- إن عمليات تمويل الاستيراد عن طريق فتح الاعتمادات المستندية ما زالت بعيدة عن تمويل المصرف إذ إنه لا يفتح الاعتماد المستندي إلا بعد أن يغطي المستورد كامل هذا المبلغ وبنـسبة ١٠٢ % تكـون مودعـة ومحجوزة بالقطع الأجنبي لدى المصرف التجاري .

وقد تميزت بنية المصرف التجاري السوري بهيمنة القروض الممنوحة إلى القطاع العام .وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨٨) :

جدول رقم /٨٨/ التركيب النسبي للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية حسب الملكية للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)

القطاعات / الأعوام	القطاع العام%	القطاع الخاص%	القطاع المشترك%	القطاع التعاوني%
١٩٩٠	٧٩,٢	١٦,٧٢	٠,٥٣	٣,٥٤
١٩٩١	٧٣	١٩,٥٨	٠,٥٢	٧,٩٠
١٩٩٢	٧١,٦	٢٠,٤٦	٠,٣٩	٧,٥
١٩٩٣	٧٧,٩	١٩,٩٤	٠,٢٢	٤,٩٢
١٩٩٤	٦٩,٧٦	٢٣,٤٢	٠,٣١	٦,٥١
١٩٩٥	٦٨,٨	٢٥	٠,٢٤	٥,٨٩

١٩٩٦	٦٨,٨	٢٤,٩٥	٠,٢٥	٦
١٩٩٧	٦٩,٢	٢٤,٩٥	٠,١٦	٥,٧٠
١٩٩٨	٦٨,٨	٢٥,٣٨	٠,١٣	٥,٦٤
١٩٩٩	٧٠,٥	٢٤	٠,١٠	٥,٣٩
٢٠٠٢	٧٠,٢	٢٤,٣٠	٠,٠٨	٥,٣٧
٢٠٠٣	٦١,٨	٢٨,٥	٠,٠٦	٩,٦٤
٢٠٠٤	٥٥,٢	٣٤,٥	٠,٠٨	١٠,٢٢
٢٠٠٥	٥١,٣	٤٢,٨	٠,٠٤	٥,٨٦

المصدر : حسبت بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩١-٢٠٠٦) ، المكتب المركزي للإحصاء.

إن توزيع القروض بين الفعاليات الاقتصادية يظهر أن القطاع العام يستأثر أو يحصل على(٧٠,٢ %)من القروض الممنوحة في عام ٢٠٠٢ إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى(٥٥,٢ %) في عام ٢٠٠٤ في حين لم يحصل القطاع الخاص إلا على نسبة (٢٤,٣%) من التسهيلات بالرغم من أنه يساهم بنسبة(٦٠%) من إجمالي الودائع مقابل(٣٦%) للقطاع العام خلال نفس العام .

ولا يقف الأمر عند ذلك فقط بل يتعداه أيضاً إلى تمييز القطاع العام عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في تسهيل إجراءات الاقتراض وانخفاض أسعار الفائدة المطبقة على عمليات إقراضه ، وتحتل مؤسسات القطاع العام الاقتصادية (المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان) الجزء الأكبر من التسليفات الممنوحة للقطاع العام إذ تستأثر الأولى بحوال(٥٠%) من إجمالي التسليفات الممنوحة للقطاع العام في عام ٢٠٠٢ بينما تستحوذ الأخرى على نسبة (٣٩,٩ %)وحصلت باقي المؤسسات على(١٠,١%)[1] من مجمل التسليف الممنوح إلى القطاع العام في العام نفسه. وتمنح مؤسسات القطاع العام الاقتصادي قروضاً من المصرف التجاري السوري حسب خططها الاستثمارية . إن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص ارتفعت من(١٦,٧ %) عام ١٩٩٠ إلى (٣٤,٥%) في عام ٢٠٠٤ ،بسبب تزايد دور القطاع الخاص في أعقاب صدور قانون الاستثمار عام ١٩٩١ ، والذي شجع على إقامة منشآت إنتاجية خاصة كانت غير موجودة في السابق ، إضافة إلى السماح بالتصدير للقطاع الخاص بهدف تحسين الوضع التجاري في ميزان المدفوعات ، لكن التحليل يظهر أن القطاع العام ما زال يحصل على حصة كبيرة ويعد ذلك إلى سيطرة القطاع العام على العمل الصناعي والتجاري وإلى ارتفاع حجم المخزون في مؤسسات الدولة وارتفاع نسبة الهدر وعدم وجود أنظمة رقابة على القروض .

ولذلك فإنه بهدف تطوير أداء قطاع التجارة الخارجية اتخذ المصرف التجاري السوري في برنامجه التمويلي لقطاع التجارة مجموعة من التعديلات والقرارات التي تساهم في تطوير وتحقيق الإصلاح المصرفي المنشود الذي يتناسب مع عملية تحرير التجارة الخارجية ومن أهم تلك الإجراءات :

١- تسهيل عملية تمويل الصادرات وفق القرار رقم ٥٣٣٦ بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٤ والمتضمن تكليف المصرف التجاري السوري بمنح القطع الأجنبي اللازم لمن يرغب من الصناعيين لتمويل مستورداتهم

[1] - **المجموعة الاحصائية السورية لعام ٢٠٠٥ ، المكتب المركزي للاحصاء .**

من المواد الأولية ومستلزمات الانتاج اللازمة لهم بهدف التصنيع وإعادة التصدير على أن يتم تسديد القطع الأجنبي للمصرف التجاري السوري من حصيلة قطع التصدير وذلك بهدف زيادة الصادرات الصناعية السورية وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية .(١) وإن هذا القرار كان استجابة ضرورية لتمويل الصادرات السورية للمصدرين الحقيقيين ذلك حماية للاقتصاد الوطني وتثبيت قيمة الليرة السورية .

٢- تمويل مستوردات القطاع الخاص من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من المصارف المرخص لها بالتعامل بالقطع الأجنبي(المصرف التجاري والمصارف الخاصة) . حيث يتم تمويل هذه المستوردات من حصيلة التصدير ومن حسابات المستوردات الخاصة ومن الأموال الخاصة بالمصرف ، ويقوم المصرف المركزي بتمويل جزء من هذه المستوردات . ومن المعروف أن المستوردات هذه تشكل تقريباً ٥٠% أو أكثر من مستوردات القطاع الخاص وهذا يعني بأنه سوف يخف الطلب على الدولار في السوق غير النظامية ، مما ينجم عن ذلك استقرار أكبر لليرة السورية ودعمها ضمن الطرق القانونية وذلك بتخفيض الطلب على الدولار . كما يقوم المصرف التجاري السوري بدراسة إمكانية تخفيض القيود والإجراءات المفروضة على التجار للحصول على التسهيلات المالية ولفتح اعتمادات مستندية .

٣- كما يقوم المصرف التجاري السوري بتقديم أفضل التسهيلات بأقل الإجراءات الممكنة وبأقل التكاليف الممكنة لإجراء التحويلات الرأسمالية للمغتربين السوريين من الخارج خصوصاً من دول الخليج إلى سورية ، حيث أصبحت هذه التسهيلات تفوق أية تسهيلات يقدمها وسيط آخر .

٤- السماح للمصارف الخاصة المرخصة بتمويل مستوردات القطاع الخاص ، وفقا" لنشرة أسعار الصرف الحر للعملات الأجنبية وذلك للمواد ومستلزمات الإنتاج والآلات والتجهيزات الصناعية الرأسمالية للمنشآت المرخصة أصولاً (عدا وسائط النقل) .

إذاً يمكن القول إن الهدف الرئيسي من هذا القرار إيجاد أسواق لتصريف المنتجات لتحقيق توازن ، بين ما ستقوم الدولة بتمويله كقيمة للمواد الأولية و قيمة المستوردات وما يقوم به القطاع الخاص من تمويلات عن قيم منتجات مصدرة لخارج سورية ، وسيؤدي توفير القطع الأجنبي من أجل عمليات الاستيراد لانخفاض الكلفة .

إذا إن النهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته يتطلب وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية كافة ، وربط القروض بالإنتاج ومنح جميع القطاعات تسهيلات حصصية بما يتناسب مع إنتاجيتها .

٤-٣-٢- الخطط الخمسية ودورها في تمويل التجارة الخارجية السورية :

برزت الأهمية التاريخية لتخطيط التجارة الخارجية من خلال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في مجمل اقتصادنا الوطني ، وقد خضعت التجارة الخارجية للتخطيط في الخطط الخمسية المتعاقبة .فابتداء من الخطة

---

1 - **كمال الدين، مفيد، ٢٠٠٣ : الزيادة في التصدير مؤشر اقتصادي قوي , Www.iqtissadya.com**

الخمسية الثانية كان هناك اهتمام خاص بوضع المؤشرات للتجارة الخارجية ، وقد حددت مجموعة من الأهداف على صعيد التجارة الخارجية في الخطط الخمسية بـــ [1] :

١–تغير التركيب الهيكلي للصادرات والمستوردات ، بحيث يقل الاعتماد على تــصدير المــواد الأوليــة ، وزيادة تصدير المواد المصنوعة ونصف المصنوعة .

٢–تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي على أساس تنمية التعامل التجاري مع البلــدان العربيــة وتحقيق تكامل اقتصادي .

٣–تشجيع الصادرات عن طريق دعم صندوق الصادرات ، وتخفيف الأعبــاء الماليــة علــى المنتجــات الوطنية التي تلاقي صعوبة في تصريفها في السوق الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها .

٤–العمل على تشجيع الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية لإحلالها بدل السلع المستوردة للاستهلاك النهائي .

٥–توسيع التبادل مع العالم الخارجي .

6-حماية السوق الداخلية من التأثير المباشر عليها من السوق العالمية والسيطرة على سير عمليات التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى حماية ميزان المدفوعات من أي خلل طارئ عليه.

ومن دراسة لتطور نسبة الاستثمارات المخططة في سورية خلال الخطط الخمسية تبين أن قطاع التجــارة الخارجية لقي اهتماماً من قبل مخططي السياسة الاقتصادية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٨٩):

جدول رقم / ٨٩ /استثمارات قطاع التجارة الخارجية حسب الخطط الخمسية ونسبتها إلى إجمالي الاستثمارات في سورية

البيان	قيمة الاستثمارات الإجمالية مليون ليرة سورية	استثمارات قطاع التجارة الخارجية مليون ليرة سورية	نسبة استثمارات قطاع التجارة الخارجية إلى إجمالي الاستثمارات %
الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦–١٩٧٠	٤٩٥٤	١٩٨٧	٤٠,١
الخطة الخمسة الثالثة ١٩٧١–١٩٧٥	٨٠٠٠٠	٣٦٩٨	٤٦,٢
الخطة الخمسية الرابعة ١٩٧٦–١٩٨٠	٥٤١٦٦	١٧١٦٨	٣١,٧
الخطة الخمسية الخامسة ١٩٨١–١٩٨٥	١٠١٤٩٣	٢٤٥١٠	٢٤,١
الخطة الخمسية السادسة١٩٨٦–١٩٩٠	١٥٠٠٠٠	٤٦١٣٠	٣٠,٧
الخطة الخمسية السابعة ١٩٩١–١٩٩٥	٢٢٥١٤٢	٨٣٢٢٢	٣٦,٩
الخطة الخمسية الثامنة١٩٩٦–٢٠٠٠	٣٣٦٨٨١	١٤٩٦٤٨	٤٤,٤
الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠١–٢٠٠٦	٥٦٦٠٩٨	١٧٣٢٩٢	٣٠,٦

المصدر : رئاسة مجلس الوزراء ، هيئة تخطيط الدولة ، الخطط الخمسية لقطاع التجارة الخارجية .

يبين الجدول رقم (٨٩):

---

[1] – **الحمش، منير ، ١٩٨٣ : تطور الاقتصاد السوري الحديث .... مرجع سبق ذكره ، ص٤١١**

١-ارتفاع نسبة تنفيذ الاستثمارات في قطاع التجارة الخارجية إلى الاستثمارات المخططة في الخطتين الثانية والثالثة بنسبة (٤٠,١%- ٤٦,٢%) على التوالي ، ويعزى ذلك أنه منذ عام ١٩٧٠ ،تم إلغاء بعض القيود التي لم يسمح بموجبها للقطاع الخاص بالعمل ضمن نطاق التجارة الخارجية ، غير أن الخطط والبرامج الحكومية أكدت على بقاء الهيمنة للدولة على صعيد التجارة الخارجية وذلك بتعمق التحولات الاشتراكية في السياسة الاقتصادية للقطر العربي السوري ، تقديم المساعدات من الدول العربية ، عقد اتفاقيات مع دول الجوار وزيادة المنتجات السورية وزيادة التصدير .[1]

٢- تراجع نسبة الاستثمارات بشكل أكبر في الخطة الخمسية الخامسة إلى (٢٤,١%)، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عانى منها القطر العربي السوري الناجمة عن انحسار المساعدات الخارجية ونقص القطع الأجنبي ، واستخدام سياسة أسعار الصرف المتعددة ، وقد برزت اختلالات في الإطار الكلي للاقتصاد وجمود في البنية الإنتاجية له ، بالإضافة إلى أن تراجع استثمارات قطاع التجارة الخارجية في الخطة المذكورة يعود إلى ضعف أدوات التخطيط وأساليبه ، والى الخلل في التوازنات الاقتصادية المختلفة تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمي ، وتعديل الخطة الاستثمارية بإضافة عدد كبير من المشروعات .

٣- لقد كان لترشيد الاستهلاك ، وتشجيع التصدير و تطور إنتاج النفط ، وسياسة ربط الاستيراد بالتصدير منذ عام ١٩٨٩ وتحرر الدولة كلياً من مسؤولية تأمين القطع اللازم لتمويل الاستيراد للقطاع الخاص ، وزيادة دور القطاع الخاص في قطاع التجارة الخارجية ، وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية دور هام في زيادة نسبة تنفيذ استثمارات التجارة الخارجية ، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي بين الصادرات والمستوردات والميزان التجاري وميزان المدفوعات .

إلا أنه على الرغم من زيادة الاستثمارات مقارنة مع استثمارات القطاعات الاقتصادية الأخرى (١٧,٦ % للزراعة ، ٢٨,٥% للصناعة في الخطة الخمسية السادسة) نجد أن هناك عجزاً دائماً في الميزان التجاري في معظم سنوات الخطط الخمسية باستثناء الأعوام (١٩٨٩ – ١٩٩٠-١٩٩١) بعض سنوات الخطة السادسة والسابعة ، وهذا ما يبينه الجدول رقم (٩٠) :

جدول رقم /٩٠ / الميزان التجاري في الخطط الخمسية

البيان	الميزان التجاري مليون ل . س
الخطة الثانية	٥١٩-
الخطة الثالثة	٧٣١٩-
الخطة الرابعة	٥٥٧٧-
الخطة الخامسة	١١١٢١-
الخطة السادسة	١٣٥٤+
الخطة السابعة	٦٠٨٧-

[1] – **كنعان ، علي، ٢٠٠٠ : النظام النقدي والمصرفي السوري وآفاق تطويره .... مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .**

الخطة الثامنة	-٨٧٨
الخطة التاسعة	٧٨٠٠٥ -

المصدر : حسبت بالاعتماد على الإحصاءات الواردة في الخطط الخمسية عن قطاع التجارة الخارجية ، ص٣١٥ .

نلاحظ من الجدول رقم (٩٠) :

١. تفاقم العجز التجاري في الخطة الخمسية الخامسة نتيجة انخفاض نسبة تغطية الصادرات للمستوردات، وعدم التقيد بالأهداف المرسومة لكل من المستوردات والصادرات ،و انخفاض إنتاجية قطاعي الزراعة والصناعة بالمقارنة مع الاقتصاد العالمي ، و تراجع قيمة الاستيراد النظامي لصالح الاستيراد غير النظامي ، وتركز نشاط القطاع الخاص في مجال التصنيع الهامشي وتركزه على الصناعات ذات المرحلة الأخيرة لتلبية الزيادة في الطلب الداخلي وبالتالي كان دوره ثانوياً في التصدير ، واستمرار زيادة صادراتنا من المواد الخام في عوائدها بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية ، وتجميد حجوم الاستيراد من البضائع الإنتاجية أمام طبيعة البنية القائمة لا سيما المعتمدة منها على تأمين مستلزماتها من الأسواق الخارجية ،بالإضافة إلى عدم المراعاة الكافية لمبدأ الأولويات ودراسة واقعية للجدوى الاقتصادية للمشروعات ، فقد ترتب على ذلك نتائج سلبية على الميزان التجاري والمدفوعات. وتزايد تمويل الاستثمارات في الخطط الخمسية بالعجز وبطء التنفيذ بالمشروعات وارتفاع تكلفتها ، ونمو الاتجاهات التضخمية بشكل واسع بمعدلات مرتفعة وصلت إلى (٢٨,٦ %) عام ١٩٨٥ وما يترك ذلك من آثار سلبية على التصدير .[١]

٢ . ارتفاع العجز في الخطة الخمسية السابعة الذي وصل إلى(٦٠٨٧) مليون ليرة سورية نتج عن زيادة المستوردات الخارجية ،و ارتفاع أسعار المستوردات لأن معظمها يأتي من الدول الرأسمالية ، وانخفاض قيمة الصادرات بعد أن تحول تصديرنا من بلدان اتفاقية المدفوعات إلى بلدان القطع الحر ، وانخفاض أسعار النفط عالمياً ، وهذا ما ترتب عليه تراجع في قيمة الصادرات .

إن الأسباب الآنفة الذكر دفعت إلى عدم قدرة الخطط الخمسية تحقيق الفوائض التجارية المرجوة والتي لم تصل إلى ٣% في الفوائض الاقتصادية للخطة الخمسية السابعة .[٢]

نستنتج مما سبق أن العجز الدائم له مدلول اقتصادي هام ، ويؤكد على زيادة حجم الطلب الداخلي في سورية بشكل مستمر وزيادة أهمية التجارة الخارجية ودور القطاعات المساهمة في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني .

وان نتائج تنفيذ خطة التجارة كانت مغايرة لما تم التخطيط له، حيث تجاوزت قيمة الصادرات والمستوردات لما هو مخطط لها ، كما ارتفع العجز التجاري إلى أرقام عالية ، لذلك لابد من وضع خطة اقتصادية خمسية جديدة للتجارة الخارجية،و اعتماد عدد من الخطوات لتطوير الممارسة التخطيطية للقطر سيما وإن حل إشكالات التجارة الخارجية لا يأتي ضمن حد القطاع فقط بل إنه مرتبط بعملية التنمية .

---

[1] – **صالح جمعة، محمد، السياسة النقدية في سورية ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٥٢ .**

[2] – **السيوفي، قحطان ، ١٩٩٨ : المالية والتشريع الضريبي في سورية ، الخطط الخمسية في سورية ، دمشق ، دار الجليل ، ص ٣١٥ .**

٤-٢-٣- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تمويل التجارة الخارجية السورية :

يتسم النظام العالمي الجديد في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع أشكاله . وتسعى الدول بكل السبل لخلق بيئة أكثر ملائمة للاستثمارات مع ضرورة مراعاة متطلبات التنمية لديها وإقرار السياسات الناجمة عنها ، والتحدي الأكبر الذي يواجه معظم الدول هو كيفية جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات ذات أعلى كفاءة ممكنة مع تحقيق أقصى قدر من المنفعة للاقتصاد وأدنى قدر من السلبيات ، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة أحد شكلين ، إما عن طريق الاستثمار المباشر في مشروع جديد أو عن طريق الاستحواذ على منشأة محلية قائمة أو الاندماج معها .(١)

وتزداد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية تنمية الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خاصة في حال قصور الموارد المحلية المخصصة لعملية التنمية ، حتى إنه أصبح يقاس بتزايد اندماج وتشابك الاقتصادات الدولية ومدى ترسيخ مفهوم العولمة على أرض الواقع من خلال النسب التي تنمو فيها حجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال عبر الحدود ، ومدى مساهمة الشركات عبر القومية في التكوين الرأسمالي الثابت العالمي .(٢) و الاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشر وغير المباشر أضحت تؤثر على الإنتاج والاستهلاك والدخول بشكل لا يستهان به في الاقتصاد الوطني ، وذلك لتأثير تلك التدفقات على الحجم الكلي للاستثمار وأسعار الصرف والفائدة .

٤-٢-٣-١- محددات الاستثمار الأجنبي :

يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً هاماً في دعم عملية التنمية في ظل تزايد دور القطاع الخاص وتضاؤل المساعدات الخارجية الرسمية القادمة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ، ومن الدول المانحة ، ولكن يجب عدم السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بإغداق الإعفاءات الضريبية عليه ، ذلك أن الاستثمار الأجنبي يتأثر بالقرارات والإجراءات الاقتصادية التالية : (٣)

١. السياسة الاقتصادية العامة وهنا نميز بين سياسات الحرية الاقتصادية وسياسات التقييد أو سياسات الاعتدال ، فلكل سياسة من هذه السياسات إيجابياتها وسلبياتها ، لكن المستثمرين يفضلون سياسة الانفتاح لكي يستطيعوا تحريك أموالهم بسهولة عند الضرورة .
٢. السياسة المالية القائمة أو المتوقعة : وتتضمن بشكل أساسي النظام الضريبي ومعدلاته والقطاعات التي يقدم لها الإعفاء والقطاعات ذات الضرائب المرتفعة .
٣. السياسة النقدية وهنا يجب أن يميز المستثمرين بين سياسات أسعار الصرف الحرة وسياسات أسعار الصرف المقيد، وإمكانيات تحويل الأموال إلى الخارج ، وحالة الاقتصاد الوطني من تضخم عند زيادة العرض النقدي أو الركود عند انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد .

---

[1] – **صقور، عمر، ٢٠٠١ : العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، قطر، ص ٥٤ .**

[2] – **عبد الحميد، عبد المطلب، ٢٠٠٤ : العولمة وأثرها على الاستثمار الأجنبي ، دار النهضة ، القاهرة ، ص ٤٧ .**

[3] – **كنعان، علي ، ٢٠٠٣ : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ في سورية ، دار الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص ٢٣٢ .**

٤. القيود المفروضة على حركة الصادرات والمستوردات ، فكلما كانت القيود خفيفة استطاع المستثمر زيادة حركة التصنيع وتصدير الفائض من السلع المنتجة .

٥. الإمكانيات التي تقدمها كل دولة للصناعة والمناطق الصناعية بحيث تشمل جميع الخدمات التي يحتاجها المستثمر ، فكلما زادت خدمات المستثمرين وتطورت شجع ذلك على زيادة حجم الاستثمارات المحلية .

إن الظروف الاقتصادية القائمة التي تشكل مناخ الاستثمار أصبحت كفيلة اليوم بجلب المستثمرين أكثر من سياسة الإعفاءات الضريبية والمزايا الأخرى ، ولذلك أصبحت الدول النامية تتنافس فيما بينها حول تهيئة المناخ المناسب للاستثمار .

٤-٢-٣-٢- المناخ الاستثماري في سورية :

إن مناخ الاستثمار في سورية عانى في الأعوام الماضية من بعض الثغرات والصعوبات التي رافقت عمليه الاستثمار في الفترة الماضية على الرغم من أن سورية تتمتع بقوانين استثمار تعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي ، وبعد ذلك توالى صدور التشريعات والمراسيم التي حاولت توفير بيئة إيجابية للاستثمار ، كان أهم هذه القوانين قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ ، وبعد ١٣ عاماً على صدور هذا القانون ، لم تستطع أن تجذب ما يجب من الاستثمارات .

ولتحسين بيئة الاستثمار اتخذ عدد من الإجراءات الاقتصادية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية بعد قانون الاستثمار رقم ١٠حيث صدر القانون رقم ٢٠ للاستثمار وتعديلاته ، و قانون استثمار المغتربين في سورية ، وتخفيض معدلات الضرائب ،و إجراءات ربط الاستيراد بالتصدير وغيرها إلا أن هذه الإجراءات الاقتصادية والإعفاءات والمزايا التي قدمتها سورية ساهمت مباشرة في جلب الاستثمارات الأجنبية والعربية للاقتصاد الوطني إلا أن هذه الاستثمارات لم تكن على المستوى المطلوب ، فالمزايا كانت أكبر بكثير من حجم الاستثمارات الفعلية ،فحجم الاستثمارات الفعلية التي أقيمت في سورية نظراً لتخلف الخدمات الاستثمارية وتعقد الإجراءات الإدارية والمالية ، فقد وصلت نسبة التنفيذ إلى ٢٨ % [1] من إجمالي الاستثمارات المخططة وهي نسبة متدنية ، مقارنة مع الدول الأخرى ، وإذا ما قارنا مجالات توظيف هذه الاستثمارات يتبين بأنها كانت في مجال الخدمات والنقل سعياً وراء الأرباح السريعة .

والاستثمار الأجنبي لم يأت إلى سورية بالقدر الذي كان متوقعاً ، ذلك أن الاستثمار يتأثر بمجموعة من العوامل القانونية والسياسية والإدارية والاقتصادية ، وكلما ذللت الدولة الصعاب وخفضت الإجراءات والروتين استطاعت جلب استثمارات أفضل ، لقد عمدت دول شرق أسيا في السنوات السابقة عند بداية نهضتها إلى توظيف استثمارات حكومية ضخمة في مجال القاعدة الأساسية ، وأقامت المناطق الصناعية المناسبة للاستثمارات الصناعية ، وخفضت الضرائب والرسوم الجمركية ، وخفضت سعر الفائدة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية . [2]

---

[1] – **سراقبي، محمد ، ٢٠٠٣ : المشاريع المخططة في مكتب الاستثمار ، دمشق ، ص٣.**

[2] – **زكي، رمزي ، ٢٠٠٠ : المحنة الأسيوية ، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية ، دار المدى للثقافة والنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق، سورية ، ص ٢٦.**

إن سورية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، لكن شروط ومتطلبات الاستثمار مازالت غير متوفرة بعد ، وأهم متطلبات الاستثمار هي :

١ً – **البنية التحتية والخدمات :**إن مشاريع القاعدة الأساسية تتطلب استثمارات ضخمة تعجز عنها الإمكانات المالية المحلية ، ولذلك ينبغي على كل دولة نامية الاقتراض بهدف إقامة الشروط المناسبة للاستثمار[1].و لقد وفرت سورية بعض الشروط المناسبة في مجال الخدمات ، لكن إقامة المناطق الصناعية لم يتحقق بعد وان المستثمر يجب أن يشتري الأرض وما يتطلبه من تأمين إيصال الخدمات لهذه الأرض كخطوة أولى لكي يباشر في مشروعه في حين استطاعت دول عربية أخرى إقامة مناطق صناعية وهي تقوم بتأجير الأرض للمستثمرين بمبالغ زهيدة .

2ً– **إجراءات الترخيص والتأسيس :**المعقدة التي تزيد من تكاليف المشروع .

3ً– **الإجراءات القانونية وتحديث القوانين :**تعتبر البيئة القانونية من أهم العوامل المشجعة على الاستثمار، فإذا كانت القوانين واضحة تتصف بالشفافية والاجتهادات توضح النقاط الغامضة ، فإن ذلك يشجع على الاستثمار ، أما إذا تضاربت القوانين وتعارضت مع بعضها البعض فتفسح المجال للاجتهادات وتترك المستثمر ، لتفسير الإجراءات التي يؤمن بها كل موظف أو مديرية .

لقد تنبهت دول شرق آسيا لهذه الناحية وخاصة كورية الجنوبية ، حيث مهدت السبل بإصلاحات قانونية اتسمت بالشفافية والوضوح ، وقدمت الحكومة اجتهادات وتفسير للقوانين سهلة الفهم والتطبيق ، حتى إن المستثمر أصبح عالماً بالقانون يستطيع فهم الإجراءات والعمل دون تعقيدات .[٢]

أما في سورية فإن الإجراءات مازالت معقدة ، حيث يجد المستثمر التعارض والتضارب بين القوانين مثل تعارض القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ مع القانون ٢٤ لعام ١٩٨٧ ، وتعارض تراخيص الاستثمار مع قوانين تنظيم المدن ، إضافة إلى ذلك فإن إجراءات الترخيص وإقامة المنشأة تخضع لعدة قوانين وإجراءات إدارية ، مما يضطر المستثمر لدفع تكاليف إضافية تزيد من تكاليف المشروع .

ولذلك فقد تم تعديل القوانين منذ نيسان ٢٠٠٠ بحيث إن هذه الإجراءات يمكن أن تشكل بيئة قانونية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، إضافة إلى الإصلاح الإداري في المراحل القادمة .[٣]

4ً– **السياسات المالية والنقدية :** تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم العوامل المشجعة على الاستثمار فقد حددت الحكومة اليابانية أهدافا صناعية واضحة مع بداية نهضتها الصناعية في القرن الماضي ، وعمدت إلى تطبيقها عن طريق سياسات الائتمان ، فقد خصصت اليابان آنذاك ٨٥ % من القروض الممنوحة من المصارف إلى القطاعات الإنتاجية و ١٥ % لباقي القطاعات غير الإنتاجية ، وخصصت ٣٠% لشراء الأصول الإنتاجية ،

---

[1] – **خضور، رسلان ، ١٩٩٩ : المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري ، ندوة سياسات الاستثمار في سورية ،دمشق، ص٣.**

[2] – **سكر، نبيل، ٢٠٠٢ : تجارب مختلفة في الإصلاح الاقتصادي ، تجربة النمور الأسيوية ، الصينية ، التجربة الروسية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، عن موقعها الالكتروني ص ١٩ – دمشق – سورية ، www.syria.conomy.org .**

[3] – **سكر، نبيل، ٢٠٠٣ : الإصلاح الاقتصادي في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية دمشق ، ص ٣،**

وكانت القروض للصناعة بفائدة أقل من التكلفة حيث كانت الفائدة ٥% أما للقروض الصناعية فكانت (٢-٣%)، وقد قام بهذه المهام (مصرف التنمية الياباني) وحدد المصرف استخدام الأموال الأجنبية ضمن الحدود المعقولة التي تبعد اليابان عن مشكلة المديونية ، وبالمقابل أعطت اليابان فوائد مرتفعة لصغار المدخرين أكثر من ٥% وكانت الموازنة العامة تتحمل الفرق بين سعر الفائدة الأعلى . فاستطاعت اليابان تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق التدخل المباشر للحكومة .[1]

أما سورية فإنها تحاول منذ عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر تطوير بعض بنود السياسة المالية والنقدية عن طريق سعر الفائدة المخفض الذي يتراوح بين (٥-٩%) للاستثمارات الخاصة ، وعن طريق حرية تحويل الأرباح للدولة الأجنبية وعن طريق الإعفاءات الضريبية ، ولكن هذه الإجراءات مازالت تتعارض فيما بينها ، وقد خسر الاقتصاد الوطني الأموال التي غادرت البلاد في عام ١٩٩٤ إضافة إلى ذلك فإن قطاع التجارة يستأثر بالقروض المصرفية ، حيث يقدم المصرف التجاري بحدود ٧٥ % من إجمالي التسليفات لقطاع التجارة ، بينما لا تتجاوز تسليفات المصرف الصناعي ٥% من إجمالي التسليفات ، مما يوضح تراجع الصناعة أمام التجارة وتوجه المستثمر إلى قطاع الصناعات الخفيفة وقطاع التجارة والخدمات .

أما فيما يخص سياسة تعدد أسعار الصرف فإنها ما زالت قائمة رغم جميع السلبيات التي تعاني منها والآثار السلبية على الاقتصاد الوطني ، لكن القانون ٧ تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٣ ، سمح للمستثمر الأجنبي تحويل أمواله للخارج بسعر صرف الدول المجاورة (أي الدولار بمقدار ٥٠ ليرة سورية) .

5- الإجراءات الاقتصادية الكلية : تشكل السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة المحور الأساسي للاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي لكي تشجع السياسة الاقتصادية الاستثمارات الأجنبية يجب أن تتمتع بالمرونة وتأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التالية :

- ❖ إقامة سوق للأوراق المالية (والتي تم إقرارها مؤخراً) تساهم في تجميع المدخرات الوطنية وإمكانية توظيفها في المشروعات الإنتاجية ، وبدون أسواق المال لا يستطيع المستثمر التعرف على أسعار الأسهم والسندات أو على قيمة المنشأة الفعلية .
- ❖ الاستقرار والتوازن في معدلات النمو ، وهذا يعني انخفاض معدلات التضخم بحيث أن الدولة تخفض من الإصدار النقدي أو تربط الإصدار بالناتج الوطني .
- ❖ تحديد العلاقة بين منشآت القطاع العام و القطاع الخاص .
- ❖ وضوح الإستراتيجية العامة للدولة في التطور ، هل ستأخذ الطريق الرأسمالي أم تتبنى سياسة التعددية الاقتصادية ؟

---

[1] - مرزوق، نبيل : ١٩٩٩ : الآليات الحاكمة لعملية الاستثمار ، ندوة الإنتاجية وشروط وظروف العمل ، غرفة صناعة دمشق ، ص٩ .

❖ توافر اليد العاملة الماهرة جداً القادرة على التعامل مع التكنولوجية المتغيرة ، كما يتطلب إطاراً مؤسسياً راسخاً بالقوانين والأنظمة اللازمة ، وهياكل أساسية كافية وبيئة استثمارية خالية نسبياً من المخاطر.[1]

6ً- الاستقرار السياسي .

وتسعى سورية منذ عام ١٩٩٩ في تسريع خطوات الإصلاح الاقتصادي للتخلص من حالة الركود التي سيطرت على الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٩٥ ، وحتى الوقت الحاضر ، وقد نتجت في مجملها عن انخفاض لاستثمار وحجم التوظيف ، الأمر الذي أدى لاضمحلال السوق الوطنية وهروب الرساميل الوطنية إلى مصر وقبرص والدول المجاورة .

وهي كلها عوامل أكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي من الإعفاءات الضريبية ، وكلما استطاعت الدولة توفيرها كلما قلت الحاجة لمنح الاستثمارات الأجنبية الإعفاءات السخية ، وينبغي في الحالات الطبيعية أن يتركز استخدام الإعفاءات الضريبية بشكل رئيسي لتوجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية ، أو نحو المناطق النائية والفقيرة أو إلى تشجيع القيام بنشاطات التدريب والتأهيل والتطوير في البلد المستقبل للاستثمار .

٤-٢-٣-٣- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية :

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاستثمارات المرغوب فيها في المرحلة القادمة ، فهذه الاستثمارات تأتي لإقامة مشروعات لإنتاج السلع والخدمات ، لذلك يجب العمل على جذب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي وإعطاءه كل الحوافز والضمانات لزيادة تدفقه إلى سورية ، والأهم هو العمل على تحسين مناخ الاستثمار بكل مكوناته لكي يزداد تدفق هذا النوع من الاستثمار الأجنبي الذي لم يتعد (٧١) مليون دولار عام ١٩٩٠ إلا أنه لابد من إحكام الرقابة على الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الإفراط في الاستثمار يؤدي إلى اتساع فجوة الموارد المحلية وخلق أزمة اقتصادية ،و يتم تغطية شطر كبير منها من خلال الاقتراض الخارجي ، وأن جانباً كبيراً من هذا الاقتراض قصير الأجل ، وهو الاقتراض الذي يسبب حرجاً شديداً للسلطة النقدية لخدمة أعبائه ، بسبب سعر الفائدة المرتفع وبسبب قصر مدته و الأمر الذي يؤدي إلى خلق طاقات انتاجية عاطلة وقدرات معطلة ، وزيادة في المديونية الخارجية .[2]

والملاحظ أن سورية شهدت تدفقاً ملحوظاً للاستثمارات الأجنبية بدءاً من عام ٢٠٠٤ وزيادة نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٩١) :

جدول رقم /٩١/ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية للأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٥ القيمة مليون دولار

الأعوام / البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥

[1] -محمد حسب الله ، أميرة ،٢٠٠٥ : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، الدار الجامعية، ص٢١٨ .

[2] - عبد الحميد، عبد المطلب، ٢٠٠١: العولمة واقتصاديات البنوك ، لدار الجامعة للنشر والطباعة القاهرة، ص ٢٩٦ .

إجمالي التدفقات إلى سورية	٧١	١٠٠	٢٧٠	٢٠٥	٢٢٥	٢١٨	٣١٨	٣٧٦
نسبة التدفق التراكمي %للاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣	٨	٩,٥	٩,٨	٩,٦	٩,٤	١١	٣٠

المصدر : UNCTAD , world, In vestment Reports , 1996 -2005

يلاحظ من الجدول أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل من(١٠%) خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٠٣) ، مما يدل على أن سورية لم تكن قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالرغم من التسهيلات والإعفاءات والمزايا التي قدمت للمستثمر الأجنبي بقانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ . الأمر الذي رتب على سورية بذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة المناخ الاستثماري . حتى وصلت هذه النسبة إلى (٣٠%) عام ٢٠٠٥ وقد تم ذلك عن طريق [1] :

- الإسراع في تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي بصورة عامة والجانب المؤسسي منه بصورة خاصة .
- الاتفاقات العديدة التي وقعتها سورية مع بلدان عربية وأجنبية في مجال تحرير التجارة .
- إقامة المصارف الخاصة وفتح المجال أمام شركات التأمين الخاصة ، وكذلك من خلال سياسة الحكومة في تشجيع القطاع الخاص .
- إعطاء صلاحيات واسعة لمكتب الاستثمار ، بحيث يعطي التراخيص دون العودة للجهات المختصة وقد تم استحداث نافذة واحدة في مكتب الاستثمار ، وباتت الإجراءات تتم بطريقة سريعة وسهلة .
- إقرار سوق الأوراق المالية .
- سيتم تأسيس هيئة للاستثمار تمتلك جميع الصلاحيات .
- إن الواقع الاستثماري والاقتصادي في سوريا حالياً أصبح جاذباً نمو الناتج غير النفطي(٥,٥ %)وقد تحقق هذا النمو في مصدرين أساسيين ، تمثل الأول في السياسات الاقتصادية الكلية وتطوير السياسات النقدية والمالية وسياسة الاستثمار الخاص والعام وتطوير البيئة الاستثمارية بشكل عام وفتح المجال للعمل المصرفي .
- إن معدل النمو في سورية جاء نتيجة نمو الاستثمارات ، إذ ارتفع حجم الاستثمار الخاص (٢٥%) عام ٢٠٠٥ مقارنة مع العام ٢٠٠٤ و شكلت الصادرات غير النفطية التي بلغت عام ٢٠٠٥ أكثر من(٣,٦) مليار دولار ، المصدر الثاني للنمو ، في حين كانت السياحة المصدر الثالث ، إذ بلغ قدوم

---

[1] – **الحسين، محمد، ٢٠٠٤ : التحول تدريجياً نحو اقتصاد السوق ، محاضرة ألقيت في المؤتمر العاشر للاستثمار وأسواق رأس المال العربية بيروت ، بين /٢٤-٢٦/ حزيران ٢٠٠٤ .**

السياح لسورية خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٠٥) زيادة ١٥ % سنوياً وهذه الأرقام ساهمت في تزايد معدل النمو ٥,٥% في الناتج الإجمالي .[1]

٤–٢–٣–٤– التأثيرات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية :

ترى بعض الآراء الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساعد الدول النامية على استغلال الميزات النسبية وبناء ميزات جديدة وهذه هي الوسيلة الرئيسية لهذه الدول مع أنظمة الإنتاج العالمية للشركات عابرة الحدود التي تسهم إسهاماً متنامياً في تشكيل التجارة العالمية خاصة في عمليات التصنيع المعقدة .وقد يكون الاستثمار الأجنبي هو المدخل الرئيسي لكثير من الأنشطة التي تهدف للتصدير وخاصة في مناطق التصنيع من أجل التصدير ،. حيث أن هناك عدداً قليلاً من الشركات المحلية التي تتمتع بقدرات تصديرية كبيرة ، كما يكون هو الشكل السائد للدخول في الأنشطة التي تتكامل في السلاسل الدولية للإنتاج .وتؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف جوانب الاقتصاد السوري باعتبارها أحد المتغيرات الاقتصادية يمكن أن تكون عامل دفع لعجلة الاقتصاد الوطني ، وإن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرات هامة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلدان المضيفة ، بحيث أن معاملاتها الأساسية مع الخارج تظهر بشكل مباشر في كلا الجانبين وتكون محصلة التأثير ايجابية في حال كانت قيمة المتحصلات أكبر من قيمة المدفوعات و هذا يشكل دعما للاقتصاد الوطني نتيجة الحصول على فائض معقول من الموارد والقطع يمكن أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية .

وقبل الخوض في معرفة هذه التأثيرات (على الأخص ميزان المدفوعات والميزان التجاري) لابد من ملاحظة هامة ، وهي أن الوصول إلى تقويم شامل ودقيق لمجمل التأثيرات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية والحكم على جدواها الاقتصادية يصطدم بمعوقات وصعوبات كبيرة وبالغة الدقة والتعقيد ، حيث أنه لا يوجد منهج علمي شامل ودقيق متفق عليه يوضح السبل والإجراءات وكيفية التقييم الكمي والنوعي لتلك التأثيرات من جهة ، ومن جهة أخرى ، ندرة المعلومات والبيانات التي ستستخدم في عملية التقويم والقياس. وإن وجدت تكون في غالبيتها مختلفة لتعدد مصادر تقديم المعلومات في سورية ومن جهة ثالثة تنوع المشروعات (صناعية – زراعية – نقل) واختلاف سياسات ودوافع الشركات المستثمرة في سورية وسياسات دولها الأم .

أ– أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري في سورية :

يظهر تأثير مشروعات الاستثمار المباشر على الميزان التجاري عبر المعاملات التجارية لتلك المشروعات مع الخارج والمسجلة فيه حيث لم يتحقق الأثر الايجابي على هذا الميزان في حال كانت قيمة صادرات تلك المشروعات أكبر من مستورداتها خلال فترة زمنية معينة أو إذا كانت قيمة المستوردات تزيد بنسبة قليلة عن قيمة الصادرات ولكن معدل النمو السنوي للصادرات يفوق نظيره للمستوردات بحيث يمكن التنبؤ بأنه على المدى الطويل قد ينقلب العجز إلى فائض .

---

[1] – **المنتدى الاقتصادي السوري – الإماراتي ، عرض الواقع الاستثماري والاقتصادي في سورية، ٢٠٠٦، ١٨ حزيران ، دمشق ، ص ٢ .**

وفي سورية يعتبر النصف الأول من عقد التسعينات فترة تأسيس وهذا يقتضي بالضرورة زيادة قيمة المستوردات عنها قيمة الصادرات وقد شكلت أكبر فجوة عجز عام ١٩٩٤ [1] حيث لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات للمستوردات(٦٤,٩%) بعد أن وصلت إلى(١٢٣,٩%)عام ١٩٩١ وجود فائض في الميزان التجاري .

إن مشروعات الاستثمار المباشر بدأت بالتصدير بدءاً من عام ١٩٩٥ ، وقد أخذت الصادرات بالتزايد حتى عام ٢٠٠١ ، في حين أن المستوردات بدأت عام ١٩٩٣ وظلت في تزايد مستمر حتى وصلت الذروة عام١٩٩٧، ومن ثم لتنخفض عامي (١٩٩٨-١٩٩٩) لتبدأ بعدها بالتزايد حتى عام ٢٠٠١ وهذا يعني أنها كبقية المشروعات الأخرى تأثرت بالركود الاقتصادي الداخلي والخارجي في النصف الثاني من التسعينات وبداية القرن الجديد وإذا قمنا بحساب نسبة تغطية صادرات تلك المشروعات لمستورداتها في الفترة (١٩٩٣-٢٠٠١) نجدها لم تتجاوز(١٠,٠٣)، وهذا مؤشر ذو أثر سلبي على الميزان التجاري ، ويدل على أن تلك المشروعات لم تستطع أن تقوم بالتصدير بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة على المنافسة . [2]

أما بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة على الميزان التجاري ، فإنها تتمثل في التخفيف من المستوردات لتوفير القطع الأجنبي وإمكانية التصدير في المستقبل عبر إقامة صناعات محل المستوردات ، أو صناعات كانت موجودة أصلاً ولكنها أكثر تطوراً وأرخص سعراً ، وهذا ذو أثر إيجابي على الميزان التجاري .

وقد أدخلت تلك الاستثمارات إلى سورية صناعات جديدة وبنفس الوقت محل المستوردات لكن هذه الصناعات قليلة نوعاً ما واقتصرت على الصناعات الخفيفة ، ويخشى في المستقبل أن تنقلب هذه التأثيرات وتصبح سلبية نتيجة اعتمادها بشكل متزايد على مستلزمات إنتاج ومواد أولية خارجية لتصبح مستورداتنا أعلى بكثير مما لو استوردنا المنتج بشكله النهائي .

كما يمكن أن يكون هناك أثر سلبي فيما لو كانت تلك الاستثمارات تؤدي إلى زيادة كبيرة في دخول عمالتها باعتبارها تعطي أجور أفضل من نظيرتها المحلية تقود في النهاية إلى زيادة الاستهلاك المعتمد على الاستيراد ولكن هذه الحالة لا توجد في الاقتصاد السوري لقلة أعداد تلك المشروعات والدخول العالية جداً المتكونة عنها .

وبالنسبة لاستخدام السعر التحويلي الذي تلجأ إليه بعض الشركات الأم في تقويم صادراتها ووارداتها من فروعها أو الشركات التي تملك حصصاً فيها ، بحيث تستطيع تقليص الالتزامات الضريبية والجمركية المتوجبة الدفع ، ففي سورية لا يمكن التكهن بحدوث ذلك لأنها عملية شائكة ومعقدة جداً وتتم بمهارة عالية ، إضافة إلى قلة عدد الشركات الأم العملاقة العاملة في سورية والقادرة على فعل ذلك . [3]

إذا يعتبر تأثير الاستثمارات المباشرة على الميزان التجاري في سورية ذو أثر سلبي في الفترة المدروسة رغم توفير بعض السلع والخدمات للسوق الداخلية . صحيح أن هذا التقويم ينطبق على المشروعات المحلية

---

[1] – **المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٢ المكتب المركزي للإحصاء .**

[2] – **غانم، ممدوح ،٢٠٠٢ : جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية ،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ص ١٠١ .**

[3] – **الكفري، مصطفى العبد الله، ٢٠٠٦ : واقع الاستثمار في سورية ،مأخوذ عن الموقع الالكتروني www.,Iqtissadiya.com**

ولكن كان ينتظر من الاستثمارات الأجنبية أن تكون ذات أثر إيجابي على هذا الميزان ، إما عن طريق الصادرات أو تخفيض المستوردات إلى حدود معقولة .

ب-الأثر على ميزان المدفوعات :

يعتمد النمو في التجارة على المزج المناسب بين الاستثمار الأجنبي وبين الاستثمار المحلي حتى يمكن تلافي الإختلالات في ميزان المدفوعات الذي قد يؤدي إلى الضغط على الحكومات كي تتبع سياسات مقيدة للتجارة ولأسعار الصرف ، ومن المناسب هنا أن تأتي مصادر التمويل الأجنبي لهذا الغرض من الاستثمارات الخاصة والأسواق المالية الخاصة أو من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي .

وينصح في مثل هذه الحالة أن تتولى الحكومات مهمة البحث عن مصادر لتمويل أغراض إصلاح الخلل في ميزان مدفوعاتها وأن تلجأ إلى اتخاذ ما يتناسب من إجراءات مثل وضع قيود كمية على تجارتها وأسعار الصرف فيها للحد من تدهور نظامها المالي .

وعلى الرغم من أن عبء إجراءات التكيف يقع على عاتق الحساب الجاري للدولة ولمدة قد تطول إلى حد ما ، إلا أن الطلب الكلي المحلي على السلع والخدمات يتأثر بشكل كبير كما تتأثر الأنشطة التجارية تبعاً لذلك . وبالاعتماد على بيانات الاستثمار الأجنبي في سورية والمعلومات المتوفرة لدى الجهات المعنية وتغطية النقص بالحصول على معلومات أخرى من الشركات المملوكة بالكامل للأجانب أو المشتركة بين مستثمرين محليين وأجانب .[١] نجد ما يلي :

كلما كان تعامل المشروعات المقامة مع الخارج يزيد المتحصلات (الطرف الدائن) في ميزان المدفوعات يكون ذلك في صالح الدولة المضيفة ، ولسهولة إيضاح التأثيرات المختلفة للاستثمارات المباشرة في ميزان المدفوعات السوري سندرس طرفي الميزان كلاً على حدى .

أ- التدفقات الداخلة (المتحصلات) :

إضافة إلى الصادرات السلعية ، هناك بعض المعاملات التي تسجل في الطرف الدائن من هذا الميزان والتي تعتبر في صالح الدولة المضيفة .

١- التحويلات الرأسمالية (رأس المال) : بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة في سورية وفق القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ لغاية منتصف ٢٠٠٠ حوالي(٧٨٥١,٤) مليون ليرة سورية ، بما فيها مساهمات الشركات المحلية وفق معدل وسطي سنوي يقدر بـ(٨٧٢,٤) مليون ليرة سورية فقط ، وإذا قمنا بحساب المعدل الوسطي السنوي للتكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص حسب الأسعار الجارية لنفس فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٢) نجده يساوي(٦٨٢٤٤,٩) مليون لير ة سورية،[٢]، و أن نسبة مساهمة الاستثمارات المباشرة في التكوين الرأسمالي الخاص تقدر بـ (١,٣ %) فقط ، وهي مساهمة ضعيفة جداً.

---

[1] – **غانم، ممدوح،٢٠٠٢ عن جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد السوري ،..... مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .**

[2] – **المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٣ ، المكتب المركزي للإحصاء .**

كما أنه وفق سعر صرف مفترض للدولار يساوي (٤٦) ليرة سورية ، يقـدر وسـطي التـدفق الـسنوي للاستثمارات المباشرة بحوالي (١٩) مليون دولار ، وهذه مساهمة هزيلة جداً من الخارج لبلد يزيد عدد سـكانه على (١٧) مليون نسمة وفتح أبوابه أمام الاستثمارات المباشرة ، حيث يصل نصيب الفرد منهـا سـنوياً (١,٢) دولار مقابل عشرات الدولارت في بعض الدول العربية والمئات في البلدان المتقدمة .

٢- **الأرباح المعاد استثمارها في المشروع** : هناك مشروعات محددة التي قامت بإعادة أرباحها ، حتى أن بعضها لم تتجاوز نسبة استثماراتها الجديدة(١%)والأخرى وصلت إلى(١٥%) على مدى الـسنوات الـثلاث (٢٠٠٠-٢٠٠٢) . ولم ترغب البقية بتوسيع استثماراتها عن طريق حجز بعض الأرباح سواء أكانت المحولـة للخارج أو العائدة للمستثمرين المحليين المشاركين ، وذلك بسبب الركود الاقتصادي ، وعـدم اسـتغلال كامـل الطاقة الإنتاجية ، واكتشاف معوقات للاستثمار لم تكن واضحة بالنسبة للمستثمر الأجنبي قبل بـدء الاسـتثمار ، وعدم لمس تحسن حقيقي في المناخ الاستثماري بشكل عام . حتى أن البعض أكد بأن بقاء الأوضاع على حالهـا سوف يجعلهم يغلقون مشروعاتهم ويبحثون عن فرص استثمارية أفضل خارج سورية ويتنازلون عن الأمـوال التي أنفقوها في سورية .

٣- **القروض والمساعدات الممنوحة من الخارج** : هناك بعض مشروعات الاستثمار الأجنبية في سـورية لم تتلق أية منحة ، وإنما حصل بعضها على قروض من السوقين الداخليـة والخارجيـة وبـالعملات المحليـة والأجنبية ، وقد كانت نسبة القروض بالعملة الأجنبية من إجمالي القروض الممنوحة حوالي (٤٦,٥ %) .[1]

وتعاني هذه المشروعات من صعوبات عديدة كالروتين والإجراءات الإدارية المعقدة في الحـصول علـى قروض بالعملة الأجنبية من السوق المحلية ،وتتجه إلى السوق الخارجية لتمويل مشروعاتها .

ب – التدفقات الخارجة (المدفوعات) :

إضافة إلى المستوردات المسجلة في الميزان التجاري ، هناك بعض المدفوعات للخـارج والتـي تعتبـر بمجملها في غير صالح الدولة إذا زادت بشكل يفوق المتحصلات الناتجة عن نفس المشروعات وذلك لاجتـذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق مصالحها من الاستثمارات التي تقيمها ، ومن هذه المدفوعات :

١- **الأرباح المحولة للخارج (عائد الاستثمار الأجنبي)** : من المشروعات التي تقوم بتحويل الأرباح إلى الخارج . إذ أن هناك ركود اقتصادي وانخفاض معدلات العائد ولم يكن هناك أية أرباح ، أو حتى أرباح زهيدة، ولم يتم تحويل حصة المستثمرين الأجانب ، أو أن المستثمر اشترى بعض السلع وأخذها معه إلى بلده . وذلـك بسبب الصعوبات في تحويل الأرباح للخارج والتي تتمثل بأنظمة المصارف المعقدة والروتينية والمرتبطة أيضاً بمكتب الاستثمار .

٢- **المدفوعات مقابل نقل التكنولوجية** : تقوم المشروعات بالإنفاق على نقل التكنولوجية عبر دفع رسـوم سنوية مقابل الوسائل التي يتم بواسطتها نقل التكنولوجية كالتراخيص والامتيـازات وعقـود الخدمـة والإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ورسوم أخرى .

---

[1] – **الكفري، مصطفى العبد الله، ٢٠٠٦ : نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في تزايـد مـستمر مـأخوذ عـن الموقـع الالكتروني www.Iqtissadiya.com .**

وكان وسطي الإنفاق على مشروعات الاستثمار الأجنبي ١,٢٥ مليون ليرة سورية وقد اشترط على أحدها إضافة إلى ذلك دفع مبلغ (٣%) من قيمة مبيعاتها وآخر حصل على ترخيص مقابل دفع (٥%) من قيمة مبيعاته مع رسوم أخرى تصل إلى ٢ مليون ليرة سورية وبالنظرة الشمولية لمدفوعات المشروعات المذكورة الرسوم المدفوعة مقابل نقل التكنولوجية يمكن اعتبار أن المشروعات تقوم بدفع ما بين (٠,٥-١,٥ %) من رأس المال في سبيل ذلك .

٣- **المدفوعات مقابل خدمة الديون** : إن معدلات الفائدة السنوية للقروض في السوق المحلية تراوحت بين (٧-١٠%) ، وبذلك يكون معدل الفائدة الوسطي السنوي للقروض المحلية(٨,٥ %) ، بينما تراوح معدل الفائدة للقروض التي حصلت المشروعات بين (٩-١٢%) من السوق الخارجية بالعملة الأجنبية . ويكون وسطي معدل الفائدة حوالي ١٠,٥% ، وهذا يعني أن القروض من السوق الخارجية أكبر كلفة ، وإذا أضفنا افتراضاً أن نسبة القسط السنوي المدفوع للخارج هو ١٠% فيكون معدل خدمة الديون الخارجية ما يقارب ٢٠,٥ % وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدل خدمة الديون في البلدان النامية والبالغ حوالي ١٧% . وهذا ما يحتم على الجهات المعنية منح قروض بالعملة الأجنبية من السوق الداخلية للمساهمة في خفض التكاليف .

والجدول رقم (٩٢) يبين ميزان المدفوعات التراكمي للمشروعات المدروسة نستطيع من خلاله تقدير المحصلة النهائية لمجمل التأثيرات على ميزان المدفوعات .

جدول رقم /٩٢/ ميزان المدفوعات التراكمي لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المدروسة للفترة (١٩٩٣-٢٠٠٢) مليون ليرة سورية

١٥٦٠,٥ صادرات	٣٥٩٨,٢ مستوردات
١٦٣٤,٥ رأس المال	٣٩ رسوم نقل التكنولوجية
١١٩,١ أرباح معاد استثمارها	٧٩,٧ خدمة الديون الخارجية
٦٠ قروض خارجية	–
٣٤٢ عجز ميزان المدفوعات	–
٣٧١٦,٩	٣٧١٦,٩

المصدر : غانم، ممدوح: جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية ، منشورات جامعة دمشق ، ص ٢٨٦.

يتضح لنا من الميزان السابق ، أن هناك عجز في ميزان المدفوعات التراكمي لبعض مشروعات الاستثمار الأجنبي في سورية ، فبدلاً من أن يتحقق فائض في هذا الميزان تشكلت فجوة عجز تقدر بـ ٢١,٩ % من مجموع الصادرات . وبالتالي تصل نسبة تغطية المتحصلات إلى المدفوعات الخارجية حوالي ٩٠,٨ % وهذا يدل على وجود عملية سحب للخارج للموارد الاقتصادية وفق المنظور السابق المبين لميزان المدفوعات. وبذلك يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها أثر سلبي عل ميزان المدفوعات السوري . وإذا حسبنا ميزان المدفوعات السنوي بعد العام ١٩٩٥ – كون تلك الفترة أصبحت غالبية المشروعات تحت التشغيل – نجد أن هناك عجز في ميزان المدفوعات، وبغض النظر عن دقة النتيجة التي توصلنا إليها لكل من مشروعات الاستثمار المباشر أو عدم وجود تغطية مطلقة، فإنه على الأقل يمكن أخذ ولو مؤشر بسيط أو اتجاه عام نجد أن لتلك الاستثمارات أثر سلبي على ميزان المدفوعات والذي يعود بنسبة كبيرة إلى الميزان التجاري حيث تتجاوز قيمة المستوردات بشكل كبير قيمة الصادرات .

مما يعني أنه يجب التعامل مع رأس المال الأجنبي لتعديل وتفعيل مناخ الاستثمار في سورية ، ولكن يجب رعاية ومراقبة هذه الاستثمارات ووضعها تحت السيطرة وتحديد الأنشطة التنموية والاقتصادية التي ينبغي التعامل معها بحيث لا تتحول إلى شكل من أشكال الاستعمار القديم الذي يحمل أبعاداً كبيرة جداً و يتدخل في صناعة القرار السياسي للبلد الذي تستثمر فيه ، وألا يسمح أن تستثمر في البورصات المالية إنما فقط في المشروعات الإنتاجية ذات التكنولوجية القابلة للتوطين المحلي . ولاسيما أن رأس المال الأجنبي يشترط من أجل الاستثمار في سورية شرطين أساسيين :

الأول : تحقيق السلام مع إسرائيل .

الثاني :المزيد من إجراءات الانفتاح والارتباط بالأسواق العالمية ، وفتح باب الاستيراد على مصراعيه ، وتخفيف هيمنة الدولة على الاقتصاد والخصخصة ، وإقامة سوق مالية وبورصة وبنوك أجنبية . الخ .

وفي رأينا : أن الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاعتماد على نظام السوق في توزيع الموارد وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد والتحرير المتدرج للتجارة ، وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية ودخولنا في الوقت المناسب منظمة التجارة العالمية ، سيتضمن بعض التنازل ،ولكنه لا يعني التخلي عن السياسات الاقتصادية

الوطنية ولا يعني إدارة الاقتصاد الوطني للصندوق والنقد الدوليين ، ولا يعني ربط الاقتصاد الوطني بالرأسمالية العالمية .

وإن هذا الانفتاح إذا أقيم بالتدرج المكثف المدروس وتلازمت معه جهود التنمية في الارتقاء التكنولوجي والمعلوماتي سيخفف من المعاناة التي لابد أن تصيب الاقتصاد السوري في بادئ الأمر، وستساعدنا هذه الجهود على الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاندماجات لذلك لابد من :

- ❖ تنمية القدرات البشرية والتكنولوجية .
- ❖ توسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية .
- ❖ توسيع مصادر القطع الأجنبي من خلال التصدير (حتى تخفف من الاعتماد على المساعدات الخارجية و أموال النفط غير الدائمة) .

ويجب ألا تؤخذ العولمة ومخاطرها كذريعة لعدم الشروع بالانفتاح المطلوب ، ولا تؤخذ الأزمات الاقتصادية التي حصلت في روسيا واندونيسيا وغيرها كذريعة للتباطؤ في الإصلاح ، بل يجب الاستفادة من هذه التجارب لتحاشي مساوئها علينا بالانفتاح الاقتصادي المدروس المرتبط بخطة التنمية الشاملة حتى نستطيع دعم قدراتنا التنافسية في زمن العولمة .

٤-٣-٤- العلاقة بين التجارة الخارجية والديون الخارجية السورية :

تؤثر الديون الخارجية تأثيراً بالغاً على حركة التجارة الدولية ، فحين تعجز الدولة المدينة عن سداد التزاماتها ، تقل استفادتها من المشاركة في منظومة التجارة الدولية ، وقد أقرت الدول المتقدمة بضرورة تكامل إجراءات خفض المديونية العالمية مع إجراءات تحسين نفاذ تجارة الدول النامية والفقيرة إلى أسواقها .

ولا شك أن العلاقة بين التجارة والديون ليست علاقة مباشرة كعلاقة التجارة والتمويل ، فالديون إحدى أدوات التمويل الخارجي التي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمارات الأجنبية في سوق الأوراق المالية، وتوضح النظرية الاقتصادية أن الاقتراض بالقدر المناسب يساعد على تفعيل آليات النمو الاقتصادي وخاصة في الدول ذات الاقتصادات الناشئة التي يتدنى فيها معدلات الادخار والاستثمار ويقل فيها تراكم رؤوس الأموال وعادة ما تتميز تلك الدول بارتفاع معدلات العائد على الاستثمار إذا ما نظمت العملية الاستثمارية فيها مقارنة بأسواق الدول المتقدمة ، ويشترط ضرورة استخدام القروض في عمليات إنتاجية .ويلاحظ أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في قدرة الدولة على سداد ديونها أو في قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ومنها حرية النفاذ إلى الأسواق ومستوى تحرير التجارة .[١]

أ- النفاذ إلى الأسواق الخارجية :

١- تؤدي القيود التي تحد من النفاذ إلى الأسواق إلى تقليل قدرة الدولة على الاستفادة من فرص التصدير ومن ثم تحقيق عوائد محتملة من العملات التي تحتاجها لسداد ديونها .

---

[1] – **شمس الدين، أشرف، ٢٠٠٣ : التجارة العالمية وعلاقتها بالديون ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ص ٢٤ .**

٢- يتطلب تغير وضع الاقتصادات الهامشية للدول المدينة ، وضع استراتيجية تتضمن الجمع بين بـــرامج زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي ، مع الاستفادة من بـــرامج المعونـــة التـــي تقدمها المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي للتخفيف من أعباء الديون الخارجية .

٣- إن المكاسب التي تحصل عليها الدول المدينة من رفع القيود التي تمنع نفاذ صادراتها إلـــى الأســـواق الخارجية تفوق كثيراً المكاسب التي تحصل عليها من خلال المعونات أو الدعم .

ب -إجراءات تحرير التجارة وعلاقتها بالديون الخارجية :

١- يؤدي غياب السياسات اللازمة لتحرير التجارة إلى ضعف قدرة الدول المدينة علـــى ســـداد ديونهـــا ، فالسياسات التجارية التي تفرض قيوداً على حرية النشاط التجاري تؤدي إلى زيادة تكلفـــة الـــصادرات والمستوردات ، فتفقد الدولة فوائد الاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها في تجارتها الدولية .

٢- يتأثر الميزان التجاري وميزان المدفوعات بحجم الديون الخارجية الذي تتحمله الدولة المدينة ، ويؤدي انخفاض أسعار الصادرات إلى العجز في ميزان المدفوعات والعجز في الميزان التجاري ، ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض معدلات الاستهلاك ومن ثم الاستثمار .

٣-تتمثل العلاقة بين الديون والسياسة المالية للدولة في ما قد ينجم عن انخفاض إيـــرادات الدولـــة نتيجـــة انخفاض الرسوم الجمركية أو الضرائب كعوامل مصاحبة لتحرير التجارة الخارجية .

وغالباً ما يلجأ البلد المدين إلى الاقتراض الخارجي عندما تكون الموارد المحلية غير كافيـــة لتمويـــل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية ، وتحدثنا سابقا" عن التساوي بين فجوة المـــوارد المحليـــة وفجـــوة التجارة الخارجية أي : يستخدم الاقتراض الخارجي أو الازدياد في الاقتراض لتمويل العجز في الميزان التجاري وكذلك لإجراء مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي القائم .

٤- يعود النصيب الأكبر (حوالي الثلثين) من العوائد التي تحصل عليها الدولة المدينة من جراء تحريـــر تجارتها ، إلى سياسات رفع القيود المفروضة على النشاط التجاري ، أما الثلث من تلك الفوائد فيـــأتي من إجراءات إزالة القيود المفروضة على أسواق الشركاء التجاريين لهذه الدولة المدينة . وتعتبر الفائدة التي يتم الحصول عليها من إجراءات تحرير التجارة في القطاعات الأكثر خضوعاً للقيود من غيرها ، أكبر الفوائد المجنية ، وقد قدرت العوائد الناجمة عن إجراءات تحرير التجارة على مستوى العالم بنحو (٢٥٠-٥٥٠) مليار دولار ، حصة الدول النامية منها نحو ٣٠% . وتزيد أحجام تلك العوائد كثيراً عن أحجام المعونات المخصصة لتخفيف أعباء الديون .

٥- قد تعاني الدول التي تفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية الخاصة من عواقب الخروج المفـــاجئ لهـــذه الأموال وما ينتج عن ذلك من آثار ضارة على النظام المالي والنشاط التجاري والاســـتثمار القـــومي ، وتوصي بعض الدراسات بضرورة تدخل الدولة في هذه الحالة كي تسد الفجوة التمويلية الناجمة عـــن ذلك ، إما بالاقتراض أو من مصادر أخرى .

٦- لاشك أن النشاط التجاري يعتمد على وجود جهاز مصرفي نشط يتميز بالكفاءة شـــريطة أن يخـــضع للإشراف والرقابة الشديدة لتلافي الأزمات المالية التي قد تحدث عند ضعف الكفاءة الإدارية للبنوك .

٤-٢-٤-١-التجارة الخارجية والديون الخارجية السورية :

إن سهولة الحصول على القروض الخارجية قد دفع الدول النامية للمبالغة في الاقتراض ، سواء لتمويل مشاريع إنتاجية أو خدمية ، أو تمويل استيراد السلع الاستهلاكية ، الأمر الذي ساهم في رفع حجم مديونية الدول النامية تجاه المنظمات الدولية أو الدول المتقدمة ، وعجزها عن السداد مما دفع الدول المتقدمة وصندوق النقد الدولي للتدخل بالشؤون الداخلية للدول المدينة .[١]

تعني خدمة الدين الخارجي : تسديد الأقساط مع الفوائد في الفترات الزمنية المتفق عليها ، ويكون ذلك عن طريق الاقتطاع من ثروة البلد ، أو من إيراداتها العامة التي هي في اتجاه العجز عن الوفاء بالمتطلبات الوطنية [٢] ويضطر البلد المدين لزيادة صادراته من المواد الأولية ، أو لتخفيض الاستيراد أو لتخفيض عملته بهدف سداد الديون . الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات التضخم وظهور **الآثار التالية** :

أ- عندما يرتفع معدل خدمة الدين إلى الصادرات أو الناتج المحلي ، فإن ذلك سيؤدي إلى إضعاف القدرة الذاتية للاقتصاد المدين على الاستيراد ، نظراً للاهتمام بسداد الديون .[٣]

ب- إن الاهتمام بالتصدير قد يؤدي لنقص السلع في السوق المحلية ، فإذا لم تأخذ الدولة هذه الناحية بعين الاعتبار فإن ذلك سيؤدي لظهور السوق السوداء على السلع الغذائية .

ج- تخفيض قيمة العملة الوطنية وحدوث التضخم ، مما يؤثر على كفاءة السوق الوطنية وعلى كفاءة الصادرات والقوة الشرائية .

إن مسألة خدمة الدين العام شكلت وما زالت تشكل للدول النامية عقبات كبيرة سواء في الجانب المالي وتوفير الأموال اللازمة لسداد القرض ، أو في الجانب الاقتصادي وإمكانية إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية لكي تتلاءم مع الظروف الجديدة .

واستناداً لذلك نشأت نواد دولية لدراسة أوضاع الديون مثل (نادي لندن – نادري باريس) وأخيراً أصبح مؤتمر" دافوس " ينظر في أمر الديون للدول النامية إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، اللذين يتدخلان في كل عملية جدولة كأعضاء مراقبين ، وإذا ما كان تدخلها مباشراً فإنهما يقدمان شروطاً ميسرة للسداد ، ويفرضان على البلد المدين إتباع الليبرالية الاقتصادية وتعويم الأسعار والانتقال من اقتصاد الحماية إلى الاقتصاد المفتوح .

وقد ترتب على تدخل صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول النامية سوء الأوضاع الاجتماعية وتحسن الأوضاع الحكومية من الناحية المالية ، أي أن النتيجة هي الركود الاقتصادي وانتشار البطالة وتعطل بعض الموارد وخدمة الانفتاح الاقتصادي .

---

[1] – **كنعان، علي، ٢٠٠٣ : المالية والتشريع المالي في سورية ، الموازنة العامة للدولة في سورية ، سلسلة دار الرضا للمعلومات، دمشق، ص ١٣٦ .**

[2] – **مصطفى، أحمد فريد، ١٩٨٩ : الاقتصاد المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص ٣٠١ -٣٠٣**

[3] – **زكي، رمزي، ١٩٩٦ : التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ص ١١-١١٢**

ولقد اعتمدت سورية في فترة التسعينات بشكل كبير على القروض الأجنبية لتمويل مشاريع القاعدة الأساسية بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي ، الأمر الذي أدى لزيادة خدمة الدين العام الخارجي السوري .

وتعتبر سورية إحدى الدول النامية التي تعاني مشكلة المديونية ، حيث أن معظم الموارد الخارجية اتجهت نحو تمويل المشاريع غير الإنتاجية وشراء المعدات العسكرية ، وهذا ما أوقع القطر في أزمة سداد وفوائد وأقساط الديون الخارجية نتيجة عدم توفر القطع الأجنبي اللازم .والجدول رقم (٩٣) يبين تطور حجم الدين الخارجي وأعبائه الفعلية في سورية :

جدول رقم / ٩٣ / نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي وصادرات السلع والخدمات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤)

البيان / الأعوام	الدين العام الخارجي مليون دولار	نسبة الدين إلى الناتج المحلي%	نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات%	خدمة الدين الخارجي مليون دولار	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %
١٩٨٠	٣,٥٤٩	٢٧	١٠٦	٣٨٢	١١
١٩٨٥	١٠,٨١٩	٩٧	٦٦٠	٣٨٢	١٦
١٩٩٠	١٦,٨٦٧	١١٧	٦٨٤	٣٨٥	٢٣
١٩٩١	١٨,٩٤٢	١٢٩	٣٨٥	٣٨٣	٦
١٩٩٢	١٩,٠١٧	١٤٤	٣٨٠	٢٨٧	٩
١٩٩٣	١٩,٠١٧	١٤٤	٦٣١	١٧٤	١٣,١
١٩٩٤	٢٠,٥٥٨	١٣,٥	٦١٤	٢٢٩	١٣,١
١٩٩٥	٢١,٣١٨	١٣٥	٥٧٥	١٥٥	٣,٧
١٩٩٦	٢١,٤٢٠	١٢٥	٣٢١	١٢٤	٣
١٩٩٧	٢٠,٩	١٢٥	٥١٥	١٢٠	٧,٧
١٩٩٨	٢٢,٤	١٣٩,٦	٧٧٥	١١٩	٤,٤
١٩٩٩	٢٢,٦	١٣٤,٦	٦٦١	١١٩	٤,٤
٢٠٠٠	٢٢	١٣٠,٩	٣٠٦,٦	١١٩	١٦,٣
٢٠٠١	٢٢,٦	١١٨,٧	٥١٨	١٢٠	١٥,٦
٢٠٠٢	٢٥,٨	١٠٣,٩	٣٨٠,١	١٢٥	١٦,١
٢٠٠٣	٢٣,٩	١١٧,٩	٤٣٥,٨	١٣٢	١٧,٩
٢٠٠٤	٢٤,٨	١٢٥,٧	٤٥٧,٩	١٣٨	٢١,٨

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة (١٩٨٢ – ٢٠٠٥) . The Ecomomist Inetlligence Unite ، 2002 . country repoets , world bunk أعداد مختلفة

نلاحظ من الجدول رقم (٩٣) :

١- ارتفاع حجم المديونية الخارجية السورية من(٣,٥٤) مليون دولار إلى(١٦,٨٦٢) مليون دولار عام ١٩٩٠ و (٢٢,٦) مليون دولار عام ٢٠٠١ وهذا يعزى إلى :

- التطور الكبير الذي شهدته قيمة المستوردات واستمرار العجز في الميزان التجاري على امتداد الفترة(١٩٨٠-١٩٩٩) و انطلاقاً من حالة العجز في الناتج المحلي الإجمالي بين الاستيعاب

المحلي من انخفاض الطاقة الذاتية لتمويل الاستيراد ، لذلك تم الاعتماد بشكل كبير على المـوارد الخارجية لسد الفجوة .

- ❖ إتباع سياسات اقتصادية وإنمائية غير ملائمة ، أدت إلى حدوث اختلالات هيكلية جوهرية فـي الاقتصاد الوطني ، تمثلت في زيادة في الطلب الكلي عن إجمالي المعروض من السلع والخدمات وما نتج من عجز في الموازنة العامة للدولة . كما تمثلت في زيادة المستوردات عن الـصادرات ومن ثم عجز في الموازين التجارية والحسابات الجارية الذي أدى بدوره إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم تراكم الديون.[١]
- ❖ عدم ضمان صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات المالية الأخرى للاستثمارات فـي سـورية كونها لم توقع اتفاقيات الدعم مع الصندوق والبنك ، الأمر الذي أدى إلـى تقلـص الاعتمـادات وتوقف العمل في الكثير من المشروعات في سورية مما خفض إلى حد كبير من قـدرة سـورية على الإيفاء بتلك الديون الخارجية .[٢]

هذه الأمور دفعت القطر إلى وضع وتنفيذ الإصلاح الاقتصادي ضمن إجـراءات تـشمل تحريـر التجارة الخارجية بشكل تدريجي وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حـساب تراجـع دور الدولة في الاستيراد .

٢- تراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من(١٤٤ %) عام ١٩٩٢ إلـى(١١٨,٧ %)عـام ٢٠٠١ تجاوز هذه النسبة الـ ١٠٠ يعني أن حجم الدين الخارجي يزيد عن الناتج القومي وقـد بلـغ (١٨,٧)عـام ٢٠٠١ كما أن نسبة الدين إلى الصادرات ارتفعت من(١٠٦ %)عام ١٩٨٠ إلـى(٥١٨ %) عـام ٢٠٠١ وهي نسبة مرتفعة قياساً إلى الدول النامية والعربية فمثلاً بلغـت هـذه النـسبة فـي عمـان(٣٢,٧ %) و (١١٩,٩%) في اليمن ، هذان المؤشران يعكسان مدى اعتماد القطر العربـي الـسوري علـى القـروض الخارجية .

٣- إن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات هي الأكثر استخداماً باعتبار أن هذه النسبة تشير إلى حصة الـصادرات السنوية من السلع والخدمات التي يستهلكها البلد المدين كمدفوعات لخدمة دينه الخـارجي ، وبالتـالي فهـي قياس لعبء الدين من جهة ، وقياساً للسيولة من جهة أخرى [٣].أي أن قدرة البلـد المـدين علـى الوفـاء بالتزامات خدمة ديونه تنخفض كلما ارتفعت هذه النسبة .

ونلاحظ أن هذه النسبة كانت مرتفعة في عام ١٩٩٠ إذ وصلت إلى (٢٣ %) وهي نسبة كبيرة باعتبـار أن المقاييس الدولية اعتبرت أن البلد المدين الذي تتجاوز لديه نسبة الدين إلى الصادرات(٢٠%)يعتبر بلداً مـثقلاً بالديون ومحفوف بالمخاطر ، إلا أن هذه النسبة قد تراجعت بشكل واضح في الـسنوات التاليـة لتـصل إلـى

---

[1] – **مهرة، علي ، ١٩٩٦ : الديون الخارجية وآثارها على التنمية مع إيلاء أهمية خاصة للديون الخارجية المستحقة على سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ص٦٥ .**

[2] – – **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٥ .**

[3] – **زكي، رمزي، ١٩٩٦ : الديون والتنمية ، القروض الخارجية وآثارها ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ص ٢٤ .**

(١٥,٦%) عام ٢٠٠١ وبالطبع إن التطور في حجم الصادرات النفطية ساهم بشكل كبير في التخفيف من أعباء المديونية الخارجية السورية ، وهذا ما لوحظ من خلال التسويات التي أجرتها سورية مع دائنيها : مثل التسوية التي تمت مع البنك الدولي عام ١٩٩١ والتسويات التي تمت مع بعض الدول الاسكندنافية عام ١٩٩٤ .[١] والتسوية مع ملفات الاتحاد السوفيتي سابقاً والتشيك ، وتشير الإحصاءات إلى أن سورية ليس لديها مشكلة ديون خارجية . بالإضافة إلى السياسة التي انتهجها القطر في هذا المجال والرامية إلى ضبط عملية الاستدانة من الخارج واللجوء إلى القروض الميسرة مع توجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية . ذلك أنه عندما يتم تخصيص القروض الخارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية والتي ترفع من إنتاجية الاقتصاد القومي بشكل عام ، وترفع الطاقة التصديرية ، فإن ذلك يساهم بشكل فعال في نمو قطاع التجارة الخارجية ، لتتمكن الدولة من سداد الأقساط والفوائد المترتبة على هذه القروض عن طريق عوائد تلك المشاريع ، مثل المشاريع الإنتاجية الأساسية وبعض المشاريع المخصص إنتاجها للتصدير ، ولا سيما أن سورية تعد من الدول الشديدة المديونية حسب التصنيف الدولي [٢](تقع ضمن المجموعة الثالثة للتصنيف الدولي) ، حيث أن أوضاع المديونية الخارجية قد تحسنت قليلاً في بعض المؤشرات وتراجعت بعضها بالنسبة لكل منها .

وقد نجم عن القروض الخارجية المرتفعة إهمال في قطاع الصادرات وذلك لأن المشروعات الصناعية التي مولت بالاعتماد على القروض الخارجية وجهت نحو صناعة (إحلال المستوردات) على حساب تشجيع صناعات التصدير ، كما أن اعتماد سورية على منتجات أولية محددة والسلعة الواحدة ، وتعرض حصيلة الصادرات من هذه المنتجات للتقلبات المتنوعة في الطلب والعرض والأسعار ، يجعل قدرة القطر على سداد الديون الخارجية معرضة للتغيير نحو الارتفاع أو الهبوط حسب حصيلة الدولة من الصادرات .

كما أن ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات يوضح ارتفاع قيمة ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في سورية ، والتي تتحصل عليها من حصيلة ما تصدره من سلع وخدمات ، وبذلك يمكن أن تقف خدمة الدين عقبة أمام الحفاظ على هذه التدفقات التي تلجأ إليها الدول لتحسين سعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية من أجل تحقيق استقرار اقتصادياتها وجذب رؤوس الأموال.ويلاحظ أن القطر العربي السوري لجأ إلى تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي للتخفيف من وطأة ارتفاع المديونية الخارجية .

وبشكل عام يمكن القول : إن الديون الخارجية وخدمة الدين الأجنبي تشكل مصدر قلق للاقتصاد الوطني وللحكومة ، وعلى الحكومة تخفيض هذا المصدر التمويلي إلى الحدود الدنيا لكي لا تتعرض الدولة لأزمة المديونية ، فالمديونية التي لا تصل إلى ٨٠% أو حتى ١٠٠ % من الناتج لا تشكل مصدر خطر على الاقتصاد الوطني ، وخدمة الدين الخارجي التي تبقى في إطار (١٠-١٥ %) من الصادرات أو (٤-٨%) من الناتج لا تشكل مصدر قلق للاقتصاد الوطني . فالمقاييس الدولية تعتبر الدول التي تتجاوز لديها نسبة الدين إلى الصادرات ٢٠% ، دولاً مثقلة بالديون ومحفوفة بالمخاطر .

---

[1] - مهرة، علي ، ١٩٩٦ : الديون الخارجية و؟آثارها على التنمية مع ايلاء أهمية خاصة للديون الخارجية المستحقة على سورية .. مرجع سبق ذكره ص ١٨٨ .

[2] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٢ ص ١٩٣ .

وبالطبع فإن عوامل أخرى عديدة تحكم هذه النسبة باعتبار أن هناك بلداناً عديدة تجاوزت فيها هذه النسبة الـ ٥٠% في بعض المراحل من غير أن تواجه بمشكلات ومصاعب في خدمة ديونها ، في حين أن بلداناً أخرى بلغت هذه النسبة أقل من ٢٠% ومع ذلك اضطرت إلى إعادة التفاوض على ديونها الخارجية وهناك منعكسات وتأثيرات على قدرة البلد المدين على خدمة دينه الخارجي مادام يعتمد في صادراته على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع ، وعلى طبيعة هذه السلعة وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ، إضافة إلى توقعات الأسعار ، ومستوى الاحتياجات من القطع الأجنبي المتوفر على البلد المعين .

النتائج والتوصيات

النتائج

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى النتائج التالية :

١- يعاني الميزان التجاري السوري من عجز مزمن طيلة الفترة المدروسة إذا تم استثناء الصادرات النفطية وكان ذلك ناتج عن عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية المستوردات السلعية والتي ترجع إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد سورية ناتجة عن تبني استراتيجية إحلال المستوردات لفترة طويلة دون الانتقال في الوقت المناسب على استراتيجية التوجه التصديري وانخفاض مرونة المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والنظام الضريبي والجمركي والسياسات النقدية وسعر الصرف وغياب التمويل المتخصص طويل الأجل ، إضافة إلى معوقات داخلية تتعلق بجهل المصدرين بالفرص التصديرية وفشل الجهود الرسمية لفتح مجالات لتصدير المنتجات وضعف البنية التحتية للتصدير المتمثلة في عدم توافر المعلومات عن الأسواق الدولية وتعقيد إجراءات التصدير ومعوقات خارجية تتعلق بحدة المنافسة وضعف تنافسية السلع بسبب افتقار السلع إلى الحد الأدنى من المواصفات القياسية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية ،وفقدان أسواق أوروبة الشرقية بعد التغيرات السياسية والاقتصادية .

٢- أظهرت مجموعة المؤشرات الإحصائية المستخدمة في التحليل أن تجارة سورية الخارجية تعاني من خلل واضح ، إذ تميزت التجارة الخارجية بتركز سلعي في جانب الصادرات يناظره تركز سلعي في جانب المستوردات وبالتالي ، سلع أولية (زراعية أو استخراجي) في جانب الصادرات مقابل مدى واسع من المستوردات الاستهلاكية والاستثمارية . وقد جعل ذلك الاقتصاد الداخلي تابعا للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب أو العرض من هذه السلع .

وجاءت الآثار المتبادلة بين هيكل الإنتاج والصادرات مؤكدة استجابة الصادرات للمتغير النفطي ، وبما يؤكد أهمية القطاع الاستخراجي وبروز قطاع النفط كقطاع ذي أهمية خاصة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك ، رغم أن النشاط الاقتصادي في سورية يرتبط بشكل قوي بما يوفره قطاع الاستيراد من سلع وخدمات، مما يعمق الأثر على واقع وحجم الاقتصاد المحلي ، إلا أن تأثير الناتج على الصادرات يعتبر متدنيا إلى حد كبير حيث ترتبط الصادرات بظروف السوق الدولية وتقلبات شروط التبادل التجاري فتراجع هذه الشروط في غير صالح الاقتصاد المحلي يمارس دوره الأساسي من خلال السعر و ليس من خلال النشاط الإنتاجي المحلي .

٣- إن صافي التبادل الخارجي للمنتجات الزراعية كان في حالة عجز خلال فترة الثمانينات ، فبعد أن كان قطاع الزراعة يوفر جزءاً من التمويل اللازم لعملية التنمية ، أصبح يستنزف موارد التنمية ، ولقد وصل العجز في ميزان التبادل الخارجي للمنتجات الزراعية عام 1980 (1502) مليون ليرة سورية و(2556) مليون ليرة سورية عام 1988 ، مما يعني أن قطاع الزراعة في القطر العربي السوري لم يوفر الموارد اللازمة والتي من المفترض أن تتحقق في هذا القطاع ، على اعتبار أن سورية بلد زراعي بالدرجة الأولى ،كما يعكس هذا العجز تخلف قطاع الزراعة السوري عن مواكبة حاجات الاستهلاك التي ارتفعت أكثر من سرعة نمو القطاع الزراعي

متأثرة بالنمو السكاني ، وارتفاع متوسط دخل الفرد، لذلك نجد أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال فترة الثمانينات مقارنة مع نسبتها في فترة التسعينات منخفضة بمقدار (2.3%) عام 1980 [١]، مع نسبة المستوردات الزراعية (15.7 %) لنفس العام .

٤- إن ميزان التبادل الخارجي للصناعة يظهر عجزا مستمرا خلال الفترة المدروسة باستثناء عامي (١٩٨٩ – ١٩٩٠) حيث تحقق فيهما فائض في الميزان التجاري الصناعي والذي يمكننا اعتباره طفرة نتجت عن زيادة الصادرات التحويلية إلى دول اتفاقية المدفوعات ، سواء لتسديد الديون أو عن طريق المقايضة إذ بلغت قيمة الفائض (٤ – ٧)مليار ليرة سورية على التوالي. ولقد كان لصدور قانون الاستثمار في سورية وإجراءات تحرير التجارة الخارجية التي شجعت قيام منشآت صناعية كبيرة من قبل المستثمرين رقم (١٠) ، دورا هاما في ارتفاع نسبة المستوردات الصناعية إلى إجمالي المستوردات السلعية من (٣٧,٠ %) عام ١٩٩٠ إلى (٥٠,٢%) عام ١٩٩٤ ، إلا أن استمرار وارتفاع هذه النسبة مقابل انخفاض نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات السلعية ، إنما يدل على أن الاقتصاد السوري يعتمد في إنتاجه الصناعي على استيراد المنتجات التامة الصنع والنصف مصنعة من الخارج بشكل يزيد عن ٤٠ % وإن تراجعها في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ إلى (٣٧,٨ % ، ٣٧,١ %) على التوالي ، إنما يعود بشكل أساسي إلى أزمة الركود الاقتصادي التي أدت إلى انخفاض هذه النسبة .

٥- أدى توجه الصناعة السورية نحو التركيز على سياسة إحلال المستوردات دون الاهتمام بالصناعات التصديرية إلى زيادة المستوردات الصناعية دون أن يرافقها زيادة مماثلة في الصادرات ، مما أدى إلى الأثر السلبي للتنمية الصناعية على ميزان المدفوعات ، والذي ساهم في زيادة العجز ، كما أن التركيز على بدائل المستوردات والحماية المفرطة للصناعة المحلية أضعف من قدرة الصناعة السورية على المنافسة في الأسواق الخارجية .كما أن استقرار السياسة الصناعية يشير إلى أنها لم تركز بما فيه الكفاية على الصناعات ذات المزايا النسبية والمكتسبة التي تعتبر المفتاح الرئيسي للتنمية الصناعية الناجحة ، نتيجة لذلك استمرت الصناعة في التركيز على الصناعات الأولية التي تقوم بتحويل الموارد الطبيعية ، كالنفط والغاز والفوسفات والقطن إلى منتجات نصف مصنعة لم تنجح في إنشاء الصناعات ذات القيمة المضافة، فقد انخفضت نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات السورية من(٣٧,١ %) عام ١٩٩٠ إلى(٢٤,٣ %) عام ٢٠٠٥ ، مما قلل من إمكانية تنوع قائمة التجارة الخارجية ، و انعكس ذلك بشكل سلبي على نمو العلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

٦- أن الأثر الأكبر للمتغيرات الزراعية و الصناعية في قيمة الصادرات السلعية يعود إلى معدل مساهمة الصادرات الزراعية في قيمة الصادرات السلعية، مما يدل على أن الصادرات الزراعية تؤثر في الصادرات السلعية أكثر من تأثير الصادرات الصناعية . الأمر الذي يتطلب إعطاء الأهمية الأكبر في تطوير الصادرات الصناعية وبالتالي إيلاء القطاع الصناعي اهتماما كبيرا لتطويره وتحقيق زيادة في إنتاجيته والانتقال من اقتصاد يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد صناعي يعتمد في تمويله على الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة .

---

[1] **-المكتب المركزي للإحصاء ، سورية في أرقام ١٩٩٩،إحصاءات التجارة الخارجية .**

٧- مارست سياسة التجارة الخارجية في سورية دورا سلبيا في عملية التنمية وخاصة سياسة ربـــط الاســـتيراد بالتصدير حيث انخفضت نسبة صادرات السلع المصنعة من ٣٥,١ % عام ١٩٩٠ إلى ٢٤,٣ % عـــام ٢٠٠٥ ، كما اتجهت الصادرات من السلع نصف المصنوعة للانخفاض من ١٤,٢ % عـــام ١٩٩٠ إلـــى ٧,٥ % عـــام ٢٠٠٤، بينما اتجهت نسبة الصادرات من المواد الأولية إلى الارتفاع من ٥٠,٥ % عام ١٩٩٠ إلـــى ٧٠,٣ % عام ٢٠٠٤ و٦٠,٧% عام ٢٠٠٥ ، حيث اتجهت نسبة النفط الخام للارتفاع من ٤٥ % عام ١٩٩٠ إلى ٧٥ % عام ٢٠٠٢ وإلى ٦٢,٣ % عام ٢٠٠٣ ، وهذا ما يعكس الصعوبات التي تواجهها الصادرات الـــسورية نتيجـــة لانخفاض مستوى جودتها وارتفاع تكلفتها ، وتوجه السياسة الاقتصادية باتجاه أسواق الاتحاد الأوروبي وعـــدم قدرة السلع السورية على المنافسة .

٨- مارست السياسة المالية دورا سلبيا في أداء قطاع التجارة الخارجية في سورية حيث اتجهت الأهمية النسبية للضرائب الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع من ٤,٥ % عام ١٩٩٢ إلـــى ٥,٩ % عـــام ٢٠٠٣ ، وهذا ما يتناقض مع سياسة التحرير الاقتصادي والتي ركزت على تخفيض التعريفات الجمركية ومنح المزيد من الإعفاءات ، ويدل ذلك على أن هيكل التعريفة الجمركية القائم يغلب عليه الهدف المالي حتى بعد الأخـــذ بنظـــام التعريفة الجمركية المنسقة منذ عام ١٩٩٤ ، وليس الهدف الاقتصادي المتمثل بتشجيع النشاط الاقتصادي ، وهذا ما يجعل الضريبة الجمركية أقرب إلى أدوات السياسة المالية منها إلى أدوات السياسة التجارية والصناعية، كمـــا أن ارتفاع التعريفة الجمركية في سورية وخاصة على السلع الاستهلاكية يعكس هيكل التعريفة الجمركية لـــصالح الصناعات الاستهلاكية ، لذلك فإن التجارة الحرة هي الآلية الملائمة لتفعيل التجارة .

وبهدف تنشيط العملية الإنتاجية ودعم الحركة الاقتصادية بجميع قطاعاتها الصناعية والتجاريـــة فقـــد تـــم إصدار المرسوم رقم / ٤٩٤ / لعام ٢٠٠٥ القاضي " بتعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفة الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم / ٢٦٥ / لعام ٢٠٠١ وتعديلاته " بالنسبة للمواد الداخلة في الصناعات الغذائية إلى ١ % ونص المرسوم " على أن تكلف مديريـــة الجمـــارك العامـــة بإدخـــال التعـــديلات المنصوص عليها في هذا المرسوم ضمن جدول تعريفة الرسوم الجمركية " فضلا عن هذا التخفـــيض مؤســـس على هدف إزالة التشوهات الموجودة في التعريفة الجمركية والتي كان لها آثار سلبية على الـــصناعة والتجـــارة الخارجية .

٩- شهدت المناطق الحرة في سورية تطورا ملحوظا منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤ حيث تكرس التوجه نحو المزيد من تحرير التجارة والتعامل مع الأسواق والأنماط الاقتصادية المتعددة مستثمرة الواقع الجغرافي لسورية. إلا أنه رغم هذا التطور إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من الصعوبات والمعوقات والتي تمثلت في تداخل عمل الجهات الوصائية والمتعددة / نقل – مالية – جمارك / وصعوبة التنسيق بشكل موحد لخدمة العمل الاستثماري ، تعدد الجهات الإدارية والتنظيمية ، الأمر الذي يبطئ سرعة اتخاذ القرار ، ولذلك كان اقتراح المؤسسة بإنـــشاء هيئة عامة لاستثمار ترتبط برئيس الوزراء مباشرة .

ويشكل فقدان السلع الوطنية في المناطق الحرة لصفة المنشأ الوطني ، قيداً لمنع التجارة من وإلى المناطق الحرة بين البلدان العربية ويعد مطلبا لتشجيع التجارة والترانزيت ، من ناحية ثانية وفي ظل التحريـــر المتزايـــد

للاقتصادات العالمية يطرح على المناطق الحرة باعتبارها نوافذ مهمة للاقتصاد المفتوح تحدي وتراجع دورهـا مع انتقال الاقتصاد بآلياته إلى التحرير التدريجي .

١٠- إن النمو السكاني المرتفع في سورية لعب دورا هاما في التأثير على الصادرات والمستوردات في القطـر العربي السوري ،ولا سيما أن سورية لا تزال تنتمي إلى مجموعة الدول ذات المعدلات المرتفعة للنمو الـسكاني على الرغم من انخفاضه من (٢,٧٥ %) عام ١٩٩٠ إلى (٢,٤٥%) عام ٢٠٠٤، فقد أدى معدل النمو الـسكاني المرتفع إلى زيادة الضغط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وزيادة احتياجات السكان ، الأمر الذي انعكـس بزيادة معدلات الاستهلاك عل حساب الادخار الوطني ، وكان لزيادة حجم الاستهلاك تأثير كبير على الاستثمار الإجمالي ، ويمكن لهذه الزيادة في الدخل القومي الأمر الذي ساهم في زيادة الاعتماد على الاستيراد الخـارجي نتيجة لعدم تلبية خطط التنمية احتياجات السكان من السلع الاستهلاكية ، ومع تراجع نـسبة الاسـتهلاك وتزايـد تغطية الادخار للاستثمار إلا أننا نجد هذه الأموال لم توظف سوى في القطاعات غير الإنتاجيـة (العقاريـة ، والمشاريع الخدمية ، المضاربة) وأن الادخار لم يجد طريقة إلى الاستثمار داخليا .

لذلك لابد من إيلاء المسألة السكانية والقضايا المرتبطة بها الاهتمام والرعاية الكافيين والعمل على وضـع وتبني سياسة سكانية ذات أهداف محدودة وقابلة للقياس تسهل الوصول إلى حالة المواءمة بين الزيادة في عـدد السكان ، والزيادة في الفوائض الاقتصادية القابلة للتحقيق و التي يمكن من خلالها زيادة إنتاج القطاعات الماديـة ،ولاسيما الصناعية منها للمساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي رفع مـستوى معيـشة الـسكان وتأمين فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان، كما أن تنظيم وتخطيط عملية التكاثر البـشري مـن جهـة ، ودراسة المتغيرات الديمغرافية بأشكالها المختلفة وانعكاساتها من جهة أخـرى علـى المتغيـرات الاقتـصادية والاجتماعية يقود فعلا إلى خلق توازن سكاني اقتصادي سليم .

١١- إن من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري حاليا (النمو السكاني ونمو معدلات البطالة ومحدودية الموارد الطبيعية وضعف مستوى التقانة وقصور التسويق والتصدير ...) وتزداد تحديات الاقتصاد السوري مع تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية وما يترتب عليها من تزايد المنافسة للإنتاج وكذلك مع التقدم في مفاوضـات الشراكة السورية الأوروبية وما تتطلبه من تأهيل القطاع الصناعي وتحسين نوعية المنتجات الزراعية وخـدمات إنتاجها وتسويقها ، بالإضافة إلى التجديد التقاني وظهور الاقتصاد الجديد وثورة الاتصالات . كل ذلك يولد جملة من التحديات يجب تبيانها في سياق سياسة برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت سورية في تطبيقها .

إذا" إن إعادة تأهيل الاقتصاد السوري شرط أساسي لمواجهة التحديات التي تفرضها جماعـات الـضغط الاقتصادية الدولية ، فالاقتصاد القومي القادر على النمو والمنافسة في الأسواق الدولية هو وحده المؤهل والقادر على مواجهة الآثار السلبية لهذه الجماعات .فهناك آثارا سلبية وأخرى إيجابية لانضمام سـورية إلـى منظمـة التجارة العالمية ،وان اتخاذ قرار الموافقة على الانضمام إلى المنظمة يعتبر قرارا صعبا فـي ظـل الظـروف الحالية للاقتصاد السوري نظرا لما يعانيه القطاع الصناعي من تدهور كبير في إنتاجيته ، وبالتـالي انخفـاض صادراته وعدم قدرة السلع الصناعية السورية على المنافسة في الأسواق الدولية نظرا لارتفاع تكاليفها وانخفاض جودتها ، على اعتبار أن الإنتاج الصناعي هو المعيار الذي يحدد إمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة العالميـة .ولا سيما إن سورية تحتل المرتبة الأخيرة بين سائر دول البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالانفتـاح علـى

التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة (نسبة ١٥ %) في حين النسبة في بلد كتونس هـي (٤٠%) ، على الرغم من مرور العديد من السنوات على إصدار قانون الاستثمار رقم (١٠) ، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ضعيفا ومتمركزا في ميدان التنقيب على النفط واستغلاله فمعدلات اجتذاب الاستثمارات تبدو ضعيفة ٢ % (من مخزن الاستثمار المسجل في الدول المتوسطية خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٣) مع ملاحظة أن عامي (٢٠٠٤ -٢٠٠٥) قد ساعد في تحسين الأمر .

١٢- إن قيام المصارف بتمويل المستوردات عبر القرار ٢١٣٢ تاريخ ٢٢/ ٩ / ٢٠٠٥ والقرار ١٤٣١ تاريخ ٢٥ / ١١/ ٢٠٠٢ الصادرين عن وزير الاقتصاد التجارة أديا إلى استخدامهما في المضاربة على الليرة السورية بدلا من أن تساهم في تمويل المستوردات الحقيقية . ويتم تقديم فواتير وهمية للمصرف التجاري السوري ، والقيام بتبديل العملات الوطنية بالدولار الجمركي بهدف تغطية قيمة المستوردات ، وفقا للقرارين المذكورين ، وتم التوجه نحو المضاربة في السوق ، لذلك فقد ألغى المصرف التجاري السوري القرار ١٤٣١ عبر القرار ٦٠١٨ تاريخ ١٦ / ١١/ ٢٠٠٥ الذي ألزم المستوردين بتسديد قيمة مستورداتهم عن طريق فتح اعتمادات مستندية ، أو ببوالص برسم التحصيل ، أو بوالص الدفع المؤجل لقاء قبض القيمة المعادلة بالليرات السورية حسب نشرة أسعار الصرف الحرة للعملات الأجنبية .كما أن إجبار المصارف التجارية في تأمين القطع الأجنبي للمستوردات الواردة في قرارات الحكومة ، والسلطات النقدية سيجعلها عرضة لطلب غير مسبوق على القطع الأجنبي ، فإذا ما أخلت أو توقفت عن تمويل المستوردات حدثت الأزمات مجددا لمعدل صرف الليرة السورية ، ولكن بشكل أعمق وأكبر من الأزمة الحالية .

التوصيات

من خلال بحثنا والنتائج التي توصلنا إليها يمكننا طرح التوصيات الآتية:

١- العمل على زيادة حجم و قيمة الصادرات من خلال تعدد أنواعها و تنوع أسواقها المحلية و الدولية لأن التركيز على إنتاج سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع يتصف بالعيوب التالية:

- عدم استقرار الدخل من الصادرات : فالبلد الذي يعتمد على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع في صادراته يتعرض لدرجة أكبر من عدم استقرار دخله في الصادرات وذلك قياسا" بالبلد الذي يتنوع هيكل صادراتها واستقرار الدخل من الصادرات لا يعني الركود أو ثبات هذا الدخل وعدم تغير إذ لابد من أن يكون هناك درجة من النمو في الدخل في الأجل الطويل . وفي هذا الشأن نجد أن درجة استقرار الدخل من الصادرات تتوقف على نوع السلعة أو السلع المصدرة .
- بطء معدل النمو الاقتصادي : إن الصادرات يجب أن توفر قدرا كافيا من النقد الأجنبي لتمويل شراء السلع الاستراتيجية اللازمة للتنمية ، فإذا كانت السلعة الرئيسية في التصدير تواجه منافسة قوية من جانب المنتجات الصناعية أو تواجه طلبا ضعيفا أو انخفاضا" في الأثمان فإن الدخل الصغير من النقد الأجنبي سوف يترتب عليه انخفاض معدل النمو الاقتصادي .
- ضيق مجال تسويق السلع : الاعتماد على سوق واحدة أكثر خطورة من الاعتماد على تصدير سلعة واحدة وذلك للأسباب الآتية :

أ- احتمال بطء معدل نمو الطلب .

ب- ضعف القدرة على المساومة .

ج-احتمال التعرض للضغط السياسي .

٢ – كما إن زيادة كبيرة ومتزايدة في الصادرات السلعية هي المطلوبة في المرحلة القادمة لن تأتي إلا بتبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتطوير هياكل الإنتاج والدخول في الصناعات عالية التكنولوجية ،بل والتركيز على الصناعة التكنولوجية والبرمجيات والبحث في زيادة الصادرات ، التي لها ميزة نسبية وتنافسية كصناعة الملابس الجاهزة وزيادة القدرات التنافسية في كل مواقع الإنتاج العام والخاص وببساطة ضرورة العمل على النجاح في المثلث:" الاستثمار – الإنتاج – التصدير" .

دعم العمل التصديري وتشجيعه ومنحه أكبر عدد ممكن من الإعفاءات والتسهيلات وإنشاء مصرف لتمويل الصادرات ، فلا تنمية مستمرة دون تصدير فهو المورد الأساسي للقطع الأجنبي الذي نحتاجه لتمويل مستورداتنا ومشاريعنا التنموية ويعتبر محور العمل الاقتصادي .

٣- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاستثمارات المرغوب فيها في المرحلة القادمة ، فهذه الاستثمارات تأتي لإقامة مشاريع لإنتاج السلع والخدمات ولذلك يجب العمل على جذب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بكل الوسائل الممكنة وإعطائه كل الحوافز و الضمانات لزيادة تدفقه إلى سورية ، بل والأهم العمل على تحسين مناخ الاستثمار بكل مكوناته لكي يزداد تدفق هذا النوع لذلك لابد من :

- إنشاء هيئة للاستثمار تكون المرجعية الوحيدة للعلاقة مع المستثمرين على أن تتوافر لديها خدمة النافذة الواحدة الكفيلة بتقديم الخدمات للمستثمرين وتقليص الزمن اللازم للحصول على الموافقات والتراخيص .
- تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار بهدف منح مزيد من التسهيلات للمستثمرين الذي يقيمون المشاريع في المناطق النائية والمشاريع المخصص إنتاجها بكامله للتصدير وللمشاريع التي تستوعب أعدادا" كبيرة من الأيدي العاملة .
- تفعيل دور المناطق الحرة في زيادة حجم التبادل التجاري بين سورية والخارج من خلال تطوير وتحديث أنظمتها وتحسين المناخ الاستثماري فيها .

٤- إن تناقص كميات النفط المصدرة يتطلب دعم وتطوير للصادرات الصناعية مع دخول سورية في الاتفاقيات التجارية الثنائية والشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية من خلال اتخاذ السياسات التالية :

- **السياسة الأولى** : جذب الاستثمارات الصناعية السورية والعربية والأجنبية وخاصة المغتربين وذلك من خلال :

١- منح مزايا إعفاءات للاستثمارات الصناعية التي ستقام خلال الـ ٥ سنوات القادمة .

٢- تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية للمستثمرين وتسهيل تأمين البنية التحتية والمرافق الداعمة للصناعة .

٣- إطلاق مشروع صناعة البرمجيات والتقنيات وتأمين البنية التكنولوجية وخلق شراكات استراتيجية إنتاجية وتسويقية مع شركات عالمية .

- **السياسة الثانية** : دعم الصادرات من خلال :

١- إنشاء صندوق تمويل الصادرات وضمانها بمشاركة غرف الصناعة وإشراف وزارة الصناعة.

٢- تحفيز إنشاء شركات التسويق الخارجي ومنحها الميزات اللازمة .

٣- إنشاء هيئة تنمية الصادرات .

- **السياسة الثالثة** : التطوير المؤسساتي ورفع القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية القائمة عبر :

١- إنشاء صندوق التنمية الصناعية .

٢-تخفيض كلف الإنتاج وتنظيم التجمعات الصناعية القائمة وإدراجها ضمن المخططات التنظيمية للبلديات .

٣-إنشاء شركات لتسويق منتجات مراكز البحوث العلمية وتنويع أنماط تسديد القطع الأجنبي لمستوردات الصناعيين .

- **السياسة الرابعة :** دعم الصناعة الزراعية وخاصة المنتجات ذات الطبيعة العضوية .
- **السياسة الخامسة :** إصلاح القطاع العام الصناعي .

٥- ويمكننا تحقيق زيادة في قيمة الصادرات غير النفطية من خلال :

- تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي لا تتم إلا بتنمية صادراتنا و تحقيق الأهداف في زيادة الطاقة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد ، لذلك يجب تبني سياسة التصنيع من أجل التصدير ، ولكن هذا يرتبط بتوفير الهياكل الإنتاجية التي تمكن من تحقيق ذلك ، وبقدرة منتجاتنا على منافسة مثيلاتها في ظل العولمة الاقتصادية ، فيجب معالجة العديد من المسائل الخاصة أهمها :

- نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية .
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولية .
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن .
- غياب مؤسسات تمويل الصادرات .
- غياب استراتيجية الصادرات .
- قلة الاهتمام بالبحث العلمي لخدمة القطاعات الإنتاجية .

وأخيرا علينا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في التصدير .

- تحرير التجارة الخارجية من العوائق والقيود وتبسيط الإجراءات الناظمة لعمليات الاستيراد والتصدير واستكمال صياغة مجموعة أحكام التجارة الخارجية وفق التعرفة الجمركية المتناسقة والاستمرار في تخفيض أو إزالة الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات .
- تنفيذ برنامج متكامل لتصنيع البلاد وليس لتنميتها الصناعية فقط ، يعتمد على إدخال التكنولوجية الحديثة، وتحسين مستوى إنتاجية قوة العمل واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بمعدلات عالية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني مما يحقق كميات ونوعيات أفضل في الإنتاج الوطني ، ويخفف من اعتماد التصدير على المواد الخام .
- توفير المعلومات التي تهم المصدرين من القطاعين العام والخاص وتشمل الطلب و الجودة وشروط المنافسة و وتقديم المعلومات التجارية من خلال مكاتب فنية خاصة ، وذلك بهدف تحسين الصادرات السورية وتمكينها من المنافسة في الأسواق الخارجية .

– متابعة العمل على زيادة الصادرات وإيلاء موضوع ترويج الصادرات السورية الأهمية اللازمة ،وذلك عبر طرق عدة منها :

- إحداث هيئة ترويج الصادرات واستمرار المشاركة بأكبر قدر ممكن من المعارض الدولية .
- تفعيل دور الرقابة على الصادرات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المصدرين المخالفين الذين يسيئون إلى سمعة الصادرات السورية في الخارج وتطوير الصادرات إلى الأسواق التقليدية وإيجاد أسواق جديدة دولية .
- تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي لما له من دور مهم في جلب الأموال والتقانة ووسائل الإنتاج والإدارة الحديثة وتوطينها في سورية .
- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والأجنبية ، وتسريع وتائر المباحثات مع الاتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية و متابعة موضوع انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية واستكمال عقد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الكبرى مع الدول العربية .

٦– يجب أن تهدف السياسة السكانية إلى تحقيق الاستقرار السكاني بحيث يتناسب معدل النمو السكاني مع معدل النمو الاقتصادي و مع قدرة الموارد الطبيعية ، و أن تتلازم السياسات السكانية مع برامج يمكن تطبيقها لتأهيل هذه الموارد و تطوير إدارتها و أساليب استثمارها لزيادة كفاءة استخدامها من أجل تأمين التوازن بين طاقاتها المتاحة و الطلب المتزايد على منتجاتها .

الخاتمة

إن تحسين المناخ الاقتصادي في سورية لن يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية فحسب بل سيحد من هجرة رؤوس الأموال المحلية أيضا مما سيزيد من رأس المال الضروري من أجل حفز النمو وتحسين إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج . كما أن التوصل إلى هذه النتائج لن يكون ممكنا من خلال تجنب الانفتاح الاقتصادي ، فالتكامل مع العالم الخارجي مطلوب رغم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بذلك والكلفة هذه قابلة للانخفاض من خلال السياسات الهادفة مثل تأمين الاستقرار في المجالات المالية والنقدية وتحرير القطاع المصرفي ووضع شبكة معلومات عن التطورات الاقتصادية لإطلاع المستثمرين على المناخ الاقتصادي المحلي بالإضافة إلى تدريب وتعليم العمالة المحلية لزيادة إنتاجيتها وتفعيل دور القطاع الخاص مع الإشراف الحكومي على عدالة التطورات في هذا القطاع وتوجيهها إذا دعت الحاجة لذلك من خلال المنافسة والتشجيع وليس الحماية إلى مالا نهاية ، بالإضافة إلى ذلك يجب التنبه إلى أهمية دور التكنولوجية وتأمين الوسائل لتطويرها محليا وجذبها من الخارج في آن واحد .

وتبقى كلمة أخيرة أن أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا مليئة بالدروس المستفادة التي يجب دراستها بعناية وبوعي تام حتى نتلافى ما وقعت فيه هذه الدول من أخطاء لأن هناك بعض التشابه بين تلك الأزمات وأسبابها وبوادر أزمة سعر الصرف في سورية ، والأسباب الكامنة وراءها ، وعلينا أن نفرغ بسرعة من مرحلة التشخيص إلى مرحلة العلاج التي تأخذ كل العوامل في الاعتبار ليدخل الاقتصاد السوري والبنوك السورية مرحلة الانطلاق الاقتصادي بصورة أكثر أمانا واستقرارا" لسعر الصرف .

المراجع

الكتب :

١. أبو فخر ، شبلي ، ٢٠٠٤ :منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وآفاق تطورها ، دار الـذاكرة للطباعة والنشر ، دمشق .

٢. أحمد يسري ،عبد الرحمن ، ٢٠٠٤ :الاقتصاديات الدولية ، ميزان المدفوعات الدولية ، الـدار الجامعية ، الإسكندرية .

٣. أحمد يسري ،عبد الرحمن ، ٢٠٠٤ :ملاحظات حول ميزان المدفوعات للجمهورية العربية السورية، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

٤. الأشقر ،أحمد،١٩٩١ :علم السكان ، منشورات جامعة حلب . ٢٠٠٣ :الاقتصاد الرياضي ،منشورات جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية .

٥. جوني ، عز الدين ، ٢٠٠١ : التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي ، دار الرضا للنشر ، دمشق.

٦. حسن، حسني، ٢٠٠٢: التجارة العربية البينية وإمكانات تطويرها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص٥٢.

٧. الحمش ، منير، ١٩٩٧: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين ، الطبعة الأولى ، دار مشرق ومغرب ، دمشق .

٨. الحمش، منير، ٢٠٠٣ :الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة ، دار الرضا للمعلومات ، دمشق .

٩. خضور رسلان ، ١٩٩٧ : التحديات التي يطرحها مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية وآفاقه المستقبلية ، الندوة الاقتصادية بين جامعتي لبنان ودمشق ، منشورات جامعة دمشق .

١٠. خلف ، حسن ، فليح ، ٢٠٠٤ : العلاقات الاقتصادية الدولية ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن .

١١. الرداوي ، تيسير ، ١٩٨٦ : التنمية الاقتصادية ، منشورات جامعة حلب .

١٢. الرشيد، عبد الوهاب ، ١٩٨٤ : التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية ، دراسات اقتصادية ، بيروت .

١٣. رضوان ، حمدي ، ١٩٩٧ : دراسة تحليلية لتطور هيكل الصادرات والمستوردات لجمهورية مصر العربية خلال الفترة " ١٩٥٣ – ١٩٩٣ " كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

١٤. زكي ، رمزي ، ٢٠٠٠ : المحنة الآسيوية ، قصة صعود وهبوط دول المحنة الآسيوية ، دار المدى للثقافة والنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق .

١٥. سكر، نبيل، ٢٠٠٠: الإصلاح الاقتصادي في سورية، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق.

١٦. السماك ، محمد أزهر، سعيد ، ١٩٩٨ : قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيولولتيكية المحتملة ، سلسلة كتاب المستقبل العربي ، دراسات في التنمية العربية ، الواقع والآفاق، بيروت .

١٧. السيد حسن ، موفق ، ١٩٩٤ : المشكلات الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق .

١٨. السيوفي ، قحطان ، ١٩٩٨ : المالية والتشريع الضريبي في سورية ، الخطط الخمسية في سورية، دار الجليل ، دمشق .

١٩. الشلقاني، مصطفى ، ١٩٩٤ : طرق التحليل الديمغرافي ، جامعة الكويت .

٢٠. صارم ، سمير ، ٢٠٠٣ : الشراكة الأوروبية المتوسطية ، سورية نموذجا" ، دار الفكر ، دمشق .

٢١. صارم ،سمير ، ٢٠٠٠ : معركة سيا تل من أجل الهيمنة ، دار الفكر ، دمشق .

٢٢. صقور، عمر ، ٢٠٠١ : العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، قطر .

٢٣. الضرير ، موسى ، ١٩٩٧ : السكان والتنمية ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، صندوق الأمم المتحدة ، UNFPA .

٢٤. عبد الحميد ، عبد المطلب ، ٢٠٠١ : العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للنشر والطباعة ، القاهرة .

٢٥. عبد الحميد ،عبد المطلب ،٢٠٠٠ : المحنة الآسيوية ، قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية ، دار المدى للثقافة والنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق .

٢٦. عبد العظيم ، حمدي ، ١٩٩٩ : اقتصاديات التجارة الدولية ، دار التعاون والتجارة ، القاهرة .

٢٧. عجمية ، عبد العزيز ، د. الليثي ، محمد علي ، ١٩٩٦ : التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .

٢٨. العسكري ، أمين ، ٢٠٠٣ : آثار منظمة التجارة العالمية والمشاركة مع الاتحاد الأوروبي على التجارة السورية ، دار النهضة العربية ، دمشق .

٢٩. العفوري ، عبد الواحد ، ٢٠٠٠ : العولمة والغات والتحديات والفرص ، الدار الجامعية ، بيروت .

٣٠. العلي ،ابراهيم ،العكروش ، محمد ، ٢٠٠٥ : الاحصاء التطبيقي ، منشورات جامعة تشرين .

٣١. علي ،ابراهيم ،١٩٩٢ :خصائص السكان في الجمهورية العربية السورية ، في كتاب : الكتاب المرجعي في التربية السكانية ، دار الجمهورية العربية للطباعة و النشر ، دمشق .

٣٢. عمار سامية ، ١٩٩٨: التجارة البينية للدول العربية ، تطورها وإمكانية تنميتها ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء ، القاهرة .

٣٣. العمادي ، محمد ٢٠٠٤ : تطور الفكر التنموي في سورية ، دار طلاس للنشر والترجمة ، دمشق .

٣٤. العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥ : الغات وأخواتها ، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

٣٥. غيبة ، حيدر ، ١٩٩٨ :أهمية و مستقبل تحويلات العاملين السوريين في الخارج ، المعهد العربي ، الكويت.

٣٦. فاسيلوس فالوراس ، ١٩٨٥ : أوجه التباين و السياسات المتعلقة بالسكان و التنمية في الشرق الأوسط ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،بغداد .

٣٧. القداح ، عبد الحكيم ، ٢٠٠٤ : استحقاق التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، دار الهاشم للطباعة والنشر ، دمشق .

٣٨. القشيري ، أحمد ، ٢٠٠١ : دراسة خواطر حول دور المنظمات الحكومية العاملة في مجال العلاقات الاقتصادية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

٣٩. الكسواني ، محمد ، ١٩٨٦ : الإحصاء السكاني ، مطبعة طربين ، دمشق .

٤٠. لاشين، عبد القادر، ٢٠٠٥: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المعوقات والمشاكل الإجرائية في المنافذ وتاثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية، جامعة الدول العربية.

٤١. المبارك ، عبد النعيم محمد ، ١٩٨٥ : النقد والصيرفة والسياسات النقدية ، الدار الجامعية ، بيروت .

٤٢. محمد حسب الله ، أميرة ، ٢٠٠٥ : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

٤٣. المسالمة ، سميرة ، ٢٠٠٤ : مراحل تسوية النزاعات في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، دار الفكر ، دمشق .

٤٤. المنذري ، سليمان ، ١٩٩٩ : السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، مكتبة المدبولي ، القاهرة.

الندوات والمؤتمرات والمجلات العلمية :

٤٥. أديب ، بهيج ، ٢٠٠٣ : الجديد في نظام المناطق الحرة المصدق بالمرسوم ٤٠ لعام ٢٠٠٣.

٤٦. أبو فخر، شبلي، العبد الله، نهاد، ٢٠٠٥: تقرير التجارة الخارجية والاستثمار المقدم إلى ندوة الواقع الاقتصادي، هيئة تخطيط الدولة، المفوضية الأوروبية، منتدى البحوث الاقتصادية، دمشق.

٤٧. الشلاح ، راتب ، ١٩٩٠ : آراء في التجارة الخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٤٨. بالي ، طه ، ١٩٩٥ : دور المناطق الحرة في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٤٩. حبش ، غسان ، ٢٠٠٥ : تحرير التجارة الخارجية ، منعكسات الشراكة الأوروبية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٥٠. حبيب ، مطانيوس ، ٢٠٠٣ : النظرية الاقتصادية وتحرير التجارة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٥١. حبيب ، مطانيوس ، ٢٠٠٢ : الاقتصاد السورية ومتطلبات الشراكة الأوروبية السورية ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة ، جمعية العلم الاقتصادية دمشق .

٥٢. حسن النصير ، عبد القادر ،١٩٩٣ : الحاويات و أثرها في تنفيذ عقد النقل البحري ، الأكاديمية العربية للنقل البحري ، قسم الدراسات البحرية .

٥٣. الحسين ، الصطوف محمد ، ١٩٩٨ : استخدام تحليل التباين المشترك في السيطرة على الاختلافات التجريبية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد ٢٠ ، العدد (١) ، سلسلة العلوم الاقتصادية.

٥٤. الحسين ، محمد ، ٢٠٠٤ : التحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق ، المؤتمر العاشر للاستثمار وأسواق المال العربية ، بيروت .

٥٥. حنيفي ، محمد صبحي ، ١٩٩٨: دور التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول النامية مع دراسة تطبيقية بالنسبة لسورية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

٥٦. الحمش ، منير ، ١٩٩٠ : هيكل الصادرات والمستوردات السورية وتوزعها الجغرافي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق.

٥٧. الحمش، منير، ٢٠٠٠: مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة.

٥٨. حوراني ، أكرم ، ١٩٩٥ : أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية والاجتماعية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٥٩. حوراني ، أكرم ، ٢٠٠٥ : مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار الإصلاح المالي والنقدي في سورية مجلة جامعة تشرين ، للدراسات والبحوث العلمية المجلد ٢٧ ، العدد ٢ .

٦٠. حميدي ، إبراهيم ، ٢٠٠٥ : دراسة مقدمة لمنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة السورية ، دمشق .

٦١. خوري ، عصام ، ١٩٩٠ : تعقيب على آراء الدكتور راتب الشلاح في التجارة الخارجية السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٦٢. خوري ، عصام ، ١٩٩٦ : ربط التجارة الخارجية بمتطلبات التنمية ، الواقع و الإمكانيات ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٦٣.خوري ، عصام ، ١٩٩٨ : العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية و الديمغرافية في الجمهورية العربية السورية ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي يقيمها مركز الدراسات السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة حول السكان و التعليم و سوق العمل ، دمشق .

٦٤.خوري ، عصام ، ٢٠٠٢ : التزايد السكاني والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٦٥.رسلان ، خضور ، ١٩٩٩ : المقومات الاقتصادية الكلية للمناخ الاستثماري ، ندوة سياسات الاستثمار في سورية ، دمشق .

٦٦.رسلان ، خضور ، ٢٠٠٠: منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات وإعادة توزيع الدخل ، الجمعية العلمية الاقتصادية ، القاهرة .

٦٧.زورق ، جمال الدين ، ١٩٩٩: الغات ومنظمة التجارة العالمية ، ندوة حول بناء المؤسسات من أجل صياغة السياسة الاقتصادية ، وزارة المالية بالتعاون مع البنك الدولي ، دمشق .

٦٨.زورق ، جمال الدين ، ١٩٩٤ : واقع السياسات التجارية العربية وآفاقها في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، منشورات المعهد العربي ، الكويت .

٦٩.سراقبي ، محمد ، ٢٠٠٣ : المشاريع المخططة في مكتب الاستثمار ، دمشق .

٧٠.سعيد ، أحمد مصطفى ، ٢٠٠٠ : دراسة تحليلية عن تجارة سورية ومصر ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، القاهرة .

٧١.سعيد ، محمد الحلبي ، ١٩٩٣ : السياسات الاقتصادية العامة في الجمهورية العربية السورية وأثرها في تطوير التسويق الزراعي . محاضرة ألقيت في الندوة القطرية ولتنمية الصادرات للخضار والفواكه، دمشق.

٧٢.سليمان ، عدنان ، ٢٠٠٣ : أثر تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد السوري ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٧٣.سليمان، عدنان، ٢٠٠٠: الاقتصاد السوري وتحديات العولمة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة دول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

٧٤.سحاق، محمد، ٢٠٠٣: سياسات التصنيع في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

٧٥.السيد حسن ، موفق ، ١٩٨٦ : ميزان المدفوعات والوضع الراهن لاقتصادنا النقدي ، آفاق السياسات الاقتصادية الممكنة ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٧٦.شمس الدين ، أشرف ، ٢٠٠٣ : التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية والتمويل ، المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، كالكون، المكسيك .

٧٧. الشاعر ، محمد ، ٢٠٠٤ : نتائج اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الاقتصاد السوري ، محاضرة ألقيت في الندوة التي عقدتها وزارة الصناعة مع اللجنة الاقتصادية لغربي الأسكوا .

٧٨. صبرا ، عبد القادر ،٢٠٠٥ :آفاق تطوير قطاع النقل البحري السوري في احتياجات اتفاقية الشراكة الأوروبية– السورية ، محاضرة ألقيت في الندوة التي أقامها مركز الأعمال الأوروبي السوري ، بالتعاون مع جامعة تشرين.

٧٩. الضرير ، موسى ، ٢٠٠١ : التنمية البشرية في سورية وبعض الملاحظات على تقرير التنمية الإنسانية ، دمشق.

٨٠. الضرير ، موسى ، ٢٠٠٢ : الخصوبة وتنظيم الأسرة في سورية ، بحث مقدم للمؤتمر العربي لصحة الأمم المتحدة والطفل في مصر .

٨١. ظافر ، محمد سعيد ،٢٠٠٢ : اقتصاديات المناطق الحرة ، ورقة مقدمة إلى ملتقى اقتصاديان المناطق الحرة ، دمشق .

٨٢. عبد الكريم ، مفيد ، ١٩٩٥ : دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٨٣. عبد العال ، ونيس فرج ، ١٩٩٨ : دراسة تحليلية للآثار المتبادلة بين هيكل الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلة ربع سنوية ، جامعية القاهرة .

٨٤. عبد النور ، خالد ، ١٩٩٩ : تأهيل القطاع الصناعي مع متطلبات المنافسة الدخلية والخارجية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٨٥. عجور ، عبد الرزاق الحمصي ، ٢٠٠٣ : دور هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية في مجال مواءمة المواصفات والمقاييس لتحسين التبادل التجاري في السلع الزراعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك .

٨٦. العمادي ، محمد ، ١٩٩٨ : سياسات التجارة الخارجية في الثمانينات وآفاقها في التسعينات ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية عشرة ، دمشق ، جمعية العلوم الاقتصادية .

٨٧. الغول ، تمام علي ، ٢٠٠٣ : اتفاقيات التجارة الإقليمية وقواعد منظمة التجارة العالمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة – نيويورك .

٨٨. فهمي ،سمير، ١٩٩٨ : أفكار في شؤون المرافئ والنقل البحري ، مطبعة الأخبار ، القاهرة .

٨٩. القزاز ، عزيز ، ١٩٩٤ : متطلبات تحديث الصادرات السورية وقاعدتها الإنتاجة ، واجبات السياسات الاقتصادية ، ندوة حول ترويج الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي ، غرفة التجارة ، دمشق .

٩٠. قلاع ، غسان ، ١٩٩٥ : الدولار الجمركي والدولار التصديري ، السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٩١.كنعان ، علي ، ١٩٩٦ : الكتلة النقدية وآليات السوق في سورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٩٢.النيال، عبد القادر ، ١٩٩٦ : القطاع الخاص بين تدخل الدولة وآلية السوق ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٩٣.مخلص ، أبو حمود ،١٩٩٢ :التجارة الخارجية و النقل البحري في سورية ، العلاقة التخطيطية ، معهد التخطيط و التنمية الاقتصادية .

٩٤.مرزوق ، نبيل ، ١٩٩٩ : توسيع حجم السوق الداخلي من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق .

٩٥.مرزوق ، نبيل ، ١٩٩٩ : الآليات الحاكمة لعملية ، ندوة الإنتاجية وشروط وظروف العمل ، غرفة صناعة دمشق .

٩٦.هلال ، محسن ، ٢٠٠٠ : الآثار التجارية والاقتصادية لاتفاقيات التجارة الدولية على الدول العربية ، منشورات المعهد العربي ، الكويت .

٩٧.مسح صحة الأسرة في الجمهورية العربية السورية ، المشروع العربي لصحة الأسرة ، المكتب المركزي للإحصاء و جامعة الدول العربية .

٩٨.السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي في سورية ، الندوة القومية عن السياسات الزراعية والتخطيط لها ، وزارة الزراعة ، هيئة تخطيط الدولة ، دمشق .

٩٩.تقرير تتبع المشاريع المستعملة بأحكام قانون الاستثمار رقم / ١٥ / لعام ١٩٩٠ – ٢٠٠١ ، مكتب الاستثمار ، دمشق .

١٠٠. تطور قطاع التجارة الخارجية في سورية ، ١٩٩٥ : المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق .

١٠١. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها في تفعيل التجارة العربية البينية ، ٢٠٠٤: الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الأسكوا ، الأمم المتحدة ، New York .

١٠٢. المنتدى الاقتصادي السوري الإماراتي ، عرض الواقع الاستثماري والاقتصادي في سورية ، دمشق .

١٠٣. تقرير صادر عن وزارة السياحة السورية عام ٢٠٠٦.

الرسائل العلمية :

١٠٤. أصلان ، غياث ، ١٩٩٥ : " تطور التجارة الخارجية السورية ، دور مرفأ اللاذقية في تطويرها ، واقع الشركة وآفاق تطورها " ، رسالة لنيل دبلوم التخصص ، معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية .

١٠٥. جعفر ، هيثم ، ٢٠٠٢ : " المشاكل الاقتصادية للتجارة الخارجية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

١٠٦. جعفر،هيثم، ٢٠٠٦: متقبل التعاون الاقتصادي بين سورية والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية– المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها، مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

١٠٧. رجب ، هدى ، ٢٠٠٥ : " الطلب الكلي والركود الاقتصادي ، دراسة في الاقتصاد السوري " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

١٠٨. عامر ، إحسان صابر ،١٩٩٤ : النمو السكاني و المسألة الغذائية في الجمهورية العربية السورية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، قسم الدراسات السكانية ، جامعة حلب .

١٠٩. علي ، مدين جواد ، ١٩٩٧ : " المستوردات السلعية السورية ، نظرة تحليلية إلى تطورها وأبعادها التنموية " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

١١٠. غانم ، ممدوح ، ٢٠٠٢ : " جدوى الاستثمارات الأجنبية في سورية " ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

١١١. صقر ، أديب علي ، ١٩٩٧ : " صادرات الغزل والنسيج في سورية " ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

١١٢. مهرة ، علي ، ١٩٩٦ : " الديون الخارجية في الدول النامية " مثال سورية " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

الإحصاءات :

١١٣. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة (١٩٨٠ –٢٠٠٦)، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق .

١١٤. إحصاءات التجارة الخارجية لسنوات مختارة .

١١٥. المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ، جامعة الدول العربية .

١١٦. التقرير الاقتصادي لأعداد مختلفة ، صندوق النقد العربي .

١١٧. التعدادات العامة للسكان للأعوام (١٩٧٠–١٩٨١–١٩٩٤–٢٠٠٤) .

١١٨. نتائج مسح الهجرة الداخلية في سورية لعامي (١٩٨١–٢٠٠٠) .

المراجع الأجنبية :

119. Hoed man , Bernard , 1999 : The world trade organization , The Europe Union , The Arab world trade policy priorities , Pitlaus – working, P . 17 .

120. Direction of trade statistics , IMF " 1993 – 2004 " .

121. United Nation , world population prospects : The " 2000 -2004 " Reoision , volume : comprelend sieve Tildes ,Department of Economic and social affairs population Diosion , New York .

122. Oxley , The challenge of free trade , N . Y , 1999 .

123. Imam , M, M, 1999 :arab Europen Economic part nership with reference to Syria , Egypt , Arabe Economic , Journal , No , 16 , sum .

124. Philippe , Bernard , 1999 : Syrian – European Ymion Economic and jinacial part nership " paperpresented " .

125. M.G.Kendall an C.A.O ,Moir cheartaish .Bath analysis Building , UFS tech .Bol . No 12 tech 414 London mar . 1997 .

126. Escwa , based on IMF , Direction of trade statistics year book quarterly September , 2001 , 2005 .

127. Unctad , world Im vestment Reports " 1996 – 2005 "

128. P.Evans and , Iwalsh , EIU , Guide to the neve catt London , 1999 .

129. Ellis Frank , 1998 , Agricul tural policies in Development countries a Syria cambridye University Press .

130. Sukaar, Nabil, Syria, 2001: Strategic Economic issues, work shop vision for Middle East, North Africs, Gammarth, Tunisia, 9-11 Junc, 2004, p.11

131. Hussein. M.EL-Amach, possible Interaction between the budget, Tax reform in Syria, Economic Research forum for the Arab Countries, Iran, Turkey, Cairo, 1999, pp7-15

المواقع الالكترونية المستخدمة في البحث :

- www.mowaten.com.
- www.Alwatan.com.
- www.Iqtissadya.com.
- www.Alqtissadnewswy\htm.
- www.Alqtissad.com.sy.
- www.Alalam.ekt.com.
- www.Alsharaq arab.org.
- www.Syrianconomy.org.
- www.accpss.org\arabic\akurasat\k461/.htm.
- www.ArabBorsa.org.
- www.Alysouria.org


الملاحق

الملحق رقم (١)

اتفاقية النقل الدولي بالشاحنات TIR

نظراً للدور الذي يلعبه النقل الدولي للبضائع بواسطة عربات النقل البري في تحسين المناخ الاستثماري للبلد من جهة ، وفي تعزيز وتطوير علاقات التعاون مع الدول العربية والأجنبية من جهة أخرى .

ونظراً لما تلعبه الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بالسيارات الشاحنة الموقعة في جنيف بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٤ ، مبين دورها في تسهيل وتنسيق الشكليات الإدارية في مجال النقل الدولي وخاصة عند الحدود ، وقد اعتبرت سورية ، بموجب المرسوم التشريعي رقم /٤٨/ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٤ ، منضمة إلى هذه الاتفاقية . [١]

وإن هذه الاتفاقية تسهل عمليات النقل الدولي للبضائع بالسيارات الشاحنة ، وتسهل وتسير الإجراءات الإدارية والجمركية عند الحدود البرية للدول الأطراف المتعاقدة ، وتجعل اجراءات هذه العمليات مكفولة من قبل اتحادات معترف بها ، وترتب غرامات على من ينتهك أحكامها .

وبالنسبة لسورية نجد أنها ، وبموجب أحكام الفقرة (١) من المادة /٥٨/ من هذه الاتفاقية ، اعتبرت نفسها غير ملزمة بتسوية الخلافات مع الأطراف المتعاقدة الأخرى المتعلقة بتفسير او تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، عن طريق محكمة التحكيم المنصوص عنها في الفقرات من (٢ إلى ٦) من المادة /٥٧/ ، والتزمت بتسوية هذه الخلافات بالتفاوض أو بوسائل تسوية أخرى ، بموجب الفقرة (١) من نفس المادة .

ولا يخفى على أحد دور هذه الاتفاقية المشجع على نقل الصادرات السورية من منتجات المشاريع الاستثمارية وغيرها من المنتجات المعدة للتصدير ، بموجب أحكامها وتحت دفتر TIR .

ويعتبر انضمام سورية إلى هذه الاتفاقية بعد انسحابها من قبل ما يزيد عن /٢٠/ سنة ، حلقة مكملة لما نص عليه قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته ، من تشجيع وتحفيز للمستثمرين السوريين والعرب والأجانب على إقامة مشاريعهم الاستثمارية في سورية ، وفرصة لإعطاء الرأي العام العالمي انطباعاً إيجابياً عن مناخ الاستثمار في سورية .

الملحق رقم (٢)

النماذج الأحادية الإتجاه

لقد حظي استخدام النماذج الأحادية الاتجاه (التحليل البائي) ، في مجال البحوث غير التجريبية (Nonexperimental research) ، دعماً كبيراً من كبار الإحصائيين أمثال :

Pedhazur . wright , Simon , Blalock , Kerlinger and لابد من شرح بعض المصطلحات المستخدمة في هذا التحليل :

---

[١] **كتاب وفد سورية لدى الأمم المتحدة في نيويورك الموجه إلى وزارة الخارجية السورية برقم ٣٧٠ / ٤٦ /١١١ تاريخ ١٩٩٩/٣/١٥ والذي يتضمن تأكيد الأمين العام للأمم المتحدة على انضمام سورية إلى اتفاقية TIR .**

المصطلحات المستخدمة في التحليل الباثي :

– المتغير الخارجي والمتغير الداخلي : (An exogenous and an endogenous variables)

المتغير الخارجي هو المتغير الذي تتحدد اختلافاته بمتغيرات خارجية عن نطاق النموذج السببي ، اما المتغير الداخلي فهو المتغير الذي تتحدد اختلافاته بمتغيرات موجودة في النموذج السببي ، لذلك يعامل المتغير الخارجي على أنه دالة في الخطأ العشوائي $Z = R_e$ ، بينما يعامل المتغير الداخلي تارة على أنه متغير مستقل ، وتارة أخرى على أنه متغير تابع ودالة في متغيرات مستقلة أخرى بالإضافة إلى الخطأ العشوائي ، وبالتالي فيوجد في النموذج السببي عدة متغيرات مستقلة وعدة متغيرات تابعة . ولقد ميز (Land 1975) بين هذين النوعين من المتغيرات من حيث المصدر ، فيرى أن المتغير الداخلي – المنبثق من الداخل – Originatong) from within) هو المتغير الذي يهدف النموذج الاقتصادي إلى تحديد (تفسير) اختلافاته ، بينما يرى أن المتغير الخارجي – المنبثق من خارج النموذج – (Originatong from without) هو المتغير الذي تتحدد اختلافاته بمتغيرات خارجة عن نطاق النموذج السببي .

– الباقي : (Residual)

الباقي هو الخطأ العشوائي (Random error) ، الذي يدل على أثر المتغيرات التي لا يمكن قياسها واحتوائها بشكل صريح في النموذج السببي ، ويتم قياس الباقي بشكل غير مباشر ويرمز له بالرمز R_e .

– العلاقة السببية المباشرة : (A direct causal relationship)

توجد العلاقة السببية المباشرة بين المتغير المستقل X ، والمتغير التابع Y عندما ، وفقط عندما ، (lf and only if) تغير في X يحدث تغير مباشر في Y ، علماً أن بقية المتغيرات كانت قد أدخلت في النموذج السببي وأبقي أثرها ثابتاً .

– العلاقة السببية غير المباشرة : (An indirect causal rela tionship)

توجد العلاقة السببية غير المباشرة بين المتغير المستقل X ، والمتغير التابع Y ، عندما يكون X مؤثراً في Y عبر متغيرات وسيطة أخرى .

– المعامل الباثي : (Path coefficient)

يدل المعامل الباثي P_{ji} على أثر المتغير المستقل على المتغير التابع ، علماً أن الرموز السفلية (Subscripts) تشير إلى المتغير التابع (j) وإلى المتغير المستقل (i) .

الجدير بالذكر ، أن المعامل الباثي يساوي في قيمته إلى قيمة معامل الانحدار الجزئي بالوحدات المعيارية (Beta weights = BjS) ، ويرى (Moser and Kalton , 1997) أن السبب في تسمية معامل الانحدار الجزئي باسم المعامل الباثي في النماذج الأحادية الاتجاه إنما يعود إلى إمكانية تحليل معامل الارتباط البسيط بين متغيرين إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة تصل بين المتغيرين عبر مسارات – مسالك – (Paths) في النموذج السببي .

– النموذج السببي الأحادي الاتجاه : (A recursive causal model)

هو النموذج الذي تكون فيه السببية أحادية الاتجاه ، حيث تنعدم في هذا النموذج العلاقات السببية العكسية (Reciprocal causation) بين المتغيرات ففي هذا النموذج ترتب المتغيرات وفقاً لأولويتها السببية ، وبالتـــالي فإذا كان المتغير X سبباً للمتغير Y ، فلا يمكن للمتغير Y أن يكون سبباً للمتغير X في وقت واحد .

– السهم الأحادي الاتجاه : (Aunidirectional arrow)

وهو سهم مستقيم يرسم من المتغير المستقل (الذي يعد سبباً) ، إلى المتغير التابع (الذي يعد نتيجة) فـــي النموذج السببي .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول :مؤشرات التجارة الخارجية السورية	٢
المبحث الأول :السياسة التجارية الخارجية السورية و تطورها :	٥
١-١-١-مراحل تطور السياسة التجارية الخارجية السورية :	٥
١-١-١-١- سياسة التصدير.	٨
١-١-١-٢- سياسة الاستيراد .	٨
١-١-١-٣-سياسة أسعار الصرف .	١٠
١-١-١-٤-نتائج السياسة التجارية على حركة التجارة الخارجية السورية .	١١
المبحث الثاني : هيكل الصادرات والمستوردات السورية :	١٨
١-٢-١-تطور الصادرات السورية :	١٥
١-٢-١-١- الهيكل النوعي للصادرات السورية .	٢١
١-٢-١-٢-الهيكل النوعي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد .	٢١
١-٢-١-٣- تصنيف المواد المصدرة حسب استخدام المواد .	٢٣
١-٢-١-٤- التوزع الجغرافي للصادرات السورية .	٢٤
١-٢-٢- تطور المستوردات السورية :	٢٨
١-٢-٢-١-الهيكل النوعي للمستوردات السورية	٣٣
١-٢-٢-٢-التوزع الجغرافي للمستوردات السورية .	٣٦
١-٢-٣- الميزان التجاري السوري .	٤١
المبحث الثالث : مساهمة القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية :	٤٤
١-٣-١- البنية الهيكلية لمستوردات و صادرات القطاعين العام و الخاص .	٥٠
المبحث الرابع : ميزان المدفوعات السوري :	٥٥
١-٤-١-ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة (١٩٨٠ -١٩٨٩) .	٥٧
١-٤-٢-ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) .	٦٠
١-٤-٣- ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥) .	٦٣
الفصل الثاني : التجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة للاقتصاد السوري	٦٩
المبحث الأول : الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية في سورية :	٧٦
٢-١-١ – التجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة للدخل القومي :	٧٦
٢-١-١-١ -مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.	٧٨
٢-١-١-٢-مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.	٨١
المبحث الثاني : التأثيرات المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية و قطاعات الاقتصاد الرئيسية	٨٦

الأخرى في سورية :	
٢-٢-١- التجارة الخارجية وقطاع الزراعة في سورية .	٨٦
٢-٢-٢- الصناعة والتجارة الخارجية في سورية .	٩١
٢-٢-٣- قطاع النفط والتجارة الخارجية في سورية .	٩٧
٢-٢-٤- تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية السورية و قطاعات الاقتصاد الرئيسية (الزراعة والصناعة) .	١٠٠
٢-٢-٥- قطاع النقل والمواصلات والتجارة الخارجية في سورية	١٠٨
المبحث الثالث : ربط مؤشرات التجارة الخارجية بالحسابات الاقتصادية :	١٢٦
٢-٣-١- الاستثمار والادخار التجارة الخارجية .	١٢٩
٢-٣-٢ العلاقة بين الاستثمار والادخار وقطاع التجارة الخارجية.	١٣٤
٢-٣-٣ تقدير فجوة التجارة الخارجية .	١٣٥
المبحث الرابع : دراسة علاقة الاقتصاد السوري مع العالم الخارجي :	١٤١
٢-٤-١- درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج .	١٤٣
٢-٤-٢- درجة أهمية الصادرات .	١٤٥
٢-٤-٣- درجة التركز السلعي للصادرات .	١٤٧
٢-٤-٤- مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات .	١٤٨
٢-٤-٥- مؤشر التركز الجغرافي للصادرات .	١٤٩
٢-٤-٦- مؤشر التبعية التكنولوجية .	١٥٠
٢-٤-٧-متوسط الميل للاستيراد .	١٥٠
٢-٤-٨-معدل التبادل التجاري لسورية مع العالم الخارجي .	١٥١
الفصل الثالث **الخصائص العامة للسكان في سورية و انعكاساتها على التجارة الخارجية**	١٥٧
المبحث الأول :التزايد السكاني في سورية :	١٥٨
٣-١-١- محددات النمو السكاني في سورية :	١٦٠
٣-١-١-١- الخصوبة .	١٦١
٣-١-١-٢- الوفيات .	١٦٥
٣-١-١-٣- الهجرة.	١٦٦
٣-١-٢-التوزع الجغرافي للسكان :	١٧٠
٣-١-٢-١- توزيع السكان حسب المحافظات .	١٧١
٣-١-٣- التركيب العمري للسكان في سورية .	١٧٥
٣-١-٤- التنبؤات المستقبلية لواقع السكان في سورية :	١٧٨
٣-١-٤-١- التزايد العددي المتوقع للسكان في سورية .	١٨٣

٣-١-٤ – ٢- التغير المتوقع في معدل النمو السنوي للسكان .	١٨٣
٣-١-٤-٣- معدل المواليد الخام المتوقع .	١٨٤
٣-١-٤-٤- معدل الوفيات الخام المتوقع .	١٨٥
٣-١-٤-٥-التغير النسبي المتوقع في التركيب العمري للسكان .	١٨٦
المبحث الثاني : انعكاسات التزايد السكاني على حركة التجارة الخارجية السورية :	١٨٧
٣-٢-١- نصيب الفرد في سورية من التجارة الخارجية .	١٩٠
٣-٢-٢- دور تحويلات العاملين السوريين في الخارج على حركة التجارة الخارجية .	١٩٩
الفصل الرابع **التجارة الخارجية السورية في ظل النظام الاقتصادي الجديد**	٢٠٤
المبحث الأول : الشراكات الاقتصادية و أثرها على التجارة الخارجية السورية :	٢٠٦
٤-١-١- الشراكة الأوروبية – السورية وأثرها على التجارة الخارجية السورية:	٢٠٦
٤-١-١-١-المنعكسات الايجابية للشراكة الأوروبية – السورية على التجارة الخارجية السورية .	٢١٠
٤-١-١-٢- المنعكسات السلبية للشراكة الأوروبية – السورية على التجارة الخارجية السورية .	٢١١
٤-١-٢- الآثار المتوقعة لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).	٢١٥
٤-١-٢-١- متطلبات انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية .	٢١٧
٤-١-٢-٢- الأهمية الاقتصادية لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية .	٢١٨
٤-١-٢-٣- مبررات انضمام أو عدم انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية.	٢٢٢
٤-١-٣- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأثرها على التجارة الخارجية السورية :	٢٢٤
٤-١-٣-١- أسباب قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .	٢٢٤
٤-١-٣-٢- الأهمية الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة لسورية .	٢٢٦
٤-١-٣-٣- الإجراءات التي اتخذتها سورية لتطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .	٢٢٦
٤-١-٣-٤- أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري بين الدول العربية و سورية .	٢٢٨
المبحث الثاني :تمويل التجارة الخارجية السورية :	٢٣٣
٤-٢-١- دور المصارف السورية في تمويل التجارة الخارجية السورية.	٢٣٣
٤-٢-٢- الخطط الخمسية و دورها في تمويل التجارة الخارجية السورية .	٢٣٩
٤-٢-٣- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تمويل التجارة الخارجية السورية .	٢٤٢
٤-٢-٣-١- محددات الاستثمار الأجنبي .	٢٤٣
٤-٢-٣-٢- المناخ الاستثماري في سورية.	٢٤٣
٤-٢-٣-٣- تدفق الاستثمار الأجنبي إلى سورية .	٢٤٧
٤-٢-٣-٤- التأثيرات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشر في سورية.	٢٤٨
٤-٢-٤- العلاقة بين التجارة الخارجية و الديون الخارجية السورية .	٢٥٤

٤-٢-٤-١- التجارة الخارجية والديون الخارجية السورية.	٢٥٦
النتائج و التوصيات .	٢٦٠
الخاتمة .	٢٧٠
المراجع.	٢٧١
الملاحق.	٢٨٠

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	مؤشرات التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	٣
٢	قيمة الصادرات و المستوردات السلعية مقيمة بالدولار.	١٢
٣	الصادرات السورية السلعية، ونسبة تغطيتها للمستوردات بالأسعار الجارية للفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٠٥) .	١٨
٤	التركيب النسبي للصادرات السورية حسب طبيعة المواد المصدرة للفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)	٢٢
٥	تركيب الصادرات السورية حسب استخدام المواد المصدرة للفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)	٢٣
٦	التركيب النسبي للصادرات السورية إلى الكتل الدولية للفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)	٢٥
٧	تطور المستوردات السورية خلال الفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥)ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.	٢٩
٨	الأهمية النسبية للمستوردات السوري ة حسب استخدام المواد المستوردة للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)	٣٣
٩	التركيب النسبي للمستوردات السورية حسب طبيعية المواد المستوردة للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)	٣٥
١٠	التركيب النسبي للمستوردات السلعية السورية حسب الكتل الدولية للفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٥)	٣٧
١١	الميزان التجاري السوري المتوقع خلال عامي (٢٠١٠-٢٠١٥) .	٤١
١٢	الميزان التجاري السوري للفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥).	٤٢
١٣	الميزان التجاري والتركيب النسبي لصادرات ومستوردات القطاعين العام والخاص إلى إجمالي الصادرات والمستوردات السنوية للفترة(١٩٨٠-٢٠٠٥).	٤٥
١٤	مساهمة القطاعين العام الخاص في الصادرات السورية (مع النفط ، بدون النفط) للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)	٥٠
١٥	التركيب النسبي للصادرات مع النفط حسب طبيعة و استخدام المواد للقطاعين العام و الخاص للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	٥١
١٦	التركيب النسبي للمستوردات السورية حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	٥٣
١٧	تقديرات ميزان المدفوعات للفترة(١٩٨٠-١٩٨٩)	٥٩
١٨	تقديرات ميزان المدفوعات للفترة(١٩٩٠-١٩٩٩)	٦٢
١٩	تقديرات ميزان المدفوعات للأعوام (٢٠٠-٢٠٠٥)	٦٥
٢٠	تطور الواردات التقديرية في الموازنة العامة السورية للفترة(١٩٨٨-٢٠٠٥)	٧٧
٢١	إسهام القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)	٧٨
٢٢	تحليل تباين انحدار الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات من السلع و الخدمات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)	٨٠

	.	
٢٣	التركيب الكمي و النسبي للصادرات والمستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	٨٢
٢٤	تحليل تباين لاختبار العلاقة بين المستوردات و الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) .	٨٣
٢٥	ميزان التبادل التجاري الزراعي والتركيب النسبي للصادرات والمستوردات الزراعية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	٨٧
٢٦	الميزان التجاري الصناعي ونسبة الصادرات والمستوردات الصناعية إلى إجمالي الصادرات والمستوردات السلعية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	٩٢
٢٧	بعض المواد الزراعية المستوردة و المصدرة في سورية لعام ٢٠٠٥ .	٩٥
٢٨	تركيب صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات السلعية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)	٩١
٢٩	تطور قيمة المستوردات النفطية ونسبتها إلى إجمالي المستوردات السلعية في سورية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥)	٩٩
٣٠	التوزيع النسبي لمستوردات وسائط النقل وقطعها التبديلية من إجمالي المستوردات الرأسمالية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	١٠٩
٣١	تطور الاستثمار في المناطق الحرة السورية .	١١٢
٣٢	المؤشرات الاقتصادية لحركة البضائع و الميزان التجاري للمناطق الحرة السورية	١١٣
٣٣	تطور مستوردات و صادرات المصانع في المناطق الحرة السورية .	١١٥
٣٤	حركة الترانزيت عبر الأراضي السورية للفترة (١٩٨١-٢٠٠٥) .	١١٧
٣٥	تطور قيمة وكمية المواد المعاد تصديرها ومواد الإدخال المؤقت خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	١١٩
٣٦	تطور كمية البضائع المصدرة والمستوردة عبر مرفأي اللاذقية وطرطوس للفترة (١٩٨١-٢٠٠٥) .	١٣٦
٣٧	استخدامات المتاح من السلع والخدمات في الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	١٢٧
٣٨	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	١٣١
٣٩	تقدير فجوة الموارد المحلية وتقدير فجوة التجارة الخارجية .	١٣٨
٤٠	التركيب النسبي للتجارة الخارجية السورية إلى قيمة التجارة العربية و العالمية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٤) .	١٤١
٤١	درجة انكشاف الاقتصاد السوري على العالم الخارجي للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة .	١٤٤
٤٢	درجة أهمية الصادرات في سورية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	١٤٦
٤٣	درجة التركز السلعي للصادرات السورية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	١٤٧
٤٤	التركز الجغرافي للمستوردات السورية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	١٤٨
٤٥	التركز الجغرافي للصادرات السلعية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	١٤٩
٤٦	متوسط الميل للاستيراد في سورية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	١٥١
٤٧	الرقم القياسي لقيم وكميات الصادرات والمستوردات السورية ومعدلات التبادل مع العالم .	١٥٢
٤٨	ربحية الاقتصاد السوري من التجارة الدولية للفترة (١٩٩١-٢٠٠٤).	١٥٥
٤٩	عدد السكان في سورية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	١٥٨
٥٠	تطور معدلات النمو السكاني في سورية منذ عقد الستينات .	١٥٩
٥١	المعدلات السنوية للنمو السكاني في بعض الدول المتقدمة و النامية و العالم للفترة(١٩٨١-٢٠٠٤)	١٥٩
٥٢	تطور معدل المواليد الخام في سورية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥) .	١٦١
٥٣	معدل الخصوبة الكلية في سورية لعدة أعوام.	١٦٢
٥٤	معدل الخصوبة الكلية في سورية لعدة أعوام حسب الإقامة.	١٦٣
٥٥	معدل الخصوبة الكلية في عدد من دول العالم .	١٦٣
٥٦	معدلات الخصوبة العمرية في سورية لعدة أعوام .	١٦٤

٥٧	معدل الوفيات الخام في سورية لعدة أعوام .	١٦٥
٥٨	معدل الوفيات الخام في عدد من دول العالم في عام ٢٠٠٢ .	١٦٦
٥٩	الهجرة بين المحافظات ١٩٨١ .	١٦٩
٦٠	الهجرة بين المحافظات ٢٠٠٠ .	١٦٩
٦١	التوزيع النسبي لعدد السكان على مستوى المحافظات ونسبة مساحة كل محافظة من إجمالي المساحة.	١٧١
٦٢	التوزيع النسبي لعدد السكان و المساحة حسب المحافظات والتوزيع النسبي التراكمي لعدد السكان و المساحة في عام٢٠٠٤.	١٧٤
٦٣	التركيب العمري النسبي للسكان في سورية للأعوام (١٩٧٠-٢٠٠٥) .	١٧٥
٦٤	التركيب العمري للسكان في عام ٢٠٠٣ لعدد من دول العالم .	١٧٦
٦٥	تقديرات عدد سكان سورية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ وفقا" للبدائل الأربعة	١٨٣
٦٦	تقديرات معدل النمو السنوي لسكان سورية و الدول العربية و الدول النامية و الدول المتقدمة .	١٨٤
٦٧	عدد السنوات اللازمة لمضاعفة عدد سكان سورية و الدول العربية و الدول النامية و الدول المتقدمة .	١٨٤
٦٨	تقديرات معدل المواليد الخام في سورية .	١٨٥
٦٩	تقديرات معدل الوفيات الخام في سورية .	١٨٥
٧٠	تقديرات التركيب النسبي لسكان سورية حسب الفئات العمرية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥) وفقاً للبدائل الأربعة .	١٨٦
٧١	نصيب الفرد من الاستهلاك خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	١٨٩
٧٢	نصيب الفرد من الصادرات و المستوردات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	١٩٠
٧٣	التركيب النسبي للاستثمارات الديمغرافية و الاقتصادية في سورية من إجمالي الاستثمارات المحلية	١٩١
٧٤	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة .	١٩٨
٧٥	معدل النمو السنوي لعدد السكان ، الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي .	١٩٩
٧٦	تطور قيمة تحويلات العاملين في الخارج و نسبة تغطيتها للمستوردات السلعية و العجز في ميزان السلع والخدمات للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	٢٠٠
٧٧	الميزان التجاري بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥) .	٢٠٨
٧٨	قيمة الصادرات السورية من المواد الأولية إلى دول الاتحاد الأوروبي للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٤) .	٢٠٩
٧٩	التركيب النسبي للصادرات و المستوردات السورية إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) .	٢٠٩
٨٠	تطور التجارة الخارجية العربية البينية ووزنها النسبي في التجارة الخارجية العربية .	٢٢٥
٨١	الشركاء الرئيسيون للقطر العربي السوري في التجارة الخارجية	٢٢٨
٨٢	التبادل التجاري بين سورية والدول العربية للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤).	٢٢٨
٨٣	التبادل التجاري الصناعي السوري مع الدول العربية للأعوام (١٩٩٧-٢٠٠٤).	٢٢٩
٨٤	التبادل التجاري مع الدول العربية ذات الاتفاقيات الثنائية للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٤) .	٢٣٠
٨٥	حصة المصارف من إجمالي القروض المصرفية للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥) .	٢٣٤
٨٦	التسليف الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٥).	٢٣٥
٨٧	حصة التجارة الخارجية السورية من إجمالي تسليفات المصرف التجاري السوري .	٢٣٦
٨٨	التركيب النسبي للتسليفات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية حسب الملكية .	٢٣٧
٨٩	استثمارات قطاع التجارة الخارجية حسب الخطط الخمسية و نسبتها إلى إجمالي الاستثمارات في سورية.	٢٤٠
٩٠	الميزان التجاري في الخطط الخمسية .	٢٤١
٩١	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية للأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٥).	٢٤٧

٩٢	ميزان المدفوعات التراكمي لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر .	٢٥٣
٩٣	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي و صادرات السلع و الخدمات للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤).	٢٥٧

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١	نسبة الصادرات حسب طبيعة المواد إلى إجمالي الصادرات السلعية .	٢٢
٢	تركيب الصادرات السورية حسب استخدام المواد	٢٤
٣	التركيب النسبي للمستوردات إلى إجمالي التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي.	٣٢
٤	التوزع الجغرافي للمستوردات السورية .	٣٩
٥	توزع الصادرات و المستوردات السلعية بين القطاعين العام و الخاص .	٤٩
٦	الرسم البياني للنتائج النهائية للتحليل الباثي .	١٠٥
٧	النتائج النهائية للتحليل الباثي.	١٠٨
٨	منحنى لورانز لتوزيع السكان حسب المحافظات في عام ٢٠٠٤.	١٧٤
٩	الهرم السكاني و النوعي في سورية و تطوره خلال الأعوام ١٩٥٠-٢٠٠٤ .	١٧٧